

بازرسی شد
۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب	الغراء الهدية
مؤلف	۷۱۰۲
موضوع	تألیف
مؤسسه	۱۳۰۲
شماره دفتر	۱۹۳۲۸
تاریخ	۱۳۷۸

خطی - فهرست شده
۷۱۰۲

بازدید شد
۳۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: الفوائد المهدیه	
مؤلف:	موضوع: تالیف
مؤسسه:	۱۳۰۲
شماره دفتر:	۱۹۳۲۸
شماره:	۷۱۰۲
تاریخ:	۱۳۰۲

خطی - فهرست شده -
۷۱۰۲

فوائد مدنية

مكتبة
٢٨٢٢

عق



هذا هو الكتاب شرط المسير بفوائد المذنب

بسم الله الرحمن الرحيم
أنا أحمد بن محمد بن باعث النبيين وناصر العجميين في الصلوة والسلام على سيد
المرسلين وعلى أصحابه يستمر وأبو عبد الله بن علي الأئمة الصالحين
الطاهرين الحافظين للدين **فأقول** إن بعد ما قرأت الأصولين
على معظم الصحابة ما واستفدت حقايقها ودقايقها من كل إمام بها
وتحلى الأحاديث النعوية عن العترة الطاهرة ثم من جعل رويها كالحا
بحقايقها الواصلة إلى دقايقها وأخذت علم الفقه من أفواه جماعة
من تفرعوا أصحابنا فسمعتهم عرضت على تلك الأحاديث فوجدت
الأصولين المسطورة في كتب أصول الخاصة وكتب العامة والشتا
الاجتهادية الفقهية فوجدتها في مواضع لا تعد ولا تحصى
مخالفتين لمنازلها فصرفت عمري وهما طويلا في المدينة
النورية عامتها فيها الفصول وسلام وحيث في تفتيح تلك الأحاد

وتحقيقها حتى فتح الله علي أبو الباق في ما يتعلق بالأصولين **المسألة**
الاجتهادية وخبرها ببركات مدنية العلم **المسألة** في ما يتعلق
بأوليه من إنباء من نزل الحكمة فقد أوفى خبر كثيرا ولما
أراد جمع من كان فاضلا في مكة العظيمة قرأ بعض الكتب الأصولية ليد
جمع في كل مسألة على جعلها استفادته من كلام العترة **المسألة**
في ما يتعلق بأصول الفقه وطرفها يتعلق بغيره وسميتها **الفقه**
المدنية في الرد على من قال بالاجتهاد والتقليد في نفس الحكماء
الإلهية وهي مشتملة على مائة وأثنى عشر فصلا وخاتمة الفقه
في ذكر ما أحدثه العلماء من وافقه خلافا للعظمى **المسألة**
أصحاب الأئمة وهو هو أمران أحدهما تقسيم أحاديث كتبنا
الساخنة عن الأصول التي ألفها أصحاب الأئمة بامرهم لتكون
مرجعا للشيعة في عقايدهم وأعمالهم سيما في زمن الغيبة
الكبرى لئلا يضيع من كان في أصلا بالرجال من شيعةهم إلى
أقسام أربعة وعلى زعماء معظم تلك الأحاديث المصنوعة في
تلك الأصول بامرهم غير صحيح وزعماء هذا شأنهم **المسألة** في

واستجابه في التصانيف من صاحبنا نظير غير الرازي بين الاحكام والاشياء
 الخبرية ان ليس له ثم في المسائل التي ليست من ضروريات الدين ولا من
 الدين بل قطع وان لم يكن ذلك لم يخلو عبادته فيها الا بالاعتقادات
 المتضمنة لخطا او اصابا او اجترارا وهذا التزام كثير من القواعد
 الاصولية المستطرفة في كتب العامة المخالفة لما تواترت به الاخير
 عن الامم الاصلها هو وان كان في غفلة عن ذلك ولما اظهرت في
 وجوبها اظهرنا لم تأخذ في لومة لائم فظهرت والله يعصم
 الفصل في ابطال جواز التمسك بالاستنباط الفلانية في احكام
 ووجوب التوقف عند فقد القطع بحكم الله او بحكم ورده عنهم
 في بيان احكام مدرك ما ليس من ضروريات الدين من المسائل
 الشرعية اصلية كانت او فرعية في التمسك من المسائل في اثبات
 تعدد الجهد المطلق في ابطال حصر الرعية في الجهد والمقدار
 في زمن العجبة في بيان ان كثير من المواضع يحصل النظر على
 العاقلة دون الخاصة في مسدود ابواب التي فتحها الاحكام
 للاستنباط الفلانية بوجوه تفصيلية في بيان مجموع التمسك

على

السعة القضاء والافتاء في جواب الاسئلة المتجهة على ما استنفذنا
 من كلامهم من كلام قد ماثنا في تصحيح احاديث كتبنا بوجه
 كثيرة تفصنت بها بتوفيق الله تعالى وفي جواز التمسك بها لكونها
 متواترة النسبة الى مؤلفيها وفي بيان القاعدة التي وضعوها
 للحد من الحرية في باب العبادات المتخالفات في باب الاصطلاحات
 التي يعتم بها البلوغ في التنبيه على طر من
 والترددات التي وقعت من فحول العدل الاعلام ليتضح عند
 الاكثان عدة الخطأ والتخير التي وقعت من العلماء اواخرهم ان
 نشأت من الخطأ مقدمة هي مادة المولد بابها او من التردد
 فيها وليعلم ان النطق غير عاصم عن هذا النوع من الخطأ وغير نافع
 في الخلاص عن هذا التردد بل لا بد فيه من التمسك بالحق
 العصر في الحكم في نقل طرف من كلام قد ماثنا ليكون فذلك
 بما حصلناه وان احطت خبرنا بما في كتابنا هذا تجد فيه حقائق
 ودقائق خلت عنها كتبنا والآخر من الحكماء والنقاة والكتاتيب
 والاصوليين هي نونج ما اعطاه ربك واسأل الله التوفيق

في كتابنا
 في كتابنا

لاتمام ما انما شغل به من شرح الاصول كتاب الكفاية وشرح التمهيد
الحديث ووردى لما احادته الفاضلان المتأخرين المشككين بجلالة
في حواشي الشرح الجديد للتجريد وتوايد في ذائق العلوم العربية
وحقايقها الحقيقية والله الموفق للتقوى واليه المرجع والمآب
المتأخر قد استهزئ ببعض المتأخرين من فضلا لنا المتبحرين العلماء
للأدوية وافقه ان في من الغيبة تقسم الرعية الى مجتهد ومقلد
وانه يرجع على المقلدان يرجع الاطن المجتهد في المسائل الشريعة
التي ليست من ضرورات الدين ولا من ضرورات الدين وان
المجتهد المطلق هو الذي يمكن من استنباط كل مسألة شرعية
نظريه وذكر وان ذلك التمكن انما يحصل بان يعرف مدارك
جميع الاحكام الشرعية ان تلك المعرفة تتحقق بمعرفة المقدمات الست
وهي الكلام والاصول والنحو والتصريف لغة العرب وشرايط
الدلالة والاصول الاربعية وهي الكتاب والسنة والاياء ودليل
العقل وذكر العالم الثريا الشهيد الثاني رحمه الله في بعض كتبه فقهاء
في محقق القاضي ان الاعتبار من الكلام ما يعرف به الله وما يلائمه

من صحتها الجلال والاكرام وعدله وحكمته ونبوة نبينا صلى الله عليه وآله
الذي انما لا خسران وعصمته وامامة الائمة عليهم السلام ليحصل التوفيق
بخبرهم وتحقيق الحق به والتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله من احوال
الدنيا والاخرة كل ذلك بالدليل التفصيلي ولا يشترط الزيادة من
ذلك بالاطلاق كما حققه المتكلمون من اجتهام الجواهر والامام
وما اشتملت عليه كنية من الحكمة والمقدما والاعتراضات
واجوبة الشبهات وان وجب معرفته كفاية من جهة اخرى و
من ثم صرح جماعة من المحققين بان الكلام ليس طائفة بغيره
فان ما توقف عليه من مشتركين بين ساير الكلفين ومن الامور
ما يعرف به ادلة الاحكام من الامر والعقود العموم والخصوص والطلاق
والقيود والاجمال والبيان وغيرها مما اشتمل عليه المقاصد
ومن النحو والصرف ما يختلف المعنى باختلاف يحصل بسبب معرفة
المراد من الخطاب ولا يعتبر الاستقصاء في علم الوجه التام بل
الوسط منه فادون ومن اللغة ما يحصل بفهم كلام الله و
رسوله وتوايد بالاحفظ او الرجوع الى اصل صحيح يشتمل على ما

الالفاظ المتداولة في ذلك ومن شرط الادلة معرفة الاشكال
 الاقترانية والاستثنائية وما يتوقف عليه من النجاة المرفقة
 وغيرها ولا يشترط الاستقصاء في ذلك بل يقتصر ذلك على
 المحرر منه وما زاد عليه فهو مجرّد تضييع للعرضية
 للوقت والمعتبر من الكتاب الكريم معرفة ما يتعلق بالاحكام
 وهو نحو خمس اية اما حفظها او فهم مقتضاها ليرجع
 اليها متى شاء ويتوقف على معرفة النسخ منها من النسخ
 ولولا الرجوع الى اصل يشتمل عليه ومن يتنبه جميع ما اشتمل منها على
 الاحكام ولونه اصل صحيح واه عن عدل بسند متصل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والائمة ^{عليهم السلام} ومنهم الصحيح منها والحق الوقوف والضعيف والموقوف
 والمرسل والتواتر والاحاد وغيرها من الاصطلاحات التي دونت
 في دراية الحديث المتفق اليها في استنباط الاحكام وهي من
 اصطلاحه توفيقية لامباحث عليّة ويدخل في اصول الفقه
 معرفة احوالها عند التعارض وكثير من احكامها ومن الاجماع و
 الخلاف ان يعرف ان ما يقتضي به لا يخالف الاجماع اما بوجود

موافق من المتعديين او بطلانية ظنه على انه واقعة بمجدة علم
 عنها السابقون بحيث حصل فيها احدا لا مبرهن لا معرفة كل من
 اجمعوا عليها او اختلفوا ودلالة العقل من الاستصحاب والبراءة
 الاصلية وغيرها داخل في الاصول وكذا معرفة ما يحتاج به
 من القياس بل يشتمل كثير من مختصر اصول الفقه كالتنبيه
 المختصر للاصول لابن الحاج علي ما يحتاج اليه من التصريف نعم يشتمل
 مع ذلك كله ان يكون له قوة يتمكن بها من رد الغرور والاصول
 واستنباطها منها وهذه هي العدة في هذا الباب والافتحص تلك
 المقدّمات في زماننا سهلة لكثرة ما حققه العلماء و
 الفقهاء فيها ونبينا استعمالها وانما تلك القوة بيد الله
 بوقتها من لشيء من عبادته على وفق حكيمته ومراده ولكثرة الممار
 والمجاهدة لاهلها مدخل عظيم في تحصيلها والذين يجاهدوا
 فينا لنهدينهم سبلنا وان الله مع المحسنين واذا تحقق الغنى
 بهذا المعنى الوصف في جميع الناس الترافع اليه وقبول قوله
 والتمزام حكمه لانه منصوب من الامام ^{عليه السلام} على العموم بقوله انظروا

لا رجل منكم قد مررت حديثنا وسرف احكامنا فاجعلوه قاضيا
 قد جعلته قاضيا فتحكموا اليه وفي بعض الاخبار فارضوا به كما
 قالوا جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فانما حكم بغير
 استخفاف علينا امره والرد علينا امره على الله وهو على كل شيء
 بالله عز وجل انتهى كلامه اعلم بمقامه وذكر علامة الشارقي والظاهر
 العلامة الحلي في كتابه في اصول الفقه في باب
 الاجتهاد الحق ان المصداق احد وان الله تعالى في كل واقعة حكما معينا
 وان عليه دليلا ظاهرا لا قطعيا والمخفى بعد الاجتهاد غير ما نؤمن
 انتهى كلام اعلم بمقامه وذكر في كتابه في اصول الفقه في باب
 ان نزلت بالاجتهاد في نفسه عمل على ما اذاه اجتهاده اليه
 فان تساوت الامارات تخيروا عادلا للاجتهاد وان تعلقت
 بغيره وكان مما يجري فيه الصلح كالمصطفى او ترافعا
 لا حاكم او يفضل بينهما ولا يجوز الرجوع بعد الحكم وان لم يجز
 في صلح الصلح كالطلاق بصيغة يعتقدها احدهما دون
 الاخر رجعا لا حاكم غيرهما سواء كان صاحب الحق معتقدا

اولا

او حاكما اذ ليس للحاكم ان يحكم لنفسه على غيره بل ينصب قبله
 من يعين بينهما وان نزلت بالمثل يرجع الى المفتي فان تعدد مرجع
 الى اما اتفقوا عليه فان اختلفوا عملوا بما علم الا زهد فان
 تساوا باختيار وان حكم بوقوع الخلع ثلثا فسخا فتنكح ثم عقد

صح البدر
 سلف

مساواته للطلاق لا اقرب بقاء النكاح لان حكم الحاكم لا اتصل
 بالنكاح تاكيدا فلا يفسد بتغييره للاجتهاد اما لو اعتقد قبل النكاح
 فانه يجوز عليه امساكها ولو كان الزوج عاميا فامسك بقول
 المفتي في تغيير اجتهاد المفتي لا اقرب انه يرجع عن النكاح

لان الحكم اقوى من الافتاء فان الحكم لا ينقض الا ان يخالفه دليل
قطعي لا ظاهرا وذكر فيه المجتهد ان ذكره دليل

اولا يجب تكريم الاجتهاد والا اجتهد فان خالفنا
بالمشافي وعرف المستفتي رجوعه ولو لم يجتهد

فصل له البناء على الاول والافتاء بذلك الاجتهاد
الا قرب ذلك وذكر فيه العاصي عليه التقليد
في الفروع اذ لم يتمكن من الاجتهاد وان تمكن من فعل الاجتهاد في غير فروع
وذكره

ان كان عالما يبلغ رتبة الاجتهاد اما لو كان عالما بلغ رتبة الاجتهاد دون اجتهاد
بحظه العدول الى قول الحق وذكر فيه مبادئ الاصول التي علم الاصول
قد استقر الخ الوسع في النظر فيها هذين المسائل الطيبة الشرعية على وجه
زيادة في البصيرة حتى النهاية لان الاجتهاد قد يحصل وقد لا يحصل فلا يجوز
تقديمه به وكذا لا يجوز لرواه من الاشعة رتبة الاجتهاد عندنا لانهم
يعصرون وانما اصدروا الاحكام بتعليم الرسول او بالاهام من الله تعالى
اما العلم لا يجوز له الاجتهاد باستنباط الاحكام من العرف في المراتب والسنن
وتدريج الدلالة المتعارضة اما باخذ الحكم من القياس والاحتسان فلا يخفى
فيه الحبث الثاني في شرائط المجتهد وينظرها في واحد هو ان يكون مكلف
بحسب تمكنه الاستدلال بالادلة الشرعية مع الاحكام وهذه المكنة انما تحصل
بان يكون عارفا بمعننى اللفظ ومعناه وبجدة التدبر وحسن الاستدلال
الحاصل له ان يوزن بآرائه ما يقتضيه ظاهر اللفظ ان يجرد وغير ظاهر مع
القرينة وعالم بتجديد اللفظ او عدم تجرده من التخصيص والنسخ وشرائط المقوات
والاحاد وبجهاة الترجيح عند تعارض الادلة وهذا انما يحصل
الكاتب لما يجيده بل بما يتعلق بالاحكام منه وهو خمسة اية تعرفه الاحاديث
المعلقة بالاحكام لا بمعنى ان يكون حافظا لذلك بل يكون عالما بموقع الايات
حتى يطلب منها الية المحتاج اليها وعنده اصل محقق يتمم على الاحاديث
المعلقة بالاحكام وان يكون عالما بالاجماع لا بمعنى بما يجتمع فيه ولا يكون

بالبرائة الاصلية ولا بد وان يكون عالما بشرائط احدى البرهان والنحو واللفظ والتعريف
 وعلم الناسخ من المنسوخ واحوال الرجال اذا عرفت هذا فالحق انه يجوز ان
 يحصل الاجتهاد لتخصيص علم دون اخر بل في مسألة دون اخرى وانما يقع
 الاجتهاد في الاحكام الشرعية اذا خلت عن دليل قطعي وذكرنا تنبيه
 الاصول المجتهدين في حكم شرعي ليس عليه دليل قطعي فخرج بالشرعي الاحكام
 العقلية ونفي الدليل القاطع ما علم كونه من الشريعة ضرورة كوجوب الصلوة
 المذكورة وذكرنا ايضا فيه يمكن المكلف من اقامة الدليل على المسائل
 الشرعية وانما يتبع ذلك له بامور اصدتها معرفة اللغة ومعناه الانطاط
 الشرعية لا بما يجتمع بل بما يحتاج اليه في الكثرة او لوراد صلاحيها
 عنده في معناه الانطاط جاز ويصل فيه معرفة النحو والتعريف لان
 الشرع عسا لا يتبع الا بمعرفته او ملا يتبع الواجب الابه فهو واجب و
 تانيها ان يكون عارفا بمادة الدفعة من اللفظ والمعاني ذلك يعرف
 انه قد لا يتحقق بما لا ينهم معناه ولا بما يريد به حاكم خلاف ظاهره
 من غير بيان وانما يتبع ذلك لو عرف انه قد حكم وهو يتوقف على علمه قص
 بالفتح وما يستفاد عنه والعلم بتصدق الرسول واصل
 قواعد الكلام وتاليها ان يكون عارفا بالاحاديث الدالة على
 الاحكام اما بالحفظ او بالرجوع الى اصل صحيح واحوال الرجال يعرف
 صحيح الاخبار من معتقها ويعرف ايضا من الكتاب ما استفاد منه

الاحكام وهو محسنة اية ولا يشترط حفظها بل معرفة دلالها ومواضعها بحيث
 يجد ها عند طلبها وادبها ان يكون عارفا بالاجماع ومواقفها بحيث لا يفتي
 بما يخالفه وخاصتها ان يعرف ادلة العقل والبرائة الاصلية والاشكال وغيرها
 وسادتها ان يعرف شرائط البرهان وسادتها ان يعرف الناسخ والمنسوخ و
 العام والخاص والمطلق والمقيّد وغيرها من طرق الاحكام وتاليها ان يكون
 له قوة استنباط الاحكام الشرعية عن المسائل الاصلية وذكرنا ان
 تعاد لتأني حكم واحد وتنازع العقلان جاز كوجه الحق اليقين على
 طنه انها حقا العقلية فالحكم وهو الواجب راصد ونحو الحكم المحرر وان
 العقل وتنازع الحكم كالا مارة الدالة على وقوع الفعل والامارة الدالة على وجوبه
 او جوازها منع هذا فمعه منه شرعا وان جاز عقلا اما الجواز فلما كان جاز
 عدلين يمكن متنافيين واما عدم الوقوع فلان العمل بها يقتضي وجوب الفعل و
 تحريمه على مكلف واحد وتركها يقتضي العيب بوصفها اذ وضع اماراة لا يمكن
 العمل بها عيب والعمل باصدها دون الاخرى ترجيح وجوبه وقوم
 هو الاقرب والحكم هنا التحريم ولا يلزم من التحريم اماراة الوجوب و
 الاباحة الاباحة لان المجتهدين اخذوا بامارة الاباحة ثبتت في حقه وان
 بامارة الوجوب ثبتت في حقه كالمسألة اذا حصل في مكان غير متباعد

القوفان صلح بنية العرق سقط عنه وجوب الركعتين وان صلحنا ما كان وجبا
 ولكن عليه درهمان اذ كان له المال ان دفع الى الدرهمين فله الاخذ
 وان دفع الى واحد ما كسفت الا فاعطى اذ عرفت به ان عرض
 الف والمجتهد بخير وان كان للمفتي خير المستقر وانه كان للمالك عين
 ما شاء وادركها باحدها وقت الاخرى لا يجوز له التخصيص وان عارض
 الدين فانما ان يكونا يفتين فالتقوى ان الزجج منها بمثل ما راجح ولا لازم
 رزج المرجوح على الراجح وهو بطاوان لكن العمل بكل واحد منهما حرج ورجح
 وجه يفتي وانما ان يكونا يفتين فالتقوى ان يفتي كل واحد منهما حرجا وانما
 قابلا للثابت بل بالافضل يفتي بجمعها كالعام المنقطع فله وانما
 المنقطع فله وذكره كتاب المبادى لا يتعارض دليلان قطعيان
 وهل يتعارض الطيان جوزه فم لا مكان ان يخرجا اثنتان عدلان
 حكيمين متنافسين ولا ترجح احدهما على الاخر فموضع شبهة فخره لانه لو تعارض
 دليلان على كون هذا الفعل مباحا ومحظورا فان لم يعمل بهما او عمل بهما
 لم يزد من التبرج من غير مرجح او لا حاشا للفتي فهو باطل لانا اذ اخيرا يفتي
 باحدهما على التعيين ^{الفتي} فقد سوغنا له التردد فيكون ذلك ترجيحاً للدليل الاجمعي
 وقد تقدم بطلانه والاولى عندى اقول الجواب عن الثاني ان التخيير ليس

(المراد ان عملها
 باحدهما على التعيين
 لازم)

اباحة لا يجوز ان يقال ان اخذت بدليل الا باحة فتداحى لك وان
 اخذت بدليل الاخر فقد حرجت عليك كمن عليه درهمان فقال للم
 صاحبها قد صدقت عليك باحدهما ان قلت وان لم تقبل وايتت
 بالدرهمين فليهما عن الدين فان من عليه الدين بخير ان شاء الله تعالى
 وان شاء دفع درهمين عن الواجب وكذا القول ان الما اذا حضر
 في احد الامكنة الاربعه التي يجب فيها التمام فانه مكلف ركعتين ان
 شاء التخصيص وباربع وجوبا ان لم يردده اذ عرفت هذا فالتحادل
 ان وقع للمجتهد في حال نفسه كان حكمه التخيير وان وقع للفتي كان حكمه التخيير
 المستفتى وان وقع للمالك كان حكمه العمل باحدهما ووجه عليه الغيبين
 وذكره في ترجيح الاخبار الجبر الذي رواه اكثر اواعل اسنادا او كانت
 رواته اعلم او اذكي او ازهدا او اكثر راجح والعقبة ارجح من غيره ورافعة
 ارجح من العالم بالعربية ارجح والاعلم بها ارجح من العالم ورجح الوافعة
 والمجاسد العلماء ارجح والمعلوم عدالة بالاختيار ارجح من الذي والفتي
 بالاعلم او في مدله صلبا ارجح والجاذم ارجح من الظاهر والمفتي ارجح
 ارجح من غيره والمفتي وقت البلوغ ارجح من ذلك الكتاب او في رواية اللفظ ارجح
 وروى المعنى والمقتضد بجديت غيره ارجح والمدني ارجح من المكي فله المكي بعد

الغرض من كلامه وذكر الفاضل الموفق الشيخ حسن بن العالم الشيخ الشهابي
 رحمه الله تعالى في كتابه في بيان صحة الاحتجاج بالبرهان واليقين عند من
 ان فرض الاقضية استلزم استلزام بعض المسائل دون بعض مما هو
 استلزام المحجة المطلقا لما غير متفق ولكن التمسك بجواز الاحتجاج عليها
 لا يستلزم بالمراساة فافهم المحجة المطلقا كما هو قوله نعم لو علم ان العلم
 في العمل بظن المحجة المطلق هو قدره على استلزام المسألة الحكم الامارة
 من باب مصدر العلم ولكن ان في العلم بالعلم لغة النفس عليها ومن
 الجاز ان تكون معرفة على استلزام المسائل كلها بل هذا اقرب لما اعتقد
 من حيث ان عموم القدرة انما هو للملك لا القوة والقدرة ان القوة الكاملة
 احب من افعال الظاهر من القدرة فكيف يتوهم ان كتماننا ولكن التعديل في
 اعتقاد المحجة المطلق انما هو على دليل قطعي وهو اجماع الامم عليه
 وقضائهم الضرورية به واقفا في تصور في موضع الزايع ان يحصل دليل
 ظني يدل على مساواة التجزئ للاحتجاج المطلق واعتماد التجزئ عليه
 لا يفيح احد ولا يثبت في ملة التجزئ وتعلق بالظن في العمل
 بالظن ورجوعنا ذلك الاقضية المحجة المطلق وان كان يمكن كونه
 خلاف المراد او الغرض لما قد استدلوا بالمحجة المطلق وهذه الحقائق لم
 بالمعلة بحسب الذات وان كان بالعرض لما بالاجتهاد ومع ذلك

فالحكم

فالحكم في نفسه مستبعد جدا لا متفقا سبوت العواطف بين اخذ الحكم
 بالاحتجاج والرجوع فيه الى التقليد وان شئت قلت تركب
 التقليد والاجتهاد انتهى كلامه اعلم ان المقام وذكر الامام الحنفى
 قدوة للمفسرين المحققين كما هو في محققنا الاصول لما لا يفتقر
 الى اجتهاد ونظر فان يجب على المحجة استقراغ الروع فيه عن اضالم
 حكم ما هو ما ذكره يجب على من يفتي في المسألة الاجتهاد ان يستفتي المحجة
 فيما ينزل به المسائل النظرية وذكرنا او ابل في كتاب المعبر شرح المحقق
 الفضل الثالث خلاصة الاحكام ومن عندنا خمسة الكتب والرسالة
 والاجماع ودليل العقل والاحتجاج اما الكتاب فادرسه من النفس
 الظاهر والنفس ما دل على المراد من غير انما له في مقابلته المحلوفة
 يتفق اللفظ الواحد ان يكون نصا جملا باعتبارين كذا قد تترخص فيمن
 تلخص في رخص باعتبار الاعتداد بجملا باعتبار ما عيده وما الظاهر
 لهذا اللفظ الذي لا احد محتملة دلالة راجحة لا يتبين بها الاحتمال ومنه
 مخالفة المؤول والظاهر انواع احدها بالكلية راجحة بحسب العرف كماله
 انما يطاع العضلة التي ما كان راجحة بحسب الشرع كذا في الصمد على
 الاسان عن المفسر او غير ان وان كانا نصين باعتبار نزاع العرف الا ان
 احتمال ارجوحة الوضع في سنتنا يتبين الثالث المطلق وهو اللفظ

الدال على الحقيقة ونحوه فلا نسلم عما تعلق الحكم بها لا بقية منقح دلائل ظاهرة
 المتابع العام وهذا الدال على انفس مضاعفة اخرى غير حرة فان
 والارادة عن استيعاب الاشياء لا كما قطع لها المثال في اللغة
 الدار براديه المعنى المصوح في محتملة كقوله الله وسبح وصريل
 والما السنة فقلت قوله فعل وتوار اما القول فيه انما المتقدمة
 واما الافعال فان وقع ببيان تابع للمبين لا وجوده وبما
 وان فعله انما في الخارج الا ان يعلم الوجه الذي وقع عليه يجب
 المتابعة وما قرره البنية فانه لا يحل ان يكون له ان لا يكون له
 فعل كجفرته او كجفرته ما يعلم انه علمه ولم يكن له ولا ما نريد فلا محذور
 فيه كما روي ان بعضا لصاحبه في الدنيا جامع ولكن على عهد رسول الله
 فلا نفضل له ان كان كمن فعل ذلك عما اليه من كماله في سكونه عند
 وليلا على جوارحه لا يقال في الاصل كذا تفعل دليل على العمل الصالح او
 الركن ثم فلا يفر على القول لا ما يمنع اذ قد تجزئه في نفسه او في جماعة
 يمكن ان يكون خالصا على النقص في السنة اما استواردة وهو حاصل
 مع العلم القطع بتمام التواضع او جزوا صدمه لم يبلغ ذلك مستدا
 كان منه ما تفعل المحذور في المخير او رسلا وهو لم يحصل سنة فالتواضع
 حجة لا مادة البقية وكذا ما اجمع على العمل به وما اجمع على العمل به

انشأه

فلا حجة فيه مسئلة اوط الحجة في العمل بخير الوجه حتى انك دون العمل
 خيرا وما تفعلون لما تحب من التافض فان من جهة الاخر قوله لا يرضى سئل
 بعد التاخر عما وقول الصالح ان لكل رجل منا رجلا يكتب عليه وبقدر
 بعض غيره في الدوافع ان لكل سليم السند يعمل به وما على ان العمل به
 يصدق والناقص قد يصدق ولم يثبت ان ذلك طعن على علمه في نفسه و
 قدح في المذهب اذ لا يفسد الا وهو كمال بخير المخرج كما يعمل في العدل و
 افراط النور في طرف رد الجرح حال استعمل العقل وظلا واقتر
 اقرون فلم ير العقل ما فاعل في الزرع لم يان في العلم به وكل هذه الاقوال مخوفة
 عن النبي والتوسط اصعب مما قبله الاصح امة لت القران على صحة عمل به
 وما عرض الاحكام عنه او شجب اطرافه لوجه اصحها انه مع طوره
 عن المزية يكون جوارحه صدقنا وبما لو اذ كثر به ولا يشك في شريع ما تكمل
 الكذب الثاني اما ان يعيد الظن او لا وما على التقديرين لا العلم به بالتقدير
 عدم الامادة فتشقى عليه ولما يتقيد لادة الظن في وجهه تدبر اصدها
 فوارثهم ولا تقف ما ليس له من العلم الثاني في قدرته ان الظن لا يعين الحق
 سيما السالكين قوتهم وان تعلقوا بالله لا يقلبون اليه ان خص
 وليلا عما كان عدوا عنه متيقن المظنون وان تعلق به حكم الاصل كان غير مبررا

وهو من باب ليل ولو قيل هو منه لظن فيعمل به تخصيصا من القول للظن
 افادة الظن لقدرته ستكثر بعد العلم بالاعتبار فاما جاءكم عن
 حديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافقه فاعملوا به ولا خلاف في صحة
 صدق فلا يخبر من هذا العقل لا يحتمل ان يكون من العقل المذكور لايق به
 واضع لما اعتدل ان كان انجز حجة فنه الصد الاجبار وان لم يكن حجة
 بطل الجميع ولا يقال الامامية عامة بالاجبار وعلمها حجة لانها منع ذلك
 فان انهم يرون الجزاء واحد وبارت ذلله الاستناد مع الاخبار
 الى وجه يتقرر العمل بها كان علمهم اقترابا وبه الايض بالثبوت الناجية
 واما ان مع عدم الظن بالطاعن والمخالف لمصنفه لعل به فلان مع عدم الوقوف
 على الطاعن والمخالف لم يتبين انه حق كالحال كما في الاصحاب على القول
 بالباطل وخفاء الحق بينهم واما مع القول فلا نها حجة بانها زادها
 دالة على صدق مذهب الحديث ويراد بالاصحاح به التامكية لاي
 لو لم يكن خبر الواحد حجة لما نقل لانا تنقضي ذلك بنقل خبره عن نفسه
 وكفوه ومن قد يرفع الاضداد ومن بالغلو بالاجار والرسالة
 بها في المحذور العلمية كالنصيحة والعدل والحياس في العلم والعدل
 للاجماع فنه ناصحة بانقام المعصوم فلو خلا المار من فقهائنا فلو كان

الاجماع

حججه ولو حصل في اثنين لكان قولها حجة لا اعتبار بها لاعتبار بقولها
 فلا تقتر اذا ائتمرت بحكم فيه عن الاجماع اتفاقا بحجة والعرضة مع
 الاصحاب مع برهانها بالباقيين الا مع العلم القطعي بحدوث
 للمعصوم الا ما في الجملة ولا يفرق صورته ثلثا الاولى ان يفتى
 بجهلته لا يعلم من الباقين مخالف بالوجه ان ليس حجة لانها لا تعلم
 مخالفا لا تعلم ان لا يوافق مع اكد لا يتحقق في ذلك المعصوم في المقتضى
 الثانية ان يحكمنا الاصحاب على قوتهم في جواز احداث قول
 ثالث تردد اصحه انه لا يجوز لغيره ان يعلم ان لا يعلم منهم الا باصداها
 الثالثة ان يميز قوا قوتهم ويعلم ان الامام ليس في منزلة غيره
 وعلمنا انهم في حق الحق مع الجمل ولا يفرق في ذلك كقولهم
 يتفق واحاد ليل العقل فنه ان ما يتوقف فيه على الكتاب
 وهو غلبة الاول في الخطاب لقولهم ان اصحابنا في الخبر فاجت
 اراد ضرب الشاخص في الخطاب هو ما لا يفرق عليه بالنسبة كقولهم ولا يفرق
 نقلها ان الثالث دليل الحجة هو ما لا يفرق عليه بالنسبة كقولهم ولا يفرق
 كقولهم انما الغم زكوة والشيخ يقول هو في حجة وعلم الله سبحانه
 هو نيكه وهو الحق اما تطبيق الحكم على الرضا كقولهم لا يفرق للماء قد كرم
 يتجسس سره وكفنه رقة وان كان لولا ان حمل ما تنفذوا على من صحت صفته

قوله في الخطاب
 قوله في الخبر
 قوله في الماء
 قوله في الرضا
 قوله في الغم
 قوله في الزكوة
 قوله في النيكه
 قوله في الحجة
 قوله في العلم
 قوله في الامام
 قوله في الباقين
 قوله في الاجماع
 قوله في العرضة
 قوله في الاتفاق
 قوله في الجمل
 قوله في الشاخص
 قوله في الخطاب
 قوله في الجمل
 قوله في الشاخص
 قوله في الخطاب
 قوله في الجمل
 قوله في الشاخص
 قوله في الخطاب

المعنى الشرطي
 كذا لو كانت على
 الاسم م
 فهو محققا كذا ضرب زيد اضفان للدقان والعلم ان ما ينفرد
 العقل بالادلة عليه وهو اما وجوب بذكر الودعية لوضع كالمطلوع
 الكذب او حسن كالاتفاق والعقل الصدق ثم كل واحد من هذه كما
 يمكن في ضروري بل يمكن كسبيل الودعية مع الفرز وفيه الكذب مع النفع و
 اما الاستصحاب فاف من ثلثة استحباب حاك العقل وهو متمسك
 بالبرائة الاصلية كما تقول ليس الورع اوصا لان الاصلية اذمة الذمة
 منه ومنه ان تخيلت العقوبة حكم بالافضل والاكمل فمقتضى العقل
 كما يقول بعض الاصحاب في معنى الدابة لصف قيمتها وتقول لا افرع
 قيمتها بقية المستد لثبته اربع اجماعا فمقتضى الزايد نظر لما ابراه
 الاصلية الثانية ان يقر عدم الدليل على كذا فيجب استعاره ولما
 يصح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل لظفره اما لا مع ذلك فانه يجب
 التوقف ولا يكون ذلك الا بالجملة وقد القول بالاباحة لعدم الدليل
 العجوب والمخط الثالث استحباب حال الشرع كالمعتمد بالمار
 من اتمام الصلوة فمقتضى المستد اعلم الاخر ارضلوة من وجه قبل وجود
 الما فكم بعده كذا ليس به اجماع لان شرعيتها بشرط عدم الما لا
 يسلم الشرعية مع ثم مثل هذا المثل يعلم من المعارضة ثم لا ننقل الذمة
 مشغولة قبل الاقام فبكون مشغولة بعده واما القياس فلا يحتمل عليه

عندما

عندنا عدم اليقين بجزء فيكون العمل به عملا بالنظر المعتبر عندنا
 والاجماع من الصحابة على العمل به ما ثبت بل انكره جماعة منهم فابطل
 تخيل شرع فليس لان احد ما يقتضيه الا لا قبل الاثر الكائن الا لا
 الشرعية لا القياسية انتهى كلامه من كذا سائر المتأخرين قريبا ما نقلناه
 عن جماعة منهم واكتفينا بما روينا روط للاختصار وذكر ان لا يتحقق في
 علم الحديث والرجال وزلت بالاسناد واحدة الاجازة منه عنفتان
 شيئا به المستند للمعنى القوي في اوائل سنة سبع بعد للاف مولى
 السند والعلامة الا واحد صاحب كتاب الله اذ لا يخرج الزايع في اوائل
 ذلك الكتاب الاجماع انما يكون في مع العلم القطوع في قول المعصوم
 جملة اقدار الجميع ولو روي بالاجماع للمعنى المشهور لم يكن محجة لا اختصار
 الادلة الشرعية في الكتاب والسنة والبرائة الاصلية انتهى كلامه اعلم انه
 معاصر واما اقرت في معنى الفقه والحديث والرجال وهو مولانا العلامة
 المحقق والعلي بن الموفق الموفق لفضل الحديث مع اعلم المتأخرين باحوال
 الرجال واورعهم ميته الحمد لهادس المتأخرين ابد المذموم عند طبع
 الكتب وقد استندت منه في حكم العقول من اوائل سنة خمس عشرة بعد الف
 المنة سنين واجاز لي ان اورد عن جميع ما يجوز في رواية من فقه

عليه ما سئلوه من طريقة - القدر وطريقه - الى قولن ما يحسنه على
 فاصلة اقول ان التقيم وما يتعلق به من شرائط الاحكام وقع على
 سواد الكلام الاصيلين من العامة حيث سموه النكاح بعدة اقسام
 مجتهدة وتعلقه في سائر الكلام الا انما قلنا في قوله اصحابنا يتفاوت
 قليل سيظهر عليهم ما استفاد من كتب العامة وان كان تلك القدر
 نتيجة عما ذهب من القول بوجوب التعلق بالعمرة الظاهرة عليهم ولا
 يعلمون سبيل - انهم كتب اربعة اقسام فيهم - وقول غيره بهام - باب
 الفقه عن هذه الحقيقة كما سيجي لبيان ذلك كله ان شاء الله ففر الزمان
 العوض للمختصين اخرج من كتب الفقه من عبارة اربعة اقسام بالعباد
 ان شرع الاحكام ربي اكله الا ان لم يسببا يصلح في الناس ويخبرهم في
 المعاد والمعاد كونها مشككة وان فروع فاعرة غير صحتها مشككة
 ناطقة به لا بل واربها بالامارات والحال وشرع طائفة من اصطفاهم
 لاكتسابها ووقفهم لتدوينها بعد اذ افاض ما خذها ومناطها وكان
 له ذلك قد اعد كلمة بها يتوصل بمقدمات جامعة منها يتوصل الى ردوا
 علماء لذلك سموه علم الاصول الفقه فجاى علماء عظيم كثر في جمع
 الى المعقولات شرعا يتفرع عن علوم شرعية اصولا وادعاء وادعاء موضع
 اخر من الشرح المذكور للاحكام قد يوضح لاف الزمان كما ناله للاختلاف

وقد توضح منه وذلك اما اعتقادية لا يعلق بكيفية عمل وتسمى اصلية
 او علمية تعلق بها واستمر فرعيتها وهذه لا تكاد تتناهى فاستمع
 حفظها كلها الوقت الحاجة للكل فنيطت بادلة كلية برهومات
 وحللت تفصيلية اى كل مسألة - مسألة بدليل لا يستنبط منها لكل ^{قوله}
 واحد عند الحاجة واذا ليس في وسع الكل ايضا ان يتفحص لتوفيقها
 على ادوات يستغرق حصيلها العمر وكان ينضى الى تفصيل غير
 المقاصد الدينية ثلوا لدينونة مختصون بالانهاض لم وقع المجتهدون
 والباقيون قليل منهم فيه فذروا ذلك فسموا العلم الحاصل لهم بها
 فقها وانهم اصحاب ادراك الاستنباط الى مقدمات كلية كل فقه
 منها يعني عليها كبريى الاحكام وربما التفتت ووقع فيها اكلت
 فتشعبوا فيها شعبا وتفرعوا احداها ورتبوا فيها مسائل محريا
 واحتجاجا وجوابا فلم يوالها لها انفعال من بعدهم واعانة لهم على
 ذلك اخفى منها بسهولة فذروها وسموا العلم بها اصول الفقه واد
 موضع اخر من الشرح المذكور لفقه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
 عن ادلتها التفصيلية ما ورد على حد الفقه ان المراد بالاحكام الشرعية

في بيان ما يتعلق بالاحكام الشرعية
 من حيث هو العلم بها
 والى ذلك ما يتعلق
 بالاحكام الشرعية

الترتيب حسن ان كان هو البعض لم يطرد لدخول المقلد في ادراك
 بعض الاحكام كذلك لاننا لا نزيد به العامي بل من لم يبلغ درجة
 الاجتهاد فقد يكون عالما بما يمكنه كذلك مع انه ليس بتفقيه اجماعا
 وان كان هو الكل لم يعكس لخروج بعض الفقهاء عنه لثبوت
 الادري من هو تفقيه الاجماع فنقل ان مالك اسئل عن رجلين مسئلة فقال
 ست وتلقين منها لا ادري والجواب انا تختلفان المراد البعض قولكم لا
 يطرد لدخول المقلد فيه ثم اذا المراد بالادلة الامارات ولا يعلم شيئا من
 الاحكام كذلك الاجتهاد يصح وجوب العلم بموجب ظنه واما المقلد
 فانما ظن ظنا ولا ينفى العلم لعدم وجوب العلم بالظن عليه اجماعا او
 نقضه وان المراد الكل قولكم لا يعكس لثبوت الادري قلنا نعم ولا يضر
 ثبوت الادري اذا المراد بالعلم بالجميع انتهى له وهو ان يكون عنده ما
 يكفي في استعلامه بان يرجع اليه فيحكم وعدم العلم في الحالة الواحدة
 لا ينافيه لجواز ان يكون ذلك لغاير من الادلة او لعدم التمكن من الاجتهاد
 في الحال لاستدعائه زمانا ومن موضع اخر في الشرح المذكور للاجتهاد
 الاصطلاح استقناع الفقيه الداعي لتحقيق ظن حكم شرعي فنقلنا ان شرع
 الفقيه به لتمام الطاقة بحيث يحسن من نفسه العجز عن المزيد والفتية

قد تقدم ان ذلك اذا قد علمت الفتية تكون الموصوف به هو الفقيه وقد علم بذلك
 ركننا الاجتهاد وهما المجتهد والمجتهدية فالجتهاد من الصفات بالاجتهاد
 على التفسير المذكور والمجتهدية حكم ظني شرعي عليه دليله وذكر في موضع اخر
 قالوا لو لم يتجز الاجتهاد لزم علم المجتهد جميع المآخذ ولزمه العلم بجميع الاحكام
 واللام من صفات لان مالك المجتهد بالاجماع وقد سئل عن رجلين مسئلة فقال
 ست وتلقين منها لا ادري الجواب ان العلم بجميع المآخذ لا يجب
 العلم بجميع الاحكام لجواز عدم العلم ببعض لغاير من الادلة او للعجز
 احوال عن المبالغة اما لما منع لثبوت العكس او استدعائه زمانا وفي موضع
 اخر في مباحث بيان احكام الاجتهاد لا يجوز للمجتهد فضل الحكم في الحساب
 الاجتهادية لا حكم نفسه اذا اتفق اجتهاده ملاحكم غير اذا خالف اجتهاده
 اجتهاده بالاتفاق لانه يردى الى بعض المنقضى من مجتهدا اخر بخلافه ويتسلسل
 وتنفذ مصلحة نصب احكام وهو فضل مخصوص هذا ما لم يكن مخالفا
 لقاطع ما اذا خالف فاطعاً فنقضه اتفاقاً انتهى ومن موضع اخر في تزييف
 قول المصنفين بان تصويب الكل يتلزم الخيال فيكون محالاً لا يان في
 صورتين احدهما اذا كان الروح مجتهدا في نفسه والزوجة مجتهدة خفية
 لكانت بائني نفع مال را جعلت فالرجل فتقيد لكل والمرأة احرمة فليزمن

صحة المذهبين مطلقا وحرمتها ثانياً ان يكبح جماح المراءاة بغير ولا يجرى
 صحة من يكبح جماحه ان يترك المراءاة الاولى فيلزم من صحة المذهبين
 حلها لها وانما صح والجواب الحق هذا محل وهو انه يرجع الى حكم الحاكم
 بينهما فيتعان حكمه لوصوب اتباع الحكم للموافق والمخالف وفي التوجيه
 للعلامة التنازع اني شرح التوضيح لصدر الشريعة من كتب الخفية لما كان
 محلي الاصول عن الادلة من حيث انها ان يستنبط منها الاحكام وطريق
 ذلك هو الاجتهاد ضمن مباحث الادلة بباب الاجتهاد وقدر اللغة محل
 اجهده والمنقحة وفي الاصطلاح استغراق الفقيه للمرجع ليجعل له نظراً في شري
 هذا هو المراد بقوله ان المجتهد ليس المفسد ومعنى استغراق المرجع بدل
 تمام الطاقة بحيث يحبس من نفسه العجز عن المزيد عليه في استغراق فيه
 الفقيه وسعة في معرفة حكم شرعي وبذلك الفقيه وسعة في معرفة حكم شرعي
 وقطعي وفي الظن بحكم شرعي بشرط الاجتهاد ان يجمع العلم للمفسر المكنة
 الاول الكتاب انما لقرا ان بان يعرف بمجانبه لغة وشرعية اما لغة فبان
 يعرف معاني المفردات والمركبات وخصائصها في الافادة فينقل الى اللغة
 والعرب والخبر والمقام والبيان اللهم الا ان يعرف ذلك بحسب السليقة
 واما شرعية فبان يعرف المعاني المفردة في الاحكام مثلاً يعرف في
 قوله تعالى او جاء احدكم من الغائط ان المراد بالغائط الحديث وان علم الحكم

انه من ان لا الزام
 ادلة صريحة في ان
 بل هو اشاع حكمه
 والجواب

عنه

خروج المجتهد عن يد الانسان الحي وباقائه من الخاص والعامة والمجتهدين
 والمجمل والمفضل وغير ذلك مما سبق ذكره بان يعلم ان هذا خاص وذلك
 عام وهذا ناسخ وذلك منقح الخبر فلك ولا خفاء في ان هذا غير معرفة
 المعاني والمراد بالكتاب قدر ما يتعلق بمعرفة الاحكام والمغيب هو
 العلم بمواقفها بحيث يتمكن من الرجوع اليها عند طلب الحكم والحفظ
 عن طهر القلب الثاني في السنة قدر ما يتعلق بمعرفة الاحكام بان يعرف
 بمسئله وهو نفس الحديث وسندها وهو طريق وصولها اليها وانما قوله
 واحاد وفي ذلك معرفة حال الرواية اجماع والتعديل الا ان الحديث عن
 احوال الرواية في زماننا هذا كما لمعذور لطول المدة وكثرة الكسالى في الاثر
 الاكتفاء بتعديل الاثمة كالتوق بهم في علم الحديث كالجاري في مسلم و
 البغوي والصفاني وغيرهم من ائمة الحديث ولا يفتي ان المراد
 معرفة بقية السنة بمجانبه لغة وشرعا وباقائه من الخاص والعامة وغيرهما
 الثالث وهو التيسر في ابطالها واحكامها واقسامها والمقبول
 منها والمردود وكل ذلك لتمكن من استنباط الصحيح وكان الاولى فكل الاجماع انما
 اذ لا بد من معرفة ومعرفة بواقعته لئلا يخالف في اجتهاده ولا يتركه على
 الكلام لجواز الاستدلال بالادلة السنية للحاكم بالاسلام قليلا وكثيرا

الفقه لانه نتيجة الاجتهاد وضرورة فلا يتقدمه الا ان منصب الاجتهاد في زماننا
 انما يحصل بممارسة التدريس في طريق اليه في هذا الزمان ولم يكن الطريق
 في زمان الصحابة ذلك ويمكن الا ان يكون طريق الصحابة في هذه الزمان انما
 هو في حق المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع الاحكام واما المجتهد حكم دون
 حكم صليته بغيره ما يتعلق بذلك الحكم كذا ذكره الفقه في ان قلت لا بد من
 معرفة جميع ما يتعلق بالاحكام للملازمة اجتهاد في ذلك المسئلة - ثم انما هو
 اجماع قلت بعد معرفة جميع ما يتعلق بذلك الحكم لا يتصور ان يكون
 يقتضي خلافا من حيث ما يتعلق به ذلك الحكم ولا خاصة الى الباقي مثلا
 الاجتهاد في حكم يتعلق بالصلوة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالاحكام
 السالك وحكمه اى الامر الثابت بالاجتهاد وغلبة الظن بالحكم مع احتمال الخطا
 فلا يجرى الاجتهاد في القطعيات وفيما يجب فيه الاستعداد لاجتماع من
 اصول الدين وهذا من علم ان المصنف عند اختلاف المجتهدين واحد وقد
 اختلفوا في ذلك بناء على اختلافهم في ان الله تعالى كل صورة من كواكب
 حكما معينا ام الحكم ما ادى اليه الاجتهاد المجتهد فعلا الا ان يكون للصيب واحدا
 وعلى الثاني فيكون كل مجتهد صيبا وتحقيق هذا المقام ان المسئلة الاجتهادية
 اما ان لا يكون لله تعالى فيها حكم معين قبل اجتهاد المجتهد او يكون وجها اما ان
 لا يدل عليه او يدل وذلك الدليل اما قطعي او ظني الاول ان الحكم في المسئلة
 قبل الاجتهاد بل الحكم ما ادى اليه راي المجتهد واليه ذهب عامة المعتزلة
 فذهب الى ان الحكم لا يدل عليه او يدل وذلك الدليل اما قطعي او ظني الاول ان الحكم في المسئلة
 قبل الاجتهاد بل الحكم ما ادى اليه راي المجتهد واليه ذهب عامة المعتزلة
 الاربعة فذهبوا الى

ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى اعتبار الحكم في الحقيقة - وبعضهم الى كون
 الحق وقد يثبت ذلك الى الاستدلال بمعنى انه لم يتعلق الحكم بالمسئلة قبل
 الاجتهاد والافا حكمه ففتح الثاني ان الحكمين يعينان دليل عليه بل عند
 العثور عليه بمنزلة العثور على دفين فلن اصابا بجليل من اخطا
 اجرا الكثر واليه ذهب طائفة من الفقهاء والمكلمين الثالث
 ان الحكم يعين وعليه دليل قطعي والمجتهد ما يورثه مال ذهب طائفة
 من المكلمين ثم اختلفوا في ان المحطى هل يستحق العقاب وفي ان
 حكم القاضي بالخطا هل يفيض المذنب ان الحكم يعين وعليه دليل
 ظني ان وصل اصاب وان فقه اخطا والمجتهد غير مكلف باصابتها
 لغرضها وخفاها فلهذا كان المحطى يعذرها بل ما جود انتهى وفي احكام
 الامم من كتب ان نية الاجتهاد في اصطلاح الاصوليين مخصوص
 باستفراغ الوسع في طلب الظن لشي من الاحكام الشرعية على وجه يحسن
 من النفس العجز عن المريد عليه ففعلنا استفراغ الوسع كما يحسن وما
 وداده خواص مغيرة وقولنا في طلب الظن احتراز عن الاحكام القطعية
 وقولنا لشي من الاحكام الشرعية لتحجج عنه الاجتهاد في المعقولات
 والمحسوسات وغيرها وقولنا يجب تحسن من النفس العجز عن المريد عليه
 لتحجج عنه اجتهاد المقصود اجتهاد مع امكان الزيادة عليه فانه لا

ما اصطلاح الاصول اجتهاد معتبر او اما المجتهد فكل من انصف نصفه الا
 وله شرطان الشرط الاول ان يعلم وجود الدب نعم وما يجب له الصفات
 وما يستحق من الكمالات وانه واجب الوجود لذاته حتى عالم قادر مريد
 متكلم حتى يصفه ومنه التكليف وان يكون مصدقا بالرسول وما جاز به
 الترخيع المنقول بما ظهر عليه من المعجزات والآيات الباهرة ليكون
 فيما بينه وبين الاقوال الاحكام محققا ولا يشترط ان يكون عارفا بديان
 علم الكلام متجربا في كماله من المتكلم بل ان يكون عارفا بما يتوقف
 عليه الايمان مما ذكرناه ولا يشترط ان يكون مستندا علمه ذلك الى
 الدليل المفضل بحيث يكون قادرا على تحريمه ودفعه النبهة عنه كاجاري
 من عادة الفحول من اهل الاصول بل ان يكون عالما بادلة هذه الاصول
 من جهة الجملة كل لامر حجة التفضيل الشرط الثاني ان يكون عالما
 بمبادئ الاحكام الشرعية وافقها وطرق اثباتها وصوره والتميزات
 مدلولاتها واصلها ومرتباتها والشروط المعروفة بها ما بينها وان يعرف صفات
 جميعها عند تقاضها وكيفية اشتداد الاحكام منها فانه احكامها وحوادثها
 تقتربها والاضافا من الاعتراضات لو اوردت عليها وانما ذلك بان
 لا يكون عارفا بالمواد وطرق الحجج والنفوذ والصحة والاعتناء لا كما هي
 حصيل وجوبه بل يكون عارفا باسباب النزول والناج والتمسك

في هذا الموضع من كتابنا في اصول الفقه
 في بيان ما يجب على المجتهد من العلم
 بالاصول الشرعية والاعتناء بها

انما اصطلاح الاصول اجتهاد معتبر او اما المجتهد فكل من انصف نصفه الا
 وله شرطان الشرط الاول ان يعلم وجود الدب نعم وما يجب له الصفات
 وما يستحق من الكمالات وانه واجب الوجود لذاته حتى عالم قادر مريد
 متكلم حتى يصفه ومنه التكليف وان يكون مصدقا بالرسول وما جاز به
 الترخيع المنقول بما ظهر عليه من المعجزات والآيات الباهرة ليكون
 فيما بينه وبين الاقوال الاحكام محققا ولا يشترط ان يكون عارفا بديان
 علم الكلام متجربا في كماله من المتكلم بل ان يكون عارفا بما يتوقف
 عليه الايمان مما ذكرناه ولا يشترط ان يكون مستندا علمه ذلك الى
 الدليل المفضل بحيث يكون قادرا على تحريمه ودفعه النبهة عنه كاجاري
 من عادة الفحول من اهل الاصول بل ان يكون عالما بادلة هذه الاصول
 من جهة الجملة كل لامر حجة التفضيل الشرط الثاني ان يكون عالما
 بمبادئ الاحكام الشرعية وافقها وطرق اثباتها وصوره والتميزات
 مدلولاتها واصلها ومرتباتها والشروط المعروفة بها ما بينها وان يعرف صفات
 جميعها عند تقاضها وكيفية اشتداد الاحكام منها فانه احكامها وحوادثها
 تقتربها والاضافا من الاعتراضات لو اوردت عليها وانما ذلك بان
 لا يكون عارفا بالمواد وطرق الحجج والنفوذ والصحة والاعتناء لا كما هي
 حصيل وجوبه بل يكون عارفا باسباب النزول والناج والتمسك

في هذا الموضع من كتابنا في اصول الفقه
 في بيان ما يجب على المجتهد من العلم
 بالاصول الشرعية والاعتناء بها

واهل الدرر از ايويس الكشور و سلمان الفارس من رستم فلما مات رسول الله
 وانشئت ابوبكر الصديق تفرق الصحابة فمنهم من خرج لقتال مسيدين
 الردة ومنهم من خرج لقتال اهل الشام ومنهم من خرج لقتال اهل العراق ومنهم من
 الصحابة بالمدينة مع اهل المدينة وقاتلوا القتيبة اذا نزلت بابكر
 فخرج منها عند من العلم بكتبا الله وكتبه رسول الله فان لم يكن منه سال من
 كخبر من الصحابة عن ذلك فان وجد عندهم علم اخرج ذلك رجوع اليه والا اجتهد
 في ذلك فلما مات ابوبكر وسار امر الامم بعده عمر بن الخطاب فمحت الاصدار
 وزاد تفرق الصحابة فيها ففتحه من الاقطار وكانها ككوفة تنزل بالامنية
 او من غطت في السلافة فان كان عند الصحابة الحارثي لها في ذلك ان
 عن رسول الله حكم به ولا اجتهد امر تلك المدينة في ذلك وقد يكون في تلك
 القتيبة حكم عمر بن الخطاب بوجوبه عند صاحب القرابة الا وقد صفوا له ما
 بالحيف المهور وصف المهور ما يحقر ان من وصف ان من على حجة البعير
 وصف البعير ما يحقر الكوفة كل من اوجده في النار وما علم ما يغيب
 بعض الصحابة عن عمر بن الخطاب في بعض الاوقات حضوره في بعض
 الصحابة رضى الله عنهم على ما ذكرنا في ان بعد من التابعين الا انه دون
 منهم وكل طقة من ان بعضنا السلافة والرسالة فلهذا انما اتفقوا على ما كان

عند

عندهم من الصحابة وكانوا لا يتعدون فئاويهم الا اليسير ما لم يفر عن غيرهم كان
 في بلادهم من الصحابة كاتباع اهل المدينة في الاكثر فئاوي عبد الله بن مسعود
 مسعود واتباع اهل مكة فئاوي عبد الله بن عباس واتباع اهل مصر في الاكثر فئاوي
 فئاوي عبد الله بن عمرو بن العاص من اتى من بعد التابعين فمقتا الانصار كل من
 حقيقته وسفيان وابن ابي ليلى بالكوفة وابن جريح عكة ومالك وابن المصنفون
 بالمدينة وثمان بن التقي وسوار بالبصرة والاوزاعي بالشام والميثبي
 فمقتا واعمال تلك الطائفة من اخذ كل واحد منهم من التابعين من اهل المدينة
 كان عندهم واجتهادهم فيما يحيدروا عندهم وذكر ابو عمر والكندي ان ابا
 سعيد عثمان بن سعيد عتيق مولى عاتق اول من رضى من ارض مصر الى العراق
 في طلب الحديث توفي سنة اربع وخمسين ومائة وكان حال اهل الاسلام من اهل
 مصر وغيرهم ان المصنفات احكام الترقية على ما تقدم ذكره فمقتا الترحيل
 (الاتفاق) وتداخل الناس والتقوا وانتدب اقوام لجمع الحديث النبوي و
 قتيبة فكان اول من دون العلم محمد بن شهاب الزهري فكان من صنف
 وروى سعيد بن ابي عروبة والربع بن صبيح بالبصرة ومعمري بن ابي براهيم و
 ابن جريح عكة ثم سفيان الثوري بالكوفة وحماد بن سلمة بالبصرة والليث
 بن سلم بن ابيان وحماد بن عبد الحميد بالري وعبد الله بن مبارك بن مروان

والاويان والاربطاناسير مما يلى الكلام وعود من يذهب بغيره وانكسار ولم
 يتقدمه بول قاصن ولا قبلت شيئا منه احد ولا قدم للكفاية ولا مائة والله بين احد لم يجر
 احد هذه الملة اياها فست ففها وهذه الامصار قد طولت هذه المدة بوجوب
 اتباع هذه المذاهب والحكم ما عداها والعمل على هذا اما اليوم وكان ابو الحسن
 علي بن اسمعيل الاشعري قد افاض عن ابا علي محمد بن عبد الوهاب الجبالي وازار
 عدة احوال ثم بدا له ان يترك مذهب الاعتراف وسلك طريق ابا محمد عبد الله بن محمد
 بن سعيد بن هلال وخرج على توافيقه في الصفات والقدر وقال بان على المختار
 وترك القول بالحق واليقين العقل والنجى لم يجر قال اليه جماعة - وهو لو سلك
 ابي القاسم رايه منهم القاصن ابو بكر محمد بن الحظير المكاوي ابو بكر محمد بن الحسن بن فؤاد و
 الشيخ ابو الحسن البرقي بن محمد بن مهران الكوفي والشيخ ابو الحسن ابراهيم بن علي
 يوسف النيزاري والشيخ ابو حامد محمد بن محمد الفراء وابو الفتح محمد بن عبد الكريم النخعي
 والامام محمد بن الحسين الرازي وغيرهم ولفوا هذه الملة وناظروا عليه وجاهدوا فيه فانتشر
 مذهب ابي الحسن الاشعري في العراق في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 ديار بكر واهلها في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل بغداد في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل الموصل في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل حلب في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل دمشق في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل القاهرة في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل بغداد في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل الموصل في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل حلب في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل دمشق في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها
 اهل القاهرة في هذه السنة ثمانين وثمانمائة وانتقل منها

وقيل سنة اربع وعشرين وثمانمائة وتلك المدة اربع ايام على محمد بن عبد الوهاب
 الجبالي واقتدى به آية الاعتراف عدة سنين حتى صار من اهل الاعتراف
 ثم رجع عن القول بخلق القرآن وغيره من اراء المعتزلة وصعد يوم الجمعة
 المصرية كرسيا وناذى باعيه من عشرين فمدهم في يدهم ولم يوقني فانا اعزته
 انا فلان بن فلان كنت اقول بخلق القرآن وان الله لا يرى بالابصار وان افعال
 الشرائع افعالها وان انساب منافع معتقد الود على المقتزلة فيمن انصاحهم وعلمهم
 واحذر من مخنة الرد عليهم وسلك بعض طريق ابي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن هلال
 القطار وبنى على قواعد وصفه وخصه وخمس تصنيفا والحق الامر لارباب فيه ان
 دين الله فاعلموا لا طعن فيه وجهه لا سرحتة وهو كماله لان كل احد لا يحسنه ولم
 يكتم رسول الله من الزبعية ولا الحكم ولا طلع احسن اليك من زبوة او انما رغب
 ابو الحسن عن طعن الزبعية كتم على الامم وكدور عاة الغنى ولا كان عندنا
 سر ولا سر ولا طعن غير دعا اليك الحكم اليه ولو كتم شيئا لما منع كما امرهم فانه
 منه كما في الامم واصل كل بدعة في الدين السبعة كلام السلف ولا تخلف عن
 اعتد والاصد الاول انتهم كلام الشيخ بن العزيز بن ابي القاسم انكر
 الكسوف في كلام اهل المذاهب عليهم السلام ان الله قد علموا الله تعالى اليه الملة المأجورة
 حكما بعينها وان عليه دليل قطعي وان كس ما مورون بطلبه من عند حفظ - الدين وهم

وقيل سنة اربع وعشرين
 سنة اربع وعشرين
 سنة اربع وعشرين

اهل الذکر علیهم السلام وان المخطئ في الحكم والقول انهم ضامنون بالحجة وذکر علیهم السلام
 وان حكم القاضي بالخطأ بغير مقتضى وان لا اعتداد بما في النص من راي لا يحكم
 المعصوم او فتواه او رواية حكمه او فتواه اقول ما ذكره الأصوليون
 من العامة من القواعد الاصولية انما يتبعها لانها هي انما هي خلف الكل
 زمان معصوما سؤالا من حكماء الملوك عالمنا تحتج اليه الامام يوم القيمة
 بدين البر والنجاة من حجة الاحاديث المنقولة من الفرة الطاهرة عليهم السلام
 ويحيى بعض اعمهم ان الزمان لا يخل قد عدل النكاح وانهم يملكون بكتاب
 الاطعام النظرية من ولا يملكون ان علم الزمان من النسخ والفسخ والمك
 والمنقذ بدائل وغير ما عندهم عليهم السلام فاحسن ويحيى بعض الحكماء لا يملكون
 عندهم حديث بل يوردونه من باب القية ويحيى بعض اعمهم انهم لا يملكون
 شي مما جاء به من خزونا عنده لا ضرورة انهم عند اصحاب كل ما جاء به
 توفرت الدواعي على اصداء وزنه ولباقه بعد انهم منتهى ما اختلفوا
 بعض ما جاء به من ردهم انهم ما طار الا على الزعامة بل لا يملكون
 ما رات ومجاني على خطا بال اصحاب الملكة المعزة عندهم وان اوجب
 على ذلك كله عليهم السلام طاعت الفقيه والعمل بها وعلى غيرهم اتباع طاعتهم وعلوهم
 ادعاءهم اجماع الصواب على ذلك وادعاءهم ان مثل ذلك اجماع لا يقع
 الا بسبب ظهور نص وقطع عندهم فذكر ما ان طار كتاب الله من موضع فوه

المد

العمل بالحق المتعلق باحكام الله لكن لا يملكون الاجماع القطعي لا تزل تلك
 النظرية وروايتها في جماعة من سافرو اصحابنا عن اعدائهم من اهل البيت تلك
 القواعد على تلك الاصول وقد كانوا اصولا على اصولهم الا انهم اصرح
 ليرة اكلوا اعدائهم في ليرة كانت ارضهم العزة الكاسية الطاهرة عليهم السلام
 وصحت عن بعض الساج ان لما عرفت جماعة من علماء العامة اصحابنا من
 ليس لهم في حق كلامه دون ولا اصول فقه تلك ولا فقه مستند وليس
 عندهم الا الروايات المنقولة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سافرو اصحابنا انهم
 ذلك مصنفه الحكماء المنقولة على الوجه الذي قد نقلوا عنهم عليهم السلام
 اصحابهم من تعليم من الكلام المنبسط على افكار العقلية وامرهم بطلب من الكلام المسويج
 منهم عليهم السلام وانا اقول لا فقه في هذه الجماعة غير العقلية من المواضع
 خالف الروايات المنقولة عن الفرة الطاهرة عليهم السلام فافكر من اهل البيت
 الكلامية والاصولية وتفرعت على الخليفة في الاصول العامة من الفقهية
 في مواضع كثيرة من حيث لا يدرون في الكفاية في ذلك وعندهم رجوعهم الى كلامهم عليهم السلام
 اما البتة دخلت عليهم والافقولة والله اعلم ولو انهم اصرحوا في الفقهية
 بقدر الابواب والافقولة والى بل مثلكم الفرة الطاهرة عليهم السلام
 توضيحها وتأييدها باعتبار رات عقلية لها في العلم وادعاءهم انهم غفلوا
 لائق اصحاب الائمة عليهم السلام او اعتمد على من الكلام وعلى اصول الفقه المبني على

الاول والعقلية المتداولين بين العامة فيما اعلم محمد بن احمد بن الحسين العال
 بالنكاح وحسن بن علي بن ابي عقيل العامة المتكلم ولما اظهر الشيخ المفيد
 حسن الظن بتصانيفهما بين بعض اصحابه وسنهم السيد المرتضى ورئيس
 الطائفة شاعت طرقهما بين متاخرى اصحابنا فزنا فتنازع وصليت الفتوة
 الى العلامة الحلي فالتمس في تصانيفه اكثر القواعد الاصولية للعامة ثم تبعه
 الشهيدان والناضل الشيخ علي رحمه الله تعالى عند الامام
 الاخباريين قدس سره الاول فيهم كالتحريم والاعلمين الصدوقين والامام ثقة
 الاسلام محمد بن يعقوب الكليني كما صرح به في اول كتاب الكافي وما نطق به باب
 التقليد وباب الراي والفتاوي وباب المسئلة وباب الكتب التي في كتاب
 الكافي في المصنف في حقه الاجتهاد والتقليد وفي وجوب التمسك بروايات
 العزة الطاهرة عليهم السلام المسطورة في الكتب المولفة بامرهم عليهم السلام وشيخه
 علي بن ابراهيم بن محمد كما صرح به في اول تفسيره للكتاب الله تعالى ومن تقدمهم
 ادرك صحة بعض لائمه عليهم السلام او قرب عنهم به لا يدرك للاحكام الشرعية
 النظرية فروعية كانت او اصلية الاحاديث العزة الطاهرة عليهم السلام وتلك
 الروايات الشريفة متضمنة لقواعد قطعية مستمدة من الحقائق العقلية
 المذكورة في الكتب الاصولية والاعتبارات العقلية المذكورة في كتب فروع
 وراية الحديث في القواعد اعدادا عديدة النظمية المذكورة في فن المنهاج والبيان

غيرهم ايضا فليدرك عند الاخباريين من اصحابنا وذلك لانهم لم يعتدوا
 في فتاويهم او احكامهم الا على دلالات واضحة صادرة قطعية بمعية القضاة
 الحاشية او المتفانية وتلك القضاة وافرد في كلام اهل البيت عليهم السلام
 في كتاب الله تعالى ولا في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله في بيان ان الله قد قطع
 الوقف والاحتياط عند ظهور خطاب يكون حسنة او لا لله غير قطع
 لانه في باب الشهادة في نفس الاحكام ويجب التوقف والاحتياط عند حالها
 فواترت به الاخبار عن الامية لا طهر عنهم كما وسند كذا ان شاء الله تعالى
 منها وجهها كدعائه وفورا صادر عنهم عليهم السلام في المسائل الاحكام وفيما تقدم في البري
 من غيرها ومخاطبتهم الدعوية على قدر ما وجدوا فيهم من الافهام فتدقني في كل
 معرفة الاعتبار العقلية للاصولية وعن الدلالات الظنية وعما في التمسك
 بها من المعارضات وانواع الاشكالات وعن تجويز التجرد في احكام الله تعالى
 تقادير الامارات في نظر صاحب الملكة التي اعتبروها وبجائزها عن الوقوع في
 المحلكات وعن الحكم بغيرها انزل الله تعالى ويؤيد ما ذكرناه ما استقل من كتاب
 الحديث قال في السبل المرفوعة ان معظم الفقه فعلا بالضرورة مذهبنا على كل
 فيه بالاخبار المتواترة وما استقل من رئيس الطائفة من اعتقاد الاجماع على صحة
 الاا حاشية التي عمل بها ما استقل من كتاب الكافي وعن كتاب لا يخفى العقيدة
 وعن المحقق الطوسي وغيرهم قد وصروا في مواضع من كلام رئيس الطائفة في حقه ما

يوافق ما قلنا من قدامنا من عدم جواز الاعتقاد في الحكم الذي قد علم طريق
 يؤدي الى الاختلاف ما ذكره في اول كتابنا بتدريج الحديث
 حيث قال ذكرنا بعض الاصول لا بد من العلم بها باحاطة لا بد من العلم
 وما وقع فيها من الاختلاف والبيان والمنافاة والقضاء وحسن الكلام
 يتفق جزاها بالزيادة والزيادة والزيادة الا انه متباعدة ما بينا في حصر
 جعل في نفسه ذلك من اعظم الطعون على ما قد علمت قوتها في البطلان
 معتقدا وذكرنا انه لا بد من العلم بالسلف والخلف فيفسد على ما فيهم
 وبالاختلاف الذي يدينون الله به وينفون عليهم باقتراح كل منهم
 النزوع ويذكرون ان هذا لا يجوز ان يتعبد به الحكم ولا ان يبيع به العمل
 العلم وقد وجدنا كم ارشد اضافة من في الحكم واكثر بيان من بيانكم
 ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على
 في ذلك اصل حصر وظل على جماعة منهم من ليس لهم قوة في العلم والبرهان
 بوجه النظر وقاسد الانا فاستهتروا من رغب عن اعتقاد الحق كما استهتروا
 عليه الوجه في ذلك وعجز عن حمل المسئلة ما ذكره في اوائل كتابنا
 العلة وهو حسن الكتب الاصولية التي صنفها الله عز وجل في كتابه
 الاجتهاد اعلم ان كل امر لا يورث تفرقة عما هو عليه من وجوب الاحتياط او من حق
 جميع فلا خلاف بين اهل العلم المحصلين ان الاجتهاد في ذلك لا يخلت
 وان احق فيه واحد وان من خالفه فخال فاسق وبها كان كافرا وذلك كذا

سنة

سنة

العدا

العقل بان العالم قديم او محدث واذا كان محدثا هل له صانع ام لا والحكم
 صفات الصانع وتوحيده وعدله والحكم في البهية والامانة وغير ذلك
 وكذلك الحكم بان العلم والعين والكفر الكذب يقع على كل حال وان
 شكوا منهم ودوا لوديعه والافاضة وحسن على كل حال وما يجري مجرى ذلك
 انما قالوا ذلك لان هذه الاشياء لا يصح تغيرها في نفسها ولا في وجهها
 صفاتها التي هي عليها واما ما يصح تغيره في نفسه فهو من اجزاء الممتنع من
 الخطا اما بالافاضة فلا خلاف بين اهل العلم انه كان يجوز ان تختلف المصطفات في
 يكون حسنا من زيد يجوز ان يتغير في نفسه حال بعينها بحسن من صفاته او غير
 ويختلف ذلك بحسب اختلاف احوالهم وبحسب اجتهادهم وانما قالوا ذلك لان
 الاشياء تابعة للصالح والالاف والافاضة فلا يتصور ان يتغير الحكم في هذه
 العلة جاز النسخ ونقل المكلف عما كانوا عليه من اختلافه بحسب ما تغيرت مصالحهم
 الا ان مع كبر ذلك في العقل ثبت ذلك ما نزع ام لا وقد اختلفت العلماء
 في ذلك فذهب ائمة المتكلمين والفقهاء الى ان كل مجتهد مصيب في اجتهاده و
 الحكم وهو نهى به على ائمة اهل البيت واهل السنة واهل الشيعة واليه راجع
 حجة واصحابنا في احكامنا ابو الحسن عليم وقد حكموا في العلم وعزوا عن الاجتهاد
 وذهب الاصحاب والشيعة الى ان الحق واحد في ذلك وهو ما يقولون به وان كان
 خطا حصر في الاصح ان حكم الحكم يتفقون بوقوعه ان الخطأ غير معتد به ذلك

الا ان يكون خطأ صغيرا وان سئل ذلك الخطأ في اصول الدين بانات ذهب
 اهل الظاهر فيما عدا القياس من الاستدلال وغيره الى ان الحق في ذلك
 في واحد والحق في الحق فان كلامه مختلف في ما كان ان الحق في وجه
 وعليه دليل بآدم وان ما عداه خطأ وربما مر من كلامه ان كل مجتهد قد اخطأ في كل
 به وربما يقول ان هذه اخطأ خطأ موصفا بمقدوره قد اختلف اصحابها في حكماته
 ذهب فتمم من يقول ان الحق في واحد من ذلك وان عليه دليل وان لم يتطابق
 على الوصول اليه وان ما عداه خطأ لكن الدليل على الصواب من القولين
 لا ينعين ولم يظهر كان الحق في واحد من ذلك وان كل مجتهد حيث احتجده
 وفي الحكم وان كان واحدا يقال فيه قد اخطأ الا انه عند الله والذرايب
 اليه وهو من ذنب جميع شئ في الحكم في المتكلمين والمتكلمين وهو الذي
 احصاه السيدنا المتوفى قد رآه ربه واليه كان يذهب شيخنا ابو عبد الله
 ان الحق في واحد وان عليه دليل ولا مر في ذلك كان محظيا في سقا واعلم ان الحكم
 في هذه المسئلة التعليل باليقين والعمل باخبار الملائكة لان ما طريق التدرج
 ظاهر في الزمان فكلما اختلف بين اهل العلم ان الحق فيها هو معلوم في ذلك
 وانما اختلفوا في ان يكون هذا العمل في كل زمانه وقد دللنا على بطلان
 العمل باليقين في حق الواحد الذي يقتضيه الخلف بروايتنا وانما
 ثبت ذلك دل على ان الحق في الجماعة التي فيها الطائفة المحقة دون غيرها

طواريف
 من رواية
 من رواية
 من رواية

من القول في الاخبار
 من القول في الاخبار
 من القول في الاخبار
 من القول في الاخبار

المتخالفين وان كان حكم ما يقتضيه الطائفة ولا خلاف في ذلك بيننا وبينكم
 من الكلام عليه في باب الكلام في الاخبار فلفظنا من بين القولين و
 هذه الجملة كافية في هذا الباب انتهى كلام الله تعالى وسبأه
 كلامنا ما ذكرناه في باب الكلام في الاخبار ان ثبت فارجع اليه في حصول
 كلامه هناك ان اختلفوا في ما وصفتنا المنبر على اختلاف النسخ
 الواردة عنهم عليهم السلام لا يستلزم ما قضينا من تلك النسخ وذلك لان
 كل واحد منهم يقول ان هذه النسخ مثبتة ورواها عنهم عليهم السلام ولم يظهر
 عندنا ان الان ورواها من باب السنية وكلما مكنة لان يجوز لنا العمل
 بما ظهر في القام عده وان كان ورواه في الواقع من باب ضرورة السنية بحيث
 اختلفوا في الآثار المنبر على ذلك فانه لا يلزم النسخ منها لاحكام
 واحد منهم يقول اولها حكم الله في الواقع بحسب قوله كل ما مكنة ذلك
 يجوزنا ومقتضى العملية قطعاً وتيقناً فاصبح انقسام علماء الامامية
 اما الاخباريين في الاصول مشهورنا كتب العامة كما فوضنا للمدقق حيث
 قال كانت الامامية اولها علمية بآدم حيث تبادر لهم ان ان
 فاحكموا او تشعبت ما فوضنا الى المقتدر له واما الاخبارية واولئك كتاب
 الملوك والنحل المشتهرة من حيث قال في باب الامامية كما فوضنا للمدقق

انهم في الاصول لما اختلفوا في الاديان عن الله تعالى في الزمان واحدا وكلوا
 طريقة وضارت الامامية بعضها معتزلة واما معتزلة واما تفصيلية وبعضها اجازية
 اما شبيهة واما سلفية انتهى كلامه واما كبتنا حاشا منه كنهية بحول العلم العلانية
 اكمل من حيث قال في سبب العمل بخلاف الواحد المقتضى ان العبد لا ياتي له
 القواني الزويج ما ذهب اليه من جوارب الاعتقاد على جزا الواسع في الزويع اما
 الامامية في الاجازة من من لم يقولوا في اصول الدين وادعوا العمل بامور الامام
 المروية عن الامم عليه السلام والاصدين منهم ما يوجب الظهور وغيره وافقد على
 جزا الواحد لم يكره كون المقتضى اتباعا لغير كلام الله تعالى وفي
 بحث ان ايماننا كلامنا ان الله تعالى
 لما انكروا ان الله سبحانه في كل زمان علمه بما دنا منصرفا عن قبله حاكما على الاله
 معتز في الطاعة معصوما عن الخطا وادفع التبهات خلال المشكلات عالما
 بكل ما تحتاج اليه الاله الاموم الغنية فاصلا بين الحق والباطل فيان جوت
 فيه العدل او كبرت ما طاعه وهو الحق لا اله الا هو وسد باب
 التمسك بالهجرة القاهرة عليه السلام مع ان الحديث الزني في المذاهب بين
 المؤمنين انما ان كان فيكم المتكبر امر ان اقدمتم بها ان تملوا كتاب
 الله عز وجل واهل بيت عزة الله تعالى اسمعوا ووقفت اكم من هذه
 احوض فاسلمكم عما تعلم من التفسير والتملان كتاب الله عز وجل في الملائكة

فلا يتقوم فتلكوا ولا تعلمون فانهم اعلم بكم وسادوا في الزمان انما تركت بكم
 امرين لي تملوا احدهما ان تسميها كتاب الله وعزة اهل بيته فان
 اللطيف بخير قد علم ان الله تعالى يفرقنا من ردة اعلى احواله وجميع
 سبحانه ولا اقول كما بين ورجع بين المسجود والوطئ فتنبوا احدهما
 الا في منتمكوا بها لا تملوا ولا تملوا ولا تملوا من فضلنا طمنا بوجوب
 التمسك بكلامهم عليهم السلام اذ صارت الفتن بالجموع هو التمسك بكلام الله
 غير الخطاب الله الا التفسير المسموع منهم ولا لئلا ياتيهم في قلوبهم فانه قد ثبت
 مثل اهل بيت كمثل سفيان بن عمار كسبها بغير وجه تحتل عنها غرق و
 حديث سفيان بن عمار على ثلث السبعين وقتة واحدة منها ما جية و
 اليك في النار وقد يجمع من انما مثل التوفيق ما وجدوا في الحديث الا في وجههم العاديت
 وحده على المطلوب ووجه ان سفيان بن عمار في قوله الحق في البيت المتواتر بين التوفيق
 سيد الموقف اتقاد الحكيم في العقيدة والاعمال الزعمية من المعلم ان هذا
 المعنى يتفق بين اصحابنا وبين غيرهم لغير اصحابنا ان اوجبوا السماع منهم
 عليهم السلام في كل مسألة نظرية شرعية اصلية كانت او فرعيتها في سير الطوائف
 خالفونا في ذلك وهذا الاختلاف انتهى في الاختلاف في الزعم في الامام الزعمية
 ولله المصير في زيادة حقيقتي سبي في كلامنا ان الله تعالى احاطوا الحفظ ظاهر الزعمية
 الممنوع باب الاجتهاد والابحاح فتقدمت في كلامهم وبرزوا بغير اذنية واحترام القوانين

في الزعم في الامام الزعمية
 في الزعم في الامام الزعمية

سياسة منها انهم فسد الامكام الزعجة المستعرجين في باب
 تطعية عليه فتمت نصيب الن اربع دلائل نظرية عليه ومنها انهم جعلوا
 متبين الفهم الاول المجتهد واعزوا فيه ملكة مخصوصة مخفية غير منضبطة
 يقع الاختلاف في الزعم الافاضل بين اهل الحجة بل هم مجتهدون اهل الامور
 في العمل نظرية قد اخرجوا من الامور هو كذلك انهم من غير منضبط الفهم
 المتعدد او جوبوا عليه العمل نظري المجتهد في تلك الامور التي كانت في زعمهم
 والامر في زعمهم المذهب ولذلك كان سوره فقله انهم كان عندهم حديث صحيح
 في مسئلة نظرية شرعية لم يطلع عليه المجتهد وجب عليه طوره والافتقار نظري المجتهد
 المتخالف له المنسحب على صاحب او برائة اصلية او شبهتها ومنها انهم افقا
 بين الفهم والافتقار بان الاول لا يتحقق الا به ليل تطلع لانه وضع لفضل المصداق
 دون الثاني فكل حكم في حكم رتبة المال عند الفهم مثلا او مناعة دينية
 حكم من على اجتهاد به يحيط كل المجتهد بنواقضه في ذلك الحكم النقص ومنها
 انهم ذكروا ان الاجماع بالمعنى الناس اعزوه معصوم عن الخطأ دون اجتهادهم
 فتوافقه من مذهب كل صاحب اجتهاد في حصول تلك الملكة الملقاة ارباب
 او منصفوها ومكدها ارباب زعجة في اجتهادهم وضع باب الرضايات بكونه وروى
 التعارض بين الفهارات والجماعات التي اعزوها واما القول في اجتهاد الحكماء
 عند العجز عن الرضايات التي اعزوها فلا يلزم تعطيل الامكام في سدها باب

القبح في جعلها اعزوا بها دعوا لاجماع عليه فاول الابواب التي فيها ومثلها لاجماع
 عليه بين سائر فواعدهم وفروها بنوا في مختلفه فتعارفوا في الفهم في الزعم
 العنصري للمعجز الحكام في الاجماع اتفاق المجتهدين انه مجتهد في غير علم
 وجمع الحكماء مع الاجماع اتفاق مجتهد في الاجتهاد فانه مجتهد في غير علم
 كان وقالوا اي اركان بع الانبياء والسلف والامكام الزعجة والمفوية
 العقلية والدينية فتدحج فيها كاجتهاد ارباب الاولين وتجوهر في الاجتهاد
 ادعاء كحق في مواضع لا نقد وكفى من باب الخوض في العلم والتعمق وان
 لا يتحقق الا في اهل الذكوة في تحقق الاجماع فلا اقول من تحتهم في تلك
 الابواب القياس ومنها استنباط الحكم النظرية من عمومات كتاب الله
 واطلافا منه من غير تخصص عن حاشا على منسوخة او مخصوصة او غير
 او ماوله او لا بسوا الاهل الذكوة عن ذلك وتبدلون عند استنباط
 ظاهريه شريفة عن مخففة الاحاد في النبوية المرعية بطرقها واليظهر
 عندنا نسخ ولا تخصيص ولا قيد ولا امل لتلك الآية فحصل لنا ظن متاخم
 لليقين او غير متاخم بقصد تلك الامور وذلك لانها لو كانت لظهرت بعد
 التفتيش لانه كل ما جاز به اظهر من يد صاحبه وتوفرت الدواعي على اخذه و
 نشره ولم يقع بعد من فقهه انتهت الى اخذ بعض ومنها استنباط الامكام

النظرية من السنة النبوية من غير تعلق من حالها لخاصة ومنها شرع قبلنا
 منها كالتمسك بالملامات المختلفة فيما مثل ان الارباب التي يتلزم
 التمسك من اضدادها الخاصة بالوجودية ومن ان يحقق ما عند الاستفاق
 في ذات زمان كاف في اطلاق المشتق على تلك الذات بعد زوالها ومنها
 التمسك باستصحاب الحكم شرعي مع طرؤ حاله لم يعلم بمشاكلها و
 منها التمسك بالتمسك بالاستصحاب حتى ان ومنها التمسك بالصالح
 المصلحة ومنها التمسك بالبراءة الاصلية في حكم شرعي ظهرت شبهة
 مخبرية عن الاصل كرواية ضعيفة او لم تظهر ومنها التمسك باستصحاب الحكم
 فظهر شبهة زواله او تعلقها ومنها التمسك بغير الواحد المظنون العدالة
 في الاحكام الاصلية من تدابيرهم القول بان امر الشهاداة الكون امر لولايه
 ولذلك احتياط الشهاداة فلم تحيط في الرواية في شروطها واعتبارها
 في الشهادة الحرة والذكور والعده وعدم القرائة للمحذورة وعدم العداوة
 للمحذورة عليه دون الرواية لان الرواية اعم من الشهادة اقول
 للمفسر انه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لانه ثبت بالرواية حكم كل من المفسرين
 الاعم القية وبالشهادة قضية جزئية ومن ثم فاذنرت الاجازة عن الامة
 الاطهار بان يكون في باب الشهادة اتمام الحكامات العدالة الظاهرة
 وبانه لا بد من اتم الحكم المالك من العفة او من الشفة الماعون الكذب

والذلة ومنها قوله بان الحكم بما لا دليل عليه فيه في الحكم في الدليل دليل
 على نفي الحكم لما ورد الشرع بان ما لا دليل عليه الحكم فيه فكان عدم الدليل لعدم
 الحكم مدركا شرعيا ومقتضا عدم الدليل مدركا شرعيا لعدم الحكم للامتناع على
 ان ما لا دليل عليه منفرد ذلك بعد ورود الشرع لظهوره قبل ورود الشرع
 ليس من المداوات الشرعية كدلالة الشرع العبدى في مخرج الشرع للعدالة
 النفاذ انا (قول) من فرويات مذهب الامامية ان كل ما يحتاج اليه
 الاثر (طريق) القية وكلها تختلف في اثنان ورواية مذهب الحكم من اهل السنة
 انهم قد وافقوا في حكم الحكم غير مقصور على احوالنا فاصلة اعلم
 ان علماء العامة في الرواية عند عدم اختلافنا في جهة الكل فذهب
 جماعة من المحققين محققين كالامام وصدور الزيدية الى عدم تحققه والعجب
 كل العجب من مجموع من اهل اصفهان حيث عمدوا لتحقيقه واعتبروا ذلك عدم
 الدلائل عندنا صحتها فاصلة اعلم ان الاصول من اهل السنة انفقوا
 بطلان بعض تلك الدلائل التي اعترضتها العامة وعلى صحة بعضها واختلفوا
 الباقي وسنذكر في الاقسام الثلاثة وتحقيق الحكم ان شاء الله تعالى بتوفيق الملك الوهاب
 وبه اية الله في العالمين فاصلة اعلم ان صدور عن مذهبنا الاجازة من
 وطريقته اما مدعيهم ان كل ما يحتاج اليه الاثر في اليوم القية عليه ولا تعلق من
 قبله فحسن انهم قد شذوا ان اذ اما جاز به المرفوع من الاحكام وما يتعلق به

ذلك قال في خبر ابو عمر واصلها وكي فتح قال سل فقلت له انت رايت الخلف
بعد النبي محمد فقال اي والله وقد رقت مثل ذل وادعى بيده وكذا في طول
نقلنا منه موضع الحاجة والبرج بانه لا يعتمد باب الرواية لا على رواية
الثقة ووقعه احاديث كثيرة يحكي كلامنا نقل طرف منها فيه الكفاية ان
سواء الله قد واقل ما افاده الشيخ في غاية الجودة لا خبر الثقة
في الرواية فودى افراد الخبر المحفوظ بالقدنية الموجبة للعلم والقطع
وكان هذه الدقة كانت منسوبة لعدما ثبوت العلم خبر الواحد الثقة
وعقل عنها المتأخرون فخير وادى تحقيق طرية قد ثبوتنا ووقعوا ايضا
حيث يصح في باب العلامة انما اليهم انهم كانوا يعتمدون في عقابهم
على خبر الواحد الظني العلامة هكذا ينبغي ان تحقق هذا المبحث
والله الموفق للصواب والبدار وجه والمآب وذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء والله ذو الفضل العظيم وقد رأت في محملية جهة في هذه العلامة
في المنام انه يخاطبني واحد من خائنا الانام في مقام السلك يقول الله
ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا او كان السب فيه اني كنت
حديثا على ما فات مني في بعض المساعي فخذني عنوة في ذلك
الليلة بعد ان صليت صلوات الله وطرقت الدار فلما اصبح
فتحت الكافي للنظر في حيث كان في قصدي فاذا انما يقول الله
في تفسير هذه الآية التزنية المار بها احاديث اهل البيت عليهم السلام

الذي اذهب عنا احزن واما طرقتهم ففي انهم لم يعتمدوا بما ليس
بضروريات المذهب الذين من الحاصل الكفاية والاصولية والتمنية
غيرها من الامور الدينية لا على الاخبار الصحيحة المروية عن
العرفا الطاهرة عليهم السلام ومعنى الصحيح عندهم مغاير لما اصطلح عليه
المتأخرون من اصحابنا علم وفق اصطلاح العامة واولها العلامة علمنا
سبحي نقله عن بعض اصحابنا ان معناه عندهم ما علم على قطعيا ورواه
عن المفصوم ولو كان من باب القية وما اصطلاح القدماء فكلم السيد
الامام العلامة لعدو الهام الشهامة سيدنا تكثر في سبيل الحق والاصدين
السيد الاجل المرتضى رضي الله عنه جواب الحاصل البانات المتعلقة
باجاز الاحاديث حيث قلنا ان اكثر اخبار المروية في كتب مطبوعة
مقطوعة على صحيحها اما بالتميز من طريق الانشاء والاذاعة او بالمارقة
وعلاوة ذلك على صحيحها وصدق رواها في موجبة العلم مقتضية للقطع ولان
وجوبها مودعة في الكتب بسند محض هذا الكلام نقله صاحب كتاب
المعنى في اوائل كتابي عن السيد المرتضى وكن ذلك علمنا الاخبار من
سبحي الصدوق محمد بن عمار بن بابويه في كتاب اصطلاح القدماء حيث قال في اول
كتابي لا يحضره الفقيه ان كل ما ذكره صحيح وانه حجة بما ينبغي بين العلم نعم
كذلك الامام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكوفي في كتاب اصطلاح القدماء
حيث ذكر في اوائل كتاب الكافي ما محضه انه حصة لان يروى في كتابي خبر

في الاحكام بسبب اختلاف الروايات وعدم ثبوتها من التميز بين الصحيح منها و
 غير الصحيح منها فان كبتني به المنع والمشتدوا ياخذ منه ما لم يدع الا
 الصحيح عن الصادق عليه السلام من المعلوم انه لا يدين كتابه هذا فانه
 بها يميز بين الحديث الصحيح وغيره يعلم ان كل ما فيه صحيح فانه لو كان ملغيا
 من صحيح فليس صحيحا لئلا يلبس الاشكال والحجة كما جاز الكفاء
 المتعلم به واخذوا المستدنه وايضا من الامور للعلماء عند من تتبع
 كتب الاخبار والرجال ان الاصول الفقهية والاحاديث المستندة عليها
 كانت نزل من الامام فقه الاسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس متداولة
 عن غيرها ومن المعلوم انه لم يقع من مثله ان يجمع بينهما كتاب
 واحد في تمام الهداية والارشاد من غير نصب علامة ما في ذلك
 كذلك من ظن الذين لا يوثقون ولا يثبتون الفقيه في كل ما به اصطلاح الفقه
 اوابل به حيث ذكر في كتاب الاستبصار موافقا لما صرح به في كتاب العدة كما
 حققه المحقق الكاظمي في الاصول وفي ابل المعتبر ما محصوره
 اخبار كتب قد عاينا التي كانت متداولة بينهم وكانوا يجمعون على
 ورودها عن المصدر عن طريقهم كالايجاع ثم من جعلها ما يكون
 مضمونا في خبر متواتر ومن جعلها ما يكون احدي التواترين للوجبة
 للقطع بصحة مضمون هذا الخبر موجوده ومن جعلها ما لا يكون هذا
 ذلك وان القسم الثالث ينقسم الى اقسام من جعلها خبرا نفقه

١٣٣
 اجماعهم على نقله عنهم مع بعضي انهم لم ينقلوا عنهم في باب الاية او ما
 يوافقها ومن جعلها خبرا ليس كذلك ولكن انعقد اجماعهم على صحة بعض
 وروده عن المصدر مع عدم ظهور ما في شرحي من العمل به
 كل خبر عمل به في كتاب الاخبار وغيره من الكتب لا يخرج عن الاقسام المذكورة
 وكذلك المحقق الكاظمي في كل ما به اصطلاح الفقه في العبارة التي تقدم عليها
 عن كتاب المعتمد حيث اخبر في العمل بخبر الواحد ما اخبر به
 الطائفة بعينه حيث قال في القسط اصوب فاقبله الا صحاب اودت
 القدرين على صحبها عمل به وما عرضوا لاصحاب عنه او شذجا لطعام
 فاصبح للمناجزة ابرادات بررة في باب العمل بخبر الواحد على
 رئيس الطائفة وما وردوا بعضها على ما ذكره في ابل كتاب
 الاستبصار وبعضها على ما ذكره في كتاب التهذيب وبعضها على ما ذكره
 في العدة ومن جملة تلك الابرادات التناقض والاضطراب ومن
 المحدثين الشهيد الثاني قدس في شرح رسالته في دراية الحديث بعينه
 تحت طائفة ابرادات المحقق الكاظمي في تحقيق كلام رئيس الطائفة وما
 ذكرناه من زيادات وتوضيحات من قبلنا لا ينبغي مجال لهذه الابرادات لابق
 في مواضع من كتاب لا يحضره الفقيه ما يدل على تقدم بعض احاديث
 كتاب الكافي من جعلها انه بعد ما ذكره في بعض التوقيعات الواردة في
 الناحية المعدسة في باب الرجل يوصي الى رجلين قال هذا التوقيع

لحظ ابي محمد الحسن بن علي بن محمد بن يعقوب الكليني في رواية هذا
 التوضيح عن الصادق عليه السلام في قوله في الحديث من اشتهى الدنيا
 بعد الموت لم يمت بعد الموت بل اشتهى الدنيا بعد الموت
 وذلك لان الاشارة لها بوجه ومعانيها وكل ما علم زمانه واما غيره من
 الناس انهم كلهم ومنهم من علم ان قوله في الحديث من اشتهى الدنيا
 بعد الموت لم يمت بعد الموت بل اشتهى الدنيا بعد الموت
 فان ما وجدت في الحديث الا في كتاب محمد بن يعقوب وما روي في الاثر في
 حديثه من غير واحد منهم محمد بن محمد بن عاصم الكليني عن محمد بن يعقوب انتهى
 كلامه اعلم اننا نكتب عن الاول بان ليس في اوله من الخبر ان صريحا
 عدم صحة الخبر في الكافي لانه لا يوافق قوله في الحديث من اشتهى الدنيا
 بعد الموت لم يمت بعد الموت بل اشتهى الدنيا بعد الموت فان ذلك العبارة
 المذكورة هناك ولا اتصال لان يكون في قوله في الحديث من اشتهى الدنيا
 بعد الموت لم يمت بعد الموت بل اشتهى الدنيا بعد الموت فان ذلك العبارة
 ان حفظ للصوم اصح من النفل في سائر ايامه وبعد الزمان لما مر فيقول
 ربما يكون محمد بن بابويه عند تكلمه في الكلام غافلا عما ذكره محمد بن يعقوب في اول
 كتابه ولا ما يفتي عنه انما بان عدم وجهه انه لا يدل على عدم جموده
 الاصول المهمة فاما في ذكر النافل المقتضى في النسخ في العالم الرباني
 الشهيد انما في اول كتابه في المسئلة في ذلك ما في حاشية الحديث مع
 السلف الاولين على طرفه النقيض ما هو فيه مع اختلاف الاثرين فانكروا
 له ذلك في المصنفات ونوعه في طرق الروايات وادور دعايتهم

انقضى

انقضى بل هي ارادة من غير الثبات في التفرقة بين صحيح الطريقين ضعيف
 مثلا فيقولون في صحيحهم انما هو صحيح لهما وانهم في الغالب على القرآن
 المتقضية لقبول ما دخل الضعيف طرية وتقولوا على الاماوات الخلية
 لمخطو الرتبة بما فوته كما في واليه النسخ في قوله حيث قال ان كذا
 من مصنف اصحابنا واصحابنا لا يملكون المتأهلين في
 كتبهم معتدة وغيره فان لم يبق لنا سبيل الى الاطلاع على احوالها التي
 عرفوها ما ذكرنا في حاشية كتابنا في العين واصح حصصا الاثر و
 فانوا بالبيان وعوضنا عنه بالخبر فلا جرم الضلعنا بالاعتقاد عما
 كانت لهم الرواية مشرعة وضاعت عليها مذهب كانت المسالك فيها
 متبعة في ان قالوا في الاصل المتأخر من اصحابنا في تحقيق الخبر باعتبار
 اختلاف رواية الى الافاق الاربعة المشتهرة انتهى والقول
 في بعض كلامه في بعض تلك الابواب السند وكلنا في حاشية الرواية
 ابرار فيمنع منها الكفاية ويجمع زيادة تحقيق هذا المقام في كلامنا
 ان شاء الله تعالى في موضع اخر في كتاب المسئلة في القدام
 الاعلم لهم بهذا الاصطلاح قطعنا استغناءهم عنه في الغالب بكثرته
 القدامين في المالة في صدق الخبر وان شمل طرية على ضعف كما اشرنا
 اليه سابقا فلم يكن للصحيح كثرته فيجب له التميز باصطلاح او

احوال

نقبت

غيره فلما اندرست تلك الآثار شئت الاسانيد بالاجاز اصطلاحا فوجدت
الى تميز الحال من الرب وبعض البعيد عن ذلك فاصطلاحا ما قدنا
بيانه ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة الامين السيد
جمالا الدين بن طائوس واذ اطلقت الصحة كلام من تقدم مرادهم
منها النبوت او الصدق انهم كلامه منى واقول من تأمل فيما ذكره
المحقق الحائري او ايل المعبر وفي كتاب اصوله في محب العمل الصالح
وفي محب السخى والنجاشي وما ذكره من الطائفة في محب العمل الصالح
الواحدى كتابا لعدة ومادة كره في افركنا في الاخبار وغيرها بعين
الاختار والاختار قطع بان حاد في الكتب المتداولة في
زماننا مكتوبة من اصولنا ما كنا في كانت مرجعهم في عقايدهم و
اعمالهم ويقطع بان الطرق المذكورة في تلك الكتب انما ذكرت لمجرد
الترك على اتصال السند وما فصل سلسلة الحاجة الى السانيد
الى موطن تلك الاصول لدفع تغيير العادة اصحابنا بان احاديثهم
ما حوزة من اصول قدامهم وليت يعنعنة ويقطع بان بعض
تلك الطرق من منايخ الاجازة المحضة من غير سماع من النسخ او
قراءة عليه خصوصيات كل ما رواه فلا يتحقق على تلك الطرق
صحة احاديثنا عند التحقيق والنظر الدقيق بل اعتماد التلويح وغيرهم
فقد رايته انه رايهم على تلك الاصول التي كانت متواترة النسبة الى موطنها
منه ما منهم كما ان الكتب المتداولة في زماننا صم

كما ان الكتب الاربع كذلك في زماننا واقول حقيقة الاجازة اخبارا جمالا
وهي تنقسم الى قسمين عند التحقيق احدهما اخبارا جمالا بامور مبسطة
في كتب شخصية معلومة عند المخاطب وثانيها اخبارا جمالا بامور
مبسطة في الواقع لا في علم المخاطب حال الاجازة وللفاضل صاحب المسقى
المقام رحمه الله هنا تحقيق متعلق بالكتب الاربع لا بأس بنقله قال في كتاب
المقام الاجازة في العرف اخبارا جمالا بامور مبسطة معلومة ما دون
عليها من الغلط والتصحيح وعونها وما هذا شأنه لا وجه للترقب
في قبولها التخيير عنيه بلفظ اخبارا جمالا في معناه مقبلا بقوله اجازة
يخو مع القرينة فلا مانع منه ومنه في القراءة على الراوي
لان الاعتراض اخبارا جمالا اذا عرفت هذا فاعلم اننا ان الاجازة
بالنسبة الى العمل انما يظهر حيث لا يكون متعلقها معلوما بالتواتر ونحو
كتب اخبارنا الاربع فانها متواترة اجالا والعلم بصحة مضامينها
تفصيلا يستفاد من قرائن الاحوال ولا مدخل للاجازة فيه غالبا و
انما فايدها حقا بقاء اتصال سلسلة الاسناد بالبين والائمة عليهم السلام
والسلام وذلك لطلب من غريب للتميز كما لا يخفى استوفى كلامه اعلاه
مقامه واقول قد علمت ان الاجازة قسمان فاعلم ان احدهما فيها لا
مدخل في العمل اصلا بل تنصرف ايدته في مجرد التبرك ونحو **فايدته**
ذكر الشيخ العالم المتبحر المعاصر بهاء الدين محمد العاملي في اوائل كتاب

تبيين

والذي يهتف المتأخرين بذكره مراراً على العود عن متعارف
القديم ووضع ذلك الاصطلاح الجديد هو انما طالت
الازمنة بينهم وبين المصادر السالف وال الحال المتأخرين بعض
كتب الاصول المعتمدة لفظاً لحكام الجور والاضلال والخوف من
اظهارها وانتاجها وانضم الى ذلك اجتماع ما وصل اليهم من
كتب الاصول في الاصول المشهورة في هذا الزمان والقبيل لا حظ
الماخوذة من الاصول المعتمدة بالماخوذة من غير المعتمدة واشتهت
المتكررة في كتب الاصول بعد المتكررة وخفي عليهم قدامه ارواحهم
كثير من تلك الاصول التي كانت سبب وثوق القديما بكثير من
الاحاديث ولم يتمكن الجري على ازمهم في تمييز ما يعتمد عليه مما لا يركن
اليه فاحتاجوا الى قانون تمييز الاحاديث المعتمدة عن غيرها
والموثوق بها عما سواها فقرروا لنا شكر الله سبحانه ذلك
الاصطلاح الجديد وقربوا اليها العبد ووصفوا الاحاديث الموثوقة
في كتبهم الاستدلال بها اقتضاه ذلك الاصطلاح من الحسن
والصحة والتوثيق واما من سلك هذا الطريق من علماءنا المتأخرين
شجعنا العلامة بحال الحق والدين الحسن من عظم الخلق قد الله
روحه ثم اتم اعلى الله مقامهم ربما يسلكون طريقة القدماء
في بعض الاحيان فيصفون مراراً بعض المشاهير كما بنى محمد

وصور

وصفوا بحجج بالصحة فاشاع من انهم لا يسلون الا عن عدل
يثقون بصدق البصيرة بعض الاحاديث التي سندها من
يصدقون انه فطحي او ناصري بالصحة نظراً الى انهم فطحيون
على تصحيح ما يصح عنهم وعلى هذا جرى العلامة قدس سره في
المختلف حيث قال في مسألة ظهور فضو امام الجماعة ان حديث
عبدالله بن بكير صحيح وفي حقه حيث قال ان طلبة الصدوق في
الاصحح الاضطرار صحيح وان كان في طريقه ابيات خرجت مستنداً
في الكتابين الى اجتماع العصاة على تصحيح ما يصح عنهما وقد جرى
شجعنا الشهيد طاب ثراه على هذا المنوال ايضا كما وصف في بحث
القرارة من الشرح حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالحجة
وامثال ذلك في كلامه كثير فلا تعجل استحقاقه ادام الله ايامه وانا
اقول ان شئت بتحقيق المقام فاستمع لتوا عليان من الكلام وبالله
التوفيق وسيد ازمة التحقيق فقروا ولا اعاينهم فقسيم الخبر
الواحد الخالي عن الغرر وهذه الاصطلاحات التي ظهرت
دلالة على جواز اتسك بعض افراده ولم تظهر في وجوب ذلك الا
على ان الحق هذه المسئلة ما اختار علم الهدى ورئيس الطائفة
والحق في الجواب ان ليس قدامه ارواحهم كما ينبغي بانها اشياء
تقال في انساب اهل هذا التقسيم فاعلموا من ذلك الحكم ان مشهوراً

وكتب العامة قد علمهم وحديثهم والسبب فيه ان معظم احاديثهم من
 باب خبر الواحد الخالي عن القوايل المرجحة للقطع من الحديث عن
 النبي صلى الله عليه واله فاضطرر الى التقسيم المذكور وما يتعلق به من الاحكام
 واما قدما علمنا قدس سره ارواحهم فلا تمكننا من اخذ الاحكام
 بطريق القطع عن الاثمة عليهم السلام بلا واسطة او بواسطة تفيد القطع
 لتفتة في الرواية او لغيره من النوازل ولما ثبت عندهم بطريق ^{الاشارة} ~~الاشارة~~
 عن الصادق عليه السلام او بواسطة تفيد اليقين والقطع انه لا
 يجوز العمل والفتيا بالنظر المتعلق بمفسر احكامه تعالى لم يكن جائزا
 لهم سلوك طريق غير القطع واليقين فلذلك لم يلتفتوا الى تقسيم
 الخبر الواحد الخالي عن القوايل المرجحة للقطع والى ما يقولونه
 من الاحكام ثم لما ثبت انهم لم يجدوا ابداً يعقلون لاجل الغيبة الكبرى
 طالما كتب الكلام واصول الفقه المعتزلة وسنجا في الاكثر على
 منوالهم ثم اظهر الشيخ المفيد حصر الطريقين عند تلامذته
 كالسيد الاجل المرتضى ورئيس الطائفة فشا عن القواعد الكلامية
 والفروع الاصولية المبنية على الامتناع العقلي بين متاخرى
 اصحابنا حتى وصلت الزيادة الى العلامة ومن وافقه من متاخرى
 اصحابنا الاصوليين فظاهروا كتب العامة لارادتهم التفرغ
 في العلوم او غير من الاغراض الصعبة واعجبهم كثير من قواعدها

الكلامية والاصولية الفقهية والتقسيمات والاصطلاحات المتعلقة
 بالامور الشرعية فاوردها في كتبهم لا ضرورة دعته اليه كما هو
 بيانه انشاء الله تعالى بل لغفلتهم عن ذلك القواعد والمقدمات
 والاصطلاحات لا ينتبه على ميزانها لغفلتهم عن استقفاها ^{عليها}
 عن طريق تلك الطرق بالاعلام المنصوصة من الله تعالى وبآثار
 المنتشرة عن ائمة الهدى صلوات الله عليهم وكيفاً وقد قال الله
 تعالى يريدون ليطفنوا فؤاد الله بافواههم والله متم نوره ولو
 كره المشركون وثالث انه من الملاحظات البينات في صدور الذين
 تتبعوا بغير الاعتبار والاختيار ما بل لاخذ بالكتب مركبات
 الكافي لمحمد بن يعقوب الكليبي ومبحث خبر الواحد من نهاية
 العلامة ومن اصول المحققين كتابا لعدة رئيس الطائفة
 واول كتاب الاستبصار له واخر شرح المواقف للسيد الشريف
 الجرجاني واخر كتاب السراير لمحمد بن محمد بن الحلي واول كتاب
 المختبر للمحقق الحلي واول كتاب في لا يحضره الفقيه وما استقله
 من كلام علم الهدى وغير ذلك من كتب الرجال وكتب الاخبار
 كقهرت رئيس الطائفة وفسرست العناشي وكتاب الكشي سيما
 المعاضع المشتملة على سيايات الاجاعات الرافعة في حجب
 كثير من مصنف الاصول لانه لا يبين قواعدها علمائنا الذين

ادركوا صحة الائمة عليهم السلام اوزمنهم كتب متداولة معوزة مشهورة
بالصحة وكانت تلك الكتب مرجعهم فيما يحتاجون اليه من عقولهم
عقائدهم واعمالهم وانهم كانوا متمكنين من استعمال حاله
احاديث تلك الكتب واخراج ما يحتمل ان يكون من باب الاقتداء
او من باب السهو عنها بالعرض على الائمة عليهم السلام بل وقع
الاستعمال والعرض في كتب كثيرة فاجابوا عليهم السلام بانها
حق ومن المعلوم عادة اربابهم لا يغفل عن تلك الدقيقة ولا
يقصر فيها فعمل انهم كانوا قاطعين جازمين بصحة احاديث
تلك الكتب وكيف يحتمل عندنا ان يكون ما في الكتب مرجعا
لهم غفير من العلماء الصالحين من اصحاب الائمة عليهم
السلام في عقائدهم واعمالهم في مزاياهم والاعوام من
رسلهم المرسلين عليهم السلام الى اخر الغيبة الصغرى وغير
قطوعهم بصحة ما في تلك الكتب مع تمكن كلهم ارجلهم
من استعمال حال تلك الكتب ومن اخذ الاحكام بطريق
البين بمشافهه او بغيرها ذلك طر الذين لا يؤمنون
ورايهم مقتضى الحكم الربانية ومقتضى الاحاديث المتواردة
في الجلب لاخذ بالكتب والاحاديث الدالة على حرص
الصادق عليه السلام في املاء الشريعة المتدسة على جميع

شؤونهم

كثير من علماء الشيعة وامرهم بكتابة ما يسهون منها وتباليه كتب
شتملة على ما يسهون منها ويحفظ تلك الكتب ونها في اخرهم
لتقوا بما فيها الشيعة في زمن الغيبة الكبرى ومقتضى اخبار
الصادق عليه السلام باخصار عمل الشيعة بما في تلك الكتب في زمن الغيبة
الكبرى بقا تلك الاحاديث في زمن الغيبة الكبرى وجواز عملنا بها
ومن المعلوم انه لا مصداق لتلك الامور الا العمل بتلك الكتب المخوفة
في زماننا وخاسا انه ما سمعت احدا يقول بانه ضاعت تلك
الاصول او اختلفت بغيرها من غير نصب علامة غير منها الا الف
المذكورين فانها ذكر ذلك في مقام توجيه ما احدثه العلامة او
غيره من المتأخرين بكلام ابن بابويه وكلام محمد بن يعقوب الكليني
وكلام رئيس الطائفة والسيد المرتضى والمحقق الخاين ادرسي
غيرهم صريح في خلاص ما ذكرناهما اعترافا بعدم الضياع وعدم
الاختلاف في زمن الائمة الثلاثة المؤلفين للكتب الاربعة و
غيرها ومن المعلوم ان هذا القدر يكفينا وايضا العادة قاضية بانه
لو وقع لاشتهر وايضا الحكمة الربانية وشفقة العظم الطاهرة
بالشيعة واخبارهم بان علمهم في زمن الغيبة يكون باحاديثنا
المسطورة في كتبهم بكتاب كلام الفاضلين وقد صرح الفاضل
الشيخ حسن بن كتاب المنتقى بان اكثر انواع الحديث المذكورة في

في فن دراية الحديث من استخراج العامة بعد وقوع معاينتها
 في حديثهم فذكروها بصرة ما وقع واقتضى جماعة من اصحابنا في
 ذلك اثرهم واستخرجوا من اخبارنا في بعض انواع ما ياسب مصطلحهم
 وبقي منها كثير على حكم محض الفرض ولا يخفى ان البعض على المسبوق
 واتباعهم في اثبات الاصطلاح لظهور الخبر ويصعب عن الاعتبار نقطة
 للايهام انتهى كلامه اعلم الله مقامه واقله الحق ان تقسيم خبر الواحد
 الخالي عن التعارض الى اقسام الاربعة من هذا القبيل ومن باب
 القفلة عن اربع معاني تلك الاصطلاحات مفقودة في احاديث
 كتبنا عند النظر الدقيق وسادس من المعلوم ان عاقلا فاضلا
 صالحا اذا اراد تأليف كتاب لارشاد الخلق وهدايتهم ولا يخذ
 من يجد بعده في معالم دينه منه لا يرضى بان يلفظ بين احاديث
 تلك الاصول الجمع على بعضها المقطوع بردها عنهم عليهم وبين
 ما ليس كذلك من غير نص على علامة تميز بينهما بل من المعلوم انه لا
 يجوز ذلك بل اقول ارباب التاريخ اذا ارادوا تأليف تاريخ مع
 غنم من اخذ الاخبار من كتاب مقطوع بصحة لا يرضون
 باخذ الاخبار من موضع ليس كذلك ولوا اتفق ذلك لفرحوا
 بحالهم وميزوه من غير فكيف يظن بروسا العلماء والصالحين
 مثل الامام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكشي ومثل رئيس الطائفة

تعالى

ما نزل

ما نزل فان فيه تحزيبا للدين لا ارشاد المسترشدين لاسيما اذا وقع
 التصريح منهم بما يدل على انهم بما اخذوا احاديث كتبهم من
 تلك الاصول المشهورة المعروفة التي كانت مرجعا للقدماء اصحابنا
 فعقبا يروهم واصالهم ومن المعلوم ان هؤلاء الاحبار لم يذكروا في
 كتبهم قاعدة بها يميزون الحديث المأخوذ من الاصول الجمع على
 مصنفها وبين غيره فعلم ان كلها ما خوذة من تلك الاصول وما با
 ان رئيس الطائفة كثيرا ما في كتابه الاخبار يمسك باحاديث
 ضعيفة بزعم المتأخرين بل يروايت الكذابين المشهورين مع
 تمكنه من احاديث اخرى صحيحة مذكورة في كتابه بل كثيرا ما يميل
 بالاحاديث الضعيفة عند المتأخرين ويترك ما يصادها من
 الاحاديث الصحيحة عندهم فعلم من ذلك ان تلك الاحاديث
 ما خوذة من الاصول الجمع على بعضها كما صرح به في كتاب العدة
 وكتاب الاستبصار والفتاوى وغيرها وثامنا انه ذكر الشهيد
 الثاني رحمه الله في سائرته في فن دراية الحديث كان قد استقر
 امر المتقدمين على اربعان مصنف سموا الاصول فكان عليها
 اعتمادهم ثم تداغت الحال الى ما حاب معظم تلك الاصول
 وخصها بجماعة في كتب خاصة تقربا على المتأول واجسن
 ما جمع منها الكتاب الكافي في الحديث يعقوب الكشي والتهذيب

اربعان مصنف

للشيخ أبي جعفر الطوسي ولا يستغنى باحدهما عن الآخر لا في الأول ولا في
 لفتور الأحاديث والثاني أجمع للأحاديث المختصة بالأحكام الشرعية
 وأما الاستبصار فإنه أخص من التهذيب غالباً فيمكن الاستفادة
 به وكتاب من لا يحضره الفقيه حسن أيضاً لأنه لا يخرج عن القاميين
 غالباً انتهى كلامه على الله مقامه وذكرنا في فضل المتبجج المعاصر
 بهما الذين يحملان على إمام الله أبا عبد الله رسالة الموسومة بالرجوع
 المصنفة في دراية الحديث جميع أحاديثنا الأما نذكر من انتهى إلى
 اثنتي عشرة سلام الله عليهم وهم ينسحبون فيها إلى النبي صلى الله عليه وآله
 فأولهم مقتبة من تلك المشكاة وما تضمنت كتب الخاضعين
 الله عليهم من الأحاديث المروية عنهم عليهم السلام تريد على ما في الصحيح
 الستة للعامة بكثيرة لا يظهر لمن تتبع أحاديث الفرقين وقد
 روى واحد وهو أبا بن بقلع عن إمام واحد عن أبي أمام
 أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ثلثين الحديث كما ذكره علماء
 الرجال وقد كان حج قديماً محدثين ما وصل إليهم من أحاديث
 اثنتي عشرة سلام الله عليهم في الرواية كتاب يستوعب الأصول ثم تصدى
 جماعة من المتأخرين بذكر الله عليهم جميع تلك الكتب وترتيبها
 قليلاً الانتشار وتسهيلاً على طالب تلك الأخبار فالله أكتبنا مضيق
 هذه مشتملة على الأساس المتصلة بأصناف العجوة سلام الله عليهم

كالقاضي

كالقاضي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار ومدينة العلم و
 الخصاكة الأما في عيون الأخبار وغيرها أما القاضي فهو باليقظة
 الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن أبي الطي الزاوي عظم الله قدره الفقيه
 في سنة عشر مئة وثلاث مئة في بغداد سنة ثمان مئة وعشرين و
 ثلثمائة وثلثمائة سنة عدة جماعة من علماء العامة كابن أبي عمير
 جامع الأصول من المحدثين للشيخ الأمامية على رأس المائة الثالثة
 بعد ما ذكرنا سيدنا وإمامنا أبا الحسين علي بن موسى الرضا عليه السلام
 الميزة الطاهرة في فضل الصلوة والسلام هو المجدد لذلك المذهب
 على رأس المائة الثانية وأما كتاب من لا يحضره الفقيه فهو
 رئيس المحدثين حجة الإسلام أبي جعفر محمد بن علي بن أبيير القمي
 قدس الله روحه وله طائفة من مؤلفات أخرى سواه تعارب
 ثلثمائة كتاب توفي بالري سنة إحدى وثمانين وثلثمائة وأما
 التهذيب والاستبصار فهما من المؤلفات شيخ الطائفة أبي جعفر محمد
 بن الحسن الطوسي نوره من حجة وله تأليفات أخرى سواها
 في التفسير والأصول والفروع وغيرها توفي طيباً الله مضجعه
 سنة ستين وأربع مئة بالمشهد المحدث من الغر في عام كذا في فضل
 الصلوة والسلام فهو لأحد المحدثين المثلثة قدس الله روحه وأحرم
 أئمة أصحاب الحديث من متأخري علماء الفرق الساجدة

الامامية رضوان الله عليهم انتهى كلامه ادام الله ايامه وانا اقول
ذكر المحقق الخليل في اواخر كتابه في الاحتياط كتابا في اجوبة مسائل
المصاديق وعلم المسلم ان جماعة مصنف لا رجعة مصنف مسوفا
اصولا وبالمجلة تلك الاربعة اخذت من امام واحد منهم عليهم السلام
ثم اقول بعد ان علمنا وفور احاديث قدما لنا الصعبة وكثرة
الاصول المجمع على صحتها وعلمنا بحكم قديما لنا الا فضل الاعلام
المصنفين من اخذ الاحكام بقرائن القطع منهم عليهم السلام بما فيه
او غيرها في مدة مريد على ثمانية سنين سنة وعكس من استعمال
حال احاديث تلك الاصول وعلمنا علمهم بها في ازمته عليهم السلام ولما
ان الامامة الثلاثة اخذوا احاديث كتبهم من تلك الاصول وعلمنا
عدم جواز التفتيق بين طائفتين من الاصول المجمع عليها بين
ما لا يعتمد عليه في تفسير علامة مميزة بليغ ما يلزم احد
الامرين امامية تخريب المذهب الى الامانة الثلاثة او القطع
بان احاديث كتبهم كلها ما خوزة من تلك الاصول المجمع
على صحتها هكذا ينبغي ان ينهم هذا الموضع والاستكثار على التوفيق
حسن فانه ذكر الشيخ الفاضل الشيخ من العالم الرباني الشهيد الثاني
رحمهما الله تعالى في كتاب العالم قال العلامة في النهاية اما
الامامية فالأخباريون منهم لم يقولوا في اصول الدين

وفروعه الاعلى اخبار الاحاد المروية عن الائمة عليهم السلام والاشهر
منهم كابي جعفر الطوسي وغيره وافقوا على قبول خبر الواحد ولم
يكون سوى المرتضى واتباعه لشبهه حصلت لهم نسخ ثم ذكر في
المعالم وقد حكى المحقق رحمه عن الشيخ ان قديما له اصحابا يتخذ
ازا طوليو ايصحة ما افق به المفق منهم عول على المنقول في
اصولهم المعتمدة وكتبهم المدونة فيسلم له خصمه منهم الذي
في هذه السجدة من زمن النبي صلى الله عليه واله الى زمن الامامة
عليهم السلام فلو ان العمل بهذه الاخبار جائز لا تكروه ويترى
من التعامل به وذكر في موضع اخر من كتاب العالم ذكر السيد
المرتضى رضي الله عنه في جواب المسائل المتباينة ان اصحابنا
لا يعملون بخبر الواحد وانما خلاف ذلك عليهم السلام وضع
للضرورة قال انا نعلم علما ضروريا لا يدخل في مثله ريب ولا
شك ان علماء الشيعة الامامية يذهبون الى اخبار الاحاد
لا يجوز العمل بها في التريعة ولا التعويل عليها وانما ليست
بحجة ولا دالة وقد ملأوا الطواوير وسطروا الاساطير
في الاحتجاج على ذلك والنقض على مخالفهم فيه ومنهم من
يزيد على هذه الجملة ويدعي انه مستحيل من طريق العقول
ان يعيد الله تعالى بالعمل باخبار الاحاد ويجري ظاهرا

مذهبتهم اخبار الاحاد لم يظهروا في ابطال القياس في الشريعة
 وحظروا **وقال** في المسئلة التي افردوها في البحث عن العمل بخبر
 الواحد انه يتوخى جواميل مسايل الشباينات لما علم الضرر حاصل
 لهم لكل مخالف للامامية او موافق بانهم لا يعملون في الشريعة بخبر
 لا يوجب العلم واز ذلك قد صار شعرا لهم يعرفون به كارتق
 القياس في الشريعة من شعارهم الذي يعلمونهم كل مخالف
 لهم وتكلم الذريعة على القول بعمل الصحابة والتابعين
 باطلا ماسية تدفع ذلك وتقول انما على اخبار الاحاد من
 الصحابة المتأثرين الذين يحتشم التصريح بخلافهم والخروج
 عن حجتهم فامساك النكير عليهم لا يلهي على الرضى فاعلموا لان
 الشرط في دالة الامساك على الرضى ان لا يكون له وجه سوى
 الرضى من يقية وخوف وما اشبه ذلك وقد اورد السيد
 نفسه في بعض كلامه سؤالا هذا لفظه فان قيل اذا سلم
 طريق العمل بالاخبار فعلى اي شيء نقول ان الفقه كله واحدا
 اعتقنا عليهم فيه بالاخبار المتواترة وما لم يتحقق ذلك فيه
 ولعله اقل يعرف على اجماع الامامية وذكر كلاما طويلا
 في بيان حكم ما يقع فيه الاختلاف بينهم ومحصوله انه اذا
 اسكن تحصيل القطع باخذ الاقوال من طرق ذكرها تعين

لهم

بما حاصل ان يعلم الفقه
 يعلم بالقرينين
 هذا هو

العمل

العمل عليه ولا كنت بخيرين بين الاقوال المختلفة لفقد دليل القين
 وذكر في موضع اخر من كتاب المعالم السيد قد اعترف بجواب
 المسائل المتبنيات بان اكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة منقطوع
 على صحتها اما بالمتواتر وبعلامة وامانة دلت على صحتها وصدق
 روايتها في موضعين من العلم مقتضية للقطع وان وجدنا ما مرده
 في الكتب بسند محض من طريق الاحاد وبقى الكلام في التلاف
 الواقع بين ما رواه الاصحاب وبين ما حكاه عن العلامة
 في النهاية فانه عجيب ويمكن ان يقال ان اعتماد المرتضى فيما
 ذكره على ما عده من كلام اوائل المتكلمين منهم والعمل بخبر
 الواحد بعيد عن طريقتهم وقد مررت بحكاية المحقق عن ابن
 قبة وهو من جليلتهم القول بمنع التعبد بعقلا وتقول العلامة
 على ما ظهر من حال الشيخ وامثاله من علمنا ان المعتندين
 بالفتوة والحديث حيث اوردوا الاخبار في كتبهم طاستوا حالها
 في المسائل الفقهية ولم يظهر منهم ما يدل على موافقة المرتضى و
 الانصاف انه لم يتضح من حالهم المخالفة ايضا اذا كانت
 اخبار الاصحاب بوسيلة قريبة العهد بزمان لقاء المعصومين
 واستفادة الاحكام منهم وكانت القرائن العاضدة لهم
 منبهة كما اشار اليه السيد ولم يعلم منهم انهم اعتمدوا على الخبر

الجرد ليطهر محققهم لرايه فيه وقد تضمن المحقق من كلام الشيخ بانقلناه
 بعد ان ذكر عنه في حكاية الخلاف هنا انه عمل بخبر الواحد اذ كان عدل
 من الطائفة الحققة واورد احتجاج القوم من الجانبين فقال وذهب
 شيخنا ابو جعفر رحمه الله الى العمل بخبر العدل من رواية اصحابنا لكن لفظه
 وان كان مطلقا فقد التفتيح بيبين انه لا يعمل بالخبر مطلقا بل
 بهذه الاخبار التي رويت عن الائمة عليه السلام ورواها الاصحاب
 لان كل خبر يرويه امامي يجب العمل به هذا الذي ينبغي في كلامه ويكفي
 اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار حتى لو رواها غير الامامي كان
 الخبر سليما عن المعارض واشتهر نقله في هذه الكتب الدائرة بين
 الاصحاب عمل به وما فهمه المحقق من كلام الشيخ هو الذي ينبغي ان
 يعتد عليه كما نسب العلامة اليه وما اهتمام القدماء بالبحث عن
 احوال الرجال فمن الجائز ان يكون طلب التكميل للقراين وتسهيله لا
 العلم بصدق الخبر وكفا اعتنا وهم بالرواية فانه محتمل لان يكون رجاء
 للمؤثر وحرصا عليه على هذا محتمل وايضا لا يخفى ان اخبار اصول الدين
 فان التعويل على الاحاد فيها غير معقول انتهى ما اردنا نقله من كتاب
 المعالم واقول قدما اصحابنا الاخباريين يرون مما نسب الفاضل
 العلامة اليهم من انه كانوا يعتمدون في اصول دينهم وفروعهم
 على مجرد خبر الواحد المظنون العدالة وكان وقع في هذا التوهم عبارة

الشيخ التي حكاهما المحقق وكيف يظهر بهؤلاء الاجلاد الذين ادركوا صحة
 الائمة عليهم لروايتهم من احاد الاحكام منهم بطريق القطع واليقين ومن
 استعلام احوال تلك الاحاديث التي عملوا بها واعتدوا عليها في عقايدهم
 واعمالهم مثل هذه المسألة الشنيعة في دينهم وكثيرا ما يقع عن هذا
 الفاضل واتباعه ما لا ينبغي من الدعاوى من باب الغفلة والجهل وقلة
 التماس في اسرار المسئلة وليس قصد من هذا الكلام القبح في
 فضله رحمه الله وفي نقواه لكن قصد من تعيينه من التحقيق له من الافا
 فانهم يحسبون ان كل ما زاد تحجرا زاد تحقيقه فيقلدون العلامة
 في الاصول والفروع ولولم يكن اظهر هذا المعنى وجبا على ما اظهرت
 لكن قطعت بوجوبه والله مطلع على سراي عباده ومن تتبع احاديث
 اصحابنا المشتهرة باصول الدين واصول الفقه وتنبع كتب الرجال من
 سيرة قدما اصحابنا بنظر الاختبار ولا اعتبار بقطع بان الاخباريين
 من اصحابنا لم يقولوا في اصول الدين وفروع الا على الاخبار المرعية
 الائمة عليهم المبالغة حد القرائن المعنوية او المحفوفة بقراين تحجب
 العلم بوردتها عن المعصوم وخبر الواحد الخال عن القرائن يوجب
 الاحتياط عندهم ولا يوجب الافتاء والقضاء لانه من باب الشبهة
 وسندك وجود القرائن الموجودة في زماننا ليعلم ان زمانهم اولى
 بذلك من جملتها خبر رجل يقطع بقراينه المعاصرة او بدونها انه ثقة

في الرواية وان كان فاسد المذهب وتبارك بنقل طرف من الاحاديث
 الناطقة بجواز التمسك بالكتب الناطقة بما تقدم في كلامنا من انه
 كانت عند قدمائنا كتب وكانت تلك الكتب باملاء الائمة عليهم
 وخط اصحابهم وكانوا مأمورين بذلك لتأخذ منها الشيعة عقائدهم
 واعمالهم لاسيما في زمان الغيبة الكبرى ففي كتاب الكافي في باب رواية
 الكتب وفضل الكتاب والتمسك بالكتب محمد بن يحيى عن احمد
 بن محمد ومحمد بن الحسين عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام يعني القوم فيسعون متى حديثكم فاصبح
 فلاقوى قال فاقوا عليهم من اوله حديثا ومن وسطه حديثا ومن
 اخره حديثا عنه باسناده عن احمد بن عمر الحلال قال قلت لابي الحسن
 الرضا عليه السلام الرجل يعطيني الكتاب ولا يقول اردوه عنى يجوز لى ان
 اردوه عنه قال فقال اذا علمت ان الكتاب له فارده عنه على بن محمد
 بن عبد الله عن احمد بن محمد عن ابي ايوب المدنى عن ابن ابي عمير عن
 حسين الاحمسي عن ابي عبد الله عليه السلام قال القلب بكل على الكتاب
 الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسين بن علي الوشاعي عن جاسم بن
 حميد عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اكتبوا فانكم
 لا تحفظون حتى تكتبوا محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن
 بن علي بن فضال عن ابن بكير عن عبيد الله بن زرارة قال قال ابو عبد

عليه السلام الحفظوا لئلا يكتبكم فانكم سوف يحتاجون اليها حدة من اصحابنا
 عن احمد بن محمد بن خالد بن علي عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن الفضل بن عمر قال قال ابو عبد الله عليه السلام اكتب وبيت عملك
 في احوالك فان موت فادركت كتبك ببيتك فانه ياتي على الناس زمان
 صرح لا يادعون فيه الا بكتبهم محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى
 عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن جميل بن دراج قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 اخبروا حديثنا فانما قوم فضلاء على بن محمد عن سهل بن زياد عن احمد
 بن محمد عن نصر بن عبد العزيز عن هشام بن سالم عن حماد بن عثمان عن غيره
 قالوا سمعنا ابا عبد الله عليه السلام يقول حديثي حديث ابي وحديث
 ابي حديث جدتي وحديث جدتي حديث الحسين وحديث الحسين
 حديث الحسن حديث امير المؤمنين وحديث امير المؤمنين حديث
 رسول الله صلى الله عليه واله وحديث رسول الله صلى الله عليه واله قول الله
 عز وجل صدق من اصحابنا عن احمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن ابي جابر
 شيخنا قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام جعلت فداك ان شأنا
 دوا عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام وكانت التفتية شديدة
 فكتموا كتبهم فلم يرو عنهم فلما اتوا اصارت الكتب اليها فقالوا حديثنا
 بها فانها حق ويقتل كلام جميع من اصحابنا زائدا على ما نقلنا عنهم
 سابقا ليريدك اطوبنا انما نحن بصدده بيان من بقا تلك الاسرار

الحسن حديث

التي كانت مرجعا للفضلاء المتقدمين من اصحاب الائمة عليهم السلام
 في عقايدهم واعمالهم وانعتد اجماعهم على صحة ما فيها الى زمن الامام
 ثلث الاسلام محمد بن يعقوب الكليني ومن شجنا الصدوق ومن
 رئيس الطائفة بل من محمد بن ادريس الحلبي ومن الحق الحلبي
 ومن انهم اخذوا احاديث كثير من تلك الاصول من غير احتياط
 بيننا وبيننا ما ليس بصحيح فنقول ذكر رئيس الطائفة قدس سره
 في اوائل كتاب الاستبصار مشيئا الى الاخبار المستطوعة في الاصول
 المعروفة بين اصحاب الائمة عليهم السلام التي كانت مرجعا في عقايدهم
 واعمالهم وانعتد اجماعهم على صحة كل ما فيها بغير دليل اخر كما على ذلك
 ونصرح في كتاب العدة ونصرح الحق الحلبي في اصوله بذلك
 اعلم ان الاخبار على ضربين متواترة وغير متواترة والمتواترة مما اوجب
 العلم فيها سبيله يجب العمل به من غير توقف شئ ينضاف اليه
 ولا امر يقتوي له ولا يرجح به على غيره وما يجري هذا الجري لا يقع في الغرض
 ولا يقتضاه في اخبار النبي والائمة عليهم السلام وما ليس بمتواتر على
 ضربين فضرر منه يوجب العلم ايضا وهو كل خبر يقتضي اليقين
 توجب العلم وما يجري هذا الجري يجب ايضا العمل به وهو لا حق
 بالقسم الاول والقرائن اشياء كثيرة منها ان يكون مطابقت الادالة
 العقل ومقتضاه ومنها ان يكون مطابقة لظاهر القرآن اما

لظاهرة او موصوفة او دليل حطامه او فخره فكل هذه القرائن توجب العلم
 وتخرج به الخبر من باب خبر الاحاد وتدخله في باب المعلوم ومنها ان
 تكون مطابقة للسنة المعطية بها اما صريحا او دليلا او محوي او موصفا
 ومنها ان يكون مطابق لما اجمع المسلمون عليه ومنها ان تكون مطابقة
 لما اجمعت عليه الفرق المختلفة فان جميع هذه القرائن تخرج الخبر من خبر الاحاد
 وتدخله في باب المعلوم وتوجب العمل به واما القسم الاخر فهو خبر
 لا يكون متواترا ويتعري من واحد من هذه القرائن فان ذلك خبر واحد
 لا يجوز العمل به على شرط فاذا كان خبرا يعارضه خبر فان ذلك يجب العمل به
 لانه من الباب الذي عليه اجماع في النقل الا ان تعرفه فنادي بحججك
 فيترك لاجلها العمل به وان كان هناك ما يعارضه فينبغي ان ينظر في
 المتعارضين فيعمل على تعديل الروايات والطريقين وان كانا سواسية في العدالة
 عمل على اكثر الروايات عددا وان كانا متساويين في العدالة والعدد
 وهما عاربان من جميع القرائن التي ذكرناها انظر فان كان متى عمل باحد
 الخبرين امكن العمل بالآخر على بعض الوجوه وضرب من التاويل كان
 العمل بدلا من العمل بالآخر على بعض الوجوه وضرب من التاويل كان العمل
 بدلا من العمل بالآخر الذي يحتاج مع العمل به الى طرح الخبر الاخر لانه
 يكون العامل به عاملا بالخبرين معا واذا كان الخبران يمكن العمل بكل
 واحد منهما ومما عمل بالآخر على بعض الوجوه من التاويل وكان لاحد التاويلين

خلع بعضنا اوشهد اعل بعض الوجوه صريحا او تلويحا لفظا او دللا
 كان الاخر صار يامن ذلك كان العمل به اولى من العمل بما لا يشهد به شيء من
 الاخبار واذا لم يشهد لاحد التاويلين خبر اخر وكان متحاذيا كان العامل
 مخيرا في العمل بايهما شاء واذا لم يمكن العمل بواحد من الخبرين الا بعد طروح
 الاخر جلة لتضادها وبعد التاويل بينهما كان العامل ايضا مخيرا
 في العمل بايهما شاء من جهة التسليم ولا يكون العاملان هما على هذا الوجه
 اذا اختلفا وعمل كل واحد منهما على خلاف ما عمل عليه الاخر خطيا ولا يتجاوزا
 احد الصواب اذ روى عنهم عليهم السلام قالوا اذا ورد عليكم حديثان
 ولا تجدون سائر محجوز به احدهما على الاخر بما ذكرناه كنتم مخيرين في العمل
 بينهما ولانه اذا ورد الخبران متعارضين وليس بين الطائفتين اجماع
 على صحة الخبرين واذا كان اجماعا على صحة ما كان العمل بها جائزا سايعا
 وانت اذا فكرت في هذه الجلة وجدت الاخبار كلها الانحياز من قسم
 من هذه الاقسام ووجدت ايضا واعلمنا عليه وهذا الكتاب في
 غير من كتبنا في الفتاوى في المحال والحرام لا يخرج واحد من هذه
 الاقسام انتهى كلامه اعلى الله مقامه وان شئت بتحقيق كلامه لسند
 عند جميع اعترافات المتأخرين ولما وافق ما ذكره في كتاب العدد والقياس
 ما فهمت المحقق للحل وصاحب كتاب المعالم والمنشئ من كلامه قدس
 سره فاستمع لما نقلوه عليك من الكلام وبالله التوفيق وبالله التوفيق

انما هو من كلامه اعلى الله مقامه
 انما هو من كلامه اعلى الله مقامه

فاقول لمخص كلامه ان الاخبار المسطورة في الكتب المتين انعتد اجماع
 قديما الطائفة المحقة على ورودها من المعصومين عليهم السلام
 وكانت مرجعها لهم فيما يحتاجون اليه من عقايدهم وانما هي من
 اقسام ثلثة القسم الاول ان تكون صحة مضمونها متواترة فذلك
 فيه التناقض والثاني ان تكون قريضة دالة على صحة مضمونها
 ومن القرائن ان يكون مضمونها مطلقا للدليل العقل القطعي كخبر
 الدال على ان التكليف لا يتعلق بمادام غافلة والخبر الدال على
 ان العقل الواجب الذي يجب الله العلم بوجوده من العباد صريح
 عنهم ماداموا كذلك لا للدليل العقل الظني كالاستصحاب وجعل
 عدم ظهور المدرك على حكم شرعي مدركا على عدم ورود ذلك الحكم
 في الواقع ومن القرائن ان يكون مضمونها مطابقا لما هو من ضروريا
 الدين من ظهور القرآن وعليه نفس الباقي والفتيان يوجبان
 العلم والقطع بما هو حكم الله في الواقع والقسم الثالث ما لا يكون
 هذا ولا ذاك ويجوز العمل به على شروط راجعة الى شيء واحد وهو
 ان لا يوجد معارض اقوى منه ووجه جواز العمل بهذا القسم
 انه لا يخرج من امرين لانه اما من الباب الذي عليه اجماع في النقل
 بمعنى ان قد ما لم يفتلوا الاياه او ما يوافق من الباب
 الذي وقع اجماع على صحته ومعنى الصحة ههنا ثبوت ورود

عقلا عنه

عن المعصوم مع عدم ظهور مانع عن العلوية وهذا التفسير لكلام
رئيس الطائفة موافق لما ذكره في كتاب العدة ولما ذكره الحق
للعلامة صاحب كتاب المعالم في تحقيق كلامه وهذا احتمال
اخر في كلام الشيخ وهو ان يقال مراد من الاخبار مطلق الاخبار
ومراد العلم بنفس الدليل لا بنفس المدلول ليظهر بالدلالة
ومراد من الشروط الشروط المذكورة في كتب الأصول من كلام
الراوي وإيمانه وعد التوضيحه لكن يرد عليه اجابات كثيرة
في كتب المتأخرين مسطورة وبخلاف كلامه في كتاب العدة
ويحتل مقصوده بالكلية ولنهد هنا مقدمة ثم
بنقل كلام العدة وغيره فاقول مراد من رئيس الطائفة قدس
سره انه لا يجوز العمل بخبر لا يوجب القطع بما هو حكم الله في الواقع
او حكم ورعهم عليهم السلام ويجوز العمل بخبر يوجب القطع بوقوع
الحكم عنهم عليهم السلام وان لم يوجب القطع بما هو حكم الله في الواقع
ومما صرح به رئيس الطائفة هو المستفاد من الروايات المتواترة
عن العترة الطاهرة عليهم السلام وهو مراد علم الهدى عند التحقيق
فصارت المناقشة بين المخيرين العالمين المقدسين قدس
سره الفطرية لا معنوية كما يتوهم العلامة ومن تتبع وللمجد
الله والعلو والمنه وقد اختار الحق للعلو وابن ادریس ما

رئيس الطائفة بعينه وانما اخترت محتمل لمتواتر الاخبار عن آئمة
الاطهار عليهم السلام يجوز العمل بخبر الشك وبخبر بعيد العلم بوقوع
الحكم عنهم عليهم السلام وبالتوقف عند خبر لا يوجب القطع بوقوع
الحكم عنهم عليهم السلام اقول الذي قطعته به قطعاً عادياً من تتبع
الاحاديث ومن تتبع كلام طائفتنا انه كانت عند اصحابنا
الائمة عليهم السلام كتب واصول كانوا يرجعون اليها في احتياج
اليه من عقائدهم واعمالهم مع تمكنهم من اخذ الاحتكام بطريق
القطع واليقين ومن استعمال حال احاديث تلك الكتب
والاصول عنهم عليهم السلام مع نهائية فضلهم واحسانهم وورا
هم عن الائمة عليهم السلام لاسيما الصادقين عليهما السلام في ارشادهم
وهذا يتبين ثم اعلم ان سبب اعتمادهم على تلك الكتب والاصول
لا يخرج من امور متناهية قطعهم بان الراوي كان ثقة في الرواية و
مسند استعمال حال كتابه من بعض اصحاب العصبة صلوات
الله عليهم ووجه اعراض كتابه على كتاب اخر موقوف بحجته
وان الائمة الطاهرة راحة الله تعالى اخذوا احاديث كتبهم من
تلك الكتب والاصول وذكر الفاضل المتبحر المعاصر بها الذين
محمد العباسي في مشرق الشمسيين المعتبر حال الراوي وقت
الاداء الوقت التمثيل فلو تمثل الحديث طفا لا وغيره اسمى اوفا

ثم اداه في وقت يظن انه كان مستجيبا في شرايط القبول قبل ان
 انه كان في وقت غير ايامي او فاسقا ثم تاب ولا يعلم ان الرواية
 عنه هل وقعت قبل التوبة او بعدها لم تقبل حتى يظهر لنا
 وقوعها بعد التوبة فان قلت ان كثيرا من الرواة كعلي بن
 اسباط والحسين بن بشير وغيرهما كانوا من غير الامامية
 ثم تابوا وجعلوا الحق والاصحاب يعتقدون على حديثهم و
 يفتقون بهم من غير فرق بينهم وبين ثقات الامامية الذين
 لم يزلوا على الحق مع ان تاذيخ الرواية عنهم غير مضبوط ليعلم انه كان
 كان بعد الرجوع الى الحق او قبله بل بعض الرواة ما تواتر اصل
 منها بهم الفاسدة من الوقت وكانوا شديد الصلة فيه
 ولم ينقل رجوعهم الى الحق في وقت من الاوقات اصلا ولا انما
 يعتقدون عليهم ويعتدون احاديثهم كما قبلوا حديث علي بن
 محمد بن رباح وقالوا انه صحيح الرواية ثبت معتد على ما روي
 وكما قبل الحقيق في المعبر رواية علي بن ابي حمزة عن الصادق
 عليه السلام ذلك بان تغيره انما كان في زمن الكاظم عليه السلام
 فليفتح فيما قبله وكما حكم العلامة في المنتهى بصحة حديث
 اسحق بن عمار بن جبر وهو له الثلثة من روى الواقعة قلت
 المشفاد من تصحيح كتب علمائنا المؤلف في السير والخرج والتباعد

ان اصحابنا

ان اصحابنا الامامية رضي الله عنهم كان اجتنابهم عن مخالطة من كان
 من الشيعة على الحق اولاته انكر امامة بعض الامية عليهم رفا اقصي
 المراتب وكانوا يتحرزون عن مجالسهم والسكلم معهم فضلا عن اخذ
 الحديث عنهم بل كان نظامهم بالعداوة لهم أشد من نظامهم بها
 للعلامة فانهم كانوا يتأقن العامة ويحاسبونهم وينقلون عنهم
 ويظهرون لهم انهم منهم خوفا من شوكتهم لان حكم الظلال عنهم
 واسا حولا المحدثون فلم يكن لاصحابنا الامامية كانوا في غاية
 الاجتناب لهم والتمساع منهم حتى انهم كانوا يسمونهم بالمطرون
 اي الكلاب التي احسبها المطرون انتم اهلهم لم يزلوا يهتدون
 شيعتهم عن مخالطتهم ومجالستهم ويا مرونيهم بالعدا عليهم
 في الصلوة ويقولون انهم كفار مشركون زنادقة وانهم شر من
 النواصب وان من خالطهم ومجالستهم فهو منهم وكتب اصحابنا
 مملوء بذلك كما يظهر لمن تصفح كتاب الكشي وغيره فاذا قبل
 علوانا سيما المتأخرون منهم رواية رواها رجل من ثقات
 اصحابنا عن اسد هولا وتقولوا عليها ومالوا اليها وقالوا
 بصحتها مع علمهم بحاله فقبولهم لها وقبولهم بصحتها لا بد
 من ائتمانه على وجه صحيح لا يتطرق به القدرح اليهم والاذ ذلك
 الرجل الذي راوى وقبولهم واشتهر عند قبل الوقت ان كان

فروغوا في ان يسلموا
 معهم على ذلك الموضع
 (الواقعة في ١٠٠٠ هـ)

عن صاحبنا ان يكون كما في
 من ما حاكم ان يكون كما في
 من ما حاكم ان يكون كما في
 من ما حاكم ان يكون كما في

الذي الف بعد الوقف ولكنه اخذ ذلك الكتاب عن شيوخ
اصحابنا الذين عليهم الاعتماد لكتب علي بن الحسن الطاطري فانه
وان كان من اشيد الواقفية عند الامامية الا ان الشيخ شهد
له في الفهرست انه روى كتب عن الرجال الموثوق بهم و
بروايتهم الى غير ذلك من المحامل الصحيحة والظاهر ان قبول
الحقق طاب ثراه رواية علي بن ابي حمزة مع شدة نقصه في
منهجه الفاسد سبى على ما هو الظاهر من كونها منقولة عن
اسناده وتعليقه يشترط لك فان الرجل من اصحاب الاصول
فكذلك قول العلامة بصحة رواية اسحق بن عمار عن الصادق
عليه السلام فانه كان من اصحاب الاصول ايضا واليف امثال هؤلاء
اصولهم كان قبل الوقف لانه وقع في زمان الصادق عليه السلام
فقد بلغنا عن مشايخنا قدس الله ارواحهم انه كان من دأب
اصحاب الاصول انهم اذا سمعوا من احد الائمة عليهم السلام حديثا
بادروا الى التثبت في اصولهم كيلا يورس لهم النسيان لبعضه
او كله بمبادئ الايام وتوالي الشهور والاعوام والله اعلم بحقايق
الامور انتهت كل يوم ادام الله ايامه وانا اقول ان هذا الفصل
يوم تكلم بما تقدم نقله عنه من قوله الذي بعث المتأخرين على
العدد ولعن متعارف القدماء ووضع ذلك الاصطلاح الجديد

الآخر

الآخره كان غافلا عن لازم هذا الكلام الا خيرا ان قوله كانوا
يخبرون من بحال شيعتهم فضاو عن اخذ الحديث عنهم قوله
فقبولهم لها وقولهم بصحتها ابدس ابنته على وجه صحيح
يستلزم ان تكون احاديث الكافي كلها صحيحة وكذلك كل
حديث عمل به رئيس الطائفة قدس سره لان الكليني صرح
بصحة كل احاديث الكافي ورئيس الطائفة فصرح بان
لم يعمل الاجديت ما خوذ من الاصول المجمع عليها وان شغل
بذكر كلام العدد فاقول ذكر رئيس الطائفة في كتاب العدد
نقل الاقوال المختلفة في العمل بخبر الواحد العالي عن الغرائب الموقوفة
للقطع بصدق مضمونه اي بان مضمونه حكم الله في الواقع فاما
ما انتشر من المذهب فهو ان خبر الواحد اذا كان واردا
من طريق اصحابنا القائلين بالامامة وكان ذلك مرويا عن
النبي صلى الله عليه وآله او عن واحد من الائمة عليهم السلام وكان من
لا يطلع في روايته ويكون سديدا في نقله ولم يكن هناك قوة
تدل على صحة ما تضمنه الخبر لانه اذا كان هناك قرينة تدل على صحة
ما تضمنه الخبر كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم
ويحتمل نذكر الغرائب فيما بعد جازا العمل به والذي يدل على ذلك اجماع
الفروقه الحقيقية فاقول وجدتها مجمعة على العمل بهذه الاخبار

نقل

التي رويته في تصانيفهم ورواها في أصولهم لا يتناكرون ذلك ولا
يتدافعونه حتى ان واحد منهم اذا افق بشي لا يعرفه سأل من
ابن قتل هذا فاذا احاطهم على كتاب معروف او اصل شهور و
كان راويه ثق لا ينكر حديثه سكتوا وسلموا الامر في ذلك وقبولوا
قوله هذه عادتهم ومجيباتهم من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده
من الامه عليهم السلام ومن زمان الصادق جعفر بن محمد عليه السلام
الذي انتشر العلم عنه وكثرت الرواية من جهته فلو كان العمل
بمثل هذه الاخبار كان جازيما لما اجمعوا على ذلك ولا ينكرون انما
فيه بعض لا يجوز فيه الغلط والسهو والذي يكشف عن ذلك
انه لما كان العمل بالقياس محظورا في الشريعة عندهم لم يعملوا
باصلا ولا استعملوه واحدا من مبدئي بعض المسائل واستعملوا
على وجه الحاجة لمحضهم وان لم يعلم اعتقاده تركوا قوله وانكروا
عليه ويترأوا من قوله حتى انهم يتركون تصانيف من وصفناه
وروايته لما كان عاملا بالقياس فلو كان العمل بخبر الواحد
يجري ذلك المجري لوجب ايضا فيه مثل ذلك وقد علمنا خلافه
فان قيل كيف يدعون الاجماع على الفرق المحقة في العمل بخبر الواحد
والمعلوم من حالها انها لا ترى العمل بخبر الواحد كما ان المعلوم
من حالها انها لا ترى العمل بالقياس فانه جازا في واحدها جاز

لا نكره

ادعاء

ترانته ولما مضى على طلاق قوله ان اول الدليل القطع المنقطع عن قوله ان الامامية انما هي علمية
على وجوب صحة الامام وليست بغيره والاعمال القليلة كجواب الامام لا بد من دليل على صحة علمه ورواه

ادعاء الاخر قيل لهم من المعلوم من حالها الذي لا ينكر ولا يدفع انهم
لا يرون العمل بخبر الواحد الذي يرويه مخالفهم في الاعتقاد و
ويختصون بطريق فاما ما يكون راويه منهم وطريقه انما
فقد بينا ان المعلوم خلاف ذلك وبيننا الفرق بين ذلك
وبين القياس ايضا وانه لو كان معلوما حذر العمل بخبر
الواحد لم يجري العلم بحظر القياس وقد علم خلاف ذلك
فان قيل ليس شيوخكم لا يزال ينظرون خصوصهم في ان خبر
الواحد لا يعمل به ويدفعونهم عن صحة ذلك حتى ان منهم من يقول
لا يجوز ذلك عقلا ومنهم من يقول لا يجوز ذلك لان السبع لا يرد
وما راينا احدا منهم تكلم في جواز ذلك ولا نصف فيه كتابا
ولا املا فيه مسئلة فكيف تدعون انتم خلاف ذلك قبله
الذين اشرت اليهم من المنكرين الاخبار الاحاد انما اكلوا من
خالفهم في الاعتقاد ودفعوهم عن وجوب العمل بما يروونه
من الاخبار المتضمنة للحكام التي يروونها وخلافها و
ذلك صحيح علمنا قد مرناه ولم نجد احدا من خالفهم فيها وانكر
بعضهم على بعض العمل بما يروونه الامسايل كل الدليل القوي
للعلم على صحتها فاذا خالفهم بها انكروا عليهم لمكان الادلة
الموجبة للعلم والاخبار المتواترة بخلافه فاما من حال ذلك

في الخبر ان الامام لم يزل يروي
عن الصادق عليه السلام في كل
يوم مائة حديث فلو كان العمل
بالاخبار المتضمنة للحكام التي
يرويها الامام لكان العمل بها
واجبا على كل مسلم ولا بد من
دليل على صحة علمه ورواه
الاعمال القليلة كجواب الامام
لا بد من دليل على صحة علمه
ورواه

عقلنا فقد دللنا فيما مضى على بطلان قوله وبيننا ان ذلك جابر
فمن انكره كان محجوجا بذلك على الله الذين استبرأ اليهم في السؤال
اقولهم متبصرة من بين اقوال الطائفة المحقة وعلينا انهم
لم يكونوا انهم معصومين وكل قول علم قائله عرف نسبة وتميز
من اقوال سائر الفرق المحقة لم يعتد بذلك القول لان قول
الطائفة انما كان حجة من حيث كان فيها معصوم فاذا
كان القول صادرا من غير معصوم علم ان قول المعصوم دخل
في باقي الاقوال ووجب المصير اليه على ما نبيته في باب الاجماع
فان قيل اذا كان العقل يجوز العمل بخبر الواحد والشرع قد
ورد به ما الذي حملكم على الفرق بين ما ترويه الطائفة المحقة و
بين ما ترويه اصحاب الحديث من العامة عن النبي صلى الله عليه
والله وهما علمتم بالجميع او منعتهم من الكل قيل العمل بخبر الواحد
اذا كان دليلا شرعيا فينبغي ان يستعمل بحيث قررته الشريعة
والشرع يرى العمل بما ترويه طائفة مخصوصة فليس لنا ان
نعتقد بها الا غيرها كما انه ليس لنا ان نعتقد من رواية
العدل الى رواية الفاسق وان كان العقل يجوز لذلك اجمع
على ان من شرط العمل بخبر الواحد ان يكون راويه عدلا لا خلاف
وكل من اسند اليه من خالف الحق لم تثبت عدالته بل ثبت فسقه

فلاجل

٥٢
فلاجل ذلك لم يجز العمل بخبره فان قيل هذا القول يؤدي الى ان يكون
الحق في جهتين مختلفتين اذا علموا بخبرين مختلفين والمعلوم
من حال ائمتكم وشيوخكم خلاف ذلك قيل المعلوم من ذلك
ان لا يكون الحق في جهتين مختلفتين من خالفهم في الاعتقاد كما
ان يكون الحق في جهتين اذا كان ذلك صادرا من خبرين مختلفين
فقد تبين ان المعلوم خلافة والذي يكشف عن ذلك
ايضا ان من منع من العمل بخبر الواحد يقول ان مهنا اخبارا
كثيرة لا ترجح لبعضها على بعض ولا انسان فيها بخبر فلو ان
اشئين اختار كل واحد منهما العمل بواحد من الخبرين اليس
كانا يكونان مختلفين وقطعا حق على مذهب هذا القائل
فكيف يدعي ان المعلوم خلاف ذلك وينبئ ذلك ايضا انه قد
روى عن الصادق عليه السلام انه سئل عن اختلاف اصحابه في المواضع
وغير ذلك فقال عليه السلام انا خالفت بينهم فترك الانكار لا اختلاف
اشم اضاف الاختلاف الى انهم لم يهزموا لان ذلك كان جابرا
لما جاز ذلك من غير دليل فان قيل اعتباركم الطريقة التي ذكرتموها
في وجوب العمل بخبر الواحد توجب عليكم قبولها فيما طريقة العلم
من التوحيد والعدل والنبوة والامامة وغير ذلك فستلوا
عن الدلالة على صحة احوالوا على هذه الاخبار بعينها فان كان

هذا الخبر حجة فينبغي ان يكون حجة في وجوب قبولها فيما طريقه
 العلم وقد اقررت بخلاف ذلك قيل نحن لان ان جميع الطائفة
 جعلت على اخبار الاحاد فيما طريقه العلم ما عدد دمه وكيف تم
 ذلك وقد علمنا بالادلة الواضحة العقلية ان طريق هذه الامور
 العقل او ما يوجب العلم من ادله الشرع فيما يمكن ذلك فيه
 وعلمنا ايضا ان الامام المعصوم لا بد ان يكون قابلا
 به فخص لا يجوز ان يكون قول المعصوم داخل في قول القائلين
 في هذه المسائل بالاخبار واذ لم يكن قوله داخل في جملة اقوالهم
 فلا اعتبار بهما وكانت اقوالهم في ذلك مطرحة وليس كذلك
 القول في اخبار الاحاد لانه لم يدل دليل على ان قول الامام داخل
 في جملة اقوال المنكرين لها بل يبين ان قوله عليه السلام داخل في جملة
 اقوال العالمين بها وعلى هذا سقط السؤال على ان الذي ذكره
 مجرى الدعوى من الذي اشير اليه من يرجع الى الاخبار في هذه
 المسائل فلا يمكن اسناد ذلك الى قول علي بن ابي طالب وان قال
 ذلك بعض غفلة اصحاب الحديث فذلك لا يلتفت اليه على
 ما بيناه فان قيل كيف يقولون بهذه الاخبار ونحن نعلم
 ان روايتها اكثرهم كارهوها ورواها ايضا اخبار الجيوش
 التشبيه وغير ذلك من العلل والتساخ وغير ذلك من المنا

فكيف

نذكر

فكيف يجوز الاعتماد على ما يرويه امثال هؤلاء قيل لهم ليس كل الثقة
 نقل حديث الجبر والتشبيه وعنه ذلك مما ذكر في السؤال ونحن
 انه نقل لم نذكر ان كان معتقدا لما تضمنه الخبر ولا يمنع انه انما
 رواه ليعلم انه لم يشذ عنه شيء من الروايات لانه يعتقد ذلك
 ونحن لم نعتد على محض نقلهم بل اعتمادنا على العمل الصادر من
 جهمتهم وارقتناع النزاع فيما بينهم فاما مجرد الرواية فلا حجة
 فيه على حال فان قيل كيف يقولون على هذه الاخبار والكثرة وانها
 المحجبة والمشبهة والمقلدة والغلاة والواقعية والفضحية
 وغير هؤلاء من فرق الشيعة المخالفة للاعتقاد الصحيح ومن
 شرط خبر الواحد ان يكون راويه عدلا عن من اوجب العمل
 به وهذا مفقود في هؤلاء وان عولتم على علمهم دون روايتهم فقد
 وجدناهم على ما طريقه هؤلاء الذين ذكرناهم وذلك لا يدل على جواز
 العمل باخبار الكفار والفساق قيل لهم لساننا نقول بان جميع
 اخبار الاحاد يجوز العمل بها بل لها شرط ونحن نذكرها فيما بعد
 ونشير ههنا الى جملة من القول فيه فاما ما يرويه العلماء
 المعتدون للحق فلا ملعن على ذلك بهذا السؤال واما ما يرويه
 قوم من المقلدة فالصحيح الذي اعتقدوا ان المقلد للحق
 وان كان محتيا في الاصل معفوا عنه ولا احكم فيه بحكم الفساق

فلا يلزم على هذا ان لا يمتنع ان يكونوا عالمين بالدليل على سبيل الجلاء
كلهم مقلدة بل لا يمتنع ان يكونوا عالمين بالدليل على سبيل الجلاء
كما نقول جماعة اصل العدل في كثير من اهل الاسواق والعامرة
ليس من حيث يتعد وعليهم ان يراد الحجج في ذلك ينبغي ان يكونوا
عالمين لان يراد الحجج والمناظرة صناعة وليس بيقين حصول
المعرفة على حصولها كما قلناه في اصحاب الجمل وليس لاحد ان يقول
ان هؤلاء ليسوا من اصحاب الجمل لانهم اذا استلوا عن التوحيد
او العدد او صفات الله تعالى او حجة النبوة قالوا كذا وروينا
ويروون في ذلك كله الاخبار وليس هذا طريقة اصحاب الجمل
وذلك انه لا يمتنع ان هؤلاء اصحاب الجمل وقد حصلت لهم المعارف
بالله تعالى غير انهم لم يتعدوا عليهم اراد الحجج في ذلك احوال على
ما كان سهلا عليهم وليس يلزمهم ان يعلموا ان ذلك لا يصح ان
يكون دليلا لا بعد ان يتقدم المعرفة بالله وانما الواجب عليهم
ان يكونوا عالمين وهم عالمون على الجلاء كما قد زادهما يتفرع عليه
لخطا فيه لا يوجب التفتك والتفصيل واما الفرق الذين
اشاروا اليهم من الواقعية والفطحية وغير ذلك فعن ذلك
جواب ان احدهما ان ما يرويه هو لا يجوز العمل به اذا كانوا اتفاقا
في النقل وان كانوا اخطئين في الاعتقاد اذا علم من اعتقادهم

التكفير

منسكهم

منسكهم بالدين وتخرجهم من الكذب ووضع الاحاديث وهذه كانت
طريقة جماعة عاصروا الامم عليهم السلام نحو عبد الله بن بكير وساعة
بن مهران ونحوه في فضائل المتأخرين عنهم وبني ساعدة ومن
شاكلهم فاذا علمنا ان هؤلاء الذين اشرونا اليهم وان كانوا اخطئين
في الاعتقاد من القليل بالوقت وغير ذلك كانوا اتفاقا في النقل
فما يكون طريقة هؤلاء جاز العمل به للجواب الثاني ان جميع ما
يرويه هؤلاء اذا اقتصروا برواية لا يعمل به وانما يعمل به اذا انضاف
الى روايتهم رواية من هو على الطريقة المستقيمة والاعتقاد الصحيح
في يجوز العمل به فاما اذا تعدوا فلا يجوز ذلك فيه على حال وعلى هذا
سقط الاعتراض فاما ما رواه الغلاة ومن هو منطعون عليه في
روايتهم ومنهم في وضع الاحاديث فلا يجوز العمل بروايتهم اذا تعدوا
فاذا انضاف الى رواية بعض الثقات جاز ذلك ويكون ذلك
لاجل رواية الثقة دون رواية واما المجبرة والمشيبهة فقلوب
ما في ذلك انما لانهم انهم مجبرة ولا مشبهة ومنه انهم سمعوا انهم
كانوا يروون ما يتضمن الجبر والتشبيه وليس روايتهم لها دليلا
على انهم كانوا يعتقدون بصحتها بل يباين الوجه في روايتهم لها
ولذلك غير الاعتقاد لمنصتها ولو كانوا يعتقدون الجبر والتشبيه كان
الكلام على ما يروونه وفيه كلام على ما يروونه الفرق المتقدم ذكرها وقد

بيننا ما عندنا في ذلك وهذه جملة كافية في ابطال هذا السؤال
 فان قيل ما انكرتم ان يكون الذين اشترى اليهم لم يعلموا بهذه
 الاخبار لمجرد هذا بل لما علموا بها القرائن اقترنت بها دلالتهم على
 صحة الاجلها علموا بها ولو تجوزت لما علموا بها واذا جاز ذلك
 لم يمكن الاعتماد على علمهم بها قيل له القرائن التي تقتضي بالحس
 وتدل على صحة اشياء تخصها نذكرها فيما بعد من الكتاب والمنة
 والاجماع والتواتر ونحن نعلم انه ليس في جميع المسائل التي استعملوا
 فيها اخبار الاحاد ذلك لانها اكثر من ان تحصى موجودة في كتبهم
 ونصايفهم وفتاويهم لانه ليس في جميعها يمكن الاستدلال
 بالقرآن لعدم ذكر ذلك في صريحه ونحوه ودليله ومعناه وكافي
 السنة المتواترة لعدم ذلك في اكثر الاحكام بل لوجودها في مسالك
 معدودة وفي الاجماع لوجود الاختلاف في ذلك فاعلم ان ادعاء القرائن
 في جميع هذه المسائل دعوى محالة ومن ادعى القرائن في جميع ما ذكرناه
 كان السبر بيننا وبينه بل كان معولا على ما يعلم ضرورة خلاف
 معانها لما يعلم من نفسه حذره ونقيضه ومن قال عند ذلك
 ان متى قدمت شيئا من القرائن حكمت بما كان يقضي العقل
 يلزمه ان يترك اكثر الاخبار واكثر الاحكام ولا يحكم فيها بشي
 ورد الشرع به وهذا حذر يوجب باطل العلم عنه ومن صار اليه

نراهم
 شريفاً

استقر

لاحسن

لاحسن مكالمته لانه يكون معولا على ما يعلم ضرورة من الشرع خلاف
 وما يدل ايضا على جواز العمل بهذه الاخبار التي اشترنا اليها
 ما ظهر بين الفقيه المحقق من الاختلاف الصادر عن العمل بها
 فاني وجدتها مختلفة المذاهب في الاحكام يعني احدهم
 بما لا يفتي به صاحبه في جميع ابواب الفقه من الطهارة الى باب
 الديارات من العبادات والاحكام والمعاملات والقرايين وغير
 ذلك مثل اختلافهم في العدد والروية في الصوم واختلافهم
 في تلك التلخيصات وتطبيقات هل تقع واحدة ام لا وتختلف
 في باب الطهارة في مقدار الماء الذي لا يجزئ شي ونحو
 اختلافهم في حد الكفر ونحو اختلافهم في استيناف الماء الجيد
 لمسح الرأس والرجلين واختلافهم في اعتبار اقصى مدة النقاء
 واختلافهم في حدود فصول الاذان والاقامة وغير ذلك في سائر
 ابواب الفقه حتى ان بابايت لا يعلم الاوجدت العلم من الطائفة
 مختلف في مسائل كثيرة مستقلة متفرقة وقد ذكرنا
 ما ورد عنهم على غير هذه الاحاديث المختلف التي تخص الفقه
 في كتابي المعروف بالاستبصار وفي كتاب نهج الاحكام
 ما يزيد على خمسة الاف حديث وذكر في اكثرها اختلاف الطائفة
 في العمل بها وذلك اشهر من ان يحصى حتى انك لو تأملت اختلاف

ن

في هذه الاحكام وجدته يزيد على خلاف الوصف والشأن
 ومالك وجدته مع هذا الاختلاف العظيم لم يقطع احد
 منهم مولاة صاحبه ولم يثبت التضييل والتضييق والبراهين
 مخالفه فلو ان العمل بهذه الاخبار كان جائزا لما جاز ذلك
 وكان يكون من عمل غير هذه انه صحيح يكون مخالفه خطيا
 مركبا للقيح يستحق التضييق بذلك في تركهم ذلك والعدول
 عنه دليل على جواز العمل بما علموا به من الاخبار فان تجاسر
 تجاسر الى ان يقول كل مسئلة مما اختلفوا فيه عليه دليل ناطع
 ومن خالفه خطي فاسق يلزمه ان يفسق الطائفة باجمعها
 ويضل الشيوخ المتقدمين كلهم فانه لا يمكن ان يدعى على
 احد موافقة في جميع احكام الشرع ومن بلغ الى هذا الحد
 لا يحسن مكالمته ويجب التغافل عنه بالسكوت وان امتنع
 من تفسيره وتضليلهم فلا يمكن الا ان العمل بما علموا به كان
 حسنا جائزا خاصة وعلى اصولنا ان كل خطأ وقيح كبير فلا
 يمكن ان يقال ان خطاهم كان ضغيفا فخطبوا على ما ذهب اليه
 المعتزلة فلاجل ذلك لم يقطعوا المولاة وتركوا التضييق والتضييل
 فان قال قائل اكثر ما في هذا الاعتبار ان يدل على انه خير مواظبة
 بال عمل بهذه الاخبار وانه قد عفي عنهم وذلك لا يدل على صوابهم

لانه

قوله الثاني في هذه الاعتبارات ضد ما ذهب اليه
 ان لا يمنع ان يمنع ويقول الاجواب ان يكون
 ذلك الخطأ كبيرا التزم الله تعالى العقاب
 منها كما اعتدتم على ذلك في الصغار

لانه لا يمنع ان يكون من خالف الدليل منهم اخطا ولم يستحق
 العقاب الا انه عفي عنهم اخطائه واسقط عنه ما استحقه قبله
 الجواب عن ذلك من وجهين احدهما ان غرضنا بما اخترناه من
 المذهب هو هذا وان من عمل بهذه الاخبار لا يكون فاسقا
 للعقاب فاذا سلم لنا ذلك ثبت لنا ما هو الغرض المقص والناس
 ان ذلك لا يجوز لانه لو كان قد عفي لهم عن العمل بذلك مع انه قبيح
 يستحق به العقاب واسقط عقابهم لكانوا مستعززين بالقيح وذلك
 لا يجوز لانهم اذا علموا انهم اذا علموا بهذه الاخبار لا يستحقون
 العقاب لم يصرفهم عن العمل بها صار في فلو كان فيها ما هو
 قبيح العمل به لما جاز ذلك على حال قيل لو كانت هذه الطريقة
 دالة على جواز العمل بما اختلف من الاخبار المتعلق بالشرع
 من حيث لم يكن بعضهم على بعض ولم يفسق بعضهم بعضا ينبغي
 ان تكون دالة على صوابهم فيما طريقة العلم فانهم قد اختلفوا
 في الجبر والتشبيه والتقسيم والصورة وفيه ذلك واختلفوا في
 اعيان الائمة ولم نوههم قطعوا المولاة ولا انكروا اصل من خالفهم
 وذلك يبطل ما اعتدتموه قبيح جميع ما عدهتموه من الاختلاف
 الواقع بين الطائفة فان التكبير واقع فيه من الطائفة والتضييق
 حاصل فيه وربما تجاوزوا ذلك ايضا الى التكفير وذلك اظهر

قوله الثاني في هذه الاعتبارات
 الدليل جازية في هذه الاعتبارات
 الزم العقاب في الصغار ولا في الكبار
 على الصغير فكيف لا تفرق في موضع
 ولم يرد العقاب عن الكبار في هذه

من ان يخفى حتى ان كثيرا منهم جعل ذلك ملغيا على رواية من خالفهم
في المناصب التي ذكرت في السؤال وصنفوا في ذلك الكتب وصعد
عن الامية عليهم السلام ايضا النكير عليهم نحو انكارهم علي بن يقطين بالتقسيم
والتشبيه والصورة والغلو وغير ذلك وكذلك من خالف في
ايمان الامية عليهم السلام لانهم جعلوا ما يخص الفطحية والواقفة
والناووسية وغيره من الفرق المختلفة بروايتهم لا يقبلونه ولا
يلفتون اليه فلما كان اخلا ففهم في العمل باخبار الاحاديث
يجري اخلا ففهم في المناصب التي اشترنا اليها لوجب ان يجري وانها
ذلك المجري ومن نظر في الكتب وسير احوال الطائفة واقاويلها
وجدا لا يخفى ذلك وهذه ايضا طريقت معتدة في هذا الباب
وما يدل ايضا على صحة ما ذهب اليه انا وجدنا الطائفة من
الرجال النافلة لهذه الاخبار فثبتت الثقات منهم وضعفت
الضعفاء منهم وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته و
بين من لا يقبل على خبره وسدوا المدح منهم وفسدوا المذموم
وقالوا فلان منهم في حديثه وفلان كتاب وفلان مخطوط وفلان
مخالف في المذهب والاعتقاد وفلان واقفي وفلان فطحي و
غير ذلك من الطعون التي ذكرها وصنفوا في ذلك الكتب واستشروا
الرجل من جملة ما روه من التصانيف في هذا راسخهم حتى

ان واحد

من ان يخفى حتى ان كثيرا منهم جعل ذلك ملغيا على رواية من خالفهم
في المناصب التي ذكرت في السؤال وصنفوا في ذلك الكتب وصعد
عن الامية عليهم السلام ايضا النكير عليهم نحو انكارهم علي بن يقطين بالتقسيم
والتشبيه والصورة والغلو وغير ذلك وكذلك من خالف في
ايمان الامية عليهم السلام لانهم جعلوا ما يخص الفطحية والواقفة
والناووسية وغيره من الفرق المختلفة بروايتهم لا يقبلونه ولا
يلفتون اليه فلما كان اخلا ففهم في العمل باخبار الاحاديث
يجري اخلا ففهم في المناصب التي اشترنا اليها لوجب ان يجري وانها
ذلك المجري ومن نظر في الكتب وسير احوال الطائفة واقاويلها
وجدا لا يخفى ذلك وهذه ايضا طريقت معتدة في هذا الباب
وما يدل ايضا على صحة ما ذهب اليه انا وجدنا الطائفة من
الرجال النافلة لهذه الاخبار فثبتت الثقات منهم وضعفت
الضعفاء منهم وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته و
بين من لا يقبل على خبره وسدوا المدح منهم وفسدوا المذموم
وقالوا فلان منهم في حديثه وفلان كتاب وفلان مخطوط وفلان
مخالف في المذهب والاعتقاد وفلان واقفي وفلان فطحي و
غير ذلك من الطعون التي ذكرها وصنفوا في ذلك الكتب واستشروا
الرجل من جملة ما روه من التصانيف في هذا راسخهم حتى

ان واحدا منهم لولا انكروا حديثا نظروا في اسناده وضعفوا بروايته هذه
عادتهم على قديم الوقت وحديثهم لا تحترم فلولا ان العمل بما يسل من
الطعن ويرويه من هو موثق به جازي لما كان بيت وبين غير
فرق وكان يكون خبره مطر حاشا مثل خبر غيره فلا تكون فائدة للشرح
فيما اشهرنا فيه من التضعيف والتوثيق وترجع الاخبار بعضها
على بعض وفي ثبوت ذلك دليل على صحة ما اخترناه فصل
في ذكر القرائن التي تدل على صحة اخبار الاحاد او على بطلانها او
ترجح بها الاخبار بعضها على بعض وحكم المراسيل القرائن التي تدل
على صحة متضمن الاخبار التي لا توجب العلم اشارة بعضها
ان تكون موافقة لدلالة العقل وما اقتضاه لان الاشياء في
العقل اذا كانت اما على الخطر او الاباحة على مذهب قوم او
الوقف على ما نذهب اليه متى ورد الخبر متضمنا للخطر او الاباحة
ولا يكون هناك ما يدل على العمل بخلافه وجب ان يكون ذلك
دليلا على صحة متضمنه عند من اخذ ذلك وما على مذهبنا
الذي نختاره في الوقف متى ورد الخبر موافقا لذلك ونضمن
وجوب الحق التوقف كان ذلك دليلا ايضا على صحة متضمنه
الا ان يدل دليل على العمل باحدهما فيترك الخبر والاصل ومضى
كان الخبر متساويا للخطر ولم يكن هناك دليل يدل على الاباحة

فيبقى ايضا المصير اليه ولا يجوز العمل بخلافه الا ان يدل دليل يوجب
العمل بخلافه لان هذا حكم مستفاد بالعقل ولا ينبغي ان يعطى
على خطره ما تضمنه ذلك الخبر لا خبر واحد لا يوجب العلم فيقطع به
ولا هو موجب العمل فيعمل به وان كان الخبر يتضمن الدلالة ولا يكون
هناك خبر اخر او دليل شرعي يدل على خلافه وجب الانتقال اليه
والعمل به وترك ما اقتضاه الاصل لان هذا فائدة العمل بالخبر
الاتحاد ولا ينبغي ان يعطى على تضمنه لما قدمناه من وروده موردا
لا يوجب العلم ومنها ان يكون الخبر مطابقا لنص الكتاب اما
خصوصا او عموما او دليلا او خوارا فان جميع ذلك دليل على صحة
تضمنه الا ان يدل دليل يوجب العلم يقتصر بذلك الخبر يدل
على جواز تخصيص العموم به او ترك دليل الخطاب فيجب المصير
اليه وانما بينا ذلك لما بينناه فيما بعد من المنع لجواز تخصيص العموم
بأخبار الاحاد ان شاء الله تعالى ومنها ان يكون الخبر موافقا
للسنة المقطوع بها من جهة التواتر فان ما يتضمنه الخبر الواحد
اذا اوقفه فمقطع على صحة ايضا وجواز العمل به وان لم يكن ذلك
دليلا على صحة نفس الخبر لجواز ان يكون الخبر كذا وان وافق السنة
المقطوع بها ومنها ان يكون موافقا لما اجمعت الفرقة الحققة
عليه فانه متى كان ذلك دل ايضا على صحة تضمنه ولا يمكننا

ايضا

ايضا ان يجعل اجماعهم دليلا على صحة نفس الخبر لانهم يجوز ان يكونوا
اجمعوا على ذلك من دليل خبر هذا الخبر او خبر غير هذا الخبر ولم يقلوا
استغنوا باجماعهم على العمل به ولا يدل ذلك على صحة نفس هذا الخبر
فهذه القرائن كلها تدل على صحة تضمن اخبار الاحاد ولا تدل
على صحتها انفسها لما بيناه من جواز ان تكون الاخبار مصنوعة
ولكن وافقت هذه الاقولة في خبر الخبر عن واحد من هذه القرائن
كان خبرا واحدا محضاً ثم ينظر فيه فان كان ما تضمنه هذا الخبر
هناك ما يدل على خلافه متضمن من كتاب او سنة او اجماع
اطرحه والعمل بما دل الدليل عليه ان كان ما تضمنه ليس هناك
ما يدل على العمل بخلافه ولا تعرف فتوى الطائفة فيه فطر فان كان
هناك خبر اخر يعارضه مما يحجى مجراه وجب ترجيح احدهما على
الآخر وسنبين من بعد ما ترجح به الاخبار وبعضها على بعض وان
لم يكن هناك خبر اخر يخالفه وجب العمل به لان ذلك اجماع منهم
على نقله واذا اجمعوا على نقله وليس هناك دليل على العمل بخلافه
فينبغي ان يكون العمل به مقطوعا عليه وكذلك ان وجد هناك
فتاوى مختلفة من الطائفة وليس القول المخالف مستمدا
من خبر اخر ولا الى دليل يوجب العلم وجب اطراح القول الآخر
والعمل بالقول الموافق لهذا الخبر لان ذلك القول لا بد ان يكون عليه

دليل فاذا لم يكن هناك دليل يدل على صحة أو خطأ القول بالاجتهاد
 والقياس حتى نشهد ذلك القول بغير نظرنا وجب العمل بهذا الخبر
 والاخذ بالقول الذي يوافقنا وما القرائن التي تدل على العمل بخلاف
 ما يتضمن الخبر الواحد فهو ان يكون هناك دليل مقطوع بغير
 كتاب أو سنة مقطوع بها أو إجماع من الفرقة المحقة على العمل
 بخلاف متضمنه فان جميع ذلك يجب ترك العمل به وانما قلنا
 ذلك لان هذه الأدلة توجب العلم والخبر الواحد لا يوجب العلم
 وانما يقتضي غالب الظن والظن لا يقابل العلم وايضا فقد
 روي عنهم عليه السلام انهم قالوا اذا حكم عنا حديثنا فاعرضوها على
 كتاب الله وسنة رسوله فان وافقهما اخذوا به واما لو اختلفا
 فردوه الينا فلاجل ذلك ردنا هذا الخبر ولا يجب على هذا
 ان يقطع على بطلانه في نفسه لانه لا يتحقق ان يكون الخبر في نفسه
 صحيحا وله وجه من التاويل لا نفق عليه وخرج على سبب حتى
 علينا الحال فيه او تناول شخصا بعينه او خرج مخرج النقيض
 وغير ذلك من الوجوه فلا يمكن ان نقطع على كذبها وانما يجب الاحتياط
 من العمل به حسب ما قد ساء فلما اصاب اذا تعارضت وثقتا
 فانه يحتاج في العمل ببعضها الى ترجيح والترجيح يكون باشيائها
 ان يكون احد الخبرين موافقا للكتاب والسنة المقطوع بهما

اليه ولا هناك خبر آخر
 ايضا قالوا قد يكون
 ذلك القول

والاخر

والاخر مخالفا فانه يجب العمل بما وافقهما وترك العمل بما
 خالفهما وكذلك ان وافق احدهما إجماع الفرقة المحقة والاخر
 يخالفه وجب العمل بما يوافق إجماعهم ويترك العمل بما
 يخالفه فان لم يكن مع احد الخبرين شيء من ذلك وكانت قيا
 الطائفة مختلفة نظري حال روايتها فما كان راويه
 عدلا وجب العمل به وترك العمل بما يرويه العدل وسبب القول
 في العدالة المراجعة في هذا الباب فان كان راوينا جميعا
 جميعا عدلين انظر في أكثر رواة عمل به وترك العمل بقليل
 الرواة فان كان رواتهما متساويين في العدد والعدالة
 عمل بابعدهما عن قول العامة ويترك العمل بما يوافقهم و
 ان كان الخبران يوافقان العامة او يخالفانها جميعا
 فنظر في حالهما فان كان متى عمل بلحد الخبرين امكن العمل بالخبر
 الاخر على وجه من الوجوه وضرب من التاويل واذا عمل بالخبر الاخر
 لا يمكن العمل بهذا الخبر وجب العمل بالخبر الذي يمكن مع العمل
 به العمل بالخبر الاخر لان الخبر جميعا متفقان مجمع على نقلهما وليس
 هناك قرينة تدل على صحة احدهما ولا ما يرجح احدهما على
 الاخر فينبغي ان يعمل بهما اذا امكن ولا يعمل بالخبر الذي اذا عمل
 به وجب اطراح العمل بالاخر وان لم يمكن العمل بهما جميعا التمس

قد روي عن ابن عباس
 انه اذا اختلفت الشيعة فندى
 سواد الصحابة فندى
 سواد الصحابة فندى
 سواد الصحابة فندى

وضايفها كان الانسان مخيرا في العمل باينها شأنا واما العدالة
 المراجعة في ترجيح احد الخبرين على الاخر فهو ان يكون الراوي معتقدا
 للشيء مستبجرا ثقة في دينه مخترجا من الكذب غير متهم فيما يروي به
 فاما اذا كان مخالفا في الاعتقاد لاصل المذهب وروى مع ذلك
 هو الايمه عليهم لم ينظر فيما يروي به فان كان هناك من طرق المروي
 بهم ما يخالفه وجب اطراح خبره وان لم يكن هناك ما يوجب
 اطراح خبره ويكون هناك ما يوافق وجب العمل به وان لم
 يكن هناك من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ولا
 يعرف لهم قول فيه وجب ايضا العمل به لما روي عن الصادق
 عليه السلام انه قال اذا رويتكم بحمادة لا تجدون حكما افعادوني
 عنافا فنظروا الى ما روي عن علي عليه السلام فاعلموا به ولا اجل ما قلناه
 عملت الطائفة عمادوا حفص بن غثياث وغيث بن كليب
 ونوح بن دراج والسكوني وغيرهم من العامة عن ائمتنا صلواتهم
 فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافة واما اذا كان الراوي من
 فرق الشيعة مثل الفطحية والواقفية والناووسية وغيرهم
 فنظر فيما يروي به فان كان هناك قريبة تقصده او خبر اخر
 من جهة الموثوق بهم وجب العمل به وان كان هناك خبر يخالفه
 من طريق الموثوقين وجب اطراح ما اختص به رواية والعمل

قول العدالة في المراجعة في ترجيح
 احد الخبرين على الاخر ليس الطائفة
 قدس سره يدان فيحصل اذ كان
 الفاضل في الطائفة والخطا
 في اصولهم التي القوا السكوني
 في عقائدهم واما ما روي عن علي
 الذي اصله في ارجاعهم
 تلك الامور في اصولهم وروى
 ان يصح بان كل خبر كان
 خاليا من جميع تلك الاسباب
 تركوه ولم يدخلوه في اصولهم
 فكيف يدان ذلك بل هو خلاف
 فيما روي به استنادا
 قدس سره

بارواه الشيعة وان كان ما روي ليس هناك ما يخالفه لا يعرف
 من الطائفة العمل بخلافه وجب ايضا العمل به اذا كان مخترجا
 في رواية موثوقة به في اعانته وان كان مخطئا في اصل الاعتقاد
 فلاجل ما قلناه عملت الطائفة باخبار الفطحية مثل صبد الله بن
 بكير وغيره واخبار الواقفة مثل ساعدة بن مهران وعلي بن ابي حمزة
 وحسن بن عيسى ومن بعد هؤلاء بارواه بنو الفضال وبنو ساعدة
 والطاطريون وغيرهم فيما لم يكن عندهم فيه خلافة واما ما روي به
 العامة والمتهمون والمضعفون وغير هؤلاء فاختص الغلاة
 بروايته فان كانوا ممن عرف لهم حال استقامة وحال غلو عمل بما
 روي به حال الاستقامة وترك ما روي به حال خطايهم ولاجل ذلك
 عملت الطائفة بارواه ابو الخطاب محمد بن ابي زبيب في حال استقامته
 وتركوا ما روي به في حال تخليطه وكذا القول في احدى هلال الغيبة
 وابن ابي خدا فروع غير هؤلاء واما ما روي به في حال تخليطهم فلا يجوز
 العمل به على كل حال وكذا القول فيما يروي به المتهمون والمضعفون وان
 كان هناك ما يعضد روايتهم ويدل على صحتها وجب العمل به
 وان لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحة وجب التوقف في
 اخبارهم فلاجل ذلك توقف المشايخ عن اخبار كثيرة من هذه جهة
 ولم يرووها واستثنوها في فهارسهم من جملة ما يروي به من جهة

قول العدالة في المراجعة في ترجيح
 من المتأخرين لم يطعنوا على ما ذكره
 رئيس الطائفة الكشي وغيره من
 اصحابه قد ما من ادخل
 الاحاديث التي لم يثبت ورودها
 عن اصحاب الفطحية عليهم السلام
 فذلك لان حكمهم في
 التزاحم بينها مستند

التصنيفات فاما من كان مخطيا في بعض الافعال او قاسما
بافعال الجوارح وكان ثقة في روايته متحيزا فيها فان ذلك لا
يجب رد خبره ويجوز العمل به لان العدالة المطلوبة في الرواية
حاصلة فيه واما الفسق بافعال الجوارح يمنع من قبول شهادته
وليس بمنع من قبول خبره ولا جمل ذلك قلت الطائفة اخبار
جماعة هذه صفتهم فاما ترجيح احد الخبرين على الاخر حيث
ان احدهما يقتضي الخطر والاخر الاباحة ولاخذ بما يقتضيه
الخطر اولى والاباحة فلا يمكن الاعتماد عليه على ما ذهب اليه
في الوقوف لان الخطر والاباحة جميعا عندنا مستفادان
بالشرع فلا ترجيح بذلك وينبغي لنا التوقف فيهما جميعا
او يكون الانسان فيها مخيرا في العمل بايهما شاء واذا كان
احد الراويين يروي الخبر بلفظه والاخر بمعناه ينظر في حال
الذي يروي به بالمعنى فان كان ضابطا عارفا بذلك فلا
ترجح لاحدهما على الاخر لانه قد ابلغ له الرواية بالمعنى
واللفظ معا فاما كان اسهل عليه رواه وان كان الذي
يروي الخبر بالمعنى لا يكون ضابطا للمعنى او يجوز ان يكون
عالميا فيه ينبغي ان يؤخذ بخبره من رواه على اللفظ
ان كان احدا الراويين اعلم ارفقه واضبط من الاخر فينبغي

القديم

ان يقدم خبره على خبر الآخر يرجح عليه واجل ذلك عملت الطائفة
بما يرويه زبارة ومحمد بن مسلم ويرويه ابو بصير والفضل بن
يسار ونظراهم من الحفاظ الضابطين على روايته من ليس له
تلك الحال وممن كان احد الراويين مستقظا في روايته
والآخر من يلحق غفلة وضيان في بعض الاوقات فينبغي
ان يرجح خبر الضابط المتيقظ على خبر صاحب لانه لا يبين ان
يكون قد سها او دخل عليه شبهة او غلط في روايته وان
كان عدلا لم يتعمد ذلك وذلك لا ينافي العدالة على حاله واذا
كان احد الراويين يروي سماعا وقرأة والآخر يروي رواية
فينبغي ان تقدم رواية السامع على رواية المستخبر اللهم الا ان
يروي المستخبر باجازة اصله معروفا ومصفاه مشهورا
فينسقط التي جميع واذا كان احد الراويين يذكر جميع ما يرويه
ويقول انه سمعه وهو ذكر السامع والآخر يروي من كتابه مما
فلا يرجح له رواية غيره على روايته لانه ذكر على الجملة انه سمع جميع ما
في دفتره وان لم يذكر تفاصيله وان لم يذكر انه سمع جميع ما في
دفتره وان وجد بخطه او وجد سماع عليه في حاشية بغير
خطه فلا يجوز له الا ان يرويه ويرجح خبر غيره عليه واذا كان
احد الراويين معروفا والآخر مجهولا قدم خبر المعروف على خبر المجهول

نظري في حال الراوي من كتابه
فان ذكوان جميع ما في كتابه

لانه لا يوسن ان يكون الجمهور على صفة لا يجوز معها قبول خبره واذا
كان احد الراويين مصرحا والاخر مدلسا فليس ذلك مما يوجب
به خبره لان التدليس هو ان يذكره باسم او صفة غريبة او يثبت
القبيلة او صناعة هو غير ذلك معروف فكل ذلك لا يوجب
ترك خبره واذا كان احد الراويين مسندا والاخر مسندا نظرا
في حال المرسل فان كان من يعلم انه لا يرسل الا من ثقة موثوق
به فلا ترجيح للخبر غيره على خبره ولاجل ذلك ميزت الطائفة
بأبي ما يرويه محمد بن ابي حميد وصفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن
ابن بزر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يروون ولا يرسلون
الا من يوثق به ويدين ما سنده عندهم ولذلك علموا بمن سلمهم
اذا انفرد عن روايته غيرهم فاما اذا لم يكن كذلك ويكون ممن
يرسل عن ثقته وعن غير ثقته فانه يقدم خبر غيره عليه واذا
انفرد وجب التوقف في خبره الى ان يدل دليل على وجوب العمل
به فلما اذا انفردت المراسيل فيجوز العمل بها على الشرط الذي
ذكرناه ودليلنا على ذلك الأدلة التي قدمناها على جواز العمل
بأخبار الأحاد فان الطائفة كما عملت بالمسانيد عملت
بالمراسيل فما يطعن في واحد منهما يطعن في الآخر وما اجاز
احدهما اجاز الآخر فلا فرق بينهما على حال واذا كان احدي

الروايتين

الروايتين ازديد من الرواية الاخرى كان العمل بالرواية الزائدة
اولى لان تلك الزيادة في حكم خبر اخر يضاف الى المرند عليه
فاذا كان مع احدي الروايتين عمل الطائفة باجمعها فذلك
خارج عن الترجيح بل هو دليل قاطع على صحة وابطال الآخر
فان كان مع احدي الخبرين عمل اكثر الطائفة ينبغي ان
يرجح على الخبر الآخر الذي عمل به قليل منهم وان كان احد
المرسلين متنا ولا للخطر والاخر متنا ولا للاحاطة فعلى من
الذي اختاراه في الوقت يقتضي التوقف فيهما لان الحكمين
جميعا مستفادان شرعا وليس احدهما بالعمل اولي
من الآخر وان قلت انه اذا لم يكن هناك ما يترجح به احد
على الآخر كما يخبرين كان ذلك ايضا جائزا كما قلناه في الخبرين
المستدين سوا هذه حجة كافية في هذا الباب انتهى
كلامه اعلى الله مقامه وذكر المحقق العلي في اصوله وما رآه
في اصول اصحابنا كتابا قريبا قريبيا الحق بعد كتاب العدة
لرئيس الطائفة الاياه وهو في الحقيقة اختصار كتاب
العدة مع بعض زيادات وايرادات من قبله رجع عنها في
اوائل كتابه المعتبر ووافق رئيس الطائفة بعد ان خالفه
ونعم الوفاق ذهب شيخنا ابو جعفر ثم الى العمل بخبر العدل من

من رواية اصحابنا لكن لفظه وان كان مطلقا فنحن التحقيق
يتبين انه لا يعمل بالخبر مطلقا بل بهذه الاخبار التي رويت
عن الائمة عليهم السلام ورواها اصحابنا لان كل خبر يرويه ائمتنا
يجب العمل به هذا الذي يتبين لي في كلامه ويدعى اجماع
الاصحاب على العمل بهذه الاخبار حتى لو رواها غير الائمة
وكان الخبر سليما عن المعارض واشتهر ثقته في هذه الكتب الدائرة
بين الاصحاب على به واحتج لذلك بوجوه ثلثة الاول دعوى
الاجماع على ذلك فانه تم ذكر ان قديم الاصحاب وحديثهم اذا
طلبوا بصحة ما افق به المفتي منهم عمل على المنقول فما صلح
المعتمد وكتبهم المدونة فيسلم له خصمه منهم الدعوى في
ذلك وهذه حجبتهم من زمن النبي صلى الله عليه واله الى زمن الائمة
عليهم السلام فلو كان العمل بهذه الاخبار جائزا لانكروه وتبرأوا من
العامل به الوجه الثاني وجود الاختلاف من الاصحاب بحسب
اختلاف الاحاديث يدل على ان مستندهم اليها اذ لو كان
العمل بغيرها مما طريقة القطع لوجب ان يحكم كل واحد
بتخليصه بخالفه وتفسيره فلما يحكموا بذلك علم ان مستندهم
للمعتمد وعلى جواز العمل به لا يقال هذا دليل على انه غير معاقبين
على العمل به وعدم العقاب لا يدل على كونه حقا لانا نقول للجواب

عن ذلك من وجهين احدهما ان الغرض في جواز العمل بهذه الاخبار
انما هو ارتفاع الفسق وارتفاع العقاب والثاني انه لو كان العمل
بها خطأ لما جاز الاعلام بالعفو عن فعله لان ذلك يكون خطأ
بالعيب الوجه الثالث اعتنا الطائفة بالرجال ونسب العدا
عن الجرح والثقة من الضعيف والفرق بين من يعتقد
على حديث ومن لا يعتمد وكونهم اذا اختلفوا في خبر نظرنا
في سند ذلك يدل على العمل بهذه الاخبار لانهم لو لم يعملوا بها
لما كان لشروعهم في ذلك فائدة وذكر قد يفترون بخبر الواحد
قراين تدل على صدق مضمونه وان كانت غير دالة على صدق
الخبر نفسه لجواز اخلافة مطابقة لتلك القراين والقريبة
اربع احديهما ان يكون موافقا لدلالة العقل وليس لكنا
خصوصا وعموما او نقواه او النسبة المقطوع بها او لما
حصل الاجماع عليه اذ انجرح عن القراين الدالة على صدقه
ولم يوجد ما يدل على خلاف متضمنه افتقر العمل به الى اعتبار
شروط نذكرها في مباحث متعلقة بالخبر وفيها مسائل
المسئلة الاولى الايمان معتبر في الراوي واجاز الشيخ تم
العمل بخبر الفطحية ومن ضارعه بشرط ان لا يكون منها بالكذب
وضع من رواية الغلاة كابي الخطاب وابن ابي عمير لنا قوله

تعالى ان جاكم فاسق نبيا فتبينوا احتج الشيخ ثم بان الظاهر
عملت بحجة عبد الله بن بكير وسامة وعلى بن ابي حنيفة وعثمان
بن عيسى وبما رواه بنو فضال والطائريون والنجاشي
انا لا نعلم الى الان ان الطائفة عملت باخبار هؤلاء المسئلة
الثانية عدالة الراوي شرط في العمل بحجته وقال الشيخ انه
يكفي كونه ثقة تحرز عن الكذب في الرواية وان كان قاصفا
بحوارجه ولادعي عمل الطائفة على اخبار جماعة هذه صفتهم و
نحو تمنع هذه الدعوى ونطالب بدليلها ولو سلمنا
لاقتصرنا على المواضع التي عملت فيها باخبار خاصة ولم يجر
التعدي في العمل الى غيرها ودعوى التحرز من الكذب مع ظهور
الفسق مستبعدا الذي يظهر فثوقه لا يوثق بما يظهر من
تحججه عن الكذب وذكر اذا ارسل الراوي الرواية قال الشيخ
ثم ان كان ممن عرف انه لا يروي الا من ثقة قبلت مطلقا
وان لم يكن كذلك قبلت بشرط ان لا يكون لها معارض من
المسانيد الصحيحة واصلح لذلك بان الطائفة عملت
بالرايسل ضد سلامتها عن المعارض كما عملت بالمسانيد فما
اجاز احدها اجاز الاخران في كلامه اعلى الله مقامه وانا
اقول قد نهضت ان القرائن فتان قرينة تدل على ان مضمون

للحديث

57
للحديث حكم الله في الواقع وقرينة تدل على ان الراوي لم يفتريا
رواه ولا تدل على ان مضمونه حكم الله في الواقع لاحتمال ورود
من باب الثقة ومن المعلوم عند اولي الباب انا نقطع في
حق كثير من الناس لقرائن حاصلة عند المعاشرة او حالة
بدوها بانهم لم يرضوا بان يفتروا في باب الرواية وقد نقلنا
عن الشيخ قدس سره ان المعتبر في باب الرواية قطعنا بكون
الراوي ثقة في الرواية لا كونه سخطون العدالة وبالجملة
كون الراوي ثقة تقع من القرائن المفيدة للقطع بان لا يفتي
في الرواية وتلك القرينة تجدها موجودة في كثير من الرواة
بقرائن ما بلغنا من احوالهم واما احتمال وقوع السهو من الراوي
في خصوصيات بعض الفاظ الحديث فيندفع لوجود آية
في كلامنا وذكر الحق قدس سره في اوائل المعتبر في حق جعفر
بن محمد عليهم السلام روى عنه من الرجال ما يقارب اربعة آلاف
وجل وبرز بتعليمه من الفقهاء الافاضل جم غفيرة كزارق
بن ابي عمير واخويرة بكير وحران وجميل بن دراج ومحمد بن مسلم
وبريد بن معاوية والمثاقين وابي بصير وعبد الله بن محمد
وعمران الخليلي وعبد الله بن سنان وابي الصباح الكناني
وغیره هم من اعيان الفضلاء حتى كتبت من اجوبة مسائله

اربعية مصنف لاربعة مصنف سورها اصولا وفي حوالها
 علي بن قنبر كان من تلامذة فضلكا الحسين بن سعيد واخيه
 الحسن واحمد ابن محمد بن ابي نصر البرقي واحمد بن محمد بن خالد
 البرقي وشاذان بن الفضل القتي وايوب بن نوح بن دراج
 واحمد بن محمد بن عيسى وغيرهم من يطول تعدادهم وكتبهم الآن
 منقوله بآب اصحاب دالة على العلم الغزير وذكرنا كان فيها
 رضوان الله عليهم في الكثرة الى حد يعسر ضبط عددهم وتعدد
 حصر اقوالهم لانتشارها وانتشارها وكثرة ما صنفوه وكانت
 مع ذلك مختصرة في احوال جماعة من الفضلاء المتأخرين اجتمعت
 بآب اولادهم من اشتهر فضله وعرف تقدمه ونقد اخباره وصحة
 الاختبار واقصرت من كتب هؤلاء الافاضل على ما بان فيه
 اجتهادهم وعرف به اهتمامهم وعليه اعتمادهم فمن اختص نقله
 الحسن بن محبوب واحمد بن محمد بن ابي نصر البرقي والحسين
 بن سعيد والفضل بن شاذان ويونس بن عبد الرحمن و
 من المتأخرين ابو جعفر محمد بن بابويه القتي رضي الله عنه ومحمد
 بن يعقوب الكليني ومن اصحاب كتب الفتاوى علي بن
 بابويه وابو علي بن الحسين والحسين بن عتيق النعماني والمفيد
 محمد بن محمد ابن النعمان وعلم الهدى والشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن

الطوسي انتهى كلامه اعلى الله مقامه وقال الفاضل الموفق محمد
 بن ادریس في آخر كتاب السراير باب الزيادات فيما اترعته
 واستطرفته من كتب المتشحة المصنفين والرواة المحصلين
 واستوقف على اسماهم ان شاء الله تعالى فمن ذلك ما رواه موسى
 ابن بكر الواسطي في كتابه ثم نقل احاديث كثيرة ثم قال تمت
 الاحاديث المنتزعة من كتاب موسى بن بكر الواسطي ومن
 ذلك ما استطرفناه معوية بن عمار ثم قال تمت الاحاديث
 المنتزعة من كتاب معوية بن عمار ومن ذلك ما استطرفناه
 من نوادر احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي صاحب الرضا عليه السلام
 ثم قال تمت الاحاديث المنتزعة من نوادر احمد بن محمد بن
 ابي نصر البرقي ومن ذلك ما اورده ابان بن تغلب صاحب
 الباقر والصادق عليهما السلام في كتابه ثم قال تمت الاحاديث
 المنتزعة من كتاب ابان بن تغلب وكان جليل القدر
 عند الائمة عليهم السلام ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب
 جميل بن دراج ثم قال تمت الاحاديث المنتزعة من كتاب جميل
 بن دراج ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب السيارى و
 اسمه ابو عبد الله ثم قال تمت الاحاديث المنتزعة من كتاب
 السيارى صاحب موسى والرضي عليهما السلام ومن ذلك ما استطرفناه

من جامع البرزخى صاحب الرضى عليه السلام ثم قال تمت الأحاديث
المتفرقة من كتاب جامع البرزخى ومن ذلك ما استطرفناه
من كتاب مسایل الرجال ومكاتباتهم مولانا ابالحسن على
بن محمد بن على بن موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين
بن على بن ابي طالب عليهم السلام والاجابة عن ذلك ثم قال تمت
الأحاديث المتفرقة من مسایل الرجال ومكاتباتهم ومن
ذلك ما استطرفناه من كتاب حرير بن عبد الله السجستاني
وهو من جملة المشيخة ثم قال تمت الأحاديث المتفرقة من كتاب
حرير بن عبد الله السجستاني رحمه الله وكتاب حرير اصل
معتمد على عليه ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب المشيخة
تصنيف الحسن بن محبوب السراة صاحب الرضى عليه السلام
وهو ثقة عند أصحابنا جليل القدر وكثير الرواية احد
الاركان الاربعة في عصره ثم قال تمت الأحاديث المتفرقة
من كتاب الحسن بن محبوب السراة الذي هو كتاب المشيخة
وهو كتاب معتقد ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب نزل
المصنف تصنيف محمد بن على بن محبوب الاشعري الجوهري
القمي وهذا الكتاب كان بخط شيخنا ابو جعفر الطوسي فقلت
هذه الأحاديث من خطه من الكتاب المشار اليه ومن ذلك

ما استطرفناه من كتاب من لا يحضره الفقيه تصنيف محمد بن
على بن الحسين بن موسى بن بابويه ومما استطرفناه من كتاب
قرب الاسناد تصنيف محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي ثم
قال تمت الأحاديث المتفرقة من كتاب قرب الاسناد ومما
استطرفناه من كتاب جعفر بن محمد بن سنان الدهقان رضي الله
عنه ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب تهذيب الأحكام
ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب عبد الله بن بكير بن
ومن ذلك ما استطرفناه من رواية ابي القسم بن قولويه
ومما استطرفناه من كتاب المعالم تصنيف الصفواني
ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب المحاسن تصنيف
احمد بن ابي عبد الله البرقي ومن ذلك ما استطرفناه من
كتاب العيون والمحاسن تصنيف المعتمد محمد بن محمد بن
السفوان الحارثي انتهى ما اردنا نقله من آخر السراة لمحمد بن
ادريس الحلبي وأقول من المعلوم ان فهرست الشيخ وفهرست
النجاشي وما ذكره الشيخ في آخر كتابي الأخبار عند ذكر أسانيد
المالكيين والاصول التي اخذ الحديث منها وما ذكره في اول
كتاب الاستبصار وما ذكره في كتاب العدة وما ذكره محمد
بن على بن بابويه في اول كتاب من لا يحضره وما ذكره الامام

ثقة الاسلام في اوائل كتاب الكافي وما ذكره محمد بن ادریس
الحلي في آخر السراير وما ذكرناه سابقا نقلا عن السيد الاجل
المريض صريحة في ان تلك الاصول والكتب المعتمدة كانت
موجودة عندهم ومن المعلوم ان عاقل اصالها استمكن من
اخذ الحديث من الاصول المعتمدة لا يعدل الي غيرها وايضا
من المعلوم انه لو نقل غيرها لنصب علامة تميزه عنها لان
وقد هم من نصا بينهم هداية الناس وارشادهم وفي خلط
الاحاديث الماخوذة من الاصول المعتمدة مع غيرها من غير
نصب علامة مميزة بينهما تحذير الدين فلا يليق بمقام
الهداية والارشاد ثم اقول قد صرح المحقق الحلي فيما نقله
بان كتابي فضل بن شاذان ويونس بن عبد الرحمن كانا
مشمولين على احاديث اصحابنا وكانا موجودين عنده مع
غيرهما من الاصول المعتمدة وهو اخذ الحديث منهما في كل
المتاخرين بمثل الاسام ثقة الاسلام وشمل ابن بابويه
وشمل رئيس الطائفة واذا اترقت في هذه المباحث الى
هذه الدرجة من الايضاح حتى لك ان تقول اطف المصباح
فقد طلع الصباح وبالمجلة اول من قسم احاديث اصحابنا
التي كانت من جمهم في عقايدهم واعمالهم في زمن الامير عليه السلام

وكانوا مجمعين على صحة نقلها كلها عنهم عليهم السلام الى الاقسام الاربعة
المشهورة بين المتأخرين العلامة الحلي ورجل اخر قريب منه
ثم جاء من بعده واقفة الشهيد الاول والفاضل الشيخ علي
والشاهد الثاني وولده صاحب كتابي المعالم والمنتهى والفاضل
المتبحر المعاصر بها الدين محمد العباسي والسبب في اخذ
ذلك غفلة من احده عن كلام قد مانت والسبب في غفلة
الفة ذهنه مما في كتب العامة والسبب في الافة انه لما
كانت ارباب الدول من اهل الضلالة وكانت المدرسون
في المدارس مظهري طرق الضلالة انحصرت طرق الافادة
والاستفادة في كتب العامة فاذا اراد احد تحصيل الفضيلة
لم يكن له بد من قراءة كتب العامة على مدرسيها والله الموفق
للمصواب والبليل مرجع والمآب فائدة قد علمت ان من الرجال
البيينات في ضد ورالذين يتبعوا كتب الرجال وكتب الاحاديث
وفهرست اصول اصحابنا الاسماء كتب الكشي وفهرست
الشيخ وفهرست الخاشي واول الاستبصار واخر كتابي
الاخبار لرئيس الطائفة وكتاب العدة وكلام علم الهدى
وكلام المحقق الحلي في الاعتبار وفي كتاب الاصول وكلام محمد بن
ادريس الحلي في آخر السراير وكلام ابن بابويه في اول كتابي

الفقيه وكلام الامام ثقة الاسلام في اول كتاب الكافي انه كان
عند قد ما بين اصحاب الائمة عليهم السلام كتب واصول كانت
مرجعهم في عقائدهم واعمالهم وامتهم كانوا متمكنين من استقلا
احوال احاديث تلك الكتب والاصول ومن اخذ الاحكام
عنهم عليهم السلام بطريق القطع واليقين ومن التمس طريق الصحيح
وغير الصحيح لو كان فيها غير صحيح ومن المعلوم ان مثلهم
لا يغفل عن هذه الدقة ولا يقصر في رعايتها فان
عاقلا فاضلا صالحا اذا اراد ان يبلغ كتاب ليكون مرجعا
للشيعة في عقائدهم واعمالهم او في احدهما لا يرضى بان
يلفت بين الاحاديث الصحيحة وغير الصحيحة من غير
نصب علامة تميز بينهما بل اقول ارباب التواريخ لا يرون
باخذ الاخبار من موضع لا يعتد عليه فكيف يظن بخيار
العلماء والافتيا والصالحين خلاف ذلك لاسيما الامام ثقة
الاسلام محمد بن يعقوب الكليني ورئيس الطائفة ومحمد
بن علي بن بابويه وقد علمت وفور القرائن الموجبة للقطع
بما هو حكم الله في الواقع او بورد الحكم عنهم عليهم السلام في
ومن محمد بن يعقوب الكليني ومن محمد بن علي بن بابويه
ومن علم الهدى ومن رئيس الطائفة ومن محمد بن

ادريس

ادريس الحلبي ومن المحقق الحلبي فنقول بقيت في زماننا من
الله تعالى وبركات ائمتنا عليهم السلام قرائن موجبة للقطع العا
بورود الحديث عنهم عليهم السلام منها انه كثيرا ما انقطع بالقرائن
الحالية والمقالية بان الراوي كان ثقة في الرواية لم يرض
بالافتى ولا برواية ما لم يكن بينا واخفا عنده وان كان قد
المذهب او فاسقا بجوارحه وهذا النوع من القرينة وافرقة
في احاديث كتب اصحابنا ومنها انما اخذ بعضها ببعض ومنها
نقل العالم الثقة الوريث في كتابه الذي الفه لهداية الناس
ولان يكون مرجع الشيعة اصل رجل او روايته مع تمكنه من
استقلا حال ذلك الاصل وتلك الرواية واخذ الاحكام
بطريق القطع عنهم عليهم السلام ومنها انما تسك باحاديث ذلك
الاصل او بتلك الرواية مع تمكنه من ان يتشك بروايات
اخرى صحيحة ومنها وجوده في احد كتابي الشيخ وفي الكتاب
وفي من لا يحضره الفقيه لاجتماع شهادتهم على صحة نقله ومنها
ان يكون راوية احد من الجماعة التي اجعت العصابة
على تصحيح ما يصح عنهم فائدة فان قلت بهذه القرائن
ان دفع احتمال الافتى او بغير احتمال السهو في خصوصيات
بعض الفاظ قلت هذا الاحتمال يندفع بارة يتعا ضد

الاضارب بعضها ببعض وتارة بملاحظة تطابق الجواب و
 السؤال وتارة بتناسل اجزاء الحديث وتناسقها فان قلت
 بقي احتمال اخر لم يندفع وهو احتمال ارادة خلاف الظاهر
 قلت من المعلوم ان التكليم في مقام البيان والتفهيم لا يتكلم
 بكلام يريد به خلاف ظاهره من غير وجه قرينة صارفة بنية
 لاسيما من اجتمعت فيه نهاية الحكمة مع العصمة ولا يحرق
 ذلك في اكثر كلام الله وفي اكثر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالنسبة اليه لقولهم عليهم السلام انما يعرف القرآن من خوطب
 به وقولهم عليهم السلام النبي صلى الله عليه واله وسلم مثل كلام الله
 في الأكثر يحتمل النسخ والمنسوخ وقد يكون عاما وقد يكون
 خاصا وقد يكون موقولا ولا يعلم ذلك الا من جهته الانا مخاطب
 بهما عارفون بما هو المراد منها وايضا مقتضى نصريجات الائمة
 عليهم السلام بالفرق بين كلامهم وكلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه واله
 بان لها وجوها مختلفة وبانها محتملان النسخ والمنسوخ
 وبانها وردا في الأكثر على وجه التسمية بالنسبة الى اذهان
 الرعية وورد ابقدر عقول الائمة عليهم السلام بخلاف كلام الائمة
 عليهم السلام فانه لا يحتمل ان يكون منسوخا وانه ورد بقدر راد ذلك
 الرعية وهم مخاطبون بان يكون كلامهم عليهم السلام خاليا عن ذلك

الاحتمال

الاحتمال هكذا ينبغي ان تحقق هذه المواضع وذلك فضل الله
 يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **الفصل الثاني**
 في ابطال التمسك بالاستنباطات الظنية في نفس احكامه
 تعالى وفيه وجوه اولها عدم ظهور دلالة قطعية على جواز الاعتماد
 على الظن المتعلق بنفس احكامه تعالى والتمسك فيه بالظن
 يشغل على دور ظاهر مع انه معارض باقوى منه من الايات الجهرية
 في النهي عن العمل بالظن المتعلق بنفس احكامه تعالى و
 الروايات الصريحة في ذلك وقياسه على الظن المتعلق
 بالامور العادية والامور الوجدانية او الافعال الصادرة
 عنها وغيرها من الامور التي ليست من ارباب احكامه تعالى
 كقيم المتلفات واروش الجنائيات واضرار الصوم بالمريض
 وعدد الركعات الصادرة عنها وتعيين جهة القبلة
 غير معقول مع ظهور الفارق فانه لو اعتد بالظن في امثال
 ما ذكرناه للزم الحرج البين ولو اعتبرنا الظن في احكامه تعالى
 لادى الى الحروب والفتن كما هو المشاهد وتوضيح المقام
 ان يقال كل من قال بجواز التمسك بالاستنباطات الظنية
 في نفس احكامه تعالى من محققى العامة وجمع من متاخرى
 الخاصة اعترف باخصار دليل جواز في الاجماع واعترف بانه

سوادها التمسك
 بالاحكام الظاهرية
 الرعية في غير
 احكام

لولا ذلك الاجماع لما جاز للدلائل والروايات المانعة عن ذلك
ففي الشرح العضدي المختصر لما جئ في بحث الاجماع القسك
بالفاظ انما يشهد بالاجماع ولولا ذلك لوجب العمل بالدلائل المانعة
من اتباع الظن انتهى كلامه وشمل هذه العبارة المذكورة في
التلويح للعلامة التفتازاني وقد نقلنا عن صاحب كتاب
المعالم من اصحابنا ان التعويل في الاعتقاد على ظن المجتهد
المطلق انما هو صواب ليل قطعي وهو اجماع الامة عليه وانا اقول
من المعلوم ان ثبوت اجماع في هذا الموضع مفيد للقطع محل
المع وسندا المنع ما ورد في كلام الصادق عليه السلام من ان محجة
الاجماع من مخدعات العامة وسند الآخر انه تواترت الاخبار
عن الائمة الاطهار عليهم السلام باعتماد طريق اخذ هذا العلم
في السماع عنهم عليهم السلام بواسطة او بدونها وسند الآخر انه
تواترت الاخبار عنهم عليهم السلام بانه لا يجوز تحصيل الحكم الشرعي
النظري بالكسب والنظر لانه يودي الى اختلاف الآراء في
الاصوليين وفي الفروع الفقهية كالمناجاة والمواريث والديار
والقصاص والمعاملات كما هو المشاهد فينتهي فائدة بعث
الرسول وانزال الكتب اذ فائدهما كما هو المشهور بين علماء
الاسلام دفع الاختلاف ليعم نظام المعاش وايضا ليروي

الى الاختلاف يودي الى الخطا امتناع اجتماع التقيضين و
الحكيم المطلق غير شانه ان يبين شريعتة على ما يودي
الى الخطا وقد عتسك الامام ثقة الاسلام في اول كتاب الكفا
بالسند الثالث في ابطال بناء العقائد والاعمال على المقدرات
الجهلية الاستحسانية لا يقال هم يزعمونها يقينية لانا
نقول لو كانت يقينية لما دلت الى اختلاف اقوالهم في من
الكلام وفي اصول الفقه والمسائل الفقهية ولقد افاد
واجاد المحقق الحل قدس سره في اوائل كتاب المغتبر حيث
قال انك مخبر في حال فتواك من ربك وناطق بلسان شرع
فما اسعدك ان اخذت بالجزم وما اخيبك ان بقيت على
الوهم فاجعل فهمك تلقا قوله تعالى وان تقولوا على الله
ما لا نقولون وانظر الى قوله تعالى قل ارايتم ما ازل الله لكم
من رزق فجعلتم منه حراما حلالا قل الله اذن لكم ام على
الله تفتنون وتفضل كيف تشتم مسند الحكم الى القسمين
فما تحقق الاذن فانت مفتي ولقد احسن واجاد رئيس
الطائفة محبي انا را العترة الطاهرة عليهم السلام حيث قال في موضع
من كتاب العدة موافقا لما نقلناه سابقا من كتاب تهذيب
الاحكام انه ومن كتب العدة واما الظن فعندنا وان لم يكن

اصلا في الشريعة تستند الاحكام اليه فانه تقف احكام كثيرة
عليه نحو تنفيذ الحكم عند الشاهدين ونحو جهات القبلة وما يجري
بحمله وقال في موضع اخر من كتاب العدة واما القياس والاجتهاد
فنعندنا انهما ليسا بدليلين بل محظوران استعمالهما ونحن نبين ذلك
فيما بعد انتهى كلامه على الله مقامه وانا اقول في بعض ما نقلنا
عن رئيس الطائفة بحث الحق عندي فيما نقله صاحب كتاب
المعالم عن علم الهدى رضي الله عنه حيث قال وجوب الحكم على
القاضي بعد شهادة العدلين ليس من حيث انها توجب
حصول الظن بل من حيث ان الشارع جعلها سببا للرجوع
للحكم على القاضي كما جعل دخول الوقت سببا للرجوع بالصلوة
واما قلت الحق فيه ما افاده علم الهدى من ان ما ذكره رئيس الطائفة
نور الله مرقد ههنا لان كثيرا ما لا يحصل الظن بشهادتهما معا
فوزيته حاله مع وجوب الحكم على القاضي مع ومن المعلوم
عند اولى الابواب ان متعلق هذا الظن ليس من احكام
تعالى كما افاده رئيس الطائفة رحمه الله تعالى الوجه الثاني
قوله تعالى الرب يخذلهم ميثاق الكتاب الا يقولوا على الله
الا الحق مع قوله جل وعلا ان الظن لا يغني عن الحق شيئا وقوله
تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقوله تعالى ان هم الا يظنون

وان هم

وان هم لا يخبرون وقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك
هم الكافرون وغيرها من الايات الشريفة وتخصيص تلك الايات
باصول الدين كما وقع من الاصوليين بناء على ان الضرورة للرجوع
الى المسلك في الفروع بالظن اما مطلقا كما هو زعم العامة
او في زمن الغيبة الكبرى كما هو زعم جميع من متاخرى اصحابنا
ضعيف سيجي جوابه في كلامنا ان شاء الله تعالى الوجه الثالث
ان خلاصة ما استدلل به الامامية على وجوب عصمة الامام
وهو انه لو اذ لك لزم امره تعالى عبادة باتباع الخطا وذلك
قتيح عقلا جارية في وجوب اتباع ظن المجتهد فاعلم ان ظنه
ليس واجب الاتباع واذا لم يكن واجبا لم يكن جائزا لعدم
القابل بالفضل وعبادة اخرى ان الجواز يستلزم الرجوع
باجماعهم بل في كتاب المحاسن رسالة منقولة من الصادق
عليه السلام فيها استدلل بهذا الدليل على امتناع العمل بظن
المجتهد ونجى الواحد الخالي عن القرائن المفيدة للقطع
وباسبابهما وهذا نقض اورده الفخر الرازي على الامامية
وجوابه ان هذا النقض لا يرد على الاخباريين لانهم لا يجوزون
الاعتماد في احكامهم على الظن ويرون على المتأخرين وليس
لهم بحمد الله عن ذلك معجزة العجبة الرابع ان المسلك الذي

مداركة غير منضبطة وكثيرا ما يقع فيها التعارضات واضطرار
الانفس ورجوع كثير من فحول العلماء بما يفتي لا يصلح لان يجعله
الله مناط احكامه ومن المعلوم ان اعتبار ظن المجتهد المتعلق
بنفس احكامه مع مستلزم لتلك المخدورات الا يرى ان في
كثير من المسائل تخطر ببال مع من اهل الاستنباط انواع من
الترجيحات دون جمع وفي وقت دون وقت والعامه تعرفوا
بذلك في كتب الاصول ففى الشرح المقتضى للمختصر الحاجب
في بحث القياس من شروط العلة ان تكون وصفا ظاهرا
منضبطا في نفسه حتى يكون ضابطا للحكمة لاحكامه بحجة
وذلك لحفظها كالارضى في التجارة فينيط بصنيع العقود
لكونها ظاهرة منضبطة او لعدم انضباطها كالمنفعة
فان لها مراتب لا تحصى وتختلف بالاحوال والاشخاص
اختلافا عظيما لم يمس كل مرتبة مناطا ولا يمكن تعيين
مرتبة منها اذ لا طريق الى تعيينها بذاتها وضبطها في
نفسها فينيط بالسفر الوجه القاسم ان المسلك الذي
يختلف باختلاف الازمان والاحوال لذهن واحد لا
يصلح لان يجعله الله تعالى مناط احكام مشتركة بين الامة
الى يوم القيمة الوجه السادس ان الشريعة السهلة السجدة

كيف

كيف تكون مبنية على ظنون ضعيفة مضطربة الوجه السابع
ان مفسداتنا احكامه تبع على الاستنباطات العقلية اكثر
من ان تعد ويحصى من جملة ما انه يفتى الى جوار الفتن
للحروب بين المسلمين وسد هذا الباب يفتى الى دفعها
والتوقف والتثبت في الامور الشخصية الى ظهور الحق واليقين
الا ترى ان علماء العامة وابن ابى الحديد في شرح نهج البلاغة
ذكروا في مقام الاعتذار عن الحروب الواقعة بين الصحابة
العدول الى خيار ان السبب فيها اختلاف اجتهاد انهم
في احكام الله تعالى ومن جملة ما انه اذا وقعت خصمة دينية
على اختلاف اجتهاد المتخاصمين في مال او فرج او دم لمزم ان
لا يجوز لاحدهما ان ياخذ قهرا من الآخر ما يستحقه في حكم الله
تعالى وما قاله علماء العامة من انه اذا كانت خصومة بين
متخاصمين في قضية شخصية مبنية على اختلاف اجتهادها
وجب عليها الرجوع الى قاض منصوب من جهة السلطان فاذا
قال القاض حكمت بكذا يجب اتباعا عليها ما لا يفتى به الله
المستقيم والطبع السليم فكيف يرضى به الحكم العليم ومن
جملة ما انه يفتى الى تهويل المفتي نفسه او ابطال القاض حكيم
اذا ظهر ظن او وقع مخالف لظنه السابق الوجه الثامن

ان الظن المعتبر عندهم فلن صاحب الملكة المخصوصة التي
 في معنى الفقيه والمجتهد وايضا المعتبر عندهم من بذل الوسع
 في تحصيل الظن المعتبر عندهم قد رخص من منعه ولا يخفى
 على اللبيب ان الملكة المذكورة والقدر المتساويين من بذل الوسع
 امران مخفیان غير منضبطين وقد اهتم ائمة فوايان مثل
 ذلك لا يصلح ان يكون مناط احكام متعالى الوجه التاسع
 ان الظن من باب التشبهات ووجوب التوقف عند التشبهات
 المتعلقة بنفس احكام متعالى ثبت بالروايات اما الاولى فلما
 في نهج البلاغة ومن خطبة علي عليه السلام وانما سميت التشبهات
 لانها تشبه الحق فاما اوليا الله فضاوم فيها اليقين
 ودليلهم سمت الهدى واما اعداء الله فدعاهم الضلال
 ودليلهم العمى فما ينجون الموت من خافه ولا يعطى البقا
 من احبه ولغيره من الروايات الاثنية واما الثانية فلما
 سياتي من الروايات الصريحة في وجوب التوقف عند
 التشبهات المتعلقة بنفس احكام متعالى الوجه العاشر للحطب
 والوصايا المنقولة عن امير المؤمنين واولاده الطاهرين
 عليهم السلام الصريحة في ان كل طريق يورث الى اختلاف الفتاوى
 من غير ضرورة المقتضية من غير مقتضى عند اللغ من حيث

انه يورث الى اختلاف بين المعلوم ان هذا المعنى كما يشمل
 القياس والاستحسان والاستصحاب واشباهها يشمل
 الاستنباطات الظنية من كلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه وآله
 على ان الظن غير حاصل على وجه الخاصة في كثير من تلك
 المواضع كما ستحقق وانما يحصل على مذهب العامة والصرحية
 في انه يجب التوقف عند التشبهات المتعلقة بنفس احكام
 مع والصرحية في ان ما عدا القطع شبهة والصرحية في انه لا
 يجوز الافتا والقضا الا لرجل يعرض في العلم بصر من فاطم
 والروايات الصريحة في ان في كل واقعة حكم الله واحد وان
 من اخطا حكم الله حكم بحكم الجاهلية واثم وان المفتي المخطئ
 من امن ولحقه ورزق من عمل بغيره ففي نهج البلاغة ومن
 كلام علي عليه السلام في ذم اختلاف العلماء في الفتاوى وعلى احدى
 في حكم من الاحكام فيحكم فيها بحسب قولهم برأيه ثم تود تلك
 القضية بعينها على غيره فيحكم فيها بخلاف قوله ثم تجتمع القضايا
 بذلك عند امامهم الذي استقضاهم فيصوب آراهم جميعا
 واللهم واحد وكتابهم واحد ونبيهم واحد فامرهم الله سبحانه
 بالاختلاف فاطاعوه ام نهام عنه فعصوه ام انزل الله رسالنا
 فاستعان بهم على اتمامه ام كانوا شركاء لهم ان يقولوا وعليهم ان يفتوا

ام انزل الله سبحانه ديننا تاما فنصير رسول الله صلى الله عليه وآله
تبلغه وادايه والله سبحانه يقول ما فرطنا في الكتاب من
شيء وفيه تبيان لكل شيء وذكر ان الكتاب يصدق بعضه
بعضا وانه لا اختلاف فيه فقال سبحانه وتعالى لو كان من
عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وان القرآن ظاهره
اتفق وباطنه عقيق لا تنقي عجائب ولا تنقص غرائب ولا
الظلمات الاله واقول المفدستان القايلتان بان كل
محتاج اليه الامة الى يوم القيمة نزل في القرآن وبانه لا اختلاف
فيما نزل فيه تستلزمان ان يكون كل من ائق بحكمين مختلفين
من غير امتنا احدهما على التقية مصداقا لقول تعالى ومن لم
يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ثم اقول الكافرا
مجنسة معان في كتاب الله تعالى وتلك المعاني وما هو المراد هنا
يستفاد ان من احاديث كثيرة منها ما ذكره الامام ثقة الاسلام
قدس سره في باب وجوه الكفر عن ابن ابي عمير والزيدي عن ابن عبد
عليه قال قلت له اخبرني عن وجوه الكفر في كتاب الله عز وجل
قال الكفر في كتاب الله على خمسة اوجه فمهما كفر المجرد على جهل
فالكفر بترك ما امر الله به وكفر البراءة وكفر النعم فلما كفر المجرد
فهو المجرد بالربوبية وهو قول من يقول لا رب ولا آفة ولا نار

وهو قول صنف من الزنادقة يقال لهم دهرية وهم الذين يقولون وما
يهلكنا الا الدهر وهو دين وضعوا لانفسهم بالاستحسان منهم
على غير تثبت منهم ولا تحقيق لشيء مما يقولون قال الله عز وجل
انهم الايطنون ان ذلك كما يقولون وقال ان الذين كفروا سوا
عليهم النذرتهم ام لا تنذرهم لا يؤمنون يعني بتوحيد الله فهنا
احد وجوه الكفر واما الوجه الاخر من المجرد فهو المجرد على معرفة
وصح ان يحمد الجاحد ويعلم انه حق قد استقر عنده وقد
قال الله تعالى ومحمدوا بها واستيقنتها انفسهم طمنا
وصلوا وقال الله عز وجل وكانوا من قبل يستفتون على الذين
كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين
فهذا تفسير وجهي المجرد والوجه الثالث من الكفر كفر النعم
وذلك قوله تعالى يحكي قول سليمان هذا من فضل ربي ليبلوني
الشكر ام اكفر ومن شكر فامنا يشكر لنفسه ومن كفر فان ربي
غني كريم وقال الذين شكروا لا زبد لكم ولا فتن ان عذابنا
لشديد وقال فاذكروني اذكركم واشكروا لي ولا تكفرون
والوجه الرابع من الكفر ترك ما امر الله عز وجل به وهو قول الله
عز وجل واذا اخذنا ميثاقكم لا تستفكون وما كنم ولا تحزنون
انفسكم من دياركم ثم اقررتم وانتم تشهدون ثم انتم هولاء

انفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم تظاهرون عليهم بالآفة والعداوة
وان ياتوكم اسارى تفادوهم وهو محرم عليكم اخراجهم افترق منكم بعض
الكتاب وتكفرون ببعض فما جزا من يفعل ذلك منكم فكفرهم
بتك ما امر الله عز وجل به ونسبهم الى الايمان ولم يقبل منهم ولم
يغفرهم عنه فقال وما جزا من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة
الدنيا ويوم القيمة يردون الى السد العذاب وما الله بغافل عما
تعملون والوجه الخامس من الكفر كفر البراءة وذلك قول الله عز وجل
يحكى قول ابراهيم عليه السلام كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة و
البغضا ابداحي تؤمنوا بالله وحده يعني تبرانا منكم وقال تع
يذكر ابراهيم وتبريه من اوليائه من الانبياء يوم القيمة اني كفرت
بما اشركتموني من قبل وقال انما اتخذتم من دون الله اوثانا
مودة بينكم في الحياة الدنيا ثم يوم القيمة يكفر بعضكم ببعض و
يلعنكم بعضكم بعضا يعني يتبرأ بعضكم من بعض ومن كلامه
كل امرئ على راس خطبة عباد الله ان من احب عباد الله اليه
عبدا اعانه على نفسه فاستشعر للفرز وتجليب الخوف فهو مصباح
الهدى في قلبه واعد القرى ليومه النازل به فترى على نفسه
البعيد وهون السديد نظرا بصر وذكر فاستكثر وادق
من عذب فوات سهلت له موارده فشر بهلا وسلك

جلودا قد خلع سراويل الشهوات وتخلو من الهوى الاها انقوبه
تخرج من صفة العنى ومشاركه لصل الهوى ومصارى من
ابواب الهدى ومقاليق ابواب الرضى قد ابطط ريقه وطبك
سبيله وعرف مناره وقطع غماره واستمسك من العرى باوقها
ومن الحبال بامتتها فتهوى اليقطين على مثل شمس الشمس قد
لا سحابة في ارفع الامور من اصدا وكل وار وطلسم وتصير كل فرج
الى اصله مصباح ظلمات كشاف غشوات مفتاح مبهمات
دفاع مضلات دليل قلوب يقول تفهم ويسكت فسلم قد
اخضع لله سبحانه فاستخاضه فهدى من ضلاله وادناه
الرضى قد اوزم نفسه العدل فكان اول حذبه نقي الهوى من نفسه
يخلف الحق ويعمل به لا بدع للحية هانية الامها ولا مظنة الا
وعند ما قد اسكن الكتاب من زمانه فهو قايده وراى
يحمل حيث حل ثقله وينزل حيث كان منزله واخر قد يسمى
علما وليس به قاضين هما بل من جهال واضاليل من ضلال
ونصب للناس اشراكا من حبال موزر وقوله زور قد حمل الكتاب
على هوانه وعطف الحق على اراية نوس من العظام ويهون
كبر الجرايم يقول اقف عند الشهوات وفيها وقع ويقول
احترل البدع وبينها اضطجع فالصورة صورة انسان والقلب

انزال الامم من
المراد القول بغيره
العلم بالحق والارادة
بعدم العلم به

قلب حيوان لا يعرف باب الهدى فينتبه ولا باب العمى فيصد
 فذلك ميت احيا فان تذهبون وان توفكون والامام فانية
 والامان واضحة والمنا منصوبة فان تياه بكم بل كيف تعلمون
 وبينكم فترع بانيكم وهم ارضه الحق والمنة الصدق فانزلهم
 باحسن منازل القرآن ورووهم ورووهم الهيم العطاش ايها
 الناس خذوها من خام النبيين صلى الله عليه واله انه يوتى من
 مات منا وليس بميت ويبلى من بلى منا وليس بمال فلا
 تقولوا بما لا تعرفون فان اكثر الحق فيما تذكرون واعيدوا من
 لاجية لكم عليه وانما هو الا عمل فيكم بالنقل الاكبر والترك فيكم
 النقل الاصغر وكفى فيكم راية الايمان ووقفكم على حدود
 الحلال والحرام والبسكم العافية من عدل وفرض لكم المعروف
 من قول وفعل واريتكم كرايم الاخلاق من نفسي فلا تستعملوا
 الراي فيما لا يدرك فعه البصر ولا تغفل عن اليه الفكر ومن كلام
 له عليه السلام في صفة من يتسلى للحكم بين الامم وليس لذلك
 باهل ان افضل الخلايق الى الله تعالى رجلا رجلا وكله الله
 الى نفسه فهو جابر من قصد السبيل مستوف بكم بدعة
 ودعا ضلالة فهو فينته لمن افتق به ضال من هدى من
 كان قبله مضل لمن اقتدى به في ضلته وبعد وفاته حال

خطايا

خطايا اخره وهو بخطيته ورجل قش جهلا من خرج في جهال الامة
 عازي اغياش الفتنة عزم في عقد الهداية قد ساء اشباه
 الناس عالم وليس به بكر فاستكثر من جمع ما قل منه خير مما اكثر
 حق اذ ارتوى من آجن والكثير من خيطايل جلس بين الناس
 قانسيا سامتا الخلق من التمس على غيره فان تزلت به احدى
 المبهات هيما لها اشتوا زامن رايه ثم قطع به فهو من ليس
 الشبهات في مثل نسج العنكبوت لا يدري اصاب ام اخطا
 ان اخطا رجلا ان يكون قد اصاب وان اصاب خاف ان
 يكون قد اخطا جهال خطاط جهالات عاين ركاب عشوات
 لم بعض على العلم بطرس قاطع يدري الروايات ذكي الهشيم كمال
 والله باصدا زنا يود عليه لا يحسب العلم في شيء مما انكره ولا يدري ان
 من ورما بلغ منه من ذهاب الغيرة وان اظلم عليه من الكتم به
 لما يعلم من جهل نفسه تصرع من جور قصاير الدنيا وتعي منه
 المواريت الى الله اشكر من عشتو يعيشون جهالا ويموتون
 ضلالا لا ليلين فهم سلعة اورد من الكتاب اذا اتى حق تلاوة
 ولا سلعة انفق بيعا ولا اتى ثمن من الكتاب اذا حرف
 عن مواضعه ولا عدهم انكر من المعروف ولا عرف من المنكر
 ومن خطية عليه السلام وراكل ذي قلب يلبس ولا كل ذي سمع

وراكل ذي سمع لا يسمع
 ومن ذكهم من سافر في القاصد وهو ان
 الطريق الظن المضل الى حلال
 عند الحجة لا يد بعد ما حصل
 على حيلة ففوت رتب دليلا
 هكذا اخطا من لم يتلوا العلم
 قطع الا يراى في العلم منها
 من فليس

يسمع ولا كل ذي خاطر بصير فليأججبا وما الى لا اعجب من خطا
هذه الذين على اختلاف حججها في دينها لا يقصون انزوي
ولا يقتدون بعمل وصي ولا ينمون بغير ولا يعقون عن عيب
يعلمون في الشهوات ويسبرون في الشهوات المعروفة عندهم عرفا
والمنكر عندهم ما انكروا من غيرهم في المعصيات الى انفسهم
وتعويلهم في المبهات على انهم كان كل واحد منهم امام نفسه قد اخذ
منها انما يرى بعري وثبقات واسباب محكمات ومن كلامه عليه
في وصيته لاسن الحسن عليه السلام وع القول فيما لا تقين والخطاب
فيما لا تكلف واسنك عن طريق اذا خفت ضلالتك فان الكلف
عند حجة الصلابة خير من ركوب الاحوال واعلم يا بني ان احب
ما انت اخذ به الى من وصيتي تعقوى الله والاقتصار على ما افترسه
الله عليك والاخذ بما مضى عليه الاولون من اباك والصلابة
من اهل بيتك فانهم لم يدعوا ان ينظروا لانفسهم كانت نارا
وفكروا كما انت معك منهم ثم اخذوا ذلك الى الاخذ بما عرفوا
الاسال عما يكلفوا فان اتيت نفسك او تقبل ذلك دونك
تعلم كما كانوا علما فليكن مطلب ذلك بنفسهم وتعلم لا يتورط
الشهوات وعلو القصورات وابتدا قبل نظرك في ذلك بالا
بالهك والرغبة اليه في توفيقك وترك كل شايبة او جتكت

في شبهة

في شبهة او اسلمت الى ضلالة فاذا ايقنت ان قد صفى قلبك فلتع
وسم رايتك واجتمع وكان هناك في ذلك هما واحدا فانظروا فافترت
لك وان انت لم تجتمع لك فاعجب من نفسك وفرا غطرك وذكرك
فاعلم انك تحبب العشوا وتنويع الظلمة وليس طالب الدين
من خبط او خلط والاساك عن ذلك امثل صفهم يا بني
وصيتي انتهى كلامه صلوات الله عليه وفي الكافي في باب البدع
والراي والمقاييس محمد بن يحيى عن بعض اصحابه وعن علي بن
ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله
عليه السلام عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن محبوب رفعه عن ابي
المؤمنين عليه السلام انه قال ان من البغض الى الله عز وجل
لرجلين رجل وكله الله الى نفسه ان هو افسد فهو جايوس قصد
السبيل شغوف بكلام بدعة قد لهج بالصوم والصلوة فهو
فمنه بل افترق به ضال عن هدى من كان قبله مضل
لمن اقتدى به في حياته وبعد موته حال خطايا غيره ومن
تخطئته وجل قشر جهلا في جهال الناس غار باغيا من
الفتنة قد ساء اشياء الناس عالمهم يعرفونه يومئذ
بكر فاستكثر من جمع ما قل منه خير مما اكثر حتى ارتوى من
اجن واكثر من غير طائل جلس بين الناس قاضيا ضام

المعصية

لتخلص ما التمس هل غيره وان خالف قاضيا سبقه لم يامن
ان يفتض حكمه من ياتي بعده كفعله من كان قبله وان نزلت
به احدى المذاهب المعضلات هيالها احتوا من رايه
ثم قطع فهو من لبس الشبهات في مثل غزل العنكبوت لا
يدري اصاب ام اخطا لا يحسب العلم في شئ مما انكر
ولا يرى ان ورما يبلغ فيه حدها ان قاس شيئا بشئ ليلك
نظيره وان اظلم عليه امر الكتم به لما يعلم من جهل نفسه
لكي لا يقال له لا يعلم ثم جبر فتقضى فهو مفتاح عشوات
ركاب شبهات خباط جهالات لا يعتد زما لا يعلم فيعلم
ولا يعرض في العالم خبر من قاطع فيغتم يدري الروايات ذرو
الريح المشيم تنكبي منه المواريت وتخرج منه الدهاء ليحل
بقضائه الفرج الحرام لامل باصدار ما عليه ورد ولا هو
لما منه قوط من ادعاه علم الحق اقول من المعلوم ان هذه
العبارة صريحة في ان ما عدا اليقين شبهة في صراحة
انها قاطعة بحصر الامور في اليقين والشبهة فلو لم يكن
الظن شبهة لزم بطلان حصرهم على العلم لاني ان كل طريق
يؤدي الى اختلاف الفتاوى من غير ضرورة التقييد مردود
غير مقبول عند الله تعالى وفي كتاب من لا يحضره الفقيه

قال الصادق عليه السلام الحكم حكمان حكم الله عز وجل وحكم اهل الجاهلية
فمن اخطا حكم الله عز وجل حكم بحكم اهل الجاهلية ومن حكم الله عز وجل
بغير ما انزل الله عز وجل فقد كفر بالله تعالى وفي كتاب
الكافي في باب اضافة القضية ابو علي الاشعري عن محمد بن
عبد الجبار عن ابن فضال عن ثعلبة بن ميمون عن ابي بصير
عن ابي جعفر عليه السلام حكمان حكم الله وحكم اهل الجاهلية وقد
قال الله عز وجل ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون واشهد
علي زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهلية علي بن
ابي عمير عن ابن ابي عمير عن محمد بن حماد عن ابي بصير قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول من حكم في درهماين بغير ما انزل
الله عز وجل فهو كافر بالله العظيم وفي باب من حكم بغير
ما انزل الله عز وجل عن من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد
بن عيسى عن ابي عبد الله المؤمن عن معاوية بن وهب قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اي قاض قضى بين اثنين
فاخطا سقط ابعدهن الساء عن من اصحابنا عن احمد
بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب
عن راودين فروقد قال حدثني رجل عن سعيد بن ابي الخضير
الجبلي قال كنت مع ابن ابي ليلى في امه حتى جئنا الى المدينة

في كتاب الجاس في باب انتم
 اصل من الله عن ابن عباس عن النبي
 عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر عن
 اما انه ليس عندنا حديث من الناس
 ولا من اصحاب الاسرى اخذوا منا
 اصل البيت ولا احدين الناس يقضي
 بحق وعدل وسواب الاضغاث لك
 القضاء وانه اوله وبسبب طوبى
 ابن عباس عن النبي فاذا انتهت
 ما يرمي الامور كان القطاس قبلهم
 اذا اخطأ والصلاب بن علي بن
 ابن طاب عليا

فبينما نحن في مسجد الرسول صلى الله عليه واله اذ دخل جعفر بن محمد
 عليهم السلام فقلت لابن ابي ليلى تقوم بنا اليه فقال ما نصح عندنا
 فقلت نسأله ونحدثه فقال قم ففتننا اليه فسايلني عن
 نفسي واهلي قال من هذا معك فقلت ابن ابي ليلى قاضي
 المسلمين فقال له انت ابن ابي ليلى قاضي المسلمين قال
 نعم قال تاخذ مال هذا ف تعطيه هذا وتقتل هذا وترق
 بين الممور ووجه لا تخاف في ذلك احدا قال نعم قال فباي
 شيء تقضي قال بما يلقون عن رسول الله صلى الله عليه واله وعن علي
 وعن ابي بكر وعمر قال فبلغك عن رسول الله صلى الله عليه واله
 انه قال ان عليا افضاكم قال نعم قال فكيف تقضي بغير قضاء
 وقد بلغك هذا فاقول اذ اجي بارض من فضة وساسن
 فضة ثم اخذ رسول الله صلى الله عليه واله بيده فاوقفك بين
 يدي ربك فقال يا رب ان هذا قضى بغير ما قضيت قال
 فاصفر وجه ابن ابي ليلى حتى عاد مثل الزعفران ثم قال لي
 لنفسك زبيلا والله لا اكلك من راسي كلمة ابدا وفي باب
 ان المغني منكم علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
 عبد الرحمن بن الحجاج قال كان ابو عبد الله عليه السلام قاعدا في
 حلقة ربيعة الرازي فجاءه الرازي فسأل ربيعة الرازي عن مسألة

فاجابه

فاجابه فلما سكت قال له الاعرابي هو في عنقك فسكت عنه ربيعة
 ولم يرد شيئا فاعاد عليه المسئلة فاجابه بمثل ذلك فقال له انما
 اهو في عنقك فسكت ربيعة فقال ابو عبد الله عليه السلام هو في
 عنقه قال اولم يقل والمغني ضامن محمد بن يحيى عن احمد بن
 محمد عن ابن محبوب عن ابن رباب عن ابي عبيد قال قال ابن جعفر
 عليا من اتقى الناس بغير علم لعنة ملائكة الرحمة وملائكة
 العذاب ولحقة وزر من عمل بفتنائه وفي الكافي في باب
 النهي عن القول بغير علم محمد بن يحيى عن احمد وعبد الله بن محمد
 بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عمار عن مفضل بن زيد
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام انه قال من خصلت بين يديها ملك
 الرجال انه ملك من ان تدين الله بالباطل وتغني الناس بما
 لا تقبل علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن
 عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله عليه السلام اياك
 وحصلت بين يديها هلك من هلك اياك ان تغني الناس برأيك
 او تدين بما لا تقبل الحسن بن محمد عن معلى بن محمد عن علي بن
 اسباط عن جعفر بن سباعة عن حمير واحد عن ابان عن زاذ
 بن اعين قال سألت ابا جعفر عليه السلام ما حق الله على العباد قال
 ان يقولوا ما يعلمون ويقضوا عند ما لا يعلمون علي بن ابراهيم

انما ما يقضى الا ما يحق والقاضي الامور
 احدا الامور القطع حكمه وهو حكم الله في
 الواقع والقطع حكمه وهو حكم الله في الواقع
 ولولم تقطع انما حكم الله في الواقع
 لا حال وروى من باب التقضي
 والتقضي على الوصية وهذا الحديث
 الشريف اشارة الى ما حققناه
 من قوله

عن ابي عن ابن ابي عمير عن يونس عن ابي يعقوب الحق بن عبد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله خص عباده بايتين من كتابه
ان لا يقولوا حتى يعلموا ولا يروا سالا يعلموا وقال عز وجل الم يوحى
عليهم من ان الكتاب الا ينزلوا على الله الخلق وقال بل كذبوا
بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تاويله وفي الكافي في باب من يصل
بغير علم محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن من رواه
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
من عمل على غير علم كان ما يفسد اكثر مما يصلح وفي الكافي
في باب الزاد محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابي عيسى عن علي
بن النعمان عن عبد الله بن مسكان عن داود بن فرقد عن ابي
سعيد الرضوي عن ابي جعفر عليه السلام قال الوقوف عند الشبهة
روايتك خير من الافحام في الهلكة وتركك حديثا لم تروه خير من
حديثا لم تحضه محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال
عن ابن بكير عن حماد بن الطيار انه عرض على ابي عبد الله عليه السلام
بعض خطيب ابيه حتى اذا بلغ موضعها منها قال له كف و
اسكت ثم قال ابوصد الله عليه السلام لا يسمع فيما ينزل بكم ما
لا تعلمون الا الكف عنه والتثبت والرد الى ائمة الهدى حتى
يحللوك فيه على النقص ويحللوا عنكم فيه العي ويعرفونكم فيه الحق

قال

قال الله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون علي بن ابراهيم
عن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ما حق الله على خلقه قال ان يقولوا ما يعلمون ويكفوا
عما لا يعلمون فاذا افعلوا ذلك فقد اذوا الى الله حقه اقول
من تدليسات العاصية انهم ذكروا في كتبهم الاصولية وغيرها
ان العلم الشرعي هو التصديق المطلق المشترك بين القطع
والظن وفي الكافي في باب البدع والراي والمقاييس
محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الوشاء عن سفيان الثوري عن ابي
بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ترو علينا اشياء ليس
نعرفها في كتاب الله ولا سنة فننظر فيها قال لا اما انك
ان اصبحت لم تجروا ان اخطات كذبت على الله عز وجل على
ابراهيم عن مروان بن مسلم عن سعد بن سعد قال حدثك
جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام قال من نصب
نفسه للقياس لم يزل دهره في التباس ومن دان الله بالراي
لم يزل دهره في ارتياس قال وقال ابو جعفر عليه السلام ان الناس يرايه
فقد دان الله بما لا يعلم ومن دان الله بما لا يعلم فقد ضاد الله
حيث احل وحرم فيما لا يعلم وفي باب دعائم الكفر وشعبه
علي بن ابراهيم عن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد الباقاني

عن عمرو بن اذينة عن ابيان بن ابي عمار عن سليمان بن قيس الهذلي
عن امير المؤمنين عليه السلام في حديث طويل ومن عني في الذكر
واتبع الظن وبارز خالقه اقول الذكر هو القرآن والمراد به
قوله تعالى ان الطول لا يغني عن الحق شيئا وفظايره من الآيات
الشريفة اقول من المعلوم عند اولى الالباب ان مقتضى
تلك الاحاديث ان كل فتوى لم تكن جامعة للمصنفين ^{روى} الراي
من صاحب الشريعة في الواقع والجزم بها فهي غير مرضية ^{منها}
ومن المعلوم ان الفتاوى المحالفة لما انزل الله اذ اوردت
من باب التفتيش لا يجري فيها خلاصة ما استفاد من تلك
الاحاديث وفي كتاب المحاسن بسند عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام قال لو ان العباد اذا جهلوا وقفوا لم يحجدوا ولم
يكفروا وفي كتاب المحاسن في باب النهي عن القول والفتيا
بغير علم عنه عن ابيه عن يوسف بن عبد الرحمن عن داود
بن فروقد عن حدث عن عبد الله بن شبرمة قال ما اذكر
حديثا سمعت من جعفر بن محمد الا كما يصدق قلبي
قال قال ابو عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان
شبرمة قال ما اذكر حديثا سمعت واقتسم بالله ما كنت ابيوه
على جده ولا كذب جده صلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله من عمل بالمقاييس فقد هلك
واهلك ومن افنى الناس وهو لا يعلم الناسع والمنسوخ والمحكم
من المشابه فقد هلك واهلك وعنه عن الحسن بن علي
الوشاح عن ابيان الاحمر عن زياد بن ابي رجاء عن ابي جعفر عليه السلام
قال ما علمت فقولوا وما لم تعلموا فقولوا الله اعلم ان الرجل
ليستخرج الآية من القرآن يخبر فيها بعد ما بين السماء والارض
وفي باب المقائيس والراي عنه عن ابيه عن النضر بن سويد
عن القسم بن سليمان قال قال ابو عبد الله عليه السلام سمعت
ابي يقول ما ضرب الرجل القرآن بعصية بعض الاكر وفي باب
التثبت عنه عن ابيه عن محمد بن سنان عن ابن بكير عن زرارة
عن ابي جعفر عليه السلام قال لو ان العباد اذا جهلوا وقفوا لم
يحجدوا ولم يكفروا وفي الكافي في باب النهي عن القول بغير علم
عنه عن اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن الحسن بن علي
الوشاح عن ابيان الاحمر عن زياد بن ابي رجاء عن ابي جعفر عليه السلام
قال ما علمت فقولوا وما لم تعلموا فقولوا الله اعلم ان الرجل
ليستخرج الآية من القرآن يخبر فيها بعد ما بين السماء والارض
علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يوسف بن داود بن فروقد عن
حدث عن ابن شبرمة قال ما اذكرت حديثا سمعت من جعفر

بن محمد عليهم اكل الاكاد ان يتصدق قلبي قال حدثني ابو عن جد
عن رسول الله صلى الله عليه واله قال ابن شبرمه واقسم بالله ما
كذب ابوه على جده ولا جده على رسول الله صلى الله عليه واله قال
قال رسول الله صلى الله عليه واله من عمل بالمقاييس فقد هلك و
اهلك ومن افنى الناس وهو لا يعلم الناس من المنسوخ والحكم
من المتشابه فقد هلك واهلك وفي كتاب المحاسن في
باب التثبت احمد بن ابي عبد الله اليه عن ابن فضال عن
ابن بكير عن حمزة بن الطيار انه عرض على ابي عبد الله عليه السلام بعض
خطب ابيه حتى اذا بلغ من معناها قال له كف قال ابو عبد الله
عليه السلام فاميل عليه انه لا ينفعكم فيما ينزل بكم مما لا تعلمون الا الكف
عنه والتثبت فيه وورده الى ائمة الهدى حتى يحملكم فيه على
القصد عنه عن ابيه عن حدثه رفعه الى ابي عبد الله
قال انه لا يسمعكم فيما ينزل بكم مما لا تعلمون الا الكف عنه والتثبت
فيه والرد الى ائمة المسلمين حتى يعرفوك فيه الحق ويحملوك فيه
على القصد قال الله عز وجل فاسالوا اصل الذكركم ان كنتم
لا تعلمون وفي كتاب المحاسن في باب المقاييس والراي
عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن حماد بن محمد بن مسلم قال
قلت لابي عبد الله عليه السلام ان قومنا من اصحابنا قد اختلفوا

واصابوا اعلموا ورووا احاديث فيهم وعليهم الشيء فيقولون فيه
برايهم فقال لا وصل الله من مضى الا بهذا واشباهه وفي
كتاب بصائر الدرجات تاليف محمد بن الحسن الصفار في
فصل فيه امر الكتب احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن
محمد بن ابي عمير عن محمد بن حكيم عن ابي الحسن عليه السلام قال انا
هناك من كان قبلكم بالقياس وان الله تبارك وتعالى لم يقض
نبيه صلى الله عليه واله حتى اكل جميع دينه في حلاله وحرامه
فحكم بما يحتاجون اليه في حيوة وتستغنون به وباهل بيته
بعد موته وان يحكي عن اهل بيته حتى ان فيه لارض الكف
وفي الكافي في باب الرد الى الكتاب والسننة وانه ليس عن
من الحلال والحرام وجميع ما يحتاج الناس اليه الا وقد حافيه
كتاب اوسنة عن حماد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعت
يقول ان الله تبارك وتعالى لم يدع شيئا يحتاج اليه الامة
الا انزله في كتابه وبينه لرسوله صلى الله عليه واله وجعل لكل
شيئا حدا وجعل عليه وليا يدل عليه وجعل على من تعدى
ذلك الحد حدا وعن سليمان بن مهران قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول ما خلق الله خلقة الا ولا حرام الا وله حل كحد
الدار فما كان من الطريق فهو من الطريق وما كان من الدار

فهو من الدار حتى ارش الخدش فمساواه والجلدة ونصف الجلدة
وفي باب البدع والراي والمقاييس عن حماد بن زرار قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحلال والحرام فقال حلال محمد
صلوات الله عليه والحلال ابدا الى يوم القيمة وحرام محمد ابدا الى
يوم القيمة لا يكون غيره ولا يجرى غيره وعن حماد عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سمعت يقول ما من شيء الا وفيه كتاب او سنة وعن
المعل بن خنيس قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما من امر يختلف
فيه اثنان الا وله اصل في كتاب الله ولكن لا تبلغه عقول
الرجال وعن ساعدة عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال قلت
له اكل شيء في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله او يقول
فيه قال كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله
وفي باب البدع والراي والمقاييس عن ساعدة بن
مهران عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال قلت اصلحك الله
اني رسول الله صلى الله عليه وآله الناس بما يكفون به في عهد
قال نعم وما يحتاجون اليه الى يوم القيمة فقلت فضاع من
ذلك شيء قال لا هو عند اهله وعن ابي تنبيه قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول صلى الله عليه وآله وسلم عندي الجامعة
اسرار رسول الله صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله وخطا على عليه السلام

بين ان الجامعة لم تدع لاحد كادما فيها علم الحلال والحرام ان احدا
القياس طلبوا العلم بالقياس فلم يزدوا ومن الحق الا بعدا
ان دين الله لا يصان بالقياس وفي الكافي في باب فرض
العلم وجوب طلبه والحث عليه علي بن محمد وغيره عن سهل بن
زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى جميعا عن ابن محبوب
عن هشام بن سالم عن ابي حمزة عن ابي اسحق السبيعي عن حذيفة
قال سمعت اسير المؤمنين عليه السلام يقول ايها الناس اعلوا
ان كمال الدين طلب العلم والعمل به الا وان طلب العلم ارجح عليكم
من طلب المال ان المال حصه مقسوم مضمون لكم قد قسمه عادل
بينكم وضمنه وسيبقى لكم والعلم مخزون عند اهله وقدامهم
بطلبه من اهله فاطلبوه وفي الكافي في باب سوال العلم
وتدركه علي بن محمد عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الاشعري
عن عبد الله بن ميمون القداح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
ان هذا العلم عليه قتل ومفاحة المسئلة علي بن ابراهيم عن
ابيعن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد
عن زرارة ومحمد بن مسلم وبريد العملي قالوا قال ابو عبد الله
عليه السلام للحمران بن اعين في شيء سالت انا يهلك الناس لانهم

الاشبالون وفي كتاب المحاسن في باب المقاييس والرأي ٥
عن ابن ابي عمير عن درست بن ابي منصور عن محمد بن حكيم قال
ابو الحسن عليه السلام اذا جاءكم ما تعلمون فقولوا واذا جاءكم ما لا تعلمون
فها اناد وضع يده على فيه فقلت ولم ذاك قال لان رسول الله
صلى الله عليه واله اتى الناس بما اكتفوا به على عهد رسول الله
اليه من بعده الى يوم القيمة عنه عن علي بن اسعيل الميقي
عن محمد بن حكيم عن ابي الحسن عليه السلام قال اتاهم الرسول
بما يستغفرون به في عهده وما يكفون به من بعده كتاب
الله وسنة نبيه وفي كتاب المحاسن للشيخ الصدوق
ابي جعفر محمد بن علي بن بابويه قدس سره حدثنا الشيخ
الحليل ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه
القتي رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل
رحمه الله قال حدثنا محمد بن يعقوب قال حدثنا ابو محمد
القسيم بن العلاء عن عبد العزيز بن مسلم قال كنا في ايام علي
بن موسى الرضوي عليه السلام بمرو فاجتمعنا في مسجد جامعها
في يوم جمعة في بدو مقدونا فاذا الناس امر الامامة و
ذكروا كثرة اختلاف الناس فيها فدخلت على سيدي ومولاي
الرضي عليه السلام فاعلمت راخاض الناس فيه فقبض عليه ثم قال

يا عبد العزيز

يا عبد العزيز جهل القدم وخدعوا عن دينهم ان الله عز وجل لم يقض
نبيه صلى الله عليه واله الحق اكل له الدين وانزل عليه القرآن في تفصيل
كل شيء وبين فيه الحلال والحرام والحديد والاحكام وجميع ما
يحتاج اليه الناس اليه كما دفعنا في الكتاب من شيء في
الانزال في حجة الوداع وهي في اخر عمره عليه السلام اليوم اكملت لكم
دينكم واممتكم عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً و امر
الامامة من تمام الدين ولم يخص على شيء حتى يدل لامته معالم
دينهم وأوضح لهم سبيله وتركهم على قصد الحق واقام لهم
عليه عليه السلام علماً واماماً وما ترك شيئاً يحتاج اليه الامة
الا بينه فمن زعم ان الله عز وجل لم يكمل دينه فقد رد كتاب الله
عز وجل ومن رد كتاب الله عز وجل فهو كافر فجهل يعرفون
قدرا الامامة ومحلها من الامة فيجوز فيها اختيارهم ان
الامامة اجل قدر او اعظم شأن او اعلى مكانا وامنع جانباً
وابعد عن راس ان شلقه الناس بعقولهم وان ينالوها
بواجبهم او يقيموا اماماً باختيارهم ان الامامة خص الله عز وجل
بها ابراهيم الخليل صلى الله عليه واله بعد النبوة والخلة مرتبة
ثالثة وفضيلة شرف بها واشاد بها ذكره ان الامام
اس الاسلام النامي وفروع السامي بالامام تمام الصلوة والزكاة

والصيام والحج والجهاد وتوفير الفتي والصدقات وامضا العدود
والاحكام ومنع الشغور والاطراف الامام يحل جلال الله ويحرم لام
الله ويقسم حدود الله ويذبح عن دين الله ويدعو الى دين ربه
بالحكمة والموعظة الحسنة والحجة البالغة الامام واحد وهو لا
يماثله احد ولا يعادله عالم ولا يوجد من يبدل ولا له مثل في نظير
مخصوص بالفضل كله من غير طلب منزلة ولا كساب بل
اختصاص من المفضل الوهاب واموا اقامة الامام بعقول
حائرة بايرة ناقصة وارا مضلة فلم يزدوا منه الا بعدا قائلة
الى يوفكون لقد راموا صعبا وقالوا افكا وصلوا ضللا لا بصيا
ووقعوا في الخيرة اذ تركوا الامام عن بصيرة وزين لهم الشيطان اعمالهم
فصددهم عن السبيل وكانوا مستبصرين رغبوا عن اختيار الله
واختيار رسوله الى اختيارهم والقان يناديهم ويربك مخلوق
ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون
ان العبد اذا اختاره الله عز وجل لأمور عباده شتر صدره
لذلك واودع قلبه بياض الحكمة والهمة العلم الهاما فلم يبي
بعد به وبلا ولا يحرفه عن الصواب وهو معصوم موبد فوق
مسدد قد امن الخطا والزلل والعتار خصه الله بذلك ليكون
محجة على عباده وشاهدة على خلقه وذلك فضل الله يؤتيه

من يشاء والله ذو الفضل العظيم والحديث الشريف بطوله منقول
في كتاب المحاسن نقلنا طرفا منه وفي كتاب المحاسن في
باب انزل الله في القرآن نبيا ناكلا شئ عنه عن الحسن بن علي
بن فضال عن ثعلبة بن ميمون عن حماد بن عمار عن المفضل بن خنيس
قال قال ابو عبد الله عليه السلام من امر يختلف فيه اثنيان الا
اصل في كتاب الله ولكن لا يتلوه عقول الرجال اقول ومن
المعلوم عند اولى الالباب ان هذه الاحاديث الشريفة ناظمة
بان كل واقعة تحتاج اليها الامة الى يوم القيمة ورد فيها
مخطاب قطعي عن الله تعالى فلم يبق شئ على مجرد اباحة الامة
فالتمسك بالبراة الاصلية لا يجوز في نفي احكامه تعالى ثم
اقول صرحوا عليهم لم يوجب التوقف فيما لم يقطع بحكم الله فيه
ولا يحكم ورد عنهم عليهم لم يفلو جاز التمسك في نفي احكام الله
تعالى بالبراة الاصلية لما اوجبوا التوقف والحديث المنقول
المؤثر بين الفريقين المتضمن لحصر الامور في ثلاثة ايضا
ناطق بوجوب التوقف فيما لم يكن حكمه بينا واضحا فلم
يقع مجال للتمسك بالاصل ولا بالاصحاب اذ من شرط
التمسك بهما عدم بلوغ خطاب يخرج عنهما لا خطاب خاص
ولا عام وفي اوائل الكافي في تفسيرنا انزلناه في ليلة القدر

روايات كثيرة نافعة فيما نحن بصدد من جملتها عن ابي جعفر
في حديث طويل والله كذلك لم يمت محمد الا وله بعيت نذير قال
فان قلت لا فقد ضيع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصلا
الرجال من امت قال السائل صا ليكنهم القرآن قال بلى ان
وجدوا الله مفسرا قال وما فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
بلى قد فسر لرجل واحد وفسر لامة ثمان ذلك الرجل هو
علي بن ابي طالب قال السائل يا ابا جعفر كان هذا امر خاص
لا تخفله العامة قال ابي الله ان يعبد الاسرا حتى ياتي امان
اجله الذي يظهر فيه دينه وفي كتاب الاحتجاج للطبرسي
في احتجاج النبي صلى الله عليه وسلم على الغدير على تفسير كتاب الله
والداعي اليه الا ان الحلال والحرام اكثر من ان احصيهما ولو انهما
فامر بالحلال وامر عن الحرام في مقام واحد فخرت ان اخذ البيعة
عليكم والصفقة منكم بقبول ما جئت به عن الله عز وجل في
علي امير المؤمنين والائمة من بعده يا معاشر الناس قد بوا
وافهموا اياته وانظروا في محكماته ولا تقبوا متشابهة قواله
لن يبين لكم زواجر ولا يوضح لكم تفسير الا الذي انا اخذ بيده
ومن كلامه عليه السلام المنقول في نهج الباطنة وارود الى الله وسر له
ما يطالع من الخطوب ويشته عليه من الامور فقد قال

سجانه لقم احب ارشادهم يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والى الرسول
قالوا الى الله الاخذ بحكم كتابه والراد الى الرسول الاخذ بسنة
غير المرفقة وفي كتاب المحاسن في باب المقاييس والراي عنه
عن ابي عبد الله الحسين بن علي بن فضال عن ابن بكير عن محمد بن الطيار
قال قال لي ابو جعفر عليه السلام تخافم الناس قلت نعم قال ولا يبالونك
من شئ الا قلت فيه شيئا قلت نعم قال فابن باب الرواذ
وفي كتاب الكافي في كتاب الحج في قلب باب الاضطراب الى
الحجة محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان
بن يحيى عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قلت
للناس اليس يزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الحجة
من الله على خلقه قالوا بلى قلت فحين مضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان الحجة على خلقه فقالوا القرآن فنظرت في القرآن
فاذا هو يجاخص به المرجى والقدرى والزيدى الذي لا يؤمن
به حق يغلب الرجال بخصومة فخرت ان القرآن لا يكون
حجة الا بغيره فاقال في من شئ كان حقا فقلت لهم من قيم القرآن
فقالوا ابن مسعود قد كان يعلم وهو يعلم وحذيفة يعلم
قلت كله قالوا لا فلم اجد احدا يقال انه يعرف ذلك كله الا

عليه عليه السلام واذا كان الشئ بين القوم فقال هذا لا ادري وقال
هذا لا ادري وقال هذا لا ادري وقال انا ادري فاشهد ان
عليه عليه السلام كان قيم القرآن وكانت طاعته مفرضة وكان الحججة
عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه واله وان ما قال في القرآن
فهو حق فقال رحمتك الله وفي او اسط كتاب الرضا
من الكافي عن من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن
عن محمد بن سنان عن زيد الشحام قال دخل قتادة بن دعاء
على ابي جعفر عليه السلام فقال يا قتادة انك فقيه اهل البصرة
فقال هكذا يزعمون فقال ابو جعفر عليه السلام بلغني انك تفسر
القرآن قال لا قتادة نعم فقال ابو جعفر عليه السلام فان كنت
تفسره بعلم فانت انت وان كنت انما فسرته من تلقا نفسك
فقد هلكت واهلكت وان كنت قد اخذته من الرجا
فقد هلكت واهلكت ويحك يا قتادة انما يعرف القرآن
من خطب به والحديث الشريف طويل نقلنا منه موضع الخطبة
وفي كتاب الجالس لابن بابويه مسندا الى ابن عباس
قال بعد رسول الله صلى الله عليه واله المنبر فخطب واجتمع
الناس اليه فقال يا معاشر المؤمنين ان الله عز وجل اوحى
الى اني مقبوض وان ابن عمي عليا مقتول والى ايها الناس

اخبركم

12
لتخبركم خبرا ان غلتم به سلمتم وان تركتموه هلكتم ان ابن عمي عليا
هو اخي ووزيري وهو خليفتي وهو المبلغ عني وهو امام التفتين
وقائد الغر المحجلين ان استشهدتموه ارشدكم وان اتبعتموه
تجوزتم وان خالفتموه ضللتهم وان اطعتموه فالله اطعمهم وان
عصيتهم فالله عصىهم ان الله عز وجل انزل على القرآن وهو
الذي من خالفه ضل ومن اتبعني علم عند غيري فقد هلك
ايها الناس اسمعوا قولني واعرفوا حق نصيحتي ولا تخلفوني
في اهل بيتي الا بالذي امرت به من طلب الهدى في غيرهم فقد
كذبني والحديث الشريف بطول حذوري في الجالس نقلنا منه
موضع الحاجة ومن كلامه عليه السلام في بعض خطبه المنقولة
نجم الباطنة ثم اخذ الله سبحانه لمحمد صلى الله عليه واله لقاءه
ورضى له ما عنده فاكرمه عن دار الدنيا ورغب به في مقام
البلوى فقبضه اليك بما صلى الله عليه واله وخلف فيكم خلف
الانبياء في امهم اذ لم يتركهم هلا بغير طريق واضح ولا علم قال
كتاب ربكم مبين حلاله وحرامه وفرائضه وفصايله وناجياته
ومشيوخه ورضاه وغريمه وخاصة وعامة وعبره وامثاله
ومرسله ومحدوده وحكمه ومتشابهة ففسر اجماله مبينا عا
بين ما خور ميتان علمه وموع على العباد في جهله وبين من ثبت

في الكتاب فضة معلوم في السنة نسخة وواجب في السنة
من خص في الكتاب تركه وبين واجب في وقته وزايل
في مستقبله ومباين بين محارمه من كبير او عد عليه سريانه
او صغيرا وصد له غفرانه وبين مقبول في ادناه موسم في
اقصاه وفي الكافي روايات مذكورة في باب تفسير قوله
نقالي ما يعلم تاويله الا الله والراشون في العلم منها عن ابي
عبد الله عليه السلام الراشون في العلم اسرار المؤمنين والائمة
من بعده عليهم السلام وعن احدهما عليهما السلام رسول الله صلى الله
عليه واله افضل الراشدين في العلم قد علمه الله عز وجل جميع ما
انزل اليه من التنزيل والتاويل وما كان الله لينزل عليه شيئا
لم يعلمه تاويله واوصياي بعدك يعلمونه كله والقرآن خاص
وعام ومحكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ فالراشون في العلم
يعلمونه وروايات مذكورة في باب تفسير قوله تعالى بل هو
آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم وفي الكافي عن
ابي الصباح قال والله لقد قال لي جعفر ابن محمد عليهما السلام
ان الله علم نبيه التنزيل والتاويل فعلمه رسول الله صلى الله
عليه واله عليهما السلام ثم قال وعلمنا والله ثم قال ما صنعت
من شيء او حلفت عليه من ميثاق في يقينة فانتم منه في شقة

وفي كتاب المحاسن في اوائل كتاب العلل عن جابر بن يزيد
الجعفي قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن شيء من التفسير فاجابني
ثم سالت عنه ثانية فاجابني بجواب اخر فقلت له جعلت
فذلك كنت اجبتني في هذه المسئلة بجواب غير هذا قبل اليوم فقال
يا جابر ان القرآن بطننا واللبطن بطننا وله ظهير والظهير ظهير
يا جابر ليس شيء ابعد من عقول الرجال من تفسير القرآن ان
الآية يكون او طاف في شيء واخرها في شيء فهو كلام مستعمل متصرف
على وجوه وفي كتاب بصائر الدرجات في باب ان الائمة عليهم السلام
اعطوا تفسير القرآن والتاويل الفصل عن موسى بن القاسم
عن ابن ابي عمير او غيره عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام قال تفسير القرآن على سبعة اوجه منه ما كان ومنه
ما لم يكن بعد ذلك تعرفه الائمة عليهم السلام وفي كتاب بصائر الدرجات
في باب ان الائمة عليهم السلام اوتوا العلم وانبت في صدرهم احمد
بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد الجعفي عن محمد
بن يحيى عن عبد الرحيم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان هذا العلم
انتهى الى في القرآن ثم جمع اصابعه ثم قال ثم قال بل هو آيات
بينات في صدور الذين اوتوا العلم وفي الكافي في باب انهم جميع
القرآن كله الا الائمة عليهم السلام فانهم يعلمون على كلمة قلت لابي جعفر

عليه السلام قال كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب
قال يا ناصي وعلى اولنا وافضلنا وفي الكافي في باب ان الائمة
عليهم السلام ورثوا علم النبي وجميع الانبياء والاوصياء عليهم السلام الذين
من قبلهم من المخصوصون في كتاب الله وخزن الدين
اصطفانا الله عز وجل واورثنا هذا الذي فيه تبيان كل
شيء وفي كتاب بصائر الدرجات في باب ان الائمة عليهم
السلام اعطوا تفسير القرآن محمد بن الحسين عن محمد بن مسلم عن ابن
اذينة عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
قال كنت اذا سالت رسول الله صلى الله عليه واله الجاني وان
ذهبت مسائلي ابتداني فانا نزلت عليه آية في ليل والامانة
ولاسا ولا ارض ولا دنيا ولا آخرة الا اقرانها واسلاها
على وكتبها بيدي وعلى ثاويلها وتفسيرها وحكمها
ومتشابهها وخاصها وعامها وكيف نزلت واين نزلت
وفين انزلت الى يوم القيمة ودعا الله ان يعطيني فيها
وحفظا فما صنعت آية من كتاب الله ولا على من انزلت
احمد بن الحسين عن ابيه عن بكر بن صالح عن عبد الله بن
ابراهيم بن عبد العزيز بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر
الحيري قال حدثنا يعقوب بن جعفر قال كنت مع ابي الحسن

عليه السلام فقال له رجل انك لتفسر من كتاب الله ما لم تسمع
فقال علينا نزل قبل الناس ولنا من قبل ان يفسر في الناس
فنحن حلاله وحرامه وناسخه ومنسوخه وفي آية ليلة نزلت
من آية وفيمن نزلت وفيما نزلت فنحن حكماء الله في ارضه وشهادتنا
على خلقه وهو قول الله تبارك وتعالى سنكتب شهادتهم
ويسألونك فالشهادة لنا والمسئلة للمشهود عليه فمنا علم
قد انهيته وفي كتاب الاحتجاج للطبرسي في احتجاج امير
المؤمنين عليه السلام على المهاجرين والانصار حكاية عن النبي
صلى الله عليه واله ايها الناس على بن ابي طالب فيكم بمنزلة في فقدركم
دينكم واطيعوني في جميع اموركم فان عندك جميع ما علمني الله عز وجل
من علمه وحكمه فاسالوه وتعلموا منه ومن اوصيائه بعده
وفي احتجاج الحسن بن علي بن ابي طالب عليهم السلام على الجماعة المتكبرين
فضلهم وفضل ابيهم جعفر معوية قال عليه السلام تعلمون ان رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم قال في حجة الوداع ايها الناس
اني تركت فيكم ما لم تضلوا بعده من كتاب الله وصوتي في اهليلج
شم قال والمقول علينا في تفسيره وفي الكافي في باب بعد
باب الاسلام قبل الايمان عن محمد بن سالم عن ابي جعفر عليه السلام
قال ان الناس تكلموا في هذا القرآن بغير علم وذلك ان الله

تبارك وتعالى يقول هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات
من ام الكتاب واخر متشابهات متشابهات فاما الذين في
قلوبهم زيغ فيفتنون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء ثروة
وما يعلم تأويله الا الله الآية فالمسوخات من المتشابهات
والمحكيات من التاميزات وفي اول كتاب الروضة من الكافي
محمد بن يعقوب الكليني قال حدثني علي بن ابراهيم عن ابيه عن
ابن فضال عن حفص المؤذن عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد
بن اسمعيل عن بزيغ عن محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر عن
ابي عبد الله عليه السلام انه كتب بهذه الرسالة الى اصحابه وامرهم
بمدارستها والنظر فيها وتعاودها والعمل بها فكانوا
يضعونها في مساجد يسيرونهم فاذا فرغوا من الصلوة نظروا
فيها او حدثني الحسن بن محمد عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي
عن القسم بن الربيع الصماني عن اسمعيل بن محمد بن مخلد السراج عن
ابي عبد الله عليه السلام قال خرجت هذه الرسالة عن ابي عبد الله
عليه السلام الى اصحابه وهذه الرسالة الشريفة طويلة باجمهرها ^{مذكورة}
في الروضة ونحن نقل منها موضع الحاجة قال عليه السلام ايها
المصابة للرحمة المفلى ان الله اتم لكم ما اناكم من الخير واعلموا
انه ليس من علم الله ولا من امره ان ياخذ احد من خلق الله في

دينه يهوى ولا راي ولا مقاييس قد انزل الله القرآن وجعل فيه
تبيين كل شيء وجعل للقرآن وتعلم القرآن اصلا لا يبع اصل علم
القرآن الذين اتاهم الله علمه ان ياخذوا فيه يهوى ولا راي
ولا مقاييس اغناهم الله بما اتاهم الله من علمه وخصهم به وروى
عندهم كرامة من الله اكرمهم بها وهم اصل الذكر الذين امر الله
هذه الامة بسواهم وهم الذين من سألهم وقد سبق في علم الله
ان يصدقهم ويتبع أثرهم ارشده واعطوه من علم القرآن
ما يهتدي به الى الله باذنه والى جميع سبل الحق وهم الذين
لا يرغب عنهم ومن سألهم ومن علمهم الذي اكرمهم الله به
جعلهم عندهم الاسبق عليه في علم الله الحق في اصل
الحق تحت الاطلا فاولئك الذين يرفعون عن سوال اصل
الذكر والذين اتاهم الله علم القرآن ووضع عندهم وامر بسواهم
واولئك الذين ياخذون باهوائهم وارايتهم ومقاييسهم حتى
دخلهم الشيطان لانهم جعلوا اصل الايمان في علم القرآن عند
كافرين وجعلوا اصل الضلالة في علم القرآن عند الله تعالى
وحق جعلوا ما احل الله في كثير من الامر حراما وجعلوا ما
احل الله في كثير من الامر حلالا فذل ان اصل شره اهوائهم وقد
عهد اليهم رسول الله صلى الله عليه واله قبل موته فقالوا نحن بعد

ما قبض الله عز وجل رسوله فسمعنا ان نأخذ بما اجتمع عليه
راي الناس بعد قبض الله رسول الله صلى الله عليه وآله وبعد عهد
الذي عهد اليهنا وامرنا به مخالفا لله ورسوله صلى الله عليه وآله
فما احدا جرى على الله ولا اباي ضلالة من اخذ بذلك وزعم
ان ذلك دسعه والله ان الله على خلقه ان يطيعوه ويتبعوا
امر في حجة محمد صلى الله عليه وآله وبعد وتوهل يستطيع
اولئك اعداء الله ان يرضوا ان احدا ممن اسلم مع محمد
صلى الله عليه وآله اخذ بقوله ورايه ومقاييسه فان قال نعم
فقد كذب على الله وصل ضلالة بعيدا وان قال لا لم يكن
لاحد ان ياخذ برأيه وهواه ومقاييسه فقد اقر بالحجة
على نفسه وهو ممن يزعم ان الله يطاع ويتبع امره بعد قبض
رسول الله صلى الله عليه وآله وقد قال الله وقوله الحق وما محمد
الا رسول قد خلت من قبله الرسل افاين مات او قتل
انقلبتم على اعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله
شيئا وسيجزي الشاكرين وذلك لتعلم ان الله يطاع
ويتبع امره في حجة محمد وبعد قبض الله محمد صلى الله عليه وآله
وكما لم يكن لاحد من الناس مع محمد صلى الله عليه وآله ان ياخذ
بهواه ولا رايه ولا مقاييسه خلا فالامر محمد صلى الله عليه وآله

فكذلك

فكذلك لم يكن لاحد من بعد محمد صلى الله عليه وآله ان ياخذ بهواه
ولا رايه ولا مقاييسه انتهى ما اردنا نقله من الرسالة الشريفة
واقول يستفاد من هذه الرسالة الشريفة اربعة مطالب
احدها ان علم القرآن واتزان الاحكام النظرية منه من حرام
عليه كسر ونأنيها ان حجية الاجماع من تدابير العامة و
اختراعاتهم ونأنيها ان بنا الفتاوى على الراي اى الاجتهاد
القطعي غير جائز ورابعها ان من خالف في فتوى ما اتوا الله
فقد ضل ضلالا بعيدا فاعتبروا يا اولي الابصار ومنها ما في
آخر كتاب الروضة من الكافي احمد بن محمد عن سعد بن المنذر
بن محمد عن ابيه عن جده عن محمد بن الحسين عن ابيه عن جده
عن ابيه قال خطب امير المؤمنين عليه السلام ورواه غيره بعد
هذا الاسناد وذكر انه خطب بدني قار والخطبة الشريفة
بطلوها المذكورة في الروضة نحن ننقل منها موضع الحاجة
ثم انه سياتي عليكم من بعد زمان ليس في ذلك الزمان
غنى اخفى من الحق ولا اظهر من الباطل ولا اكثر من الكذب
على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وليس عند اهل ذلك الزمان
سلعة ابون من الكتاب اذا اتى حق تلاوته ولا سلعة انفق
بغيره ولا غلى ثمن من الكتاب اذا حرق عن مواضعه والكتاب

واصل الكتاب في ذلك الزمان في الناس وليسوا فيهم ومعهم
 وليسوا معهم لم يبق عندهم من الحق الا اسمه ولم يعرفوا من الكتاب
 الا خطه واعلموا انكم لن تعرفوا الرشدي حتى تعرفوا الذي تركوا ولن
 تأخذوا بميثاق الكتاب حتى تعرفوا الذي نقصه ولن تفكروا
 به حتى تعرفوا الذي نبذوه ولن تتلوا كتاب الله حتى تلهوته
 حتى تعرفوا الذي حرقوه ولن تعرفوا الضلالة حتى تعرفوا الهدى
 ولن تعرفوا التقوى حتى تعرفوا الذي تغدو فاذا عرفتم ذلك
 عرفتم البديع والتكليف ورايتم القرية على الله ورسوله والتقرب
 لكتابه ورايتم كيف هدى الله من هدى فلا يجهلنكم الذين
 لا يعلمون ان علم القرآن ليس يعلم ما هو الا من ذاق طعمه فعلم
 بالعلم جهله وبصر به عماء وسمع به صممه وادرك به علم ما فات
 وحصى به بعد اذ مات وانثب عند الله عن ذكره الحسنات
 ومحصى به السيئات وادرك به رضوانا من الله تبارك وتعالى
 فاطلبوا ذلك من عند اهله خاصة فانهم خاصة نور ايضا
 بهم وائمة يقدي بهم وهم عيش العلم وموت الجهل هم الذين
 يخبركم حكمهم عن علمهم وصمتهم عن منطقهم وظاهرهم عن
 باطنهم لا يخالفون الدين ولا يختلفون فيه فهم بينهم شاهد
 صادق وصامت ناطق فهم من شانهم شهدا بالحق ومحبر

صادق لا يخالفون الحق ولا يختلفون فيه قد خلت لهم من الله
 سابقة وصفي فيهم من الله عز وجل حكم صادق وفي ذلك ذكرى
 للذاكرين فاعقلوا الحق اذ سمعتموه عقل رعاية ولا تعقلوا
 رواية فان رواية الكتاب كثيرة ورعاية قليل والله المستعان
 وفي كتاب المحاسن في باب اتول الله في القرآن تبينا لكل
 شئ عنه عن ابي عبيد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في رسالة
 اما ما سالت من القرآن فذلك ايضا من خطراتك المتفاوتة
 المختلفة لان القرآن ليس على ما ذكرت وسعت سعناه
 غير ما ذهبت اليه وانما القرآن امثال لقوم يعلمون دونهم
 غيرهم ولقوم يتكلمون حق تلاوته وهم الذين يؤمنون به ويعتبرون
 فاما غيرهم فما اشد استكثار علمهم وابعد من مناصب
 قلوبهم ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه واله ان ليس شئ
 بابعد من قلوب الرجال من تفسير القرآن وفي ذلك تحية للعلماء
 اجمعين الا من شاء الله وانما اراد الله بتبعيته فذلك ان
 ينتهوا الى بابه وصرطه وان يعبدوه وينتهوا في قوله الى
 طاعة القوام بكتابه والناطقين عن امره وان يستنبطوا
 ما احتاجوا اليه من ذلك عنهم لاعتقافهم ثم قال ولوردة
 الواه والى الرسول والى اولى الامر منهم لعلم الذين يستنبطونه

منهم فلما من غيرهم فليس يعلم ذلك ابدا ولا يوجد وقد علمت
انه لا يستقيم ان يكون الخلق كلهم ولاية الامر فلا يجدون من
يا تمون عليه ولا من يبلغون امر الله ونهيه فجعل الله الولاية
خواص ليقدرى بهم من لم يخصهم لذلك فافهم ذلك ان شاء
الله تعالى ورايك وتلاوة القرآن برايك فان الناس غير متكافئين
في غلته كاشترأكلهم فيما سواه من الامور ولا قادرين عليه ولا على
تأويله الا من حده وبابه الذي جعله الله له فافهم ان شاء الله
واطلب الامر من مكانه تجد ان شاء الله تعالى وفي كتاب
الحاسن في باب المقاييس والراي عن ابن عباس عن ذكره
عن ابي عبد الله عليه السلام في رسالة الى اصحاب الراي والمقاييس
اما بعد فان من دعي غيره الى دينه بالارتياب والمقاييس
لم ينصف ولم يصب خطه لان المدعو الى ذلك ايضا لا يخرج
ايضا من الارتياب والمقاييس ومتى ما لم يكن بالداعي قوة في
دعائه على المدعو لم يوجب على الداعي ان يحتاج الى المدعو بعد
قليل لانا قد راينا المتعلم الطالب ربما كان قايما لمعلمه
ولو بعد حين وراينا المعلم الداعي ربما احتاج في رايه الى
راي من يدعوه وفي ذلك تحذير للجاهلون وشك للمترابون ومن
الطائون ولو كان ذلك عند الله جاز لم يبعث الرسل بما فيه

الفصل

الفصل ولم ين من الخلق ولم يعيب للجهل ولكن الناس لما سئلوا
الحق وعطلوا النعمة واستغنوا الجاهلهم وتدابيرهم من علم الله
والكنفوا بذلك دون رسله والقوام بامرهم وقالوا لا شيء الا ما اوتوا
عقولنا وعرفت البائنا فولاها الله ما تولوا واعلمهم وخذلهم حتى
صاروا عبدة انفسهم من حيث لا يعلمون ولو كان الله رضى
منهم احصاهاهم وارتيابهم فيما ادعوا من ذلك لم يبعث الله اليهم
رسولا فاصلا لما بينهم ولا زاجرا عن وصفهم وانما استدلتنا
ان رضا الله غير ذلك ببعثة الرسل بالامور القيمة الصحيحة
والتحذير عن الامور المشككة المعقدة ثم جعلهم ابرارهم وصرهم
ولا دلا عليه بامور محجوبة عن الراي والقياس فمن طلب ما عند الله
بقياس وراي لم يزد من الله الا بعدا ولم يبعث رسولا قط
وان طال عمره قابلا من الناس خلاف ما جاء به حتى يكون متبرعا
من وتابعا اخري ولم ير ايضا فيما جاء به استعمل رايا ولا مقاييس
حتى يكون ذلك واضحا عند كالحج من الله وفي ذلك دليل
لكل ذي لب وحجج اصحاب الراي والقياس مخطئون مدحهم

واما الاختلاف فيما دون الرسل لافي الرسل فاما ان ايها
المستمع ان تسمع عليك خصلتين احدهما القذف بما جاء به
صدوق واتباعك لنفسك الى غير قصد ولا معرفة حد ولا شيء

فلم يزل الاختلاف فيما دون الرسل
لان الرسل يقولون قال بالرسول لا ينبغي
ان يجوز الاختلاف في الدين والامر
بما جاء به من الرسل
الاصحاب من طائفة الجور والفساد
الاصحاب من طائفة الجور والفساد

استغناؤك عما فيه حاجتك وتكذيبك لمن اليه مردك وإياك
وترك الحق سائرا وملاؤك وانحياضك الباطل جهلا ومضلا
لأننا لم نجد تابعا لهواه جابرا عما ذكرناه قط رشيدا فانظر في
ذلك أنزل غير خوف على اللبيب إن خلاصة ما ذكره عليه السلام
فلاستنباطات الظلمة سواء كانت من باب القياس و
الاستحسان والاستصحاب أو من باب غيرها من المدارك
التي اعتبرتها العامة وجماعة من الخاصة فاعتبروا بالاولى
الابصار وفي الكافي في باب اختلاف الحديث عن علي بن
إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عبد الله
عن أبيان بن أبي هاشم عن سليم بن قيس الهلالي قال قلت لأبي
الموت بن علي بن أبي حمزة عن سلمة والمقداد وأبي ذر
سنيما من تفسير القرآن واحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وعن
أيدي الناس ثم سمعت منك تصديق ما سمعت منهم ورايت
في أيدي الناس أشيا كثيرة من تفسير القرآن ومن احاديث عن
نبي الله صلى الله عليه وآله إنهم يخالفونهم فيها وترضون أن
ذلك كله باطل افتري الناس يكذبون على رسول الله صلى الله
عليه وآله متعمدين ويفسرون القرآن بأرائهم قال فاقبل على
فقال قد سألت فانهم الجواب أن في أيدي الناس حقا

وباطلا

وباطلا وصدقا وكذبا وناسحا ونسوخا وعاما وخاصا ومحكما
مستشاهرا وحفظا ووهما وقد كذب على رسول الله صلى الله عليه
والله على هذا حق قام خطيبا وقال أيها الناس قد كثرت على
الكذابة فمن كذب على متعمدا فليتبوا عقابه من النار ثم كذب
عليه من بعده وإنما اتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خاص بل
سائق يظهر الأيمان فضع بالاسلام لايتأثم ولا يخرج أن يكذب
على رسول الله صلى الله عليه وآله والمتعمدا فلو علم الناس أنه منافق
كذاب لم يقبلوا منه ولم يصدقوه ولكنهم قالوا هذا قد صح رسول
الله صلى الله عليه وآله ورأه وسع منه واخذوا عنه وهم لا يعرفون
حاله وقد أخبر الله عن المنافقين بما أخبره ووصفهم بما وصفهم
فقال عز وجل وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع
لعقولهم ثم يقولوا بعد فتعربوا إلى أئمة الضلال والدعاة إلى النار
بالزور والكذب والبهتان فلو علم الأفعال وحملهم على رقاب
الناس وأكلوا بهم الدنيا وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا
من عصم الله فهذا أحد الأربعة ورجل سمع من رسول الله
صلى الله عليه وآله شيئا لم يحمله على وجهه وهم فيه ولم يتعد كذبا
فصوفى يده يقول به ويعمل به ويرويه ويقول أنا سمعته من
رسول الله صلى الله عليه وآله فلو علم المسلمون أنه وهم لم يقبلوه ولو علم

المسلمون انه لو علموا انهم لم يتبعوه ولو علموا انهم لم يتبعوه ولو علموا انهم لم يتبعوه
سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من غشى ثم امر به ثم غشى عنه وهو لا يعلم او
سمعه من غشى ثم امر به وهو لا يعلم فحفظ ما شرب من غشى ولم يحفظ الناس
فلو علم انه منسوخ لرفضه ولو علم المسلمون انه منسوخ لرفضه
لرفضوه واخر رابع لم يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
للكذب خوفا من الله ولا عظيما لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقس بل
حفظ ما سمع على وجهه فخاف به كما سمع لم يزد فيه ولم ينقص منه
وعلم الناس فعل بالناسخ ورفض المنسوخ فان امر النبي صلى الله
عليه وسلم القرآن ناسخ ومنسوخ وخاص وعام ومحكم ومتشابه
قد كان يكون لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام له وجهان و
كلام عام وكلام خاص مثل القرآن وقال الله عز وجل في كتابنا انكم
الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فثبت على من لم يعرف ولم يدر
ماعنى الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم وليس كل اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يسال عن الشيء فيعلم وكان منهم من
يسال ولا يستفهم حتى ان كانوا الجيوش ان يحى الامراب والطا
فيقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يسعوا وقد كنت ادخل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم كل يوم دخلة وكل ليلة دخلة فيخيلني
فيها ادور معه حيث يشاء وقد علم اصحاب رسول الله صلى الله

عليه السلام

قاله انه لم يصنع ذلك بل احسن الناس غشى فربما كان في معنى وكنت
اذا دخلت عليه ببعض سنازله اخلى بي واقام عنى سنازلا يسقى
عنه غشى واذا انا في الخلوة معى في منزلي لم تقم عنى فاطمة
ولا احد من بني وكنت اذا سالت اجابني واذا سكت عنه وقفت
مسايلى ابتداني فانا نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم اتيه من
القرآن الاقرانها واملاها على فكتبتها بخطي
علمني تاويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها و
متشابهها وخاصها وعامها ودعا الله ان يعطيني فهمها
فناضيت اية من كتاب الله ولا اعل املاه على فكتبتها منذ
دعا الله لي بما دعا وما ترك شيئا علمه الله من حلال ولا حرام ولا امر
ولا نهى كان او يكون ولا كنت ابغضزل على احد قبله من طاعة او
معصية الا علمت به وحفظته فلم انس حرفا واحدا ثم وضع
بيده على صدرى ودعى الله لي ان يملأ قلبي علما وفهما وحكما
ونورا فقلت يا بنى الله باي انت وامى منذ دعوت الله لي بما دعوت
لم انس شيئا ولم يفتني شيء لم اكتبه اتخوف على نفسي ان يبعث
قال لا لست اتخوف عليك النفساني والجهلي ومن كلام علي عليه السلام
المذكور في نهج البلاغة وقد ساله سائل عن احاديث البدع وما
في ايدي الناس من اختلاف الخبر فقال عليه السلام ان في ايدي الناس

حقا وباطلا وصدقا وكذبا وما يحاوي مشروخا وعلما وحكما
ومحكما ومتشابهها وحفظا ووهما وقد كذب علي رسول الله
صلى الله عليه وآله على عهد حتى قام خطيبا فقال من كذب علي
متعمدا فليتبوا مقعده من النار وإنما أتاك بالحديث أن
رجال ليس لهم خاص إلى أمر ما من نقله عن الكافي وفي كتاب
المجا السجدة ثنا محمد بن المتوكل رحمه الله قال حدثنا علي بن
ابراهيم بن هاشم قال حدثنا أبي عن الريان بن الصلت عن علي
بن موسى الرضوي عن أبيه عن إبانة عن أسد المؤمنين عليه السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله قال الله جل جلاله ما آمن بي
من فسر برأيه كلامي وما عني من شبهني بخلق وما عني ديني من
استغل القياس في ديني وفي كتاب المحاسن في باب أنزل
الله في القرآن تبيانا لكل شيء عن قال حدثني من سلا قال قال
ابو جعفر عليه السلام إن القرآن شاهد الحق ومحمد صلى الله عليه وآله
مستقر فاتفقوا الله فان الله قد أوضع لكم آلام دينكم ونار
هضامكم فلا تأخذوا أمركم بالوهن ولا أدباكم هروا فتدحض
أعمالكم وتخطوا سبعيلكم ولا تكونوا أطعم الله دينكم أتبعوا على
القرآن الثابت وتكونوا في حزب الله تهتدوا ولا تكونوا في حزب
الشيطان فتضلوا يهلك من هلك ويعي من حي وعلى الله التمس

بأنكم فاهتدوا ويقول العلماء فانتفعوا والسبيل في ذلك كله
إلى الله فمن يهدي الله فهو المهتدي ومن يضلل الله فلا حول
لدهوليا مرشدا وفي الكافي في باب الاضطراب إلى الحجة علي بن
ابراهيم عن أبيه عن ذكره عن يونس بن يعقوب قال كنت عند
ابو عبد الله عليه السلام فورد علي رجل من أهل الشام فقال أفي رجل
صاحب كلام وفقه وفرايض وقد جيت لمناظرة أستاذك
فقال له أبو عبد الله عليه السلام كلامك من كلام رسول الله صلى الله
عليه وآله أو من عندك فقال من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله
عن عندي فقال أبو عبد الله عليه السلام فانت أذن شريك رسول
الله صلى الله عليه وآله قال لا قال فسمعت الرجل عن الله عز وجل يخبرك
قال لا أفعل تجيب طاعتك كما تحب طاعة رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله قال لا فالتفت أبو عبد الله عليه السلام إلى يونس
بن يعقوب هذا قد خضع نفسه قبل أن يتكلم ثم قال يا يونس
لو كنت تحسن الكلام كلمت قال يونس في ألى من حسنة فقلت
جعلت فداك أفي سمعتك تنفي عن الكلام وتقول ويل لأصحابي
الكلام يقولون هذا ينقاد وهذا لا ينقاد وهذا يساق
وهذا لا يساق وهذا نعتله وهذا لا نعتله فقال أبو عبد الله
عليه السلام إنما قلت ويل لهم إن تركوا ما أقول وذهبوا إلى ما يريدون

ثم قال لي اخرج الى الباب فانظر من ترى من المشركين فادخله قال
فلما دخلت سمعت ابن اعيان وكان يحسن الكلام وادخلت احوال
وكان يحسن الكلام وادخلت هشام بن سالم وكان يحسن الكلام
وادخلت قيس بن المصم وكان عندي احسنهم كلاما وكان
قد تعلم الكلام على علي بن الحسين عليهما السلام فلما استقربنا
المجلس وكان ابو عبد الله عليه السلام قبل الحج يستغرابا في جبل
في طرف الحرم في فارة له مضمومة قال فاخرج ابو عبد الله عليه السلام
راسه من فارة فاذا هو بغير حجب فقال هشام ورب
الكعبة فظننا ان هشاما رجل من ولد عقيل شديد المحبة
له قال فورد هشام بن الحكم وهو اول من خطت الحجة وليس
فيها الا من هو اكبر سن منه قال فوسع له ابو عبد الله عليه السلام
وقال ناصرنا بقلبك ولسانك وبيدك ثم قال يا حمران كلم الرجل
فكلمه فظهر عليه حمران ثم قال يا طاقى كلمه فكله فظهر
عليه احوال ثم قال يا هشام ابن سالم كلمه ففعل ما قال ابو عبد الله
عليه السلام فيحك من كلامهما ما قد اسباب الشامي فقال للشامي
كلم هذا الغلام يعني هشام بن الحكم فقال نعم فقال هشام يا غلام
سلفي في امامة هذا فغضب هشام حتى اوقفه ثم قال للشامي
يا هذا ادرك انظر لخلقهم خلقا لانفسهم فقال الشامي بل ربي

لقد سمعنا منكم
فكلمه واتبعه

انظر

انظر لخلقهم قال ففعل بنظره لهم ما اذا قال اقام لهم حجة ودليلا
بشئ من اختلافنا انفسهم ويقوم اودهم ويخبرهم بفضلنا بهم قال
فمن هو قال رسول الله صلى الله عليه وآله قال هشام بن عبد رسول الله
صلى الله عليه وآله من قال الكتاب والسنة قال هشام فهل ينفعنا
اليوم الكتاب والسنة في رفع الاختلاف عنا قال الشامي نعم
قال فلم اختلفت انا وانت وصرت اليانسان الشام في مخالفتنا
اباك قال فسكت الشامي فقال ابو عبد الله عليه السلام للشامي
مالك لا تنكلم قال الشامي ان قلت لم تختلف كذبت وان قلت
ان الكتاب والسنة يرفعان عن الاختلاف ابطلت لانهما
محمدان الوجه وان قلت قد اختلفت وكل واحد منا يدعي
للموعدة لسانه فلم ينفعنا اذن الكتاب والسنة الا ان لي هذه
الحجة قال ابو عبد الله عليه السلام تجده مليا فقال الشامي يا
هشام انظر لخلقهم انفسهم او انفسهم فقال هشام بهم انظر
لهم منهم لانفسهم فقال الشامي فهل اقام لهم من يجمع لهم كلمة
ويقوم اودهم ويخبرهم بحجتهم من باطلهم قال هشام في وقت
رسول الله صلى الله عليه وآله والساعة من فقال هشام هذا الفتى
الذي تشدد اليه الرجال ويحبون باخبار الساورانه عن ابيهم
جد قال الشامي فكيف لي ان اعلم ذلك قال هشام سلمه عبد الله

قال الشامي في وقت رسول الله
رسول الله والساعة

قال له الشامي قطع عن ربي فعلى السوال فقال ابو عبد الله عليه السلام
يا شامي اخبرك كيف كان سفرى وكان طريقك كان كذا وكذا فقال
الشامي يقول صدقت اسلمت لله الساعة فقال ابو عبد الله
عليه السلام يا منى بالله الساعة ان الاسلام قبل الايمان وعليه يوارى
ويتشكرون والاعمال عليه يتبارون فقال الشامي صدقت فانا
الساعة اشهد الا الله الا الله وان محمدا رسول الله وانك وصي
الوصيا ثم التفت ابو عبد الله عليه السلام الى حمزة فقال فضيب
والتفت الى هشام بن سالم فقال تريد الاثرة لا تعرفتم التفت
الى الاحول فقال قياس رواج تكسر باطلا بيا ملل الان بالظلم
اظهرتم التفت الى عيسى الماص فقال نتكلم واقرّب ما تكون من
النبي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بعد ما يتكلم منه يخرج
الحق مع الباطل وقليل الحق يكفى عن كثير الباطل انت والاحول
فقار ان حاذقان قال يونس فظننت والله ان يقول هشام
مما قال لها فقال يا هشام لا تكاد ترفع تلوى رجلك اذا همت
بالارض طرب مثلك فليتكم ان اسرفتم الزلة والشفاعة من
وراء ان شاء الله تعالى وفي كتاب اختيار الشيخ من رجال
الكشي قدس سرهما حديث محمد بن مسعود قال حدثني علي بن
محمد بن يزيد القتي قال حدثني محمد بن احمد بن يحيى قال حدثني

محمّد بن الكلام على
الأنز

ابو اسحق

ابو اسحق ابراهيم بن هشام قال حدثني محمد بن حماد عن الحسن بن
ابراهيم قال حدثني يونس بن عبد الرحمن عن يونس بن يعقوب عن
هشام بن سالم قال كنا عند ابي عبد الله عليه السلام جماعة من اصحابه
فورد رجل من اهل الشام فلما اذن له فدخل سلم فامر
ابو عبد الله عليه السلام بالجلوس ثم قال له حاجتك ايها الرجل قال
بلغني انك عالم بكل ما تسال عنه فصررت اليك لانا ظرك فقال
ابو عبد الله عليه السلام يا اخا اهل الشام ان الله اخذ صفنا
من الحق ووضفنا من الباطل ففقهنا ثم اخبر جميعا للناس ثم
بعث انبيا يفرقون بينهم ففرقهم الانبيا والوصيا فبعث الله
الانبياء ليقروا ذلك وجعل الانبياء قبل الوصيا ليعلم الناس من
يفضل الله من يخفى فلو كان الحق على حدة الباطل كل واحد
منهما قام بشانه ما احتاج الناس الى نبي ولا وصي ولكن الله خلطهما
وجعل تفرقهما الى الانبياء والائمة من عباده فقال الشامي
قد افلح من جالس وفي الكافي في باب الفضل على بن
ابراهيم عن ابي بصير عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
هشام صاحب البريد قال ابو عبد الله عليه السلام انما انشر عليكم
ان تقولوا بشي من الاستيعود منا وفي باب القدم يحققون على
مسيد وهم محرمون على بن ابراهيم عن ابي محمد بن اسعيل

عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابن ابي عمير وصفوان بن يحيى
جميعا عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا الحسن عليه السلام
عن رجلين احبا باصدا وهما محبان للفرق بينهما او على كل واحد
منها جزاء قال ابل عليهما ان يجري كل واحد منهما الصيد قلت
ان بعض اصحابنا سالتني عن ذلك فلم ادر سا عليه فقال ان اجبت
مبطل هذا فلم تدروا فعلكم الاحبا حتى تسالوا عنه فقولوا
علي ابن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الرحمن بن الحجاج
مثله ورواه رئيس الطائفة في التهذيب بسند آخر وفي باب
من مات وليس له امام من ائمة الهدى عليهم السلام سندنا عن الفضل
بن عمر قال قال ابو عبد الله عليه السلام من دان الله بغير سماعي
صادق الرتبة الله التية الى العناء من ادعى سماعا من غير الباب
الذي فتحة الله فهو مشرك وذلك الباب المأمون على سر الله
المكتون وفي كتاب المحاسن في باب الاهول عنه عن ابيه
عن القسم بن محمد الجوهري عن حبيب الخثعمي عن ابي بصير
عن يحيى الجلي عن ابن مسكان عن جبير قال قال لنا ابو عبد الله
عليه السلام ما احدا حب الي منكم ان الناس سلكوا سبيل شي منكم
اخذ بهواه ومنهم من اخذ برأيه وانكم اخذتم بامر له اصل وفي
حديث اخر يجيب عن ابو عبد الله عليه السلام قال ان الناس اخذوا

ابن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الرحمن بن الحجاج
مثله ورواه رئيس الطائفة في التهذيب بسند آخر وفي باب
من مات وليس له امام من ائمة الهدى عليهم السلام سندنا عن الفضل
بن عمر قال قال ابو عبد الله عليه السلام من دان الله بغير سماعي
صادق الرتبة الله التية الى العناء من ادعى سماعا من غير الباب
الذي فتحة الله فهو مشرك وذلك الباب المأمون على سر الله
المكتون وفي كتاب المحاسن في باب الاهول عنه عن ابيه
عن القسم بن محمد الجوهري عن حبيب الخثعمي عن ابي بصير
عن يحيى الجلي عن ابن مسكان عن جبير قال قال لنا ابو عبد الله
عليه السلام ما احدا حب الي منكم ان الناس سلكوا سبيل شي منكم
اخذ بهواه ومنهم من اخذ برأيه وانكم اخذتم بامر له اصل وفي
حديث اخر يجيب عن ابو عبد الله عليه السلام قال ان الناس اخذوا

هكذا

هكذا وهكذا فطائفة اخذوا باصايلهم وطائفة قالوا بارانهم
وطائفة قالوا بالرواية وان الله هداكم لحبه وجب من ينفعكم
عنه وفي الكافي في باب اصناف الناس علي بن محمد عن ابي
بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى جميعا عن ابي محمد
عن ابي اسامة عن هشام بن سالم عن ابي حمزة عن ابي الحسن السجعي
عن حدثه عن يونس بن ابي عمير قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام
يقول ان الناس اثنان بعد رسول الله صلى الله عليه واله الى ثلثة اقسام
عالم على سبيل هدى من الله قد اغناه الله بما علم من علم غيره
جاهل مدع للعلم لا علم له سجد على راسه قد فتنت الدنيا وفتن
غيره وتعلم من عالم على سبيل هدى من الله ونجاة ثم هلك من
اشقى وخاب من افترى للحسين بن محمد الاسعري عن علي بن محمد
عن الحسن بن علي الوشاء عن احمد بن عايد عن ابي خديج سالم
بن سكر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الناس ثلثة عالم وتعلم غناه
علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن جميل عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سمعت يقول تغدوا الناس على ثلثة اصناف عالم
وتعلم وغنا فحق العلم وشيعتنا المتعلمون وسائر الناس غناه
وفي باب ثواب العالم والمتعلم محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر

ابن فضال
افقوا المراد من الهدى
شئ عظمي من غير ان يملك
بما لم يظن والمراد من الرأى
ان يظن بشئ عظمي كما قيل
ظني

قال ان الذي يعلم العلم سلم له اجر مثل اجر المتعلم وله الفضل عليه
 فعملوا العلم من حملة العلم وعلموه اخوانكم كما علمكموه العلم اذ وفي
 باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء محمد بن يحيى عن احمد
 بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن ابي الجحري عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال ان العلم امانة لا نبيا وذلك ان الانبياء لم يورثوا
 درهما ولا دينارا ولا مائلا وورثوا احاديث من احاديثهم فمن
 اخذ بشئ منها فقد اخذ خطا واقرأ فانظر واعلمكم هذا
 عن تآخذونه فان فينا اهل البيت في كل خلف صدق لا ينفون
 عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين
 علي بن محمد عن سهل بن زياد عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله
 عليه السلام عن ابائه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا خيرة في
 العيش الا لرجلين عالم مطاع ومستمع واع محمد بن الحسن موسى
 عليه السلام قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله المسجد فاذا جماعة
 قد اطافوا برجل فقال ما هذا فقتل علامة فقال وما العلامة
 فقالوا له اعلم الناس باسناد العرب ووقائعها وايام الحجة
 والاستعداد والعريضة قال فقال النبي صلى الله عليه وآله ذلك علم
 لا يرض من جهله ولا ينفع من علمه ثم قال النبي صلى الله عليه وآله
 ائنا العلم ثلثة اية محكمة او فريضة عادلة او سنة قائمة وما

وعلي بن محمد بن زياد عن محمد بن
 عيسى بن محمد بن زياد عن محمد بن
 النعمان عن محمد بن زياد عن محمد بن
 عن ابي عبد الله محمد بن يحيى عن
 ابي الحسن

خلاص

خلاص فهو فضل وروى محمد بن يعقوب الكليني ورئيس الطائفة
 قدس سره ما يستدعيها عن حمزة بن ابي خزيمة عن ابيه عن جده قال
 قال امير المؤمنين عليه السلام احكام المسلمين على ثلثة شهادة
 عادلة او يمين قاطعة او ستة ماضية من ائمة الهدى وفي
 كتاب الشيخ العالم الورع الصدوق ابو عمرو محمد بن عبد العزيز الكشي
 رحمه الله محمد بن مسعود قال جعفر بن احمد بن ايوب قال حدثني
 العمري قال حدثني احمد بن سبته عن يحيى بن المشي عن علي بن
 وزياد عن حمزة قال دخلت على ابي جعفر وعنده كتب كاد تحول
 فيما بيني وبينه فقال لي هذه الكتب كلها في الطلاق قال قلت
 نحن نجمع هذا كله في حرف قال ما هو قال قلت قوله تعالى يا ايها
 النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة
 قال لي ولنت لا تعلم شيئا الا برواية قلت اجل قال ما تقول في
 مكاتب كانت مكاتب الف درهم فادى تسعة وتسعة و
 تسعين درهما ثم احدث يعني الزنا وكيف تحده قلت عندي
 بعينها احدث حدثني محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ان عليا
 عليه السلام كان يضرب بالسوط وينتقل ويبيع منه بقدر راد انه فقال لي
 مالي لا اسالك عن مسئلة لا يكون فيها شيء فانا نقول في جمال خرج
 من البحر فقلت ان شاء فليكن بقره ان كانت عليه فلوس اكلناه

قوله احكام العلم ثلثة اية محكمة
 الشريفة ان احكام التماسين
 عند القاضي اما من ذكر احكامه
 تعالى او ما من ذكر احكامه
 وانما راها ما فعل في الاول
 القاضي اما ما في حديثه عن ابي
 الهادي وعلى الثاني من ابي
 الشاهد من الحديث او ما في
 من المنكر من فلك

والافلا وأعلم ان انحصار طريق العلم بنظريات الدين في الرواية
عنهم عليهم السلام وعدم جواز التمسك بالاستنباطات الظنية من
كتاب الله او من سنة رسوله او من الاستصحاب او من البراءة
الاصيلة او من القياس او من اجماع المجتهدين وشاهاها
كان من شعار متقدمي اصحاب الامية عليهم السلام حتى صنفوا في
ذلك كتباً ومن الكتب المصنفة في ذلك كتاب النقص على
عيسى بن ابيان في الاجتهاد ذكره النجاشي في ترجمة اسمعيل
بن علي بن اسحق ومن الموضحات لما ذكرناه ما رواه زينبيل الطائفة
بسند عن خراس عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت جعلت فداك ان هؤلاء المخالفين علينا يقولون اذا
اطبقت علينا او اظلمت فلم نعرف السماك وانتم سوا في الاجتهاد
فقال ليس كما يقولون اذا كان كذلك فليصل الاربعة وجوه
قلت جماعة من متأخري اصحابنا قالوا هذه الرواية متروكة
الظاهر من حيث تضمنها سقوط الاجتهاد بالكلية وآثاره في
هي محمولة على ظاهرها ومعناها سقوط الاجتهاد في نفس احكام
الله تعالى بالكلية فكانه عليه السلام قال ان الجاهل بحكم الله في مسألة
الاطباء لا يحتاج الى ان يجتهد فيها بل له منه وجه عن ذلك
وهو سلوك طريق التوقف والاحتياط كما توارث به الاخبار

عنهم عليهم السلام في كل مسألة لم يكن حكم الله فيها بينا واضحا وفي الكتاب
في باب سوال العالم وتذكرة علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى ابن
عبيد عن يوسف بن عبد الرحمن عن ابي جعفر الاحول عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا يسع الناس حتى يسالوا ويتفقهوا ويعرفوا امامهم
يسمعهم ان ياخذوا بما يقول وان كان تفتية محمد بن يحيى
عن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حمزة عن زرارة
ومحمد بن مسلم وبريد الجعفي قالوا قال ابو عبد الله عليه السلام
لحماد بن اعين في شيء سألته انما يهلك الناس لانهم لا يسالون
وفي كتاب الكافي في باب نص الله عز وجل ورسوله على الامنة
عليهم السلام واحدا فواحدا احاديث صريحة فيما نحن بصدد
بيان من تلك الجملة قال النبي صلى الله عليه واله اني تارك فيكم
امر من ان اخذتم بهما لن تضلوا كتاب الله واهل بيته
عزمت ايها الناس اسبعوا وقد بلغت انكم ستزدون على
الحوض فاسالكم عما فعلتم في الثقلين والثقلان كتاب الله
جل ذكره واهل بيته فلا تسبقوهم فيها كرا ولا تعلموهم فانهم
اعلم منكم فوقعت الحجة بقول النبي صلى الله عليه واله وبالكتاب
الذي يقرؤه الناس فلم ينزل يلقى فضل اهل بيته بالكلام في
لهم بالقرآن وقال جل ذكره فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون

قال الكتاب الذكر واهله الى محمدي عليهم السلام الله عز وجل بسواهم
ولم يوروا بسوا للجهال وسمى الله عز وجل القرآن ذكرا فقال
تبارك وتعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم
وقال عز وجل اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
قال عز وجل ولوروده الى الله والى الرسول والى امرئ منهم
لعلمه الذين يستنبطونه منهم فردد امر الناس الى اولي
الامر منهم الذين امر بطاعتهم وبالرد اليهم وفي الكافي
في باب معرفة الاسام والرد اليه عن ربعي عن ابي عبد الله عليه السلام
ان قال ان الله ان يجري الاشياء بالاسباب فجعل لكل شئ
سببا وجعل لكل سبب شرا وجعل لكل شئ علما وجعل
لكل علم بابا فاطفا عرفه من عرفه وجهله من جهله ذلك
رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن وفي الكافي في باب ان
الائمة عليهم السلام هم الهداة صدق من اصحابنا عن احمد بن
محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد وفصالة ابن
ابو بصير عن موسى بن بكير عن الفضيل بن يسار قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام قول الله عز وجل ولكل قوم هاد قال
كل امام هاد للقرن الذي هو فيه ومن يريد العجل عن
ابي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل اما انت منذر ولكل قوم

وايه لو لم يزل يفتون وسوف
تسالون وقال عز وجل

هاد

هاد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله المنذر ولكل زمان هاد
هاد يهديهم الى ما جاء به نبي الله صلى الله عليه وآله ثم الهداة
من بعده على شتم الاوصيا واحدا بعد واحد وفي الكافي
روايات مذكورة في تفسير قوله تعالى فاسالوا اهل الذكر ان
كنتم لا تعلمون وفي تفسير قوله تعالى وانذر لذكرك ولقومك
وسوف يستالون منها رواية فضيل عن ابي عبد الله عليه السلام
الذكر القرآن ونحن قومه ونحن المسئولون ومنها رواية الشا
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سمعته يقول قال علي بن الحسين
عليهما السلام على الايمنة من الغرض ما ليس على شيعةهم وعلى شيعةنا
ما ليس علينا امرهم الله عز وجل ان يسالونا قال فاسالوا اهل
الذكر ان كنتم لا تعلمون فامرهم ان يسالونا وليس علينا الجواب
ان شئنا احبنا وان شئنا اسكتنا ومنها رواية احمد بن محمد
بن ابي نصر قال كتبت الى الرضا عليه السلام كتابا كان في بعض ما
كتبت قال الله عز وجل فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
وقال الله عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من
كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا
رجعوا اليهم لعلهم يحذرون فقد فرضت عليهم المسئلة ولم يرض
عليكم الجواب قال قال الله تبارك وتعالى فان لم يستجوابك

فاعلم انما يتبعون احوالهم ومن اصل من اتبع هواه وانا اقول
مضمون هذه الرواية الشريفة متواتر معني وما اشتهر في كتب
اصول العامة وكتب اصول الخاصة من انه لا يجوز تاخير البيان
كما هو الواقع عن وقت الحاجة انما يتجبر على تدبير العامة حيث
قالوا بعد صلى الله عليه واله لم تقع فتنة انتهت الى الخفاء بعض
ما جاءه النبي صلى الله عليه واله فذكره في كتب اصول الخاصة من
باب المجلة او قلة التامل في اسرار المسئلة ومن المعلوم ان
هذه الرواية الشريفة المتواترة معني ناطقة بطلان تلك القائلين
الاصولية وكم من قاعدة اصولية ابطالناها باحاديث متواترة
عن العروة الطاهرة عليهم السلام والله ولي التوفيق لا يقال البيان
من باب التفتة نوع من البيان لانا نقول او لا معني القاعدة
بيان ما هو الواقع وثانيا انه قد لم يرفعهم عليهم السلام جواب اصلا
لا يقال فيلزم للخرج على شيعتهم لانا نقول طريق الاضياف
واسع والناس مملوون برعايت عند جيرة تفهم في كل ما يهتدون
به وفي كتاب بصائر الدرجات لعدة الحديثين محمد بن الحسن
الصفار قدس سره روايات ناطقة بما نحن بصدده في باب
ان الامية عليهم السلام عند اصول العلم ورواه عن رسول الله صلى الله
عليه واله ولا يقولون بزيهم من تلك المجلة يعقوب بن يزيد عن

محمد بن ابي عمير عن محمد بن اذينة عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر
عليه السلام انه قال لو حدثنا ابراهيم الضمكاني كما ضل من كان قبلنا
ولكننا حدثنا ببينة من بني امية لنبينا صلى الله عليه واله فيها
لنا وفي كتاب المجالس لابن بابويه رحمه الله حدثنا ابي حمزة
قال حدثنا سعد بن عبد الله قال حدثنا سلمة بن الخطاب
قال حدثنا ابو طاهر محمد بن تسنيم الوراق عن عبد الرحمن بن
كثير عن ابيه عن الصادق جعفر بن محمد عن ابيه عن ابيه عليهم السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ذات يوم لاصحابه معاشر
اصحابي ان الله جل جلاله يامركم بولاية علي بن ابي طالب و
الاقتداء به فهو وليكم واما سلم من بعدى لا تحالفوه فكلوه
ولا تقارقوه ففضلوا ان الله جل جلاله جعل عليا عليا بابي
الايمان والنفاق فمن احبه كان مؤمنا ومن ابغضه كان
منافقا ان الله جل جلاله جعل عليا وصي ووارث الهدي
بعدى فهو موضع سرى وعيبة علي وخليفته في اهل البيت
الله اشكو ظالميه من امتي وصلى الله على رسول محمد واله الطاهرين
وسلم كثيرا حدثنا ابي رحمه الله قال حدثنا سعد بن عبد الله
قال حدثنا محمد بن الحسين بن ابي الخطاب قال حدثنا علي
بن اسباط قال حدثنا علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن الصادق

انه قال يا ابا بصير عن شجرة العلم وعن اهل بيت النبي وفي دارنا
 مهبط جبرئيل وعن خزان علم الله وعن معادن وحى الله من
 تبعنا نجوا من تخلف عنا هلك حقا على الله عز وجل وعن
 خطب امير المؤمنين عليه السلام المنقولة في كتاب نهج البلاغة
 وناظر قلب اللبيب يبيصر امده ويعرف غوره ونجده داعي
 وراعي رعي فاستحيى الداعي وابتغى الراعي قد خاضوا بحار
 الفتن واخذوا بالبدع دون السنن واورثوا المؤمنين نطق
 الضالون المكذوبون عن الشعار والاصحاب والخزنة والاول
 ولا توفى البيوت الا من ابوابها فمن اناها من غير ابوابها
 سعى سارقا اقول من العلوم ان لم يرد منهم عليهم كل اذن في
 التشك في نفس احكامه يقتل بالاستصحاب او بالبراهة
 الاصلية او بطواهر كتاب الله او بطواهر سنة نبيه صلى الله
 عليه وآله من غير معرفة ناسخها من منسوخها وعامها من
 خاصها وعقيدتها من مطلقها ومنوطها من غير موطنها
 من جهة عليهم الذين تشك بتلك الامور كان سارقا وهذا
 بعد التمثل عن الاحاديث الناطقة بانهم منعوا عن ذلك
 وفي الكافي في باب تذاكر الاحزان محمد بن يحيى عن محمد
 بن الحسين عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة

ارزاقهم وتقتصر

عن يزيد

عن يزيد بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال تراو روا
 فان في زيارتكم احيا لقلوبكم وذكر الاحاديث واحاديثنا
 تقطف بعضكم على بعض فان اخذتم بها رشدتم ونجوت
 وان تركتموها ضللتكم وهلكتم فخذوا بها وانا بينكم نعيم
 وفي الكافي في باب دعاء الاسلام علي بن ابراهيم عن ابيه
 عبد الله بن الصلت جميعا عن حماد بن عيسى عن حماد بن
 عبد الله عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قال بني الاسلام على
 خمسة اشيا ثم قال ذروة الاسلام وسنامه ومفتاحه
 وبارك الاشيا ورضي الرحمن طاعة الامام بعد معرفته ان الله
 عز وجل يقول ومن يطع الرسول فقد اطاع الله ومن
 تولى فما ارسلناك عليهم حفيظا اسألوا رجلا قام ليلة
 وصام نهاره وتصدق بجميع ماله وجمع جميع دهره ولم يعرف
 ولاية قط الله فيواليه وتكون جميع اعماله بدلالة اليه
 ساكن له على الله حق في ثوابه ولا كان من اهل الايمان والحد
 الشريف طوبى لقلنا منه موضع الحاجة وفي كتاب المحاسن
 في باب الشرايع عنه عن ابي طالب عبد الله ابن الصلت عن
 حماد بن عيسى عن حماد بن عبد الله عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قال بني الاسلام على خمسة على الصلوة والزكاة والحج والصوم والولاية

والولاية افضلهم لانها مفتاح من والوال هو الدليل عليهم ثم
قال ذروة الاسلام وسنام ومفتاحه وباب الاشياء
رضاء الرحمن الطاعة للامام بعد معرفته ان الله يقول من يطع
الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فما ارسلناك عليهم خطا
اما وان رجلا قام ليله وصام نهاره وتصدق بجميع ماله
وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه وتكون اعماله
بدلالة اليها كان له على الله حق في ثواب ولا كان من اهل
الايمان ثم قال اولئك الحسن منهم يدخله الله في الجنة بفضل
رحمته وفي الكافي في باب انه ليس من الخلق في ايدي الناس
الما خرج من عند الائمة عليهم السلام احاديث ناطقة بما نحن
بصدده منها قال ابو جعفر عليه السلام كنهيل والحكم بن
عيسى شروقا وغربا فلا تجد ان على اصحابنا الاشياء اخرج
عندنا اهل البيت ما قال الله للحكم انه لذكر لك ولقولك
فليذهب الحكم يمينا وشمالا فوالله لا يؤخذ العلم الا من اهل
بيت نزل عليهم جبريل عليه السلام وفي كتاب الاحتجاج للطبرسي
في احتجاج امير المؤمنين عليه السلام على المهاجرين والانصار وحكاية
عن النبي صلى الله عليه واله الرايها الناس على بن ابي طالب فيكم غيبي
فقلوه دينكم واطيعوه في جميع اموركم فان هذا جميع

عند

ما علمني

ما علمني الله عن فعل من علمه وحكمه فاسألوه وتعلموا منه ومن آياته
بعد الوجه الثاني عشر ان نقول ذهب العامة الى العمل
بالنظر المتعلق بنفس الحاكم يقال او بعد بها والى والى العلم
مطلوبون اربعة من مجتهديهم دون غيرهم من المجتهدين ^{القديمين}
والعلامة ومن وافقه من اصحابنا وافقوا العامة في
المقام الاول وخالفوه في المقام الثاني فقالوا قول الميت
اي طئنه كالميت ويلزم الغريقين احد الامرين اما القول بان
مطلوبون المجتهدين ليست من شريعة نبينا صلى الله عليه واله
او القول بان حلال شريعة نبينا صلى الله عليه واله وحرامها
لا يستقران الى يوم القيمة وقد تواترت الاخبار عن الائمة
الاطهار عليهم السلام بان حلال محمد صلى الله عليه واله حلال الى يوم القيمة
وحرامه صلى الله عليه واله حرام الى يوم القيمة بل هذا من اجلي
ضروريات الدين الوجه الثاني عشر انهم صرحوا بان محل الاجزاء
مسئلة لم تكن من ضروريات الدين ولا من ضروريات المذهب
ولم يكن لله تعالى دالة قطعية عليها ونحن قد اثبتنا ان
الله تعالى في كل واقعة يحتاج اليها الائمة الى يوم القيمة حكما
معينا ودليلا قطعييا عليهم وان كل الاحكام والدالات
القطعية عليها اي الخصوص الصريحة فيها محفوظة عندنا

م

وحى الله ونزاهة علمه والناس ما سرون بطلبها من عندهم عليهم
 فائدة الاسام الفقه الاسلام قدس سره في كتاب الكافي ذكر
 بابا يشتمل على انهم عليهم السلام امرونا بالتمسك بالاحاديث المسطرة
 عنهم في الكتب ثم ذكر يابدين في احدهما ابطال التقليد وفي الثاني
 الاخر ابطال الراى اى الاجتهاد والعلامة للحلى ومن وافقه
 غفلوا عن الابواب الثلاثة ومن اشباهها فائدة اقول تلخص
 من كلام اهل التحقيق من الاصوليين ان الاحكام الشرعية تنقسم
 الى قسمين اربعة ضروريات الدين وضروريات المذهب ونظري
 نصب الله عليه دالة قطعية ونظري نصب الله عليه دالة ظنية
 لا قطعية وان موضع الاجتهاد وكذلك موضع التقليد انما
 هو القسم الرابع وتحقيق المقام ان ضرورى الدين على ما سنعلم
 من محققى مشايخنا قدس سره هم هو الذى علمنا ملتنا اطلاقا
 غير ملتنا يعترفون انه مما جاز به نبينا صلى الله عليه واله كالصلوة
 والزكاة والصوم والحج وعلى قياس ذلك ضرورى المذهب هو
 الذى علمنا مذهبنا وعلى غير رند مذهبنا يعترفون بانهم ما قال به
 صاحب مذهبنا كبطالان العول والنقصيب وقد ظهر عليك
 وانكشف لديك مما ذكرناه معنى نظريهما قد مر ان طائفة من
 الاصوليين يقولون ان موضع الاجتهاد مشكلة لله فيها حكم

وطائفة يقولون ليس لله فيها دالة اصلا على حكم فائدة ضروريات
 الدين ليست ضرورية بالمعنى المصطلح عليه عند المنطقيين و
 ذلك لوجهين احدهما انهم حصروا الضروريات في الست وليس
 علينا بوجوب الصلوة مثلا داخل في الست وثانيهما ان علمنا
 بها انما يحصل بالفيض ومن هنا انكشف لديك ان ضرورى
 الدين وضرورى المذهب ونظريهما من اصطلاحات الاصوليين
 وبالجملة معنى ضرورى الدين ما يكون دليله واضحا عند علمنا
 الاسلام بحيث لا يصلح لاختلافهم فيه ومعنى ضرورى المذهب ما يكون
 دليله واضحا عند علمنا المذهب بحيث لا يصلح لاختلافهم فيه
 فائدة شريفة في كثير من المواضع نافعة قد كان كثير من المسائل
 في الصد والاول من ضروريات الدين ثم صار من نظرية في
 الطبقات اللاحقة بسبب التلبسات التى وقعت والتقليدات
 التى صدرت ومن هذا الباب خلافة امير المؤمنين عليه السلام
 وما يوضع هذا المقام ما تواترت به الاخبار من الائمة الاطهار
 عليهم السلام من انقسام الناس بعد صلى الله عليه واله الى من ومنه
 ومن انقسامهم الى من بعد في الصد واللاحقة الى المؤمنين
 والمضال والناس من غير ارتداد كما قال الله تعالى اهدنا
 الصراط المستقيم صراط الذي انعت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين

الفصل الثاني في بيان اختصاص ذلك ما ليس من ضروريات
الدين من المسائل الشرعية اصلية كانت او ظرفية في الشك
عن الصادقين عليهم السلام وفي غير اوله الاول عدم ظهور دلالة
قطعية واذن في جواز التمسك في نظريات الدين بغير كلام
العهدة الطاهرة عليهم السلام ولا ريب في جواز التمسك بكلامهم عليهم السلام
فمعين ذلك والادلة المذكورة في كتب العامة وكتب متاخرى
لخاصة على جواز التمسك بغير كلامهم من دخول اجوبتها وافحش
مما همدناه ونقلناه لان طول الكلام يذكرها وفيها الدليل
الثاني الحديث المتواتر بين الفريقين المتأثرين فيكم التقليل
ان متمسكهم بها لن تضلوا بعدى كتاب الله وعترتي اهل بيتي
لان يفتقروا حتى يروا اهل الحوض ومعنى الحديث الشريف كما يستفاد
من الاخبار المتواترة انه يجب التمسك بكلامهم اذ يحقق
التمسك بمجموع الامرين والسرفية انه لا سبيل الى فهم مراد الله
الا من جهة علمهم لانهم عارفون بناسخه ومنسوخه والباقي
منه على الاطلاق والمول وغير ذلك دون غيرهم خصم الله في النبي
صلى الله عليه واله بذلك والدليل الثالث ان كل طريق غير التمسك
بكلامهم عليهم السلام يفضي الى اختلاف الفتاوى والكذب على الله
تعالى وكلامهم كذلك مردود وغير مقبول عند الله لما تقدم

الروايات

الروايات المتواترة معنى والدليل الرابع ان كل سلك غير ذلك
للسلك انما يعتبر من حيث افادته لظن بحكم الله تعالى وقد
اثبتنا سابقا انه لا اعتماد على الظن المتطرق بنفس احكامه تعالى
او بغيرها والدليل الخامس انه تواترت الاخبار عن الائمة
الاطهار عليهم السلام بان مرادهم من قوله فاسالوا اهل الذكر ان
كنتم لا تعلمون ومن نظايرها من الايات الشريفة انه يجب
سؤالهم عليهم السلام في كل ما لم يعلم والدليل السادس ان العقل
والنقل قاضيان بان المصلحة في بعث الرسل وانزال الكتب
دفع الاختلاف والخصومات بين العباد ليقم نظام معاشهم
ومعادهم فاذا كان من القواعد الشرعية جواز العمل بالظن
المتعلق بنفس احكامه تعالى او بغيرها لفاقت المصلحة
لحصول الاختلاف والخصومات كما هو المشاهد والدليل
السابع معنى على دقة تفطنت لها بتوفيق الله تعالى هي
ان العلوم قسمان قسم ينتمي الى مادة هي قريبة الى الاحكام
ومن هذا القسم عمل الهندسة والحساب وهذا القسم لا يقع
فيه الاختلاف بين العلماء والخطا في نتائج الافكار والاسباب
فيه ان الخطا في الفكر اما من جهة الصورة او من جهة المبدأ
والخطا من جهة الصورة لا يقع من العلماء لانهم علماء بالحق

بالقواعد المنطقية وهي عاصمة عن الخط من جهة الصورة
والخط من جهة المادة لا يتصور في هذه العلوم لقرب مادة
المواد فيها إلى الاحساس وقسم يفتي إلى مادة هي بعيدة عن
الاحساس ومن هذا القبيل الحكمة الإلهية والطبيعية وعلم
الكلام وعلم أصول الفقه والمسائل الفقهية النظرية
ومن ثم وقع الاختلافات والمشاجرات بين الفلاسفة في الحكمة
الإلهية والطبيعية وبين علماء الإسلام في أصول الفقه
والمسائل الفقهية وعلم الكلام من غير فصل والسبب في ذلك ما
ذكرناه من أن القواعد المنطقية إنما هي عاصمة عن الخط من جهة
الصورة لا من جهة المادة إذا قضى ما يتفاد من المنطق في باب
مواد الأقيسة بتقسيم المواد على وجه كل إلى أقسام وليس في
المنطق قاعدة بها يعلم أن كل مادة مخصوصة داخلية في
أي قسم من تلك الأقسام بل من المعلوم عند أولى الأبواب
امتناع وضع قاعدة تكفل بذلك وما يوضح ما ذكرناه من
جهة النقل الأحاديث المتواترة معنى الناطقة بأن الله ^{أخذه}
صنعتا من الحق وضعنا من الباطل ففهمنا ثم آخرجهما
إلى الناس ثم بعث أنبياء يفرق بينهما ففهمنا الأنبياء في
الأوصياء فبعث الله الأنبياء ليعرفوا ذلك وجعل الأنبياء قبل

الأوصياء ليعلم الناس من يفضل الله ومن يختص ولو كان الحق
على حدة والباطل على حدة كل منهما قائم بشأنه ما احتاج الناس
إلى نبى ولا وصى ولكن الله خلطهما وجعل تفرقهما إلى الأنبياء
والأئمة من عباده وما يوضح من جهة العقل ما في الشرح
المتنصدي للمختصر الجاسي حيث قال في مقام ذكر الضروريات
القطعية منها المشاهدات الباطنة وهي ما لا يفتقر إلى
عقل كالجميع والام ومنها الأوليات وهي ما يحصل بحجج العقل
كعلمك بوجودك وإن النقيضين يصدق أحدهما ومنها
المحسوسات وهي ما يحصل بالحس ومنها التجريبات وهي
ما يحصل بالعادة كإسهال المسهل والاسكار ومنها المتواترات
وهي ما يحصل بالأخبار متواترة كالبغداد ومكة وحيث قال
في مقام ذكر الضروريات الظنية إنها أنواع للحدسيات
كأن شاهد نور القمر يزداد وينقص بقربه وبعد من الشمس
فتظن أنه مستفاد منها والمشهورات كحسن الصدق و
العدل ووجع الكذب والظلم والتجريبات الناقصة ^{المحسوسات} وكان
الناقصة والوهبيات ما يتخيل بحجج العطرة بدون نظر
العقل أنه من الأوليات مثل كل موجود متى يزول المسلمات
ما يتسله الناظر من غيره وحيث قال في مقام ذكر أصناف

الخطا في مادة البرهان الثالث جعل الاعتقادات والحدس
والعجريات النافضة والظنيات والوهيات مما ليس ينقطع
كالقطعي واجراؤها مجراه وذلك كثير وحيث قال في محج
الاجماع والمجرب ان اجماع الفلاسفة على قدم العالم من نظر عقل
تعارض الشبه واشتباه الصحيح بالناسد فيه كثير واما في
الشريعات فالفرق بين القاطع والظني بين لا يشك على اهل
المعرفة والتمييز انتهى كلامه فان قلت لا فرق في ذلك بين
العقليات والشريعات والسنن على ذلك ما شاهد من كثرة
الاختلافات الواقعة بين اهل الشرع في الاصول وفي الفروع
الفقهية قلت انما نشأ ذلك من ضم مقدمة عقلية باطلة
بالمقدمة النقلية الظنية او القطعية ومن الموضحات لما
ذكرناه من انه ليس في المنطق قانون يعصم عن الخطا في مادة
الفكر ان المشايخ ادعوا البهاة في ان تفريق ما ذكرنا الى
كوزين اعدام لشخص واحدات لشخصين اخرين وعلى هذه
المقدمة يقول اثبات الهيرثي والاشراقية ادعوا البهاة
في انه ليس اعدام للشخص الاول وفي ان الشخص الاول باق وانما
انعدم صفة من صفاته وهو الاتصال ومن الموضحات لما
ذكرناه انه لو كان المنطق عاصما عن الخطا من جهة المادة لم يقع

في بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ

بين قول العدل العارفين بالمنطق اختلاف ولم يقع غلط
في الحكمة الطبية وفي الحكمة الطبيعية وفي علم الكلام وفي علم
اصول الفقه والفقه كالم يقع في علم الحساب وفي علم الهندسة
اذ اعرفت ما مهدنا من الدقة الشريفة فنقول ان تمسكتنا
بكلهم فقد عجزنا عن الخطا وان تمسكتنا بغيرهم لم نعصم عنه
من المعلوم ان العصمة عن الخطا امر مطلوب مرغوب فيه
شرعا وعقلا الا ترى ان الامامية استدلّت على وجوب عصمة
الامام بانه لو لا العصمة للزم امره تعالى باسراع الخطا وذلك مح
لانه صبيح عقلا وانت اذا تأملت في هذا الدليل علمت ان
انه لا يصح الاعتقاد على الدليل الظني في احكامه تعالى اصلا ولا
كان ظني الدلالة او ظني الحق او ظنيها والعجب كل العجب
ان جمعا من الافاضل القائلين بصحة هذا الدليل ياتيهم قائلين
يجوز العمل بالدليل بالظني وينهتهم على ان لا يميزها فلم
يقبلوا فقلت في نفسي اذ لم يكن للزم من بصيرة فلا غيره
ولا هو تاب والمصباح مسفر فائدة شريفة نافعة فيها فخرج
لما اخبرناه من انه لا عاصم عن الخطا في النظريات التي يباينها
بعيد عن الاحساس الا التمسك باحوال العصمة صلوات الله
عليهم وهي ان يقال الاختلافات الواقعة بين الفلاسفة

مع ابن الوليد الصفا عن ابن هاشم عن ابن
 عمير عن حمزة بن حمران قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 ان من اجاب في كل ما يسئل عنه المجنون كجرا لا نور

في علومهم والواقعة بين علماء الاساطير في العلوم الشرعية لسبب
 فيها اما ان احد الخصمين ادعى بطلان مقدمة هي مادة
 المواد في بابها وبني عليها ففكره والخصم الاخر ادعى بطلان
 نقيضها وبني عليها ففكره او منع صحتها اما ان احد الخصمين
 فهم من كلام خصمه غير مراده ولم يحظر بباله مراده واعتبر
 عليه ولو خطر بباله مراده لرجع عن ذلك وبالمجمل سبب الاختلاف
 اما اجراء الظن بحري القطع او الذهول والغفلة عن بعض
 الاحتمالات والتزود والخيرة في بعض المقدمات ولا خاص من
 الكل الا المتك باصحاب العصمة صلوات الله وسلامه عليهم
 والمنطق بفعل عن ان يتفهم به في هذه المواضع وانما الانشاع
 به في صورة الافكار فقط الفصل الثالث في اثبات
 تعدد المجتهد المطلق اقول بعدما احطت خبرا بالآيات
 والروايات المتقدمة لم يبق مجال للمجتهد المطلق وتزيد
 بيانا فنقول في كثير من الوقايح لا يجري المتك بالبراهة الا
 ولا بالاستصحاب ولا في بعضها عن مواد الكتاب ولا عن ما
 السنة ولا اجماع هناك فان قلت كيف يزعم عاقل تحقيق
 المجتهد المطلق مع كون الكتب الفقهية الخاصة والعامة
 مستحوزة بقول الفقهاء في نزود وما اشبه من العبارات

قلت

هذا هو الحق
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى

قلت زعمهم في ذلك مبنى على مقدمات تقدمت وهي ان الله تعالى
 نصب دلائل ظنية على المسائل الاجتهادية لا القطعية وانما ليس
 شيء من الدلائل المنصوبة من قبله تعالى مخفيا عند احد
 بحيث يتقذر تحصيلها بالتتبع وان سبب نزول الفقيه في
 بعض المسائل تقارض الدلائل المنصوبة من قبله تعالى في
 نظره وان حكم الله في حقه وحق قلد بيه مادام كذلك التغيير
 والعجب كل العجب من جمع من متاخرى اصحابنا حيث قالوا
 بهذه المقدمات مع انه تواترت الاخبار عن الائمة الاطهار
 عليهم السلام ببطلانها فانها صريحة في ان له في كل واقعة خطأ
 صريحا قطعييا خاليا عن المعارض وفي ان كثير منها غيبي عند
 عليهم السلام وفي ان يجب التوقف في كل واقعة لم يعلم حكمها من
 تقطن يتقذر المجتهد المطلق الآتي من الشافعية وصد
 الشريعة من الحنفية مع كثرة طرق الاستنباطات الظنية

عندهم فالعجب كل العجب من اماني يزعم عدم تقذره مع قلة
 طرق الاستنباطات الظنية عند الفصل الرابع في
 ابطال القسمة المذكورة وقد تقدمت الوجوه الدالة عليه
 نزيدك بيانا فنقول يجوز لفاقد الملكة المعنوية في المجتهد
 ان يمشك في مسئلة مختلفة فيها بعض صحيح صريح خال عن

والجواب ان الله تعالى
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى

المعارض لم يبلغ صاحب الملكة او بلغه ولم يطلع على صحة ولا
 بجوده لانه يتكلم ويعمل بظن صاحب الملكة المبني على البراءة
 الاصلية او على استصحاب او عدم او اطلاق الفصل
 للناس في بيان ان في كثير من المواضع يحصل الظن على
 منهج العامة دون الخاصة اقول الوجه في ذلك انهم يتكلمون
 ان كل ما جاء به النبي صلى الله عليه واله اظهره عند اصحابه وما
 خص احد بتعليمه وتوفرت الدواعي على اخذه ونشره ولم
 يقع بعده صلى الله عليه واله فتنة انتهت الى اخفاء بعضه فعدم
 اطلاع صاحب الملكة المعينة في الاجتهاد بعد التنبع على ليل
 يخرج عن البراءة الاصلية وعلى نسخ وتقسيد وتخصيص وتأويل
 لا ية او سنة يوجب ظنه بعدم وجودها في الواقع ولذلك
 انفق اجماعهم على ان عدم ظهور المدرك للحكم شرعي لعدم
 وهذه المقدمات باطلة على مذهبينا الفصل السادس
 في سد الابواب التي فتحها العامة للاستنباطات الظنية
 الاستقصائية بوجه تفصيلية فان الوجوه الاجالية
 قد تقدمت في الروايات المتقدمة وغيرها فاقول وبالله
 التوفيق وبه ازمة التحقيق وما التمسك بالاجماع
 بالمعنى الذي اعتبره العامة وهو اتفاق مجتهدي عصر على

هذا هو الوجه في عدم صحة ما ذهب اليه من ان
 ما جاء به النبي صلى الله عليه واله اظهره عند
 اصحابه وما خص احد بتعليمه وتوفرت الدواعي
 على اخذه ونشره ولم يقع بعده فتنة انتهت الى
 اخفاء بعضه فعدم اطلاع صاحب الملكة المعينة
 في الاجتهاد بعد التنبع على ليل يخرج عن البراءة
 الاصلية وعلى نسخ وتقسيد وتخصيص وتأويل لا
 ية او سنة يوجب ظنه بعدم وجودها في الواقع
 ولذلك انفق اجماعهم على ان عدم ظهور المدرك
 للحكم شرعي لعدم هذه المقدمات باطلة على
 مذهبينا الفصل السادس في سد الابواب التي
 فتحها العامة للاستنباطات الظنية الاستقصائية
 بوجه تفصيلية فان الوجوه الاجالية قد تقدمت
 في الروايات المتقدمة وغيرها فاقول وبالله
 التوفيق وبه ازمة التحقيق وما التمسك بالاجماع
 بالمعنى الذي اعتبره العامة وهو اتفاق مجتهدي
 عصر على

راى في مسئلة فهو باطل من وجوه الاول انه لا اذن في الشريعة
 بجواز التمسك به ولا لانه عقلية قطعية على ذلك والاول المذكورة
 في كتب العامة مدخولة وذلك لانه لا يعرف على العامة بان تلك
 الدلة على حجية الاجماع انه وقع اتفاق الصحابة والتابعين
 اتفاقا قطعييا على ذلك وعلى تقديمه على القاطع وبان منابر
 الاولية المذكورة في ائمة حجة الاجماع مبني على الظواهر وجواز
 العمل بالظواهر مبني على الاجماع ففيه دور والجواب عن عدم اذنتهم
 واضح فحق الشرح العضدي للمختصر المجازي وهو حسن كبرهم
 الاصولية وقد قرأه في اوائل سني في دار العلم خراز سانبها
 الله عن الامور على اعظم العلماء المحققين وحيد عصره وفريد
 دوره السيد السند والعلامة الاوحد سيد العلم المحققين
 وقد وقع الاتفاق بين المفسرين السناء تولى الذي محمد السابعة
 قدس الله سره في عدة اربع سني من قراءة بحث وتحقيق في نظر
 وقد سبق انهم اجمعوا على القطع بتجذرية الخالف للاجماع فذلك
 على انه حجة فان العادة تحكم بان في العدد الكثير من العلماء
 المحققين لا يجمعون على القطع في شرعي مجزئ نواظرون وظن
 بل لا يكون قطعهم الا من قاطع فوجب الحكم بوجوده من قاطع
 بلغهم في ذلك فيكون مقتضاه وهو خطأ الخالف حقار هو

السند على
 شاه في الدين
 كتاب في فقه

برواية ويزك الأفتاب رواية ولا رده بخلافها والجمع بينهما
معتبر عندي لأنه قرينة على ما ورد ما غلوا به من باب بيان
الحق لمن باب التفتية وقد وقع التصريح بهذا المعنى ويكون
معتبر في مقولة عمر بن خطلة الآية المشتملة على قوايد كثيرة
لكن الاعتماد على الخبر المحفوظ بقبولهم لا على اتفاق مفسريهم
كافي اصطلاح العلامة الثاني افتتبع من الأخباريين كالصحة
ويعقوب الكليفي بل الشيخ الطوسي أيضا فإنه منهم
عند التحقيق وإن زعم العلامة أنه ليس منهم يحكم لم يظهر فيه
نقص عندنا ولا خلاف يعادله وهذا أيضا معتبر عندي لأن
فيه دلالة قطعية عادية على وصول بعض اليهم بقطع بذلك اللب
المطلع على أحوالهم وأما القياس فقد قال به ابن الجني من
أصحابنا ثم رجع عنه على ما قيل وإنما أقول لا يجوز التمسك به لأنه
الأول عدم ظهور دلالة قطعية على جواز التمسك به في أحكام
نعم الدليل الثاني عدم انضباطه الدليل الثالث أنه
قلما يخلو من أنواع كثيرة من الاعتراضات المذكورة في بحث القياس
الدليل الرابع الوجوه المذكورة سابقا لإبطال التمسك بالاستنباط
الظنية ونقص أحكامه تعالى أو نفيها الدليل الخامس
أن بطلان دعواه من ضروريات مذهبنا لتواتر الأخبار عن

في ذلك

الآية

الآية الأظهر عليهم لم بذلك وإما استنباط الأحكام النظرية
من ظاهر كتاب الله من غير سؤال أهل الذكر عليهم السلام حالها
من كونها منسوخة أم لا مقيدة أم لا مسألة أم لا فقد جرح
من متأخري أصحابنا وعملوا به في كتبهم الفقهية مثل التمسك
بعموم قوله تعالى أو فوا بالعتود في إثبات صحة العقول المختلف
فيها وهو أيضا غير جائز وذلك لوجوه من جملتها عدم ظهور
دلالة قطعية على ذلك ومن جملتها ترتيب المفاسد على فتح
ذلك الباب الأخرى إن علماء العامة قالوا في قوله تعالى
الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم الأظهر عليهم السلام بعد
جوازه معطلا بأنه إنما يعرف القرآن من خطيبه وبأن القرآن
نزل على وجه التفتية بالنسبة إلى أذهان الرعية وبأنه إنما
نزل على قدر عقول أهل الذكر عليهم السلام وبأن العلم بناسخه و
منسوخه والباقي على ظاهره وغير الباقي على ظاهره ليس إلا
عندنا أهل البيت عليهم السلام وقد تقدم طرف من تلك الأخبار
فيما الكفاية إن شاء الله تعالى ومن جملتها أن ظن بقائها
على ظاهرها إنما يحصل للعامة دون الخاصة وقد مر بيان
ذلك في الفصل الخامس وبالجملة عند المحققين من
الاصوليين التخصيص عن الناسخ والمنسوخ والتخصيص والتأويل

ان المراد بالاطهار عليهم السلام
تواتر الأثر عنهم

واجب وطريق التخصيص عندنا مختص في سؤالهم عليهم السلام عن حالها
 وأما استنباط الأحكام النظرية من السنة النبوية صلى الله
 عليه وآله من غير التخصيص عن حالها اهل هي منسوخة من لا مقيّد
 ام لا مولا ام لا بسؤال اهل الذكر عليهم السلام عن ذلك فقد جازع
 من متاخرى اصحابنا وعلموا به مثلاً متمسكاً بجمع قوله
 صلى الله عليه وآله لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وباطلاق قوله
 صلى الله عليه وآله لا يدرك الله الموتى حتى تودي وهو ايضا غير
 جازع ليعاين الوجه المذكورة اتفاق التمسك بطلان القرآن
 من غير سؤالهم عليهم السلام عن حالها مع زيادة هنا وهي انه كثر
 الافتراء عليه صلى الله عليه وآله بحيث انتفع القميين بدين ما هو
 من باب الافتراء ودين ما ليس كذلك واختلطت السنة
 المنسوخة بالناسخة بحيث يتعذر التمييز بينهما الا من
 جهة اهل الذكر عليهم السلام وأما شرع من قبلنا فاقول لم يخط
 علم بالآيات والسنة الواردة في شريعنا فكيف يحيط بالآيات
 والسنة المتعلقة بشرع من قبلنا وأما التمسك بالملازمة
 المختلف مثل ان الامر بالشئ يستلزم النهي عن اصداده
 الخاصة الوجودية فقد جوزه جمع من متاخرى اصحابنا في
 الاحاديث الناطقة بان كل طريق يؤدي الى اختلاف الفتاوى

من طريق العلم
 ١٢١

لا يجوز سلكه جارية فيه وأما التمسك بالترجيحات الاستثنائية
 الظنية المسطورة في كتب العامة وكتب جمع من متاخرى
 الخاصة عند تعارض الأدلة الظنية فقد قال بجمع من متاخرى
 اصحابنا وصوابنا باطل لادلة الدليل الاول انه لا اذن بد
 من جهة الشارع ولم تظهر دلالة قطعية عليه الدليل الثاني
 انه تواترت الاخبار عن ائمة اطهار عليهم السلام بان يجب سؤالهم
 عن كل ما لم يعلم وجه الخلاص من الحيرة عند تعارض الأدلة
 من جملة ما لم يعلم الدليل الثالث انهم عليهم السلام عتقوا الناطقة
 الخلاص من تلك الحيرة في ضمن قاعدة شريفة ائمة فلا يجوز
 العدول عنها الى الوجوه الاستثنائية والامور الظنية
 الدليل الرابع انه قد تقرر في فن الآداب ان كل متكلم اعلم بمبراه
 ويجب الرجوع اليه في تعيين قصده فاذا كان التعارض
 في كلام الشارع يجب بمقتضى الآداب ان يضم الرجوع الى صاحب
 الشريعة ومن العجائب ما وقع من بعض المتأخرين من
 اصحابنا حيث زعم انه القاعدة اصولية المذكورة في كتب
 العامة القابلة بان الجمع بين الدليلين مما اسكن ولو بناه
 بعيد اولى من طرح احدهما جارية في احاديث ائمتنا صلوات
 الله عليهم وغفل عن ان تلك القاعدة انما تنفي على من ذهب

العامة لعدم حديث وارده من باب التفتية عندهم وعن انها التفتية
 عند النور وكثير من احاديث امتنا عليهم السلام من باب التفتية
 وكما غفلة وقعت من متأخري اصحابنا الاصوليين والسبب
 فيها الفة ازهاهم من صغر سنهم بكتب العامة وسبب الفة
 انه كان المتعارف في المدارس والمساجد وغيرها فاعلم كتبهم
 لان الملوك وارباب الدول كانوا منهم والناس مع الملوك وارباب
 الدول ولا تظن بربيع الطائفة قدس الله سره ان التوجهات
 التي ذكرها المقصد للجمع بين الاحاديث في كتابي الاخبار ^{تفتية}
 على رعاية تلك القاعدة بل مقصد قدس الله سره رفع الشك
 عن كلام الائمة الاطهار صلوات الله عليهم بطريق العامة
 هما امكن والسبب في ذلك ما نقله قدس سره في اول كتاب
 تهذيب الاحكام من انه رجع بعض الناس عن الحق الى ^{الاصح}
 العامة لوجوه الاختلاف بين احاديث العدة الطاهرة عليهم
 وبهذا التحقيق اندفع اعتراضات المتأخريين ^{كثير}
 من توجيهات بعيدة والتحليل على التفتية اقرب منها واما توجيه
 المجتهدين عند تعارض الأدلة في نظره فقد قال به جمع من
 متأخري اصحابنا وهو باطل لعدم ظهور دلالة قطعية نقلية
 او عقلية عليه ولصراحة الاخبار المتواترة المأخوذة عن العيون

الصافية غير النافذة في وجوب الرجوع اليهم عليهم السلام في كل موضع لانهم
 حكمه ورايهم فيه من هذا القبيل وبعد ان رجعنا الى احاديثهم
 عليهم السلام وجدنا فيها قاعدة شبيهة متواترة معنى متعلقة بباب
 الخبرين المتعارضين مشقة على بيان وجوه مترتبة من التفتية ^{حجج}
 ومع ففدها تارة ونصوصنا القويهم عليهم السلام لربها اخذتهم من جهة
 التسليم ومعكم وثارة لم يرضوا بل اوجبوا التوقف وسيجي في
 كلامنا ان شاء الله تعالى تحقيق المقام على اكمل وجه وانه تفصيل
 وتحقيق موضع الرخصة وموضع التوقف واما التمسك بالبراة
 الاصلية في نفي حكم شرعي لان الاصل في الممكنات العدم سوا
 ظهرت شبهة محججة عنها او لم تظهر فقد قال بكل العامة
 وكل المتأخريين من اصحابنا حتى قال المحقق الحلي في اصوله اطبق
 العلم على ان مع عدم الدلالة الشرعية يجب ابقاء الحكم على ^{بفتية}
 البراة الاصلية وقال ايضا اذا اختلف الناس على قول وكان
 بعضها يدخل في بعض كما اختلف في خد الخمر فقال قوم ثمانون
 واخرون اربعون او في ذبته اليهودي فصيل كذبة المسلم وقيل
 ثمانون وقيل على النصف وقيل على الثلث هل يكون الاخذ
 بالاقل حجة حكم بذلك قوم وانكره اخرون اما القائلون بذلك
 فقالوا قد حصل الاجماع على وجوب الاقل والاجماع حجة واختلف

في الزايد والبراة الأصلية نافية له فيثبت الأقل بالاجماع ويقضي
الزايد بالأصل لان التقدير تقدير عدم الدلالة الشرعية وقد
بيننا ان مع عدمها يكون العمل بالبراة الأصلية لازما لا يقال لا
مشغولة بشئ وقد اختلف فيما تترابه الذمة وفي الأقل خلاف
وبالأكثر تبر الذمة يقينا فيجب الأخذ به احتياطا لبراة الله
لأننا نقول لأم اشتغال الذمة مطلقا لان الأصل دال على خطاها
فلا تشتغل الأمر قيام الدليل وقد ثبت اشتغالها بالأقل
فلا يثبت اشتغالها بالأكثر والاشتغال بالأكثر مغاير للاشتغال
المجرد ومغاير للاشتغال بالأقل فيكون الاشتغال بالأكثر
والاشتغال المطلق مغاير بالأصل لا يقال فان لم تثبت دالة
على الأكثر فانه من الممكن ان يكون هناك دليل ولا يلزم
من عدم الظفر به عدمه فكان العمل بالأكثر حوطا لأننا نقول
ذلك الدليل المحتمل لا يعارض الأصل لانا قد بينا ان مع
تقدير عدم الدلالة الشرعية يجب العمل بالبراة الأصلية
وذلك يرفع ما اوجى اليه من الاحتمال انتهى كلامي على الله مقاما
وقد رجع المحقق عن جواز التمسك بالبراة الأصلية في غير
ما اقم به البلوى في اوائل كتابه المعبر وأنا أقول التمسك
بالبراة الأصلية من حيث هي هي انما يجوز قبل اكمال الدين

واما بعد

115
واما بعد ان اكمل الدين وتواترت الاخبار عن الائمة الاطهار
عليهم السلام بان كل واقعة تحتاج اليها الامة الى يوم القيمة وكل
واقعة يقع فيها الخصمة بين اثنين ورد فيها خطاب قطعي
من منبلة تعالى حتى ارش الكلف فلا يجوز قطعها وكيف يجوز
تواترت الاخبار عنهم عليهم السلام بموجب التوقف في كل واقعة
لم يعلم حكمها معلما بان بعد ان اكمل الدين لا تخ واقعة
عن حكم قطعي وارد من الله تعالى وبان من حكم بغير ما انزل
الله فاولئك هم الكافرون ثم أقول هذا المقام مما زلت فيه
اقام اقوام من نحول الاعلام فخرى ان تحقق المقام ونوضحه
بتوفيق الملك العلام وهداية اهل الذكر عليهم السلام فنقول
التمسك بالبراة الأصلية انما يتم عند الاشاعة المنكرين
للحسن والقبح النياتين وكذلك انما يتم عند من يقول بهما ولا
يقول بالوجوب والحرمة النياتيين وهو المستفاد من كلامهم
عليهم السلام وهو الحق عند من علم على هذين المذهبين انما يتم
قبل اكمال الدين لا بعد الا على مذهب من جوز من العامة
خلو واقعة عن حكم وارد من الله تعالى لا يقال بقي اصل آخر
وهو ان يكون الخطاب الذي ورد من الله تعالى لا يقتضي
بشيء اصل آخر وهو ان يكون الخطاب الذي ورد من الله تعالى

موفقا للبراة الاصلية لاننا نقول هذا الكلام بما لا يخفى به كسب
وذلك لان خطابنا مع تابع الحكم والمصالح ومقتضيات الحكم
والمصالح مختلفة قد يكون اجابا وقد يكون تحريما وقد
يكون تحريما تحديرا وقد يكون غيرها لا يعلمها الا هو جل جلاله
ونقول هذا الكلام في وجه نظير ان يقال الاصل في الاجسام
تساوي نسبة طبائيعها الى جهة السفلى والعلو ومن المعلوم ^{بطلان}
هذا المقال ثم اقول الحديث المتواتر بين الفريقين المتشمل على
حصر الامور في ثلاثة امر بين رشده وامر بين غيبه وشبهات بين
ذلك وحديث دعو ما يرييك الى ما لا يرييك ونظايرهما اخرج كل
واقعة لم يكن حكمها يبينها البراة الاصلية واوجب التوقف
فيها ورايت في اخرج الجوامع وشرحه من كتب اصول الشافعية
حكاية حسنة في هذا المقام فاستمع لها في جمع الجوامع اذا ^{خطرت}
لك امر فزده بالشرع فان كان مامورا فبادر فان من الرحمن و
ان كان منهيا فاياك فان من الشيطان وان شككت امامك
امنهى فاسلك وفي شرح الفاضل بدر الدين الزركشي في القسم
الثالث ان تشك في كونه مامورا او منهيا فالواجب الامساك
عنه لقوله صلى الله عليه واله دعو ما يرييك الى ما لا يرييك وانما اقتصر
المص على هذه الاحوال الثلاثة لانها قطب العلم وعليها تدور رحى العلم

وقد بلغني عن بعض الائمة انه راى في ابتداء امره في المنام انه
حضر الجامع فوجد فيه مقعدا فجلس ليقرا عليه فقال كيف تقرا
على وقد علمك الله المسائل الثلاثة فانتهى وانى معبرا فقال
اذهب فستصير اعلم اهل زمانك فان المسائل الثلث التي
اشار اليها امهات العلم في قوله صلى الله عليه واله وسلم الحلال
بين والحرام بين وبينهما امور شقتهما الحديث انتهى كلامه
وانا اقول ايها الناظر اللبيب انظر كيف انطقهم الله
بالحق من حيث لا يدرون ثم اقول الاستنباه قد يكون في وجود
فعل وجودي وعدم وجوده مثلا وقد يكون في حرمة فعل
وجودي وعدم حرمة مثلا وقد جرت عادة العامة وعادة
المشاخرين من علماء الخاصة بالتمسك بالبراة الاصلية
في المقامين ولما ابطالنا جواز التمسك بها علمنا باننا
نقلنا الكل لنا ديننا وعلينا بان كل واقعة تحتاج اليها الائمة
اليوم القيمة او تخاصم فيها الشان ورد فيها خطاب قطعي
من الله تعالى خال عن معارض وعلينا بان كل ما جاء به
نبينا محزون عند الفترة الطاهرة عليهم السلام وعلينا بانهم
عليهم السلام لم يبرخصونا في التمسك بالبراة الاصلية فيما لم يعلم
الحكم الذي ورد فيه بعينه بل اوجبوا التوقف في كل ما لم يعلم

حكمه بعينه وواجبوا الاحتياط ايضا في بعض صور فقليما
 ان سبين ما يجب ان يعمل به في المقاييس وتحقق بما لا
 مزيد عليه ان شاء الله تعالى في الفصل التاسع بتوفيق
 الملك العلام ودلالة اهل الذكر عليهم السلام وذلك فضل الله
 يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ومن يوت الحكمة
 فقد اوتي خيرا كثيرا وقد رايت في المنام واليفة انوار
 مفتوحة للوصول الى الحق في هذا المقامات في الحرمين
 الشريفين وشاهدت بعين البصر والبصيرة مصداق قوله
 تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والحمد لله تعالى
 واما التمسك بان عدم ظهور مدرك شرعي للحكم عند المجتهد
 بعد تفتيشه مدرك شرعي لعدم الحكم في الواقع اجزا فاما
 يتج على مذهب العامة وقال المحقق في اوائل المعتمد
 نقله يقال عدم الدليل على كذا فيجب انتفاؤه وهذا يصح
 فيما يعلم انه لو كان هناك دليل لظفر به اما لا مع ذلك فانه
 يجب التوقف ولا يكون ذلك الاستدلال حجة ومنه القول
 بالاباحة لعدم دليل الوجوب والظفر انتهى كلامه اعلى الله
 مقامه وقال في كتاب الاصول اعلم ان الاصل خلوا الذمة
 عن الشواغل الشرعية فاذا ادعى مدعي حكما شرعيا جاز

لخصه

لخصه ان يتمسك في انتفاؤه بالبراه الاصلية فيقول لو كان ذلك
 الحكم ثابتا كان له دلالة شرعية لكن ليس كذلك فيجب نفيه ولا
 يتم هذا الدليل الا ببيان مقدمتين احدهما انه لا دلالة عليه
 شرعا بان يضبط طرق الاستدلالات الشرعية ويبين عدم دلالة
 عليه والثانية ان يبين انه لو كان هذا الحكم ثابتا لدلت عليه احدي
 تلك الدلائل لانه لو لم تكن عليه دلالة لزم التكليف بما لا طريق للتكليف
 الى العلم به وهو تكليف بما لا يطاق ولو كان عليه دلالة لغير تلك الأدلة
 لما كانت ادلة الشرع مقتصرة فيها لكن بينا التحصار الاحكام في تلك
 الطرق وعند هذا يتم كون ذلك دليلا على نفي الحكم والله اعلم انتهى
 كلامه اعلى الله مقامه وانا اقول لقد احسن واجاد المحقق
 الحللي فيما نقلناه عنه وما رايت فقيها يكون حكما بعد السيد
 المرتضى ورئيس الطائفة قدس سره الا اياه يشهد بذلك
 من تتبع كلامه في كتاب الاصول وفي كتاب المعتمد وكلام غيره
 من المشايخين وتحقيق كلامه ان المحدث الماهر اذا تتبع الأحكام
 المروية عنهم عليهم السلام في مسألة لو كان فيها حكم مخالف لما دل
 كاشته لعلوم البري بها ولم يظفر بجديته على ذلك ينبغي
 ان يقطع قطعا عاريا بعدمه لان جماهير من افاض على
 يزيدون على الف رجل كانوا لا يسيرون لا يمتثلون لهم في مدة

تزيد على ثلثمائة سنة وكان همهم وهم الأئمة عليهم السلام اظهار الدين
 عندهم وتاليهم كما يسمونه منهم في اصول لئلا يحتاج الشيعة
 الى سلوك طريق العامة ولتقل بما في تلك الاصول في رتبة
 الكبرى فان رسول الله والأئمة عليهم السلام لم يضيعوا من كان
 في اصحاب الرجل من شيعتهم كما تقدم في الروايات المتقدمة
 ففي مثل تلك الصورة يجوز المتك بان في ظهور الدليل على
 حكم مخالف للاصل دليل على عدم ذلك الحكم في الواقع مثاله
 نجاسة ارض الحام ونجاسة العسالة وجوب قصد سورة
 معينة عند قراءة البسلة وجوب نية الخروج من الصلوة
 بالتسليم وقد نقل عن امير المؤمنين عليه السلام ما يدل على ما ذكرناه
 حيث قال الحمد لله للحنفية ما مضمونه لو شئت من دليل على
 وحدة الاله فقل لو كان اله اخر لظهر منه اثر واقول بتحقيق
 المقام ان الاصوليين والكلاميين والمنطقيين يسمون
 تلك المقدمة وامثالها بالقطعيات العادية ليشهد
 بذلك من تتبع شرح العنقدي للمختصر الحاجي وشرحي
 المواقف والمقاصد ولا يجوز المتك بدعي غير المسئلة
 المفروضة الا عند العامة القايدين بانه صلى الله عليه واله
 اظهر عند اصحابه كل ما جاء به وتوفرت الدواعي على اخذه

ونشرو وما خص احدا بتعليم شيء ليطهره عند غيره ولم تقع بعد
 صلى الله عليه واله الفتنه افضت الى اخفا ما جابه واما المتك
 باستصحاب حكم شرعي في موضع طرات فيه حالة لم يعلم شمول
 للحكم الاول لها مثاله من دخل في الصلوة يتيمم لفقد المياه
 ثم وجد الماء في اثنائها قبل الركوع او بعده ومن غزم على اقا
 عشرة ثم دجع قبل ان يصلي صلوة واحدة تامة او بعد ما فقد
 قال به الشافعية وبعض اهل الاستنباط من اصحابنا كالعلامة
 الحلي قدس سره في احد قوليه الشيخ المفيد وانكروا للحنفية
 واكثر اهل الاستنباط من اصحابنا والحق عندي قول الأكثر
 وذلك لوجود الأول عدم ظهور دلالة على اعتباره شرعا وما
 ذكرته على الشافعية ومن وافقهم في هذه القاعدة من
 حصول ظن اليقين من جواز العمل بذلك الظن شرعا من
 من وجهين اولهما ان وجود الظن فيه يمان موضوع المسئلة
 الثانية مفيد بالحالة الطارئة وموضوع المسئلة الاول
 مفيد بنقيض تلك الحالة فكيف يظن بقاء الحكم الاول
 وثانيهما ما حققنا به من ان الظن المتعلق
 بنفس احكامه تعالى او بنفيها غير معتبر شرعا الوجه الثاني
 انه قد ورد من الشارع في بعض الصور حكم يوافق الاستصحاب

الذي اعتبروه وفي بعضها حكم بخالفه فعلم ان الاستحباب بالمعنى
 الذي اعتبروه ليس معتبرا شرعا ومن تأمل في الاحاديث الواردة
 في حكم المتيمم الذي وجد الماء بعد دخوله في الصلوة وفي حكم
 المسافر الذي عزم على اقامة عشرة ثم بدله وفي رواية خلف بن
 حماد الكوفي قال تزوج بعض اصحابنا جارية بمصر لم تطب
 فلما اقضها سال الدم فكث سايلا لا يقطع نحو اس عشرة
 ايام قال فاروها القوا اليك من ظنوا انه يصير ذلك من النساء
 فاختلف فقال بعض هذا من دم الحيض وقال بعض هذا من
 دم العذرة فسالوا عن ذلك فقهاهم كابي حنيفة وغيره من فقهاء
 فقالوا هذا شيء قد اشكل والصلوة فرضية واجبة فلتوض
 ولتصل ولتسك عنها زوجها حتى ترى البياض فان كان
 من دم الحيض لم تنضها الصلوة وان كان دم العذرة كانت
 قد ادت الفريضة ففعلت الجارية ذلك ونجحت في تلك
 السنة فلما صرنا الى منى بعثت الى ابي الحسن موسى بن جعفر
 عليها السلام فقلت جعلت فداك ان لنا سائلة قد ضقت بها
 ذرعا فان دابت ان تادبني فانتك واسالك عنها فبعثت
 الى اذهبات الرجل ولتقطع الطريق فاقبل ان شاء الله
 قال خلف فوعيت الليل حتى اذا رايت قد قل اختلافهم

توجهت

توجهت الى مضبره فلما كنت قريبا اذا انا باسود قاعد على الطريق
 فقال من الرجل فقلت رجل من الحاج ما اسبك فقلت خلف
 بن حماد قال ادخل بغير اذن فقد اسرني ان اتقد ما هنا
 فاذا التيت اذنت لك فدخلت وسلمت فرد السلام وهو جالس على
 فراشه وحده ما في القسطة غيره فلما صرت بين يديه سألني
 وسالته عن حالة فقلت له ان رجلا من مواليك تزوج جارية
 معصر لم تطب فلما اقضها سال الدم فكث سايلا لا يقطع
 نحو اس عشرة ايام وان القوا بل اختلف في ذلك فقال بعضهم
 دم الحيض وقال بعضهم دم العذرة فما ينبغي لها ان تصنع
 قال فلتسك الله فان كان من دم الحيض فلتسك عن الصلوة
 حتى ترى الطهر وليسك عنها بعلها وان كان من العذرة
 فلتسك الله وتوضا وتصل وياتيها بعلها ان احب ذلك
 فقلت له وكيف لهم ان يعلموا مما هو حتى يفعلوا ما ينبغي قال
 فالتفت عينا وشيئا في القسطة مخافة ان يسع كل واحد
 قال ثم نهض الى فقال يا خلف سر الله سر الله فلا تدنوا
 ولا تعلموا هذا الخلق اصول دين الله بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم
 من ضلال قال ثم عقد بيده اليسرى فسمعت ثم قال قد دخل
 القسطة ثم تدعها لمليام ثم تخرجها اخراجا رفيقا فان كان

قال

الدم مطوقا في القطنة فهو من العذرة وان كان مستنقعا في
 القطنة فهو من الحيض قال خلف فاستخفى الفرج فبكى
 فلما سكن بكائي قال ما ايكاك فقلت جعلت فداك من كان
 يحسن هذا غيرك قال فرغ يدك الى السبا وقال والله ان ما اخبرك
 الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل
 وفي رواية زيادين سقفة قال سئل ابن جعفر عن رجل من رجل اتقى
 امراته او امته فزاد ما كثيرا لا ينقطع عنها يوما كيف تصنع
 بالصلوة قال عتك الكرسف فان خرجت القطنة مطوقة
 بالدم فانه من العذرة تغتسل وتك معها قطنة وتصل
 فان خرج الكرسف بنفسا بالدم فهو من الطمث تغتسل من
 الصلوة ايام الحيض وفي رواية ابا ن قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام فتاة منابها فرجة في جوفها والدم يسيل لانه روى من دم
 الحيض او من دم الفرجة فقال لها فلتستلي على ظهرها وترفع
 رجلها وتدخل اصبعها الوسطى فان خرج الدم من الجانب الايمن
 فهو من الحيض وان خرج من الجانب الايسر فهو من الفرجة وتبها
 روى بعدة طرق عن الصادقين عليهما السلام في رجل راي بعد الغسل
 شيئا ان بال بعد جماعة قبل الغسل فليشوض وان لم يسيل حتى
 اغتسل ثم وجد البلب فليعد الغسل وفيما روى منهم عليهم السلام

بعدة

بعدة طرق في رجل استبرأ بعد البول ان خرج بعد ذلك شيء فليس
 من البول ولكنه من الجبال يقطع بعدم جواز الحكم بالاستصحاب
 الذي اعتبروه الوجه الثالث ان هذا الموضع من مواضع عدم العلم
 بحكمه تعالى وقد تواترت الاخبار بان بعد اكمال الشريعة يجب
 التوقف في تلك المواضع كلها ويجب الاحتياط في العمل ايضا في
 بعضها وقد تقدم طرق من تلك الاخبار وسيجي طريق منها
 فيهما الكفائية ان شاء الله تعالى اقول ينبغي ان يسمى هذا المسلك
 بالسراية لا بالاستصحاب لانه من باب سرية حكم موضوع الى موضوع
 اخر ثم اقول اعلم ان للاستصحاب صورتين معتبرتين بائنا
 الامثلة اقول اعتبارهما من ضروريات الدين احدهما ان الصحاح
 وغيرهم كانوا يستحبون ما جاء به نبينا صلى الله عليه وآله الى
 ان يحى صلى الله عليه وآله يستحبون وثانيهما ان يستحب كل امر
 من الامور الشرعية مثل كون رجل ماله ارض وكونه زوج
 امرأة وكونه عبدا ورجل اخر وكونه على وضوء وكونه ثوبا طاهرا
 او نجسا وكون الليل باقيا وكون النهار باقيا وكون ذمة
 الانسان مشغولة بصلوة او طواف الى ان يقطع بوجوده
 جعله الشارع سببا للنقض تلك الامور ثم ذلك الشيء قد يكون
 شهادة العدلين وقد يكون قول الحجاج المسلم او من في

حاشية
 ١٣١

حكمه وقد يكون قول القصار المسلم او من في حكمه وقد يكون
 بيع ما يحتاج الى الذبح والفصل في سوق المسلمين واشباه ذلك
 من الامور المحسبة لا يقال العدالة ليست من الامور المحسبة
 لانا نقول العدالة المعبرة في باب الشهادات وامام الجماعة
 مركبة من امر وجوب محسوس ومن عدم امر محسوس وكلاهما
 مما يدرك بالحوس وسيجي تحقيقه بما لا مزيد عليه في كلامنا ان
 شاء الله تعالى وينبغي ان نذكر اسئلة للصورة الثانية فانها
 من معظم المسائل التي تقع بها البلوى وسيجي في كلامنا ^{فيها}
 ولما التمسك باستصحاب نفى حكم شرعي سوا ظهرت فيه شبهة
 مخرجة ام لا فقد قال به المتأخرون من اصحابنا والشافعية و
 الحنفية فاعتبرت الشافعية على الحنفية بان قولكم بالاستصحاب
 في نفى الحكم الشرعي دون نفسه محكم وانا اقول عند النظر الدقيق
 لا تحكم وذلك لوجهين احدهما ما حققناه سابقا من طرق
 حالة تغير بسببها موضوع المسئلة وثانيهما ان اعتبار
 النفي الاولي جهتين احدهما استحبابه والثانية تساوي
 نسبتها الى جميع الارضية والاحوال لان كل ممكن اذا خلى
 كان معدوما كما تفقد في موضوعه ومنظور الحنفية اعتبار
 للجهة الثانية ثم اقول قد رايت في كلام اقوام من فحول الاعلام

من الخاصة والعامة ما ينطق بعدم تقطعهم بين استحباب
 النفي الاولي وبين اصالته النفي وسيجي زيادة توضيح للمفارقة
 في الفصل المعقود لبيان الاصطلاحات التي تقع بها البلوى
 ان شاء الله تعالى ثم اقول كما لا يجوز التمسك باصالته النفي كذلك
 لا يجوز التمسك باستصحاب النفي الاولي بعين ما ذكرناه من
 الأدلة وآما الاسئلة الموهودة للصورة الثانية من صورتي
 الاستصحاب المعبرتين فمنها صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام
 قال قلت لرد الجبل ينام وهو على وضوء وجب الحنفية او الحنفية
 على الوضوء فقال يا زرارة قد تنام العاين ولا ينام القلب و
 الاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء قلت
 فان حرك الحنيفة شيئا ولم يعلم به قال لاحق يستيقن انه قد نام
 حتى يجي من ذلك امرين والا فانه على يقين من وضوءه ولا تنقض
 اليقين ابدا بالشك وانما تنقضه بيقين اخر وموقوف
 عمار الساباطي بزعم العلامة ومن وافق من اصحابنا اساعلى
 ما حققناه وفيه كاخرا في ما كلها صحيحة بمعنى اقوى من
 المعنى الذي اصطلح عليه العلامة ومن وافق من اصحابنا اساعلى
 وفق اصطلاحات العامة عن ابن عبد الله عليه السلام قال كل شيء
 نظيف حتى تعلم انه قد راد اعلت فقد قدر وما لم تعلم

عليك وما دوى من الصادق عليه السلام طرق المأكلة طاهر
 حتى تعلم انه قد رد وصحيحة زرارة قال قلت اصاب ثوبي دم
 او غير او شئ من شئ فغسلت اثره الى ان اصيب الما فاصبت حصى
 الصلوة ونسيت ان بثوب شيت اوصليت ثم انى ذكرت بعد
 ذلك قال تعيد الصلوة وتغسل قلت فاني لم اكن رايت شئ
 وعلمت انه قد اصابه فطلبت فلم اقدر عليه فلما صليت وجدته
 قال تغسل وتعيد قلت فان ظننت انه قد اصابه ولم اتفق
 ذلك فنظرت فلم ارجع شئ ثم صليت فوايت فيه قال تغسل ولا تعيد
 الصلوة قلت لم ذلك قال لانك كنت على يقين من طهارتك
 ثم شككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك ابدا
 قلت فاني قد علمت انه قد اصاب ولم ادر اين هو فاعسله
 قال تغسل من ثوبك الناحية التي ترى انه قد اصابها حتى
 تكون على يقين من طهارتك قلت فهل على ان شككت في انه
 اصابه شئ ان انظر فيه قال لا ولكنك انما تريد ان تذهب
 الشك الذي وقع في نفسك قلت ان رايت في ثوبي وانا في
 الصلوة قال تنقض الصلوة وتعيد اذا شككت في موضع
 منه ثم رايت وان لم تشك ثم رايت رطبا قطعت وغسلته
 ثم بنيت على الصلوة لانك لا تدري لعله شئ او وقع عليك فليس

والعلم ان ما بين يديك من ثوبين
 قال حدثنا علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
 حارص بن مريم عن زرارة قال قلت
 لابي جعفر عليه السلام اصاب ثوبي
 الحدث

ينبغي

ينبغي ان تنقض اليقين بالشك وصحيحة علي بن مزيار قال كتب
 اليه سليمان بن راشد يخبره انه قال في ظلمة الليل ولانه اصاب كعبه برد
 فغسل من البول لم يشك انه اصابه ولم يرو عنه سمي بحرقة ثم نسي
 ان يغسله وفتح بدهن فمسح به كعبه ووجهه وراسته ثم نسي
 وضوء الصلوة وصلى فاجابه بجواب قرأته بخطه اما ما تروى مما
 اصاب يدك فليس بشئ الا ما تحقق فان تحقق ذلك كنت
 حقيقا ان تعيد الصلوات التي كنت صليتها بذلك الوضوء
 بعينه ما كان منهن في وقتها ومأثرات وقتها فلا إعادة عليك
 طاس قبل ان الرجل اذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلوة الا ما كان
 في وقت وان كان نجسا او صلى على غير وضوء فعليه إعادة الصلوة
 المكتوبات اللواتي فاتته لان الثوب خلاص للجسد فاعمل على
 ذلك ان شاء الله تعالى ومنها قول ابي المومنان عليه السلام يا ابا
 ابي اصابني امر اذا اعلم وقول الصادق عليه السلام في حسنة
 الخليلي برعم العارضة ومن وافقه اذا احتلم الرجل فاصاب
 ثوبه سني فلم يغسل الذي اصابه فان طوى انه اصاب ولم يتبين
 ولم يبركانه فليغسله بالمال وصحيحة عبد الله بن سنان قال
 سال رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر في اعيان الذي ثوبي
 وانا اعلم انه يشرب الخمر وياكل لحم الغنم يرفيه ويغسله قبل

ان اصلي فيه فقال ابو عبد الله عليه السلام فيه ولا تغسل من اجل
ذلك فانك اعترته اياه وهو طاهر ولم تستيقن بحجاسته فلا باس
ان يغسل فيه حتى تستيقن انه نجس وصححني يعقوب بن عمار قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابرة تغسلها المجرى
وهم اخبات وهم يشربون الخمر ونساءهم على تلك الحال السبا
ولا غسلها واصل فيها قال نعم قال معوية فقطعت له
فميتا وخطتته وقتلت له ازارا وورد اهن السابري ثم
بعث بها اليه في يوم جمعة حتى ارتفع النهار وكان يعرف
ما اراد يخرج بها الى الجمعة وصححني عبد الله بن علي الجلي
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في ثوب المجرى
فقال يرض بالما وصححني ابوهم بن ابي محمد قال قلت للرضي
عليه السلام الخياط والقصار يكون يهوديا او نصرانيا وانت تعلم
انه يبول ولا يتوضى ما تقول في عمله قال لا باس وصححني خضر بن
الكناسي قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن السن والجانب نجد
في ارض المشركين بالروم اناكله فقال اما ما علمت انه حلال
للحرام فلا تاكل واما ما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام وصححني
حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل وانا حاض
عن جدي رضع من خضر حتى شب واشتد عطشه ثم استغسله

رجل في غنم له فخرج له نسل ما تقول في نسله فقال اما ما عرفت
من نسله بعينه فلا تقر به واما ما لا تعرف فهو غير له الجاني نكل
ولا تغسل عنه وصححني عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام كل شئ يكون في حرام وحلال
فهو لك حلال ابا حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه وتوثقه
مسعدة ابن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام برفع العلامة
والتأخير عن عنه والا فالحق انها صححني كاخواتها على ما حققناه
سابقا قال سمعت يقول كل شئ هو لك حلال حتى تعلم انه حرام
بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب تكون قد
اشتريته وهو سرق او المسلوك عندك ولعله حرق قد باع
نفسه او خذع فبيع او قهر او امرأة تحتك وهي اختك او زوجتك
والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به
البينة ورواية معوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
الرجل يكون في داره يغيب ثلثين سنة ويدع فيها عياله
ثم ياتيها صلاكة ويخرج لاندري ما احدث في داره ولا ندري
ما احدث له من الولد الا انا لا نعلم انه احدث في داره شيئا الا
له ولد ولا نقسم هذه الدارين ورثة الذين ترك في الدار
حق يشهد شاهد عدل ان هذه الدار دار فلان ابن فلان

مات وتركها ميراثا بين فلان وفلان فيشهد علي هذا قال
 نعم قلت الرجل يكون له العبد والامة فيقول ابو غلام
 وابقت استي في البلد فيكلفه القاضي البينة ان هذا
 فلان لم يبعه ولم يهبه فشهد علي هذا ان كلفناه ونحن
 نعم احدث شيئا قال فيكل اغاب عن يد المي المسلم غلاما او
 امته او غراب عنك لم تشهد عليه ورواية حفص بن غياث
 عن ابو عبد الله عليه السلام قال قال له رجل ارايت اذا رايت
 شيئا في يد رجل ايجوزي ان اشهد له قال نعم قال فقال
 الرجل اشهد انه في يده ولا اشهد انه له فلعله لغيره قال
 ابو عبد الله عليه السلام ان جعل الشراء منه فقال نعم فقال ابو عبد الله
 عليه السلام لعله لغيره فمن اين جاز لك ان تشتريه ويصير ملكا لك
 ثم تقول بعد الملك هو لي ويخلف علي لا يجوز ان تنسب الي
 من صار ملكا من قبله اليك ثم قال ابو عبد الله عليه السلام
 يجوز هذا ما قامت للمسلمين سوق وصحيحة فضيل وزيد
 ومحمد بن سلم انهم سألوا ابا جعفر عليه السلام عن شراء اللحم من الاسواق
 ولا يدرون ما فعل القضاة قال كل اذا كان ذلك في سوق
 المسلمين ولا تسال عنه ورواية قتيبة الاعشي قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن ذبايح اليهود والنصارى فقال لا نجسة

اسم ولا يوس على الاسم الا المسلم ورواية ساعدة قال سألت عن اكل
 الجبان وتقليد السيف وفيه الكهف والعري فقال لا باس
 ما لم يعلم انه ميتة ورواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان
 امير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة
 كثير خبزها وجمها وبضها وفيها سكين قال امير المؤمنين
 عليه السلام يقيم ما فيها ثم ياكل لان يفسد وليس له بقاء فان جاء
 طالبها عن سؤله الثمن قتل يا امير المؤمنين لا تدرى سفرة مسلم
 او سفرة مجوسي فقال هم في سفرة حتى يعلموا وصحيحة الحلبي
 عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل كانت له غنم وبقر وكان
 يدرك الذك منها فيغزله ويعزل الميتة ثم ان الميتة والذكي اختلعا
 كيف يصنع به قال يبيع من يستحل الميتة وياكل منه قال ولا
 باس به ورواية الحسن بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
 رجلا ان امير المؤمنين عليه السلام فقال يا امير المؤمنين اني
 اصبت ما لا اعرف حلالة من حرامة فقال له اخرج الحسن من ذلك
 المال فان الله عز وجل قد رضى من المال بالحسن واجتنب
 ما كان صاحبه يعلم ورواية ساعدة قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل معه انا ان فيها ما وقع في احدها قد رايت
 ايها هو وليس بعد رجل يا عبيها قال يهرقها ويتيمم ورواية

محمد بن عيسى عن الرجل انه سئل عن رجل نظر الى راع نرا على شاة قال
 ان عرفها ذبحها واحرقها وان لم يعرفها فاصفها نصفين ابدا
 حتى تقع السهم بها فتذبح وتحرق وقد بحث سائر ما وصححه
 زرارة قال سالت قلت اسلمك الله ما ياكل من الطير قال كل
 ما دق ولا تاكل ما سفت قال قلت فالبيض في الاجام فقال
 ما استوى طرفاه فلا تاكل وما اختلف طرفاه فكل قلت فطير الماء
 قال ما كانت له قاذصة فكل وما لم يكن له قاذصة فلا تاكل و
 رواية عبد الله بن ابي يعفور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان
 اكون في الاجام فيختلف على الطير فما اكل منه قال كل ما دق ولا
 تاكل ما سفت قلت اني اوتي بيمد بوجا قال كل ما كانت له قاذصة
 واعلم ان الاحاديث التي نقلناها في هذا الموضوع كلها متروكة
 المعنى ثم اقول اعلم انه وقعت من جمع من متاخرى اصحابنا
 حديثهم في الاحاديث اغلاط في هذه المباحث ومن جملتها ان
 الفاضل المذوق الشيخ على رحمه الله تعالى اتى في بعض كتبه
 بان ظن غلبة النوم على الحاسدين كاف في نقص الوضوء وقد علمت
 توازن الاخبار بخلاف ما اتفق به ومن جملتها ان كثير منهم زعموا
 ان قولهم عليهم السلام لا ينقض يقين بشك وما تنقضه بيقين
 اخر جاز في نفس احكامه تعالى وقد افهمنا ان ان مخصوصا

الانسان

الانسان واحواله واشباهها من الوقائع الخصوصية ومن جملتها
 ان بعضهم زعموا ان قولهم عليهم السلام كل شيء طاهر حتى تستيقن انه
 قد ذرع صورة الجمل بحكم الله تعالى فاذا لم تعلم ان نقطة الغنم
 طاهرة او نجسة تحكم بطهارتها ومن المعلوم ان مرادهم ان
 ان كل صنف فيه طاهر وفيه نجس كالدم والبول واللحم والماء واللبان
 والخبث من مالم يميز الشارع بين فريده بعلامة فهو طاهر حتى يعلم
 انه نجس وكذلك كل صنف فيه حلال وحرام مالم يميز الشارع
 بين فريده بعلامة فهو لك حلال حتى تعرف للحرام بعينه فتد
 ومن جملتها ان كثير منهم لم يفتطنوا بالفرق بين ما اذا علمنا
 نجاسة شخص محصور بين شخصين معينين او شخص معين
 او حرمة ولم يقدروا على التمييز بينهما او بينهما وبين ما اذا لم
 تعلم نجاسة شخص او حرمة فاجروا حكم الصورة الثانية و
 الاحاديث الواردة فيها في الصورة الاولى ومن جملتها ان جمعا
 من ارباب التدقيق منهم زعموا انه اذا علمنا نجاسة ثوب مثلا
 لا نكس بطهارته الا اذا قطعنا بازالته او شهد عندنا
 عدلان ان اليقين لا ينقض الايقين وانا نقول لنا على بطلان
 دقتهم دليلان الاول ان اللبيب الذي تتبع احاديثنا بعين
 الاعتبار والاختيار يقطع بانها يستفاد منها ان كل ذي عمل عمن

في علمه ما لم يظهر خلافه وان شئت ان تعلم كما علمنا فانظر
 الى الاحاديث الواردة في القصارين والجزارين وحديث
 تظهير الجارية قرب سيدها والحديث الصريح في ان الحجام
 موثق في تظهير موضع الحجامة لكن لا بد من فريحة قومية
 وفطنة مستقيمة والا لا تعقب نفسك وغيرك فان كلا
 ليسوا خلقا له الدليل الثاني ان هذه المسئلة مما تقدم
 به البلي فلو كان حكمها مضيقا كما زعموا لظهر عندنا
 منه اثر واضح بين ولم يظهر عنهم عليهم السلام الا ما يدل على التوضيح
 والله اعلم بحقائق احكامه وقد بلغني ان جمعا من حول
 علمائهم الورع ادين يهبطون الثياب الخمسة للقصارين ثم
 يستجمعونها ومن المعلوم عند الفقيه المحقق ان هذه
 العملية عزيزة فعة وقد بينهما على طرف من اغلاط المتأخرين
 في فهم الاحاديث الواردة في الفروع لتعلم انه عجب عليك
 سلوك طريق قدم مايت قدس الله ارواحهم بان تعمد في
 كل ما لم تعلم على معنى يكون الحديث صريحا فيه او يكون لارضا
 بينا قطعيا للمعنى الذي صرح به الحديث ولو لا وجوب اظهار
 الحق على ما اظهرته والله مطلع على سراير عباده ولما القى
 الرسالة فالادلة المتقدمة لا بطل التمسك بالظن جارية

فيها

فيها واما التمسك بالاستحسان فكذلك فائدة كل من جوز
 الاستنباط من ظواهر كتاب الله وظواهر السنة النبوية من غير
 ان يبلغه عن العترة الطاهرة عليهم السلام ما يدل على عدم طروخ
 عليهما وعلى بقائهما على ظاهرهما يلزمه القول بالاجتهاد الظني
 التزمه او لم يلزمه فائدة ما اشتهر بين المتأخرين من
 اصحابنا من ان قول الميت كالميت لا يجوز العمل به بعد موته
 المراد بظنه المبني على استنباط ظني وامافنا وى الاخباريين
 من اصحابنا فهي مبنية على ما هو صريح الاحاديث اوارضه
 البين فلا تقوت بموت المفتي نعم بعضها الذي كان مبني
 على حديث ورد في الواقع من باب التقيية يقطع العمل به
 اذا ظهر للمهدي صلوات الله وسلامه عليه وكذلك فتاوى
 المتأخرين المبنية على صريح الحديث او على لارضه البين لا تقوت
 بموت صاحبها لكن التمييز بين القسمين صعب على
 مقلديهم فائدة كما لا اجتهاد عند الاخباريين لا تقليد
 ايضا فانحصر العمل في غير ضروريات الدين في الرواية عنهم
 عليهم السلام فائدة اذا ظهر عليك وانكشف لديك ما حققاه
 ظهور عليك سرورهم عليهم السلام القاضى في ثلثة في بني و
 وصي بني وشي وذلك لان القاضى من الرعية ح يروى في تمام

عليهم وليس بغيره يستقل بالحكم كما نقول بدلالة العامة والعامة
ومن وافقه من أصحابنا **الفصل السابع في بيان**
من يجب رجوع الناس اليه في القضاء والافاء ذكر الشيخ الصدوق
محمد بن علي بن بابويه في كتاب كمال الدين ونظام النعمة حديثا
محمد بن محمد ابن عمام رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن يعقوب
الكليفي عن اسحق ابن يعقوب قال سالت محمد بن عثمان العمري
رضي الله عنه ان يوصل لي كتابا قد سالت فيه عن سائل الشك
على فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام اما سالت
عنه ارشدك الله ووفقك الى قوله عليه السلام والحوادث الواثقة
فارجعوا فيها الى رواية حديث فانهم محققون عليكم وانا حجة الله
عليهم وهذا الحديث الشريف بهذا السند المذكور ايضا في
كتاب الاحتجاج للطبرسي رحمه الله تعالى وذكر في كتاب الرجال
لعمدة القوم المحدثين الشيخ ابي عمر محمد بن عثمان بن عبد
الكشي وفي اختيار رئيس الطائفة من ذلك الكتاب حديثا
بن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال اعرفوا منازل الرجال
على قدر رواياتهم عنا ابراهيم بن محمد بن احمد بن حماد المروزي
المحمدي يرفعه قال قال الصادق عليه السلام اعرفوا منازل شيعتنا
بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنا فاننا لا نعد الفقيه منهم
ففيها

128
ففيها حتى يكون محدثا فقل له او يكون المروزي محدثا قال
يكون منهما والمفهم المحدث علي بن حنظلة عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اعرفوا منازل الناس منا على قدر رواياتهم عنا
ابو الحسن احمد بن حاتم بن ماهويه قال كتبت اليه يعني ابا الحسن
الثالث عليه السلام اسالته عن اخذ معالم ديني وكتب اخواني
فكتب اليهما ففهم ما ذكرتهما فاصدا في دينكما على مستن في
حسنا وكل كثير القدم في امرنا فانهم كافوا ان شاء الله
هذه الاخبار مسندة في كتاب رجال الكشي وفي كتاب
الاختيار للشيخ تركنا الاسانيد رومالا اختصارا واعتقادا
على تواتر القدر المشترك بين تلك الاخبار وعلى كونها حجة
من الاصول المجمع على صحتها وفي الكافي في علي بن حنظلة قال
سعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اعرفوا منازل الناس منا
على قدر رواياتهم عنا وفي كتاب الاحتجاج لشيخنا العلامة
الطبرسي قدس سره عن ابي محمد العسكري عليه السلام
قال الحسين بن علي عليهما السلام من كفل لنا بيتنا وقطعته
عنا نحننا باستنارنا فواساه من علومنا التي سقطت
اليه حتى ارشده وهذا قال الله عز وجل يا ايها النبي
المواسي انا اولى بالكرم منك اجعلوا له يارسلنا نكفي في الجنان

بعد كل حرف مائة الف الف قصص وضموا اليها ما يليق بها من النعم
 وفي كتاب الكافي عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 رجل رواية الحديثكم بيت ذلك في الناس ويصدده في قلوبهم و
 قلوب شيعتكم ولعل عابدا من شيعتكم ليست له هذه الرواية لها
 افضل قال الرواية لحديثنا يسدده في قلوب شيعتنا افضل
 من الف عابد وروى الاثمة الثالثة قدس الله ارواحهم بسندهم
 عن داود بن الحصاني عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين
 اتفقتا على عدلين جعلاهما بينهما في حكم وقع بينهما خلاف بين
 بالعدلين واختلف العدلان بينهما عن قول ايهما بمصطفى الحكم
 قال ينظر الى قول افترقهما واعلمها باحاديثنا واورعتهما
 حكمه ولا يلتفت الى الاخر وعن ابي خديجة قال يعني ابي عبد الله
 عليه السلام بعض اصحابنا فقال قل لهم اياكم ان وقعت بينكم خصومة
 او تدارى بينكم في شئ من الاخذ والعطاء ان تحاكموا الى الحد
 هؤلاء الفساق اجعلوا بينكم رجلا من عرف حلالنا وحرامنا
 فاني قد جعلته عليكم قاضيا واياكم ان يحاكم بعضكم بعضا
 الا السلطان الجائر وفي مقبولة عمر بن خطلة برغم العلاء
 ومن وافقه ولا نفى صحيحة لما احتقناه سابقا قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجلين من اصحابنا تكون بينهما شاة

وفي من او سيرات فقاما الى السلطان او الى لقضاء يحل ذلك قال
 من يحاكم الى الطاعوت فحكم له فاما ياخذ بعت وان كان حقة
 ثابتا لانه اخذ بحكم الطاعوت وقد امر الله عز وجل ان يكون
 بها قلت كيف يصنعان قال انظروا الى من كان منكم قد
 روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا
 فليمن تصلوا به حكم فان قد جعلت عليكم حاكما فاذا احكم بحكمنا فلم
 يقبل منه فاما بحكم الله استخف وعلينا رد والراد علينا راد على
 الله وهو على حد الشك بالله وعن ابي خديجة قال قال لي ابو عبد الله
 عليه السلام اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا
 الى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعله بينكم فاني قد
 جعلته قاضيا فحاكموا اليه وروى الامام ثقة الاسلام بسند
 عن محمد بن حكيم قال قلت لابي الحسن موسى عليه السلام جعلت فداك
 فقضينا في الدين واعطانا الله تعالى بكم عن الناس حتى ان الجاهل
 منا تكون في المجلس ما يسال رجل صاحبه لا تحضر المسئلة
 ويحضر جوابها فيا من الله علينا بكم الحديث وبسند عن
 ساعدة بن مهران عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال قلت اصلحك
 الله انا مجتمع فتناكر ما عندنا فافاد علينا شئ الا عندنا
 فيمسطر وخلك مما انعم الله به علينا بكم وبسند عن عبد الله

بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يحبني القوم فيسعون
منى حديثكم فاضحروا لا اقرى قال فافهم من اوله حديثا من
وسطه حديثا ومن اخره حديثا وقال ابو جعفر عليه السلام ابان
تقلب اجلس في مسجد المدينة وافت الناس فاني احب ان
ارى في شيعتي مثلك وقال الصادق عليه السلام من ابي
حيث انت ابان بن تغلب فانه قد سمع مني حديثا كثيرا
روى لك فاروه عنى وقال الصادق عليه السلام الفيص بن الخطاب
اذا اردت مجديتنا فعليك بهذا الجالس واومى بيده الى
رجل من اصحابه فسالت اصحابنا عنه فقالوا زرارة بن اعين
وقال الصادق عليه السلام رحم الله زرارة بن اعين لولا زرارة
ونظراؤه لاندست احاديث ابي عليه السلام وقال الصادق ع
ما احدا حتى ذكرنا واحاديث ابي عليه السلام الا زرارة وابو بصير
ليث المرادي ومحمد بن مسلم وبريد بن معوية العجلي هو الاصل
دين الله واسنا ابي عليه السلام على حلاله وحرامه وقال الصادق
عليه السلام اقام كان ابي عليه السلام ياتهم على حلال الله وحرامه وكانوا
عبيته على وكذلك اليوم هم عندي هم متوقع سري اصحاب
ابي عليه السلام حقا اذا اراد الله باصل الارض سوا صرفهم عنهم
السوء هم بنو شيعتي احياء وامواتا يحبون ذكر ابي عليه السلام

يكشف

يكشف الله كل بدعة ينقون عن هذا الدين الخصال المبطلات
وتاويل الغالين ثم بكى قال الراوى فقلت من هم فقال
من هم صلوات الله عليهم ورحمة احياء وامواتا يريد العجلي
وزرارة وابو بصير ومحمد بن مسلم وقال الصادق عليه السلام
من ابي يعفور حيث قال له عليه السلام لانه ليس كل ساعة الفاك
ولا يمكن القدوم ويحيى الرجل من اصحابنا فيسألني وليس
عندي كلاميا لاني قال فما يمنعك عن محمد بن مسلم التقى
فانه قد سمع من ابي وكان عنده وجهها وقال الصادق ع
بشر الحنثيين بالجحيم يريد بن معوية العجلي وابو بصير
ليث بن العنزي المرادي ومحمد بن مسلم وزرارة اربعة نجبا
امنا الله على جلاله وحرامه لولا هؤلاء انقطعت اثار النبوة
واندرست وقال الصادق عليه السلام الشغب العرقوني حيث
قال له عليه السلام ربما احببت ان تسال الشي من سال قال عليك
بالاسدي يعني ابا بصير واقول الاحاديث الناطقة بامرهم
عليهم السلام بالرجوع في الفتوى والفضا الى رواة احاديثهم و
احكامهم متواترة معنى وتلك الاحاديث صريحة في وجوب
اتباع الرواة فيما يروونه عنهم عليهم السلام من الاحكام النظرية والى
فهما دالة اصلا على جواز اتباع خلقهم للحاصلة من قولهم

كتاب الله اصل او استحباب او غيرها وكادالة فيها على ان تكون
الرواة المتبوعون اصحاب الملكة المعتبرة في المجتهد ومن العلم
ان المقام مقام البيان والتفصيل فلم يقربية المقام علما
قطعيان ان تلك الظنون وكذلك تلك الملكة غير معتبرتين
عندهم عليهم السلام من جملة غفلات المتأخرين من اصحابنا
كالعلامة الحلبي والمحقق الحلبي في اصوله لا في معتبره وكالشهيد
الاول والثاني والفاضل الشيخ على قدس الله ارواحهم انهم
رغموا ان المراد من تلك الاحاديث المجتهدون وانما قلنا انه
من جملة غفلاتهم لانا نعلم على قطعيان ما ديا انهم لم يدركوا
عسا استفدنا من كلامهم عليهم السلام من كلام قدسنا من انه
لا بد في باب القضاء والفتوى من احد القطعين ومن ان
اسباب قطعنا باحكامهم واحاديثهم عليهم السلام كثيرة وافره من
جللتنا انهم عليهم السلام في مدة طويلة تزيد على ثلثمائة سنة
اظهروا دين جدهم صلوات الله وسلامه عليه عليهم عندنا
كثير وجم غفير من الافاضل الثقات المحققين يزيدون
على الف رجل وامرهم بان يكتبوا بين ايديهم ما يسمعون منهم
عليهم السلام لتقل بها الشيعة لاسيما في زمن الغيبة الكبرى
وليدلوا على سلك ما سلكته العامة من الاستنباط

الظنية

الظنية فالقرا باصروهم عليهم السلام اصولا كثيرة كانت بخط الافاضل الثقات
وباسلامهم عليهم السلام من جملة ما تقريرهم عليهم السلام اصحابنا في تلك
المدة الطويلة على الاعتقاد على تلك الاصول في عقايدهم واعمالهم
بل تصرحهم عليهم السلام بذلك ومن تصرح الائمة الثلاثة وغيرهم
قدس الله ارواحهم بانهم اخذوا احاديث كتبهم من تلك الاصول
المجمع على صحتها اوبان كلها صحيحة لما وقعوا في هذه الشبهة
والله اعلم بحقايق الامور الفصل الثامن في جواب الاسئلة
المتحيرة على ما استفدناه من كلام ائمتنا عليهم السلام من كلام قدسنا
كاحد بن ابي عبد الله البرقي في كتاب المحاسن ومحمد بن الحسن
الصفار في كتاب بصائر الدرجات وعلى بن ابراهيم بن هاشم
في تفسيره ومحمد بن يعقوب الكليني في اول الكافي السؤل الاول
ان الفاضل المدقق محمد بن ادريس الحلبي رحمه الله تعالى اخذ
احاديث من اصول قدما من التي كانت عنده وذكرها في
باب هو اخر ابواب كتاب السراير ومن جملة ما اخذه من جامع
الزين على صاحب الرضى عليه السلام هشام بن سالم عن ابي عبد الله
عليه السلام قال انما علمنا ان نلقى اليكم الاصول وعليكم ان
تقرروا احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضى عليه السلام قال
علمنا ان القاصد الاصول اليكم وعليكم التفرع والحديث ان ناطقنا

بجواز الاجتهاد في نفس احكامه تعالى وجوابها موافقان
لما حققناه سابقا واستفدناه من كلامهم عليهم السلام لان المراد
منهما ان استنباط الاحكام النظرية ليس شغل الرعية بل علينا
ان نلقى اليهم نفس احكامه تعالى بقواعد كلية وعليهم استخراج
الصور الجزئية عن تلك القواعد الكلية مثال ذلك قولهم
عليهم السلام اذا اختلط الحلال بالحرام فلب الحرام وقولهم عليهم السلام كل
شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه
فتدبره وقولهم عليهم السلام الشك بعد الاضراف لا يليق اليه
وقولهم عليهم السلام ليس ينبغي لك ان تنقض يقينا بشك ابا
واما تنقضه بيقين اخر وهذا فايد شريفه هي ان الانظار
العقلية قسمان قسم تكون تمهيد مادة الفكر فيه بل
صورته ايضا من جانب اصحاب العصمة عليهم السلام وقسم لا يكون
كذلك فالقسم الاول مقبول عند الله تعالى مرغوب اليه لانه
معصوم من الخطا والقسم الثاني غير مقبول لكثرة وقوع الخطا
فيه واقتبات النبي صلى الله عليه واله رسالته على الامة اما من باب
انه بعد الاطلاع على معجزة يحصل القطع بدعواه بطريق
الحس كما يفهم من الاحاديث او من القسم المقبول من النظر
والفكر واستخراج اليقينة الفروع من القواعد الكلية

المتعلقة

المتعلقة منهم عليهم السلام من هذا القسم المقبول هكذا ينبغي
ان تحقق هذه المباحث وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
السؤال الثاني انه لا سفر للاخباريين عن العمل بالظن
المعلق بنفس احكامه تعالى او ينفيها وذلك لان التقدير
ولركان صحيحا باصطلاحهم وهو المقطوع بورد من اهل
الذكر عليهم السلام وقد يحتمل النقيض وقد تكون دلالة ظلية
وعلى التقديرين لا يحصل القطع وجوابه ان يقال اكثر
احاديث اصحابنا المدونة في كتبنا صارت دلالتها
قطعية بمجموعة القرائن الحالية والمقالية وانواع القرائن
كثيرة من جملتها ان الحكم في مقام البيان والتفهيم لا يتكلم
بكلام يريد به خلافا لظاهره ولا سيما من اجتمعت فيه نهاية
الحكمة مع العصمة وقد مر زيادة توضيح لذلك في كلامنا
ومن جملتها خصوصية امر لبعض الاحاديث ومن جملتها
قرينة السؤال والجواب والدلالة التي لم تنص قطعية بمجموعة
القرائن لا توجب الحكم عندهم وانما توجب التوقف واما
احتمال النقيض فغير قاض فيها حققناه لما سبق من انه
يكفي احد القطعين ومن ان ساط العمل القطع بان الحكم
ورودهم عليهم السلام لا الظن بانه حكم الله في الواقع ومما يدل

على الفرق بين المجهدين ما ذكره الفاضل الشيخ حسن ابن التتبيد
الثاني رحمه الله تعالى في كتاب المعالم حيث قال في مقام الرد
على من امتك في جواز العمل بمجهد الواحد بأنه يبين الظن فيكون
معتبراً كما اعتبر الشارع شهادة العدلين لا فادتها بالظن
ليس الحكم في الشهادة منوطاً بالظن بل بشهادة العدلين فينتفي
بانقضاءها فهي كما اشار إليه المرتضى رخص في معنى الاسباب او
الشروط الشرعية كزوال الشمس وطلوع الفجر بالنسبة الى
الاحكام المتعلقة بهما بخلاف محل النزاع فان المفروض فيه
كون التكليف منوطاً بالظن انتهى كلامه على الله مقامه و
لنذكر مثلاً لا فنقول عند من يعمل بالدلالات الظنية والاجتهاد
الحريصة بحوزة الحديث الوارد في حق احلم في المجهدين الا
باطلاق لفظه نارة وبتفسيره بحسب القرائن الى اليه يعال
الاحوال وذلك بحسب اختلاف اراء المجهدين في كل بعيد
على مقتضى ظنه من ترجيح احد الاحتمالين وصندا لاجاز
المسكين بالتوقف او اليقين يجوز الافتاء بالقدر الذي
دلالة اللفظ عليه وتعلية ويجب التوقف عن الفتوى والعمل
في القدر الزايد على فعله على قول من رجح من اهل الاجتهاد جاز
اطلاق اللفظ بحسب التيسير ولو كان زمن الفصل اقل مما اذا

لزمان

لزمان التيسير ولم يجز مسلمة الى زالة الخجاسة في المجهدين بان يكون
ناهما في المجهدين المرام مثلاً فيحصل فيه دخل السيل فيه فيقوم من النوم
وهو واقع جوف السيل وعلى قول من رجح جانب القرينة بحسب الفصل
في الصورة المفروضة ويعوم التيسير على قول من تساوى الاحتمالين
في نظره يجب التوقف عند بعض والحكم التحديد عند بعض وعلى
طريقة الاخبار يدين بحسب التوقف من تعيين احد الاحتمالين
لو لم تكن دلالة من خارج بتعيين احدهما ومصادق التوقف
في بعض المواضع ترك الافعال الوجودية وفي بعض المواضع
الاستيان بفعل وجودي مع الاطلاق في نية او مع توريدها
وما آل الاطلاق واحد او مع ذكر الاحتياط في نية وما آل
الكل واحد كما سيجي حقيقة في كلامنا ان شاء الله تعالى
وما نحن فيه من قبيل الثاني لا ناعلم ان حرمة الجمع بينهما
بما اذا علمنا الفعل الواجب بعينه فان قلت كيف تكون
نيتها قلت قصد القرينة المطلقة في العبادات كافية
ولو تنوعت عن هذا المقام فله قصد الوجوب المطلق في
كل واحد منهما من ادى من المطلق ما يعم الواجب بالاحالة
والواجب من باب المقدمة ولتقابل ان يقول قد علمنا
جواز الفصل بل وجوبه من جهة وجوب الاحتياط ومن المعلوم

اجزاء الغسل عن النجس فاذا اغتسل سقط عنه النجس ويرد
 عليه ان يحرم الغسل ويعلق عليه النجس في حكم
 الله تعالى فلا بد من الجمع بينهما ليحصل اليقين ببراه الله
 واذا احتير الفقيه في وجوب صلوة الجمعة عليه وجوباً
 عينياً وفي وجوب صلوة الظهر بدليها يجب عليه التوقف
 عن تعيين احد الاحتمالين كما هو مقتضى الاحاديث و
 مصداق هذا التوقف ايضاً الجمع بين الفعلين الوجوديين
 اعني صلوة الجمعة وصلوة الظهر لانا فلم اشتغال الجمعة
 باحدهما ولا نفلم بعينها ونفلم ان الاشتباه ليس مسقطاً
 لوجوبها وقد ظهر عليك من ذلك ان حصة الجمع بينهما
 مخصوصت بما اذا علمنا ما هو الواجب بعينه على ان الفقيه
 الشريفة المتقدم من الاستفادة من قوله عليه السلام اذا اصبتم
 بمثل هذا ولا تدرون فعليكم الاحتياط بالجمع بين الفعلين
 الوجوديين في هذين الموضعين واشباههما السؤال الثاني
 انه قد ذكر المحقق الحلي في اصوله وهو في اكثر ارباب اختصار
 كتاب العدة لرئيس الطائفة مع زيادات وايرادات من قبله
 رجع عنها في اخر عمره وكتاب المعبر في مقام الرد على ما
 نقلناه من رئيس الطائفة حيث قال والذي اذهب اليه

وهو

وهو ذهب جميع شيوخنا المتكلمين المتقدمين والمتأخرين
 وهو الذي اختاره سيدنا المرتضى قدس الله روحه واليك ان
 يذهب شيخنا ابو عبيد الله رحمه الله ان الحق في واحد وان عليه
 دليلاً من خالفه كان مخطئاً فاسقاً انتهى واما ما نصحتني
 بنقص الاجتهاد ونظروا فانه يجب على المجتهد استغراق الرسع
 فيه فان اخطأ لم يكن ما توشا وبديل على وضع الآثم عنه وجوب
 احدهما انه مع استغراق الرسع يتحقق العذر فلا يتحقق الآثم الثاني
 ان نجد الفرق المحقة مختلفة في الاحكام اخلافاً شديد حتى
 يعني الواحد منهم بالتبني ويرجع عنه الى غيره فلم يرتفع الآثم عنهم
 الفسق وشالهم الآثم لان الغاييل منهم بالقول اما ان يكون استغراق
 وسعة في تحصيل ذلك الحكم او لم يكن فان لم يكن يتحقق الآثم
 ولك استغراق وسعة ثم لم يظفر ولم يعذر يتحقق الآثم الى
 المجتهدين كاستقبال القبلة فانه يلزم كل من غلط فيه ان
 القبلة في جهة ان يستقبل تلك الجهة اذ لم يكن له طريق الى
 العلم ثم تكون الصلوات مجزئة لكل واحد منهم ولك اختلفت
 الجهات فان قيل لا ثم ان مع استغراق الرسع يمكن الغلط
 في الحكم وذلك لان الواقعة لا بد فيها من حكم شرعي ولا بد من
 نصب دلالته على ذلك الحكم فلم يكن للمكلف طريق الى العلم

بها كان مضى بها عينا ولما كان لذلك الخطي طريق لذلك الحكم
مع تقدير استغناء الواسع وذلك تكليف بما لا يطاق والجراب
قوله لا بد من نصب قرينة قلنا مسلم لكن ما المانع ان يكون
فرض المكلف مع الظاهر بتلك الدلالة العلة بمقتضاها في
عدم الظاهر يكون الحكم في الواقعة لان ذلك الحكم ومثاله جهة
القبلة وكذلك العمل بالبينية عند ظهور العدالة وخفاها
ولو ظهر فسقطت الوجوب اطرافها انما المانع ان يكون الأدلة
التي وقع فيها النزاع كذلك الا ترى ان العموم يخص مع وجود
المخصص ويعمل بعين مع عدم المخصص انتهى كلامه
اعلى الله مقامه واقل جوابه ان الوجه الثالث من الوجوه التي
ذكرها المحقق مبني على مقدمة خطية وعلى قياس احكام الله
تعالى على غيرها وكلاهما مردودان ومن المعلوم ان العمل بالظن
في بعض احكام الله تعالى ينتهي الى تحريم الدين والى تضعيف
ما وقع من المروءات من المناقبات واعداء الدين لا تقدم
في كلامنا وان العمل بالظن في غير احكامه تعالى كتحريم
جهة القبلة وهدد الركعات وقيم المستلفات واروتى
النباتات لا تنتهي الى ذلك والوجه الاول ايضا مردود لان
خلاصة جارية فبين كان في زمن الفتنة واستفزع وسعه

وعمل

وعمل بخلاف الشريعة فانه معذور كما قوتت به الاخبار عن الائمة
الاطهار عليهم السلام انه عمل بخلاف الشريعة والحل ان يقال
كونهم معذورين اعم من كون فعلهم مشروعا لجواز ان يكون
سبب كونهم معذورين غفلتهم من بعض القواعد الشرعية
وحاصل النقض والحل ان المعذورين قسمان قسم حاصل
من تخليع الله تعالى جميعا من عباده كما في اهل الفتنة فانه
يكلفهم يوم القيمة لافي الدنيا كما قوتت به الاخبار عن الائمة
الاطهار عليهم السلام وقسم حاصل من طلب الله تعالى العمل بالظن
مدعائك القسم الثاني ودليلك يدل على القدر المشترك فلو
دليلك يلزم تحقق القسم الثاني في اهل الفتنة والوجه الثاني
ايضا مردود ولما استحققت ثم اقول ان شئت بتحقيق المقام
بما لا مزيد عليه فاستمع لما نزلوا عليه من الكلام بتوفيق الملك
العلام ودلالة اهل الذكر عليهم السلام فتقول الاختلاف في الفتنة
قسمان احدهما ان يكون سببا لاختلاف ما بلغهم من الروايات
ومن المعلوم ان هذا النوع من الاختلاف لا يودي الى تناقض
لاقتنا احد القولين على ما ورد من باب البينة كما حققه رئيس
الطائفة قدس سره وقد مر توضيحه والاختلافات الواقعة
بين قدما من الاخبار بين اصحاب الائمة عليهم السلام من هذا

القبيل كما تقدم نقله من رئيس الطائفة وثباتهما ان يكون
غير ذلك من الاستنباطات الظنية ومن المعلوم انه لم
يرد اذن من الله تعالى في ذلك بل تواترت الاخبار من الامة
الاطهار عليهم السلام بان المعنى المحض ضامن ويلحق وزر من
عمل بفسياه وقال الله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك
هم الكافرون ومن المعلوم ان كل حكم يحتاج اليه الامة قد
انزل الله في كتابه لكونه لا يتلف عقول الرجال ومن المعلوم انه
لا اختلاف فيما انزل الله تعالى كما مر بها نه سابقا فنكل من
اختلف في الفتوى ولم يكن سبب ابقاء الحديث على حد
وارد من باب الحقيقة يكون حاكما بغير ما انزل الله واقول يمكن
ان يقال للجماعة التي وقع منهم القسم الثاني من الاختلاف
وهم جماعة قليلة نشأوا في زمن الغيبة الكبرى اولهم الاقدم
ابن الحسين وابن ابي عمير فيما اظن ثم بعدهما الشيخ علي بن ابي
الشيخ المفيد ثم ابن ادريس الحلبي ثم العلامة الحلبي ثم وافقه
من المتأخرين معذورون من جهة غفلتهم عن ذلك سلوك طريقة
الاستنباطات الظنية مناقض لما هو من ضروريات مذهبنا
من انه صلى الله عليه وآله بعد ما جاء في كل واقعة يحتاج اليها
الامة الى يوم القيمة بحكم خطاب قطعي واوضح كل جابيه عند

الامة عليهم السلام ان الناس يسوالهم في كل ما لا يعلمون والرد اليهم في
بكل ما عليهم من القسم الثاني من الاختلاف ذهب شيخنا
المفتي قدس سره الى جواز المسك بالاستصحاب في نفس حكم
وفي فقهها وقد مر توضيحه في سئلة من دخل في الصلوة
بنيهم لفقد الماء وجد الماء في اثنايها فذهب الى ان
من دخل في الصلوة بغيرهم ثم سبقت له حدث فاصاب ماء
يتوضى ويبيح بخلاف من دخل في الصلوة بوضوء وسبقت له
فانه يتوضا ويستأنف الصلوة مع انه تواترت الاخبار بان
الحديث في اثنا الصلوة ينفذها والباءت له على ذلك
انه كان في بعض الاحاديث لفظة احدث فسبق الى جملة
على وقوع الحدث من المصلي وغفل عن احتمال ان يكون المراد
امطر السابا لهذا الاحتمال اظهر معنى كما حققناه في بعض
كتبنا والسبب الذي نذكره صاحب المعالم في ضرورة كثير
من احاديث اصحابنا مضمر في تاليفات المتأخرين بعد
كونه غير مضمر في اصول قدما لنا ذكر اسم الامام المنقول عنه
الحديث في اول الباب ثم ذكر الضمائر الراجعة اليه في سائر
الابواب فلما نقل المتأخرون تلك الاحاديث الى التاليفات
وغيره اوتيت الاحاديث والترنوا ان لا يتصرفوا في عبارات

القديم الترتيب تلك الضامير من غير سبق من جهة فاضارت تلك
الاحاديث مضمرة جارية في هذا الحديث واشباهه هذا كله ^{بعد}
التنزيل عن حمله على النفقة والصلاب حمله على النفقة لان ^{حقيقة} ابا
ذهب الى ذلك لكن ما خصص الحكم بالتميم وذهب الى ان ما
الاولى ولو كان كرايجس بما لا فاة النجاسة وذهب ابن الجند
الى جواز العمل بالقياس وذهب ابن ابي عقيل الى عدم انفا
الماء القليل بمرور النجاسة عليه السؤال الرابع ان يقال
كيف عمل الاخباريين في فعل وجوب يحتمل ان يكون حراما
في الشريعة ظهرت فيه شبهة الحمة كحديث ضعيف اول ظهور
وجوابه ان مقتضى قواعد وجوب التوقف ومصادق
التوقف ترك كل فعل وجوب لم يقطع بجوازه فيجب ترك ذلك
الفعل وترك تفسيق فاعله وانما قلنا هذا مقتضى قواعد
لان استفاد من الحديث المتواترين الفريقين للمستل على
حصرا الامور في ثلثة ومن الاحاديث المشتملة على وجوب ^{التوقف}
والثبوت في كل واقعة لم نفهم حكمها ومن الحديث الذي اخذ
محمد بن ادريس الحل عن اصل الحسن بن محبوب وذكره في اخر
السرائر وذكره الامام ثقة الاسلام في باب الكتابان حيث
قال محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن جميل بن

صالح عن ابي عبد الله النخعي قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول والله ان
احب اصحابي الى اورعهم وافقههم واكثرهم حديثا وان اسوام
عندي حالا وامتنعهم الذي اذا سمع الحديث ينسب اليه ويرى
عنا فلم يعقله اشيا من وجوه وكفر من دان به وهو لا يدري
لعل الحديث من عندنا خرج والينا اسند فيكون بذلك خارجا
من ولايتنا ومن الحديث الذي ذكره الشيخ السعيد قطب
الدين الراوندي قدس سره في الرسالة التي صنعها لاثبات
صحة احاديث اصحابنا حيث قال قال الصادق عليه السلام لا تكذبوا
بحديثي الى به مرجي ولا قدرى ولا خارجي فتنسب اليه فانكم
لا تدرون لعل شيئا من الحق فتكذبوا الله واقول قد جرت
بيدي وبان جمع من المنسويين الى العلم هذه الحكاية بعينها
وانتهم كل اذويت عندهم حديثا من احاديث ^{عليه السلام} ائمتنا
ولم يجحدوه موافقا لما في كتب من يقول بالاجتهاد ان الظنية
من متاخرى اصحابنا غصبوا وقد حوافيه ونهوا برؤية
يعمل به ويسال الله العفو والعافية لا يقال مقتضى ما ذكره
محمد بن علي بن بابويه في بحث القنوت من كتاب من لا يحضره
الفقيه واستدل به على جواز القنوت بغير العربي حيث ذكر قال
الصادق عليه السلام كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي ايا حة كل شيء

ما يبلغنا فيه من المعلوم ان المراد مني يكون اتباعا واجبا
 والمفروض فيما نحن بصدد عدم بلوغ ذلك النهي انا نقول
 النهي قسمان مني خاص ومني عام والنهي العام قد بلغنا
 اذ علمنا من الحديث المتواتر بين الفريقين المشتمل على حصر
 الامور في ثلاثة من نظائره وجوب التوقف علينا في كل
 واقعة لم يكن حكمها بيننا عندنا معلوما بان الشريعة قد
 حكمت ولم يبق واقعة خالية من حكم واد من الله تعالى او
 معللا بالحد من ارتكاب المحرمات والوقوع في المحلوكات
 من غير علم وبهذا الجواب يتدفع ما يجبه ان يقال ذكرنا
 الضد وق في كتاب التوحيد في باب الاستطاعة حدثنا
 احمد بن محمد بن يحيى العطار رضي الله عنه قال حدثنا سعد بن
 عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن امتي تسعة الخطا والفساد وما استكروا عليه ولا يطيقون
 وما لا يعلمون وما اضطروا اليه والفساد والطيرة والتفكر في
 الوسوسة في الخلوة ما لم يطقوا بشقة وذكر في باب التعريف
 والحجة والبيان حدثنا احمد بن محمد بن يحيى العطار رضي الله
 عنه عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن داود بن فرقد

عن ابي الحسن زكريا بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما يجب
 الله عليه من العباد فهو موضوع عنهم حدثنا ابي رضي الله
 عنه قال حدثنا سعد بن عبد الله عن القسم بن محمد الاصبهاني
 عن سليمان بن داود المنقري عن حفص بن غياث النخعي القاسمي
 قال قال ابي عبد الله عليه السلام من عمل بما علم كفى ما لم يعلم
 مقتضى هذه الاحاديث الشريفة ايضا ان لا يتعلق بنا تكليف
 ما لم يبلغنا الخطاب الدال عليه وجه الاندفاع ان الخطاب
 العام الدال على وجوب ترك كل فعل وجوب لم نقطع بجواز
 بلغنا وهو الحديث المشتمل على حصر الامور في البقين وفي
 الشهية وعلى وجوب ترك ما ليس بيقيني جوازه والاحاديث
 المشتملة على وجوب التوقف في كل واقعة لم نعلم حكمها
 بعينه لا يقال يلزم من الحديث الذي ذكره انما هو بطلان
 الحسن والقبح الغائبين كما ذهب اليه جمهور الاشاعرة حيث
 قالوا لو عكس الله تعالى وجعل الكفر واجبا وخلافة حراما لما
 كان قبيحا ولا محادا اذ انما نقول هنا مستلذان احدهما
 الحسن والقبح الغائبين والثاني الوجوب والحرمه الذاتيان
 والذي يلزم من ذلك بطلان النائية لا بطلان الاولى وبين
 المستلذان بون بعيد الا ترى ان كثيرا من القبايح العقلية

ليس محرام في الشريعة ونقيضه ليس بواجب في الشريعة ومعنى
العقل ما ينفر للحكيم عنه وينب فاعله الى السفة على ما ذكره
المحقق الطوسي في بعض تصانيفه وقد سئل شيان بوبيا
مضمون هذا الحديث الشريف أحدهما نقل وهو قول الصادق
عليه السلام ان من قولنا ان الله يحجج على العباد بما اتاهم وعرفهم ثم
ارسل اليهم رسولا وانزل عليهم الكتاب فامر فيه ونهى وجه
التأييد ان هذا الحديث الشريف اشارة الى ما نطق
به احاديث كثيرة من انه اذا اراد الله تعالى تعلق التكليف
بجد يلهمه بان من جود وبانه واحد وبان له رضى وسخطا
وبدلالات واضحة على ذلك وبان مقتضى حكمة تعالى ان يهدي
احد التعليل الناس ما يرضون وما يخطئ ثم يبلغه دعوى
النوة والمحنة على وفقها واجاب به النبي صلى الله عليه وآله من
الواجبات والمحرمات وح يتعلق به التكليف لا قبله و
ثانيهما عقلي وهو انه من المعلوم ان هذه التكاليف الظاهرية
الشرعية مشتركة بين من يقدر على الافكار والانظار التي
ذكرتها المقتزلة للخلاص من شبهة اقحام الانبياء عليهم السلام
وبين من لم يقدر فعلم ان ما طعلق التكليف وعلم بطلا
مذهب المقتزلة في هذه المسئلة فعنى الحديث الذي ذكره ابن

بابه

بابه في بحث القنوت انه يتعلق بتكليف باجد الابعد بلوغ
واعلم ان مذهب جمهور الاشاعرة جواز الانعكاس والتمسك به
كالفاضل المدقق بدر الدين الزركشي فهو ان الحسن والقبح ذاتيا
والوجوب والحرم شرعيان وانه لا ملازمة بينهما فبال في شرح
جمع الجوامع تفهيمات الاول المقتزلة لا ينكرون ان الله تعالى هو
الشارع للاحكام انما يقولون ان العقل يدرك ان الله تعالى
شرح احكام الافعال بحسب ما يظهر من مصالحها ومفاسدها
فهما اعتمادهم موديان الى العلم بالحكم الشرعي والحكم الشرعي تابع
لها لا عينها فما كان حسنا جوزه الشرع وما كان قبيحا منعه
فصار عند المقتزلة حكان احدهما عقلي والاخر شرعي تابع له فبان
انهم لا يقولون ان معنى الثواب والعقاب ليس بشرعي اصلا خلافا
لما توهه عبارة المص وغيره الثاني ما اقتصر على المص من حكاية
قولهم هو المشهور ويتوسط قوم فقالوا فحجها انا بت بالعقل و
العقاب يتوقف على الشرع وهو الذي ذكره اسعد بن علي الزنجاني
من اصحابنا وابو الخطاب من الحنابلة وذكره الحنفية وحكو
عن ابى حنيفة نضا وهو المنصور لقنوت من حيث الفطرة وايات
القران المجيد وسلامته من الوهن والفتا قض فيهما امر ان
احدهما ادراك العقل حسن الاشياء وقبحها والثاني ان ذلك كما

والثواب والعقاب وان لم يرد شرع ولا ما يقتضيه الامر بل
وما كان ذلك بهلك القرى بظلم ابي قبيح افعالهم واهلها غافلون
اي لم تاتهم الرسل والشرائع ومثل هؤلاء ان تصيبهم مصيبة بما
قدت ايديهم اي من القبايح فيقولون ربنا اولا ارسلت اليانا رسول
انتهى كلام الفاضل الزكشي السؤال الخامس ان يقال كيف
علمكم معشر الاخباريين في حديث ضعيف يدل على وجوب فعل
وجوب وجوابه ان يقال نوجب التوقف عن تعيين احد المحتملات
ومصادقة في هذه المباحث ان لا يقع منه فعل او قول او ترك
يجامع جميع المحتملات او يجامع حال التردد والشك فيها فاذا
دار الفعل بين الوجوب والندب والكراهية فله فعله بنية
مطلقة وله تركه السؤال السادس كيف علمكم في حديث صحيح
يحفل الوجوب والحرمة كما يحفل التهديد وجوابه ان يقال
نوجب التوقف ومصادقة هذا الترك كما مر وما يوضح هذا المقام
ما رواه الامام ثقة الاسلام في كتاب الكافي عن كتاب صفوان
عن معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة كانت
مع قوم فطمشت فارسلت اليهم فسالهم فقالوا ما ندرى اعليك
احرام ام لا وانت حايض فتركوها حتى دخلت الحرم قال ان كان
عليها مهلة فلترجع الى الوقت فلتحرم منه وان لم يكن عليها وقت

فلم ترجع

فلترجع الى الوقت فلتحرم منه وان لم يكن عليها وقت فلترجع الى
ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفترها وما رواه
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة
عن انا من اصحابنا اجور ابا امرأه معهم فقد روى الى الوقت وهي
لا تنسل في محلها ان مثلها ينبغي ان تحرم فمضوا بها كما هي حتى قد
مكة وهي طالت حلالا فسالوا الناس فقالوا تخرج الى بعض المواقف
فتحرم منه وكانت اذا فعلت لم تذكر الحج فسالوا ابا جعفر عليه السلام فقال
تحرم من مكانها قد علم الله نيتها وجهد التوضيع انها تركت فعله
واجبا في الواقع كاحتمال حرمة عند ما ولا ما علم على قدره على
ذلك ولم ينكر عليها بل استحسن نيتها القول على ما قد علم الله نيتها
السؤال السابع ان يقال كيف علمكم في حديث صحيح يحتمل الحرمة
والكراهية وجوابه اننا نوجب التوقف وقدم بيان مصادقة السؤال
الثامن ان يقال كيف علمكم في حديث صحيح يحتمل الوجوب والندب
وجوابه ان يقال فوجب التوقف عن تعيين احد الاحتمالين ثم
نقول ان كان ظاهر الوجوب وجب فعله بنية مطلقة احتياطاً
وكذلك مع تساوى الاحتمالين وان كان ظاهر الندب وباطنه
الوجوب فوجوبه بوضوح عنا وبعد ما احطت خبرنا بالحادثة
الناطقة بوجوب التوقف والتثبت في كل واقعة لم يكن حكمها بينا

وأنما ويقوله صلى الله عليه في الحديث المتواتر بين الفريقين إنما
الأمور ثلثة أمر بين رشد فيسمع وأمر بين غيب فيجب وشبه
بين ذلك والوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات
ومن ترك الشبهات نجى من المحرمات ومن أخذ بالشبهات أهلك
المحرمات وهلك من حيث لا يعلم ويقول الكاظم عليه السلام في صحيحة
عبد الرحمن بن الحجاج حيث قال فقلت إن بعض أصحابنا سأل
عن ذلك فلم أدر ما عليه فقال إذا أصبتم بمثل هذا فلم تدروا
الاحتياط حتى تالوا عنه فتعلوا وبما روى الفريقان عنه صلى
عليه واله دعي ما يريكم إلى ما لا يريكم ومن اتقى الشبهات استبرأ
لدينه وعرضه ويقول الكاظم في كتابته عبد الله بن صباح
أرى لك أن تتطرح حتى تذهب الحيرة وتأخذ بالحايطة لديك
سهل عليك الجواب عن هذه الأسئلة وهنا فإذ تان الأولى
أن صلى الله عليه الحصر الأمور إلى الفضايا في ثلثة أحديها بين
صدقها وثانيها بين كذبها وثالثها ما ليس بينها صدق
ولا كذبها وسماها شبهة فعلم من ذلك أن كل ما ليس بيقين
حتى الظن شبهة الثانية إن في كلامهم عليهم السلام وقع
اطلاق الجاهل على غير المقاطع بالحكم سواء كان شاكاً أو طائناً أو جاهلاً
بهذا المعنى يجب عليه التوقف ووقع إطلاقه على الغافل الذاهل

عن تصور المسئلة والجاهل بالمعنى الآخر لا يجب عليه الاحتياط
واللزم تكليف الغافل وقد وردت في هذا المعنى صحيحة عبد
الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سألت عن الرجل يتزوج
المرأة في عدتها بجهالة أهى من لا تحل له أبدأ فقال لا أما
إذا كان بجهالة فليتزوجها بعدما تنقضي عدتها وقد
تعذر الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك فقلت بأي
الجهالتين أعذر بجهالة الله أن يعلم أن ذلك محرم عليه أم
بجهالة الله أنما في عدة فقال أحدى الجهالتين أهون
من الأخرى الجهالة بأن الله حرم عليه ذلك وذلك لأنه
لا يقدر على الاحتياط معها فقلت هو في الأخرى معذور قال
نعم إذا انقضت عدتها فهو معذور في أن يتزوجها
فقلت وإن كان أحدهما متعمداً والآخر بجهالة فقال لا
تعد لا يحل له أن يرجع إلى صاحبة أبدأ وإنما قلنا إن المراد
بجاهل في هذه الصحيحة الغافل لا الظان والمتروك لأنها
يقدر أن على الاحتياط دون الغافل السؤال التاسع إن
يقال كيف عملكم معاشرا لأخباري في الطواهر القرآنية
مثل قوله تعالى أو فوالعقود وقوله تعالى أو لستم النساء
وقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة فاعسلوا وفي طواهر السنن

النبوية مثل قوله صلى الله عليه وآله ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام وجلا
 ان يقال نحن نوجب التخصيص من احوالها بالرجوع الى كلام القدر
 الطاهرة عليهم السلام فاذا نظرنا بالمقصود وعلنا حقيقة الحال
 علمنا بهما والاوجب التوقف والتثبت ولا يجوز الفتك
 بما تمسكت به العامة من انه صلى الله عليه وآله لم يحض احدا
 بتعليم كل ما جاء به وتعليم تفسير القرآن وما جاء به من
 نسخ او قيد او تاويل او تخصيص بل اظهر كل ما جاء به عند
 اصحابه وتوفرت الدواعي على اخذه ونشره ولم تقع بعده
 فتنة او جبت اخفاء بعضه ومن انه لو اذلك لزم تاخير
 البيان عن وقت الحاجة والمزمع الاعراض بالجهل وذلك لما
 علم من المذهب ضرورة من انه صلى الله عليه وآله اودع كل ما جاء
 به عند العشرة الطاهرة عليهم السلام وامر الناس بصوامم الرود
 اى الرجوع اليهم واي بيان اقوى من ذلك فلتذكر امثلة لوجوب
 التوقف والاحتياط منها اذا وقع تكاح لم يعلم صحته وقت
 يجب على الزوج ترك الاستماع بها وترك التزوج بخاسنة
 وباختها ويجب على الزوجان لا تمكن من نفسها وان
 لا تتزوج بغيره ويجب على الزوج احدا الامور الثلاثة اما طلاقها
 واما العقد الجديد واما الانفاق عليها ان رضيت

مجرد الانفاق وان طلبت احدا امرين الطلاق او العقد
 للحد يد يجب عليه ولو استغنى من ذلك لوجب حبسه من باب
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن باب الدفاع ولو ضرب
 قرار من احدا امرين ولم يتمكن منه فلغايل ان يقول يستغنى
 من قوله صلى الله عليه وآله ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام ومن
 الحديث الشريف المتضمن لجواز ان يطلق الحاكم زوجة
 مفقود الخبر بعد الاستئذان عنه من باب مفهوم الموافقة
 المسمى بالقياس الجلي والقياس بطريق الاولى جواز ان
 يطلقها ولو الحق ان هذا الحكم ليس يقطع فيجب فيه التوقف
 او العمل بضمون حديث مفقود الخبر ومنها اذا وقع بيع
 بستان لا يعلم صحته يقوم احد من باب الحسبة بعاقبه
 ولا يجوز للبائع ولا للشري المتصرف في ثمرته ويجوز خطبها
 وبيعها من باب الحسبة الى ان يظهر الحق ولو كلف احد
 الاخر باختيار احد الامرين من الاقالة وتحديد الصيغة
 الصحيحة يجب على الاخر ذلك ولو اوى او ضرب فراق فقد
 مضى حكمهما السوال العاشر كيف عملكم معاشر الاخباريين
 فيما اذا علمنا اشتغال الذمة بعبادة وتغييرنا في وجه الخلافة
 منها الجهلنا باقيتها وجوابه انا نوجب التوقف وصدقة

هنا الاحتياط بالجمع بين الفعلين الوجوديين كما مر بيانها
 اذا عزم مسافر على قامة عشرة ثم بدا له قبل ان يصل صلوة ثانية
 او بعد ها ولم يقطع بما هو حكم الله ولم يتمكن من سؤال عالم يجب
 على الاحتياط بان يجمع بين القصر والاقام لدخول وقت الأخت
 المتضمنة وجوب التوقف والتثبت وتحت القاعدة الشرعية
 المستفادة من كلام الكاظم عليه السلام في صحيحة عبد الرحمن بن
 الحجاج المتقدمة وتحت نظايرها ويجب عليه الاسكان من
 المفطرات بنية الاحتياط كما مر في مسألة المتخير في وجوب صلوة
 الجمعة عليه او صلوة الظهر مكانها لا يقال بالجمع بين الصلوتين
 غير متلفي من الشارع فيكون بدعة لانا نقول في الأحاديث المتضمنة
 لوجوب الاحتياط ولوجوب التوقف في كل واقعة لم نعلم
 حكمها بعينه اذن وتخرج بوجوب الجمع ولا استبعاد في ذلك
 بل انه نظاير في الشريعة من جملة ما من فاتت صلوة لا يعلمها
 بعينها ومن جملة ما من يريد الصلوة في التوبين المشبهين
 ومن جملة ما المتخير في تعيين جهة القبلة بخلاف ما اذا
 وجب على رجل وطى امراته واشبهت باجنبية وجب
 عليه الترك لان وطن الاجنبية محرم مطلقا بخلاف الجمع بين
 الصلوتين فانه محرم عند العلم بوجوب احدهما بعينه الاطلاقا

السؤال الحادي عشر كيف عملكم معاشر الاخباريين فيما اذا كان
 الحيرة في غير احكام الله تعالى مثاله قصد رجل سافرا ولم
 يعلم انها بلغت الحد المعبر شرعا ومثاله الاخر ان ينكح
 في هلال شهر رمضان او هلال عيد الفطر او هلال عيد
 الاضحي او ان الصوم يصير بالمريض ام لا او ان الحصرم على
 الكرم يبلغ قدر النصاب ام لا جوابه ان كل صورة يكون يحصل
 القطع فيها مستقذرا او متفسرا الكفى الشارع فيها بالظن
 او القطع بالعلامات المفيدة للظن مثل استقبال جهة
 الكعبة ومثل اضرار الصوم بالمريض فيجب الفحص ومع
 العجز عن احتياط المتخير في القبلة ويمتنع بالاصل المتخير
 في الاضرار ويبنى على عدم الاضرار وكل صورة يتمكن من القطع
 فيها من غير مشقة لا يحتمل مثلها عادة كاهلال وكدخل
 وقت الصلوة وكبلغ المسافة الحد المعبر شرعا وكبلغ
 الابل قدر النصاب المعبر اعتبارا من احسان روية
 او شهادة او غيرهما فيجب الفحص ومع العجز عن الظن بالقصر
 يبنى على عدم في هلال شهر رمضان وفي هلال عيد الفطر
 ويحتاط في هلال عيد الاضحي لاشتغال ذمته بايقاع افعال
 الحج في وقت معين وقد اشبه عليه ويحتاط في مسألة المسافة

ويوقف في مسألة بلوغ الأبل البعيدة عنه قدر نصاب ليظهر
حقيقة الحال والحديث الوارد في دخول وقت الصلوة المستقل
على قوله عليه السلام تأخذ بالمحايطه لديك صريح في وجوب القطع
في مسألة الوقت كما ان الأحاديث الواردة في استئصال الكعبة
صريحة في كفاية الظن في مسألة القبلة ثم أقول انظر إليها
اللبيب كيف فرق الشارع بين الحيرة في نفس أحكامه وبين الحيرة
في غير أحكامه فوجب التوقف في الأولى دائماً ووجب البناء
على عدم تارة والبناء على الاحتياط تارة في الثانية فلا مجال لما
فعلته العامة وجمع الخاصه في كثير من المسائل الأصولية من
اجرا حكم مسألة التحريم في غير أحكامه تعالى من البناء على عدم
في مسألة التحريم في نفس أحكامه تعالى السؤال الثاني عشر
هل يكون عندكم حكم هلال شهر رمضان وحكم بلوغ المال حد
النصاب وحكم بلوغ المال قدر الاستطاعة للرجوع واحد يعين كما
يجب في مسألة الهلال الفحص كذلك يجب هذا أم لا جوابه
ان ليس حكم المسئلتين واحدا وذلك لأنه بلغنا وجوب صوم
شهر معين من اشهر السنة في رعاية ذلك فيجب الفحص ولم
يلفنا أنه لا بد من بلوغ ما لنا قدر النصاب او قدر الاستطاعة
في وقت ما حق يجب علينا الفحص عن ذلك واذا حدث في ثلث

ظن

١٢٤
ظن بلوغ المال قدر النصاب فلم صورته ان احدهما صورة
تقتضي القطع فيها عادة كما في العصر والاخرى لا يقتضي ركناً
الأبل وحكم الصورة الثانية حكم بلوغ المسافة للحد المعتبر
وفي الصورة الأولى يكفي الظن والحديث الوارد في باب الزكوة
المتضمن خرس الامثار على اصولها ثم ضمان المالك حصه
الفقر اذا اراد ان يتصرف فيها صريح في كفاية الظن في الصورة
الأولى ومن ظن انه احتم فبلغ يستحب ان يتخصص من ظن انه
اصاب ثوبه فقطة من بول عند من يقول ان خطاب الشارع
اذا كان من باب الكراهة والندب يعم الصبي المميز وعند من
يقول ان خطاب الشارع كله بالبالغ العاقل لا يستحب في الكلام
في من ظن انه كل خمسة عشر سنة هل يجب عليه الفحص أم لا
وجوابه واضح لان تعلق التكليف انما يكون بعد ثبوت البلوغ
السؤال الثالث عشر هل يكون حكم فعل بلغنا حديث ضعيف
صريح في وجوبه وحكم فعل بلغنا حديث صحيح صريح في انه مطلق
غير صريح في وجوبه وندبه واحد من جهة جواز الترك وجوابه
ان للفرض الثاني صوراً أحدها ان يكون الظاهر الوجوب
ولم يكن نصافيه ومن المعلوم ان الترك ح من باب الحرمة في
الدين وتعيين الاحتمال الظاهر كذلك جراءة في الدين فوجب الاحتياط

في الفتوى والعل وثانيتهما تساوي الاحتمالين وهذا يجب
 فيلوثوقن عن تعيين احدهما وصدقة الاحتياط والثالث
 ان يكون الظاهر الذنب وقد مضى حكم سابقا لا يقال
 صححة عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم عليه السلام صريحة في
 وجوب الاحتياط في هذه المواضع ايضا فانا نقول تلك
 الصححة وردت في من علم اشتغال الذمة بشئ ولم يعلم كنهه
 بعينها ورواية عبد الله بن صباح عن الكاظم عليه السلام وردت
 فيمن علم ان الصلوة واجبة عليه في وقت معين ولم يقطع
 بدخول ذلك الوقت فان قلت قوله صلى الله عليه واله في الردع ما
 يرسل الى ما لا يرسل شامل لما نحن فيه قلت لا يوجب القطع
 لجواز ان يكون المراد به العدول عن فعل وجوب يحتمل الحرمة
 الى ما لا يحتمل الحرمة او يكون المراد به الاستحباب كما ذهب اليه
 جمع من العامة والخاصة ولك ان تقول هذه الواقعة منبهة
 تحت قوله عليه السلام ما حجب الله علمه عن العباد من صنع منهم
 وتحت قوله عليه السلام رفع القلم عن شئ من جملتها
 ما لا تعلمون وخبر عن تحتها كل فعل وجوب لم ينقطع بحدوث
 بالحديث المشتمل على حصر الاسود في ثلثة وبنظايره وفي هذا
 ظهر عليك وانكشف لديك الفرق بين احتمال وجوب فعل

وجودي ويكون احتمال حرمة بان لا يجب الاحتياط في المسئلة الاولى
 ويجب الاحتياط في المسئلة الثانية ومن جملة الغرايب التي
 وقعت من متاخرى الخاصة موافقا للعامة انهم اذا ارادوا خطا
 يحتمل وجوب فعل واستحبابه كالا حاديت الواردة في غسل الجمعة
 يفتون بان المظنون انه مندوب في حكم الله تعالى ويمكن
 في ذلك بالبراءة الاصلية وكذلك اذا ارادوا خطا باحتمل الحرمة
 والكراهية يفتون بان المظنون انه مكروه في حكم الله تعالى
 للبراءة الاصلية وعدم ظهور مخرج عنها وفي غفلة عن حقيقة
 هي انا اذا علمنا ورود حكم من الله تعالى في هذه الواقعة ولم
 نقله بعينه هل هو وجوب او نذر او حرمة او كراهية فمن
 المعلوم ان احكامه تعالى تابعة للحكم والمصالح المتطورة له
 تعالى ولم يمكن ان يقال مقتضى المصلحة موافقة البراءة
 الاصلية وبالجمله المشك بالبراءة الاصلية انما يتجلى عند
 من لم يقل بالواجبات الذاتية ومحرماتها ثم على هذا المنهج
 انما يتجلى بمثل اكمال الدين او بعده مع تجويز خلق بعض
 الذمة اربع عن حكم واراد من الله تعالى نعم يمكن ان يقال بنا على
 على ما نقله في كتاب العدة رئيس الطائفة عن سيدنا الاجل
 المرتضى رضي الله عنهما من انه ذهب الى ان في زمن الفتنة

الاشياء على الاباحة بمعنى انه لم يتعلق باهل زمن الفترة
 شي من التكليف الخفية عنهم الواردة من الله تعالى اذ
 نعلق التكليف يتوقف على بلوغ الخطاب عند الاشاعة
 ويتوقف على احدا الامر بن تقطن العقل بالحكم او بلوغ
 عند المقترلة ومن وافقهم والمفروض انقاء الامر
 في زمن الفترة فانتمى نعلق التكليف ان من لم يقطن
 بحكم الله في واقعة لم يتعلق به ذلك الحكم لكن هذا خلاف
 قواعدهم لانهم لم يبنوا فتاويهم على ان زمانهم زمان الفترة
 بل يقولون هكذا نزلت الشريعة وبين المقامين بول
 بعيد ثم اعلم ان التمسك بما اخاره السيد المرتضى في
 زمن الفترة انما يجري في زمن الغيبة في سقوط فعل
 وجودي ولا يجري في سقوط حرمة لانه بلغنا القواعد
 الكلية الواردة منهم عليهم السلام المشتملة على وجوب الاجتناب
 عن فعل وجودي لم تقطع مجواره عند الله تعالى هكذا
 ينبغي ان تحقق هذه المباحث والتكلا على توفيق
 الملك العلام ودلالة اهل الذكر عليهم السلام وذلك فضل الله
 يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ومن بويت الحكمة
 فقد اوتى خيرا كثيرا **السؤال الرابع عشر** اذا اغسل رجل

غسل

غسل يوم الجمعة بدعته ولم يكن على وضوء ثم شك في كون
 الوضوء بعد غسل الجمعة بدعته وفي وجوبه بعده وعجز عن
 تحصيل العلم بما هو حكم الله كيف يكون حكمه جوابه يجب عليه
 الوضوء لانه علم اشتغال ذمته بما يتوقف على الطهارة ولم يعلم
 تلك الطهارة بعينها والوضوء بعد الغسل بدعته اذا علم
 ان الغسل مغن عنه والمفروض انه جاصل بحكم الله من ربه
 فيه وكذلك اذا شك احد في ان الذي خرج منه بول او عني
 مع طهر بانه احدهما تجب عليه الطهارة ان لما مر السؤال
 الخامس عشر كيف علمك في ماء وردت عليه نجاسة وشك
 في بلوغه كرا وتغذرا الاعتقاد والاختيار واخصر الما فيهل
 لتجسبون للجمع بين الطهارة بين او تكتفون بالتميم او
 بالوضوء بهذا الما جوابه ان مقتضى الاحاديث الواردة
 في ذلك تعليق الحكم بنجاسة ذلك الما على العلم بعدم بلوغه
 كرا وتعلق الحكم بطهارته على العلم ببلوغه كرا ومقتضى هذين
 التعليقين ومقتضى الروايات الدالة على وجوب التوقف
 في كل ما لم يعلم حكمه بعينه وجوب التوقف عن الحكمين ومن
 المعلوم ان التوقف ملزوم للاجتناب منه فتعين الاكفاء
 بالتميم وهذه المسئلة عند كساير ما اختاره من القطعيات

لا يقال الاصل عدم بلوغه كرا فيكم بنجاسته لا نأقول يلزمك
وجوب الاحتباب عن مباشرة برغم انه علم كونه و ايضا خلا
ظاهر النصوص لان ظاهرها تعليق الحكمين على العلمين و
ايضا لا يصح استعمال لفظ الاصل هنا بشئ من معانيه كما
لا يخفى على اللبيب ولا يقال الاصل طهارة الماء و ايضا تواتر
الاخبار عنهم عليهم السلام بان كل شئ طاهر حتى تستيقن انه قد
وبان كل ما طاهر حتى تستيقن انه قد زلانا نقول التمسك
بالاصل وبذلك الاخبار انما يتجبد الم يعلم طهارة تلك الحالة
وبعد علمنا بطهارتها لا يتجه شئ اعلم ان هنا اقسام ثلاثة
المحكوم عليه بالطهارة والمحكوم عليه بالنجاسة والمحكوم عليه
بوجوب التوقف عن الحكمين وبوجوب الاحتباب عنه ومن
المعلوم ان الملاقاة لحد الثلثة حكم حكم احد الثلثة وللتأخير
في هذه المسائل تدقيقات لا تشفى عليها ولا تردى عليها
والله الموفق للصواب فائدة تختلف طريقة الاحتياط
في احكام الله تعالى بحسب قلة البضاعة في علم الحديث و
كثرتها وهذا يقتضى وجوب رجوع المخير الواجب عليه
الاحتياط الى من هو اعلم منه لان هذا نوع من الاحتياط
الواجب بقدر الامكان ومع العجز عن ذلك او العفلة عنه

فهو موكول بالطريقة تحظر سبالة دفعا للهرج البين الواضح
واما ظن ضرر الصوم بالمريض فقد يكون من الظنون
الوجدانية المختصة بصاحب المرض وقد يكون من
الظنون المشتركة بين اهل الخبرة ففي الصورة الاولى موكول
بالفكر وقص النظر بمر في الاحاديث معللا بقوله تعالى بل
الانسان على نفسه بصيرة واما طريق حفظ انواع الودائع
فيختلف باختلاف الامكنة والازمنة وبحسب مجاريب
الناس فيجب الرجوع فيه الى ظن اهل الخبرة كما في خرس الآثار
ومع العفلة عن ذلك او العجز عنه فهو موكول الى ما يحظر
سبالة ولا حاجة في جميع تلك الصور الى قطع ويقين لما
من الفرق بين باب احكام الله تعالى وبين باب غير احكام
الله تعالى ولتكن هذه الفوائد على ذكر سنك تنفع بها
في مواضع لا تعد ولا تحصى ان شاء الله تعالى السؤال
السادس عشر كيف عملكم فيمن شك في حرمة عبادة و
وجوبها عليه كمرأة حاضت عند الميقات وشكت بان
وجوب الاحرام عليها وبين حرمة ولم تجد عالما يحكم الله
فساله وكمرأة اشبهت عليها وعلى اهل الخبرة من النساء ان
ذهبا دم الحيض او الغدرة او القرحة فشكت في حرمة الصلوة

وفي وجوبها وكذا قد اظهر بين شك بين وجوب الصلاة
وح بين حرمتها ولم يجد علما يحكم الله به في وجوبها تقدم
من وجوب التوقف ومن ان مصداقها ترك الفعل
الوجودي لعدم القطع بجوازها وقد مر ان تقريره على المراه
التي تركت الاحرام عند الميقات لحبضها وجهلها بحكم
الله فيها مريد لما ذكرنا من ان مصداق التوقف هنا ترك
الفعل الوجودي وايضا قد تواتر عن الائمة الطاهار عليهم
السلام ان تفتي الناس بربايك او تدعي الله بما لا تعلم والمتروك
بين حرمة عبادة ووجوبها غير عالم بها فليس له ان يدعي
الله بها ولو كان الاستصحاب الذي اعتبرته الشافعية في
جمع من متأخري الخاصة صحيحا جازيا في احكام الله تعالى
لما انطلقت الاحاديث بخلافه في هذه المواضع فعلم ان معنى
قولهم عليهم السلام لا تنقض بيقين اشك ابدا وانما تنقضه ^{بيقين}
اخر كما مر وينادي عليه بوضع ورود ذلك الحديث واشباهه
ان الذي جعله الشارع نافضا للشيء انما جعله ليقين به
نافضا لا الظن به ولا الشك فيه السؤال السابع عشر ما قولكم
في حيوان خرج من البحر لعلم حكم الله فيه وجوابه التوقف لا نقل
قولهم عليهم السلام ما يجب الله عليه من العباد موضوع عنهم جازها

لانا نقول

لانا نقول من المعلوم ان المراد به ما يجب الله العلم بوجوبه من
العباد موضوع عنهم وقد مر تحقيقه ثم اقول ما اشتهر في
كتب الشافعية وجميع من متأخري الخاصة كتهذيب الفقهاء
للتشديد الثاني رحمه الله تعالى من الفرق بين الطهارة
وبين حلية الاكل لان الخجاسات محصورة وما ليس ^{بشئ}
غير محصور وما كول اللحم محصور وغير ما كول اللحم غير
محصور فعلى هذه القاعدة تحكم بطهارته وبعد حلية
اكله كلام خطابي خيالي لا يجوز التمسك به في احكام الله
تعالى فايذة الشيء الذي يجب علينا الاجتناب عنه لشبهة
اذا لم يجنب عنه غيرنا لا يجوز نهيه لا اله من المنكر انما يكون مع علم
الناس بحرمته لا يقال الوقوف عند الشبهة يجب عليه ايضا
لانا نقول ربما يكون هو في عقله عنها او ربما يعلم حاله والحواب
الاول مني على انه يجب على العالم تبليغ علمه ولا يجب عليه تبليغ ما
اشبهه عليه السؤال الثامن عشر ذكر الفاضل المدقق مولانا
احمد الاردبيلي قدس الله سره في اول تفسيره لايات الاحكام
اعلم ان هنا فايذة لا بد قبل الشروع في المقصود من الاشارة
اليها وهي ان المشهور بين الطلبة انه لا يجوز تفسير القرآن
بغير رض واثر حتى قال الشيخ ابو علي الطبرسي قدس الله سره

في تفسير الكبير واعلم انه قد صح من النبي صلى الله عليه واله ومن لا يمت
عليهم ان تفسير القرآن لا يجوز الا بالقرن الصحيح والنقل الصحيح
وروى العامة عن النبي صلى الله عليه واله قال من فسر القرآن
برايه فاصاب الحق فقد اخطا قالوا وكره جماعة من التابعين
القول في القرآن بالرأي كسعيد بن عبد الله وسالم ابن
المسيب وغيرهم والقول في ذلك ان الله سبحانه يندب الى
الاستنباط ووضح السبيل اليه ومدح اقواما على فعل العلم
الذين يستنبطونه منهم ودم اخريين على ترك تدبره والاضراب
عن التفكير فقتال افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب
اقفا لها ذكر ان القرآن منزل بلسان العرب فقال انا
جعلناه قرانا عربيا الى ان قال هذا وامثاله يدل على ان الخبر
متروك الظاهر فيكون معناه ان صح ان من حمل القرآن على
رايه ولم يعلم شواهد الفاظه فاصاب الحق فقد اخطا الله
وقد روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال القرآن ذلول ذو
وجوه فاحملوه على احسن الوجوه وروى عن عبد الله بن عباس
انه قال قسم وجوه التفسير على اربعة اقسام تفسير لا يعتمد
احد جهات وتفسير تعرفه العرب بكلامهم وتفسير تعرفه
العلماء وتفسير لا يعلمه الا الله عز وجل فاما الذي لا يعتمد واحد
بجهاته

بجهاته وتفسير تعرفه العرب بكلامهم وتفسير تعرفه العلماء وتفسير
لا يعلمه الا الله عز وجل فاما الذي لا يعتمد واحد بجهاته
ما يلزم الكافة من الشرايع الحق في القرآن وحمل دلائل التور
واما الذي تعرفه العرب بلسانها فهو حقايق اللغة وضوع
كلامهم واما الذي تعلمه العلماء فهو تاويل المتشابه وفروع
الاحكام واما الذي لا يعلمه الا الله عز وجل فهو ما يجري مجرى
الغيوب وقيام الساعة ثم كلامه اقول تحرير الكلام ان
الخبر محمول على ظاهره غير متروك الظاهر وانه صحيح مضمونه
على ما اعترف به في اول كلامه حيث قال صح من النبي صلى الله
عليه واله عليه ان الشيخ ابا علي رحمه الله قال في اول تفسيره
التفسير سبعة اشياء كشفت المراد عن اللفظ المشكل والتاويل
ورواحد المختلفين الى ما يطابق الاخر وقيل التفسير كشف
المعنى والتاويل انها الشئ ومصيره وما يؤول اليه امره
وهما قريبان من الاولين فالعنى هو فسر وبيان وجوه
وقطع بان المراد من اللفظ المشكل مثل الجمل والمتشابه
كذا بان عمل المشرق اللفظي مثلا على احد المعاني من غير
مجمع ولما دلائل نقل الخبر مخصوص او اية اخرى كذلك او
ظاهر او اجماع او عقل او المعنوي المراد به احد معانيه خصوص

بدليل غير الدليل المذكور على فرد معين فقد اخطا وبالجملة المراد
من التقدير المنوع برأيه وبغيره من القطع بالمراد من اللفظ
الذي غير ظاهر فيه من غير دليل بل مجرد رأيه وميله واستحسان
عقله من غير شاهد معتبر مما كما يوجد في كلام المبدعين وهو
ظاهر لمن تتبع كلامهم والمنع من مظاهر عقلا والنقل كاشف عنه
وهذا المعنى غير بعيد عن الاخبار المذكورة بل ظاهرها ذلك
انتهى كلامه اعلى الله مقامه وانا اقول اول كلام الفاضل الصالح
نور الله مرقد ناطق بعقلته عن الاحاديث الواردة عن اهل
الذكر عليهم السلام المتعلقة باصول الفقه والمتعلقة بما يجب على
الناس بعد موت رسول الله عليه واله والمتعلقة باصول الفقه
بكتاب الله والمتعلقة بكلام رسول الله صلى الله عليه واله وعدم
امعانه النظر فيها او دخول شبهة عليه اوجب طرح تلك الاحاديث
او تاويلها برغبه وينبغي ان تحمل فعله على احسن الوجوه التي
ذكرها الا انه كان من عظماء المقربين قدس الله او اوصاهم
وتلك الاحاديث الشريفة مع تولدوا معنى صريحة في ان استنباط
الاحكام النظرية من كتاب الله ومن السنة النبوية شغلهم
صلوات الله عليهم لا شغل الرعية معللة بانه صلى الله عليه واله يامر الله
نقله لخص امير المؤمنين واولاده الطاهرين عليهم السلام بتعليم ناسخ القرآن

ومسوخه

ومسوخه وتعليمها هو المراد منه وتعليم ان اية من
القرآن باقية على ظاهرها واية اية منه لم يسبق على ظاهرها واما
كثيرا من ذلك مخفي عندهم عليهم السلام وبان ما اشتهر بين العامة
من ان كلما جاء به النبي صلى الله عليه واله من حكم وتفسير ونسخ
وتعقيد وغيرها اظهرها بين اصحابه وتوفرت الدواعي على
اخذها ونشره ولم تقع بعد من صلى الله عليه واله فتنة اقتضت اخفاء
بعضها غير صحيح وثانيا ان احاديثهم عليهم السلام صريحة في ان
مراده من قوله لعلمه الذين يستنبطونه منهم من نظائره اهل
الذكر عليهم السلام خاصة لاصحاب الملكة من الرعية ولما كادهم ابن
عباس فتمناه واضع لاغيار عليه وهو ان معاني القرآن بعضها
من ضروريات الدين يعرفها المسلمون كوجوب الصلوة والزكوة
والحج اما من القرآن او من غيره وبعضها من ضروريات اللغة
يعرفها كل عارف بها وبعضها من النظريات لا يعلمها الا
العلماء واقول الظاهر ان مراده علماء المحمد عليهم السلام لانه من
تلامذة امير المؤمنين عليه السلام والظاهر انه تكلم مرافقا لما سمعه
منه عليه السلام وفي التهذيب في باب الزيادات في القضا
والاحكام سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر
بن بشير عن حماد بن عاصم قال حدثني مولى السلمان عن عبيد

السلماي قال سمعت عليا عليه السلام يقول يا ايها الناس اتقوا
الله ولا تقتوا الناس بما لا تعلمون فان رسول الله صلى الله عليه
واله قد قال قولا آله الى غيره وقد قال قولا من وضعه
غيره وضعه كذب عليه فقام عبدة وعلقتهم والاسود وانا
سهم فقالوا يا امير المؤمنين فما نضع بما قد خبرنا به في
المصحف فقال يسال عن ذلك علماء آل محمد عليهم السلام وفي
كتاب بصائر الدرجات في باب ان الائمة عليهم السلام اعطوا
تفسير القرآن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن عامر
قال حدثني مولى سلمان ابن عبيدة السلماي قال سمعته
يقول يا ايها الناس اتقوا الله ولا تقتوا الناس بما لا تعلمون
فان رسول الله صلى الله عليه واله قال قولا آله الى غيره وقال
قولا وضعه على غيره وضعه كذب عليه فقال عبدة وعلقتهم و
الاسود وانا سهم يا امير المؤمنين فما نضع بما خبرنا في
المصحف فقال سلوا عن ذلك علماء آل محمد واقل ثالثا
ذكر العلامة ابو علي الطبرسي في اوائل مجمع البيان وروى ابن
عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
انه قال من قال في القرآن بغير علم فليتبوا مقعده من النار
وصح عنه صلى الله عليه واله وسلم من رواية العام والخاص انه قال

اني

اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وصحفي
اهل بيتي واهل بيوتهم يفتروا حتى يردوا على الجوض وانما اخذت
اسانيد هذه الاحاديث ايشارا للتحقيق ولا شتما لها
اصحاب الحديث ثم ذكر واعلم ان الخبر قد صح عن رسول الله صلى
الله عليه واله وعن الائمة القائمين مقامه عليهم السلام ان تفسير
القرآن لا يجوز الا بالاثر الصحيح والنص الصريح وروى العامة
ايضا عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من فسر القرآن برأيه فاصا
للعق فقد اخطا قالوا ذكره جماعة من التابعين القول في
القرآن بالرواي كسعيد بن المسيب وعبيدة السلماي ونافع
وسالم بن عبد الله وغيرهم والقول في ذلك ان الله سبحانه
نذير الى الاستنباط ولو وضع السبيل اليه ومدح اقرام عليه
فقال لعلمه الذين يستنبطونه منهم ودم اخري على ترك تدبر
والا ضرب عن التفكير فقال افلا يتدبرون القرآن ام على
قلوب اقفا لها وذكر ان القرآن منزل بلسان العرب فقال
انا جعلناه قرانا عربيا وقال النبي صلى الله عليه واله اذ جاءكم
عن حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فاقبلوه وما
خالفه فاضربوه عرض الحائط فبين ان الكتاب حجة وبرهان
عليه وكيف يمكن العرض عليه وهو غير مفهوم المعنى فهذا ايضا

يدل على ان الخبر متروك النظام فيكون معناه ان صح ان من حمل
القرآن على رايه ولم يعمل بشواهد الفاظه فاصاب الحق فقد
اخطا الدليل وقد روي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال ان
القرآن ذلول ذو وجه فاحلوه على حسن الوجه وروى عن
عبد الله بن عباس انه قسم وجه التفسير على رتبة اقسام
تفسير لا يعتد احد بمجالته وتفسير تعرفه العرب بكلامها
وتفسير تعرفه العلم وتفسير لا يعلم الا الله عز وجل فاما الذي
لا يعتد احد بمجالته فهو ما يلزم الكافة من الشرائع التي
في القرآن وحمل دلائل التوحيد وما الذي تعرفه العرب بلسانها
فهو حقائق اللغة وموضوع كلامهم وما الذي تعلمه العلم
فهو تاويل المتشابه وفروع الاحكام وما الذي لا يعلم
الا الله فهو ما يجري مجرى الغيوب وقيام الساعة انتهى كلام
العلامة الى على الطبرسي قدس سره واعلم مقامه واقول
اول كلامه قدس سره صريح في انه لا يجوز تقييد مراد الله
من العمومات ومن غيرها ما يقتل ان يصرف عن ظاهر
ومعنيين فاسم من منسوخه الابد لا اله الا الله عليه السلام
فعل ان قوله والقول في ذلك الى اخره داخل في حيز قالوا وايضا
للم يكن داخل فيه يلزم التمهات بين اول كلامه وبين قوله

ان صح وكيف يظن بالعلامة الطبرسي مثل هذا الامر الشنيع وايضا
قد علمت سابقا ان هذا المعنى مما تواترت به الاخبار عن الائمة
الاطهار عليهم السلام وايضا يفهم من كتاب الاحتجاج للطبرسي قدس
الله سره ان طريقة كانت طريقة قدما منا ولذلك هو قدس
سره في تفاسيره لم يعين مراد الله تعالى فقط في موضع لم يكن فيه
اشترط عليهم لم يلزم رواه عن رجل من مفسري العامة السؤال
التاسع عشر ان يقال المتأخرون القائلون يجوز ان التمسك
في احكام الله تعالى النظرية بغية خطاب صحيح صريح قد تجوز
في كثير من المسائل التي تقوم بها البلوى كصلوة الجمعة في
زمن الغيبة الكبرى وكوجوب غسل الجنابة لنفسه ولغيره
كبعض مسائل باب الميراث وباب الطلاق وكثير من مسائل
باب الوضوء وكيفية نيات العبادات كيفية غسل الجنابة في
اوائل ايام الشهر رمضان وكصرف الخمس في زمن الغيبة مع
سعة طرق الاستدلال والاستنباطات الظنية عندهم فاذا
انسدت تلك الابواب وما بقى الابواب واحدا رأت الحجة
وكثرة الاشكالات والترددات وجوابه ان يقال ان رويت
الاحاديث الواردة من العترة الطاهرة عليهم السلام الموجودة في كتب
الائمة الثلاثة قدس الله ارواحهم او كتاب غيرهم من الثقات

ورويت القران الموجبة للقطع بورودها عنهم عليهم السلام كالقصة
العادية القاطعة بان اصحاب الائمة عليهم السلام مع وجود كثير من
الافاضل الاعلام واصحاب التدقيق والورع والتحقيق فيهم
ومع شدة حرصهم في اخذ الاحكام منهم عليهم السلام وفي ضبطها
وحفظها ونشرها وتاليفها ونقدتها وتصحيحها كانوا
متمكنين من ذلك في مدة تزيد على ثلثة مئة سنة والقاطعة
بانهم لم يقصروا في ذلك بل الفوا وصححوا وضبطوا ونشروا وكافوا
العادية القاطعة بان الائمة الثلاثة قدس الله ارواحهم اقتفوا
اثرتهم في ذلك واخذوا احاديث كتبهم من اصولهم الصحيحة ولم
يخلطوا بينها وبين ما ليس بها خذ منها من غير نصب علامة
مميزة بينهما فان فيه تحريب الدين وقصدهم ارشاد المسترشدين
وكاجتماع اخبار الائمة الثلاثة بان احاديث كتبهم صحيحة بمعنى
ثبوت ورودها عنهم عليهم السلام وكما خذ ذلك بما نقلناه عن
السيد المرتضى وبما نقلناه عن المحقق العلي والفاضل صاحب
كتابي المعالم والمنشئ قدس الله ارواحهم وبما نقلناه عن الفاضل
محمد بن اويس الحل وبما نقلناه عن كتاب الكشي من انه اجبت
العصانة في حق ثمانية عشر رجلا من مصنفى الاصول على
تصحيح ما يصح عنهم ومن المعلوم ان اصول جمع من متأخري هؤلاء

كانت

100
جامعة لجميع احاديث جميع ابواب الفقه لا يثبت من كلام المحقق
الحلي في المعبر ويقطع به المنتفع الماهر اللبيب حق رعايتها
لكان موضع الحيرة في المسائل التي تهم بها البلوى من النوادر وحل
هذه الاشكالات انما نشأ من عدم رعايتها كما ينبغي وسبب عدم
الرعاية احد امور وثلاث ان اهل الاستنباطات الفنية
قصروا الاطلاع على ما هو حكم الله في الواقع ولم يكتفوا بما يكفيم
في صحة العمل ومنها عدم رعايتهم القولين الاصولية المذكورة
في كلامهم عليهم السلام ومنها الفة اذ هاهنا باعتبارات عقلية
اصولية فنية حسبوها ادلة عقلية قطعية فيجربون في
الجمع بينها وبين الاخبار الصحيحة الصريحة ومنها قلة
تفكيرهم في اطراف المباحث وعدم ظفرهم بالقران القوي
من تتبع الروايات ومن اجتماعها في الذهن وهي ترجع للقطع
العادي في كثير من المواضع ومنها جود ذهن بعضهم ومنها
قلة بضاعة بعضهم ومنها عدم استقامة طبع بعضهم والله
المستعان والخورب رجال وللثريد رجال وكل ميسر لما خلق
له والعلم نقطة كثرة الجاهلون والجاهل اما سطر او مفرط
واما اختلاف قدمايت الاخبار يابن في بعض الفتاوى
فبسبب اختلاف ما بلغهم من احاديثهم عليهم السلام وهذا النوع

من الاختلاف لينتهي الى تناقض لا يتناقض في الاختلاف على
 ما ورد من جهة ضرورة النقية كاحقة رئيس الطائفة قد
 سره السؤال العشرون ان يقال ان رئيس الطائفة قد يطرح
 في كتابي الاخبار وغيرها بعض الروايات التي يظهر من القران
 انها من جملة الروايات المأخوذة من الاصول المعقدة معللا بانه
 ضعيف وجوابه انه ليس المراد بالصحيح والضعيف في كلامه
 وفي كلام من تقدم المعنى المراد منها عند العلامة الحلي ومن جاء
 بعده للصحيح عندهم ثلثة معان احدها ما قطع بورود
 المعصوم وثانيها ذلك مع قيد زائد وهو ان لم يظهر معارض
 له اقوى منه في باب العمل وثالثها ما قطع بصحة مضمونه في
 الواقع اي انه حكم الله في الواقع ولعم يقطع بوروده عن المعصوم
 وكذلك للضعيف عندهم ثلثة معان مقابلة لتلك المعان
 الثلثة يشهد بذلك البعبب المضعف السؤال الحادي والعشرون
 انه يلزم من حقيقة تلك القواعد الاصولية المتقدمة المستفاد
 من كلام الائمة عليهم السلام من كلام قديمنا من الادلة العقلية
 ان يكون العلامة الحلي ومن جاء بعده ووافقه كالتهذيب
 وكالفاضل الشيخ علي وكالمقداد السيوري وكالشيخ صلاح
 والشيخ فلاح والشيخ غفره والشيخ مصلى ونظر ابراهيم رحمهم الله

تعالى في غفلة عن كثير من القواعد التي عليها مدار الشريعة
 المقدسة مع ان كلام هؤلاء المشايخ المعظمين المكرمين القضاة
 القاميين المشهورين المقتدين لعامة اهل بلادهم مويد بالاصول
 السنة والجماعة المعروفين بالتحقيق والتدقيق فان مسائلهم
 الكلامية موافقة في اكثر مواضع لما في كتب العامة فيجب
 ترك نصوص الائمة عليهم السلام وترك نصوص اصحابهم لان قول
 المجتهدين لا يرد والرواية ترد ولا يلزم غفلة هؤلاء المعظمين
 المجتهدين المعروفين بالفضل والصلاح وجوابه ان الامر
 داير بين الشيئين بين نسبة الغفلة والمعدورية الى هؤلاء
 المعروفين المحصورين في جماعة قليلة وبين نسبة الغلط
 والخطا الى الائمة عليهم السلام واصحابهم فان اختار احد من
 المتعصبة الثانية او يلزمها بعد العلم بالملازمة فالله
 حاكم بيني وبينه يوم القيمة ولا يزال يحظر بالبال ان اظهر
 حقا كنت اخفيه خوفا من تعصب الفساق والجهال لكنني
 توكلت على الله واظهرته فان رده الى اهلون فسيفعلها الما
 وان دمه للجهلة فسوف يمدح الكلمة فاقول من اقلاد
 العلامة الحلي انه في مقام ترويج مذهبه والرد على السيد الاجل
 المرتضى والرد على محمد بن ادریس الحلي والرد على المحقق الحلي في مسئلة

العلامة الواحد المظنون العدالة نسب الى جميع اصحاب الائمة
عليهم السلام كانوا يعلمون في عقايدهم وانما هم عجز الواحد المظنون
العدالة العالي عن القرائن المفيدة للقطع ومن المعلوم ان
في اصحاب الائمة جعبا ذكر الصادق عليه السلام في شأنهم ان
هو لا اساء الله في ارضه لولا هو لا اندرست انا والنسوة وقال
في حقهم صلوات الله عليهم وقال لا يزالون ينفرون عن هذا
الدين تحريف العاليين وانتحال المبطلين ونب الى رئيس
الطائفة ذلك ايضا وتفرع على ذلك تناقضات في كلام رئيس
الطائفة ذكرها المتأخرون كالشهيد الثاني في شرح رسالته
في فن دراية الحديث مع ان المحقق الحلبي قبل العلامة الحلبي
والشيخ الفاضل الشيخ حسن بن الشهيد الثاني قدس الله
ارواحهم بعد العلامة الحلبي فسر وكلام رئيس الطائفة في العدة
صرح فيها ففهماء ومن اغلاطه انه ذكر في اصوله انه اذا اجتنب
خصمة بين مجتهدين مبنية على اختلاف اجتهادها يجب
عليهما الرجوع الى احد من الرعية ليعضل بينهما بقوله حكمت
فانه مضى لفصل المخصوصات ومن جملة اغلاطه ما نقله عنه
الشهيد الثاني في شرح الشرايع من قوله افقت بهذا مجر
راي ولم اجد فيه نصا وانرا ومن جملة اغلاط الفاضل الشيخ

على رحمه الله تعالى انه امر اهل المشرق بان ياخذوا الجدي
خلف المنكب الايمن ويحرب الحاريب التي كانت في بلاد
الحج من زين اصحاب الائمة من الافاضل المحققين الميامين
في فن الرياض كفضل بن شاذان الذي صنف رسالة في
قبة السبلان سماها اراحة العلة في معرفة القبلة ومن
العلوم ان هذا تباعد من الحق في امر يدك بالحسن كيف
يعتمد على فتاوية في الامور النظرية العقلية الضيقة و
هذان الفاضلان والشهيدان هم العدة بعد الشيخين
الاقدمين ابن الجنيد وابن ابو عقيل في اجراء اكثر قواعده
اصول العامة وقواعد فن دراية الحديث في احاديث
اهل البيت عليهم السلام وفي احكامهم والجماعة الاخرون الذين
وافقوا هذه الاربعة في طريقتهم بصانعتهم في العلوم
قليلة وبينهم وبين تحقيق المباحث الفاضلة الدينية
الاصولية بون بعيد هيئات هيئات ابن الترياق
الشرعي وهو لا يمكن ان يكونوا معد وريث لعقلهم واما بعد
ما نبهنا الناس على انهم غفلوا عن كثير من القواعد
الاصولية التي هي مدار الشريعة وذهبوا الى انفايتها
فلو وافقوهم لعلمهم الفسق وشملهم الاثم مع انهم اشرفوا

بان ظن الميت كالميت ومن جملة اغلاط جميع منهم انهم يقولون
 في كثير من احاديث الواردة في كمية الكرامة اخلية عن
 ذكر احد الابعاد للثلاث لكنه محذوف ليعناس المحذوف
 على المذكور والمحذوف مع القرينة شايع ذائع وفي هذا دلالة
 على اسراخهم في تفسير الاحاديث وفي تعيين ما هو المراد
 منها والدلالة كلة ان اصح احاديث هذا الباب هكذا
 ذراعان عمقه في ذراع وشبر سبعة وجه الدلالة انه
 يفهم منه اعتبار اربعة اشبار في العمق وثلاثة في الآخر
 فلم يبق دلالة على ان حكم المحذوف حكم المذكور مع وجود
 هذا الاحتمال وانه يفهم من هذا الحديث الشريف ان
 المراد من احد المذكورين في الاحاديث العمق ومن
 الاخر السعة ومن المعلوم عند كل لبيب غير غافل ان معنى
 السعة مجموع الطول والعرض فلا حاجة الى القول بالحد
 ومن له ادنى معرفة بالساليب كلام العرب يعرف انهم يقصدون
 بقولهم ثلثة في ثلثة في الثوب وشبهه ان كل واحد
 من طول وعرض ثلثة ويقصدون به في الحياض والابار
 وقتهما ان كل واحد من سعة وعمقه ثلثة ومن
 جملة اغلاط جميع منهم ان بعضهم زعم ان محمد بن اسعيل الله

بروي

بروي عنه الكليني عن محمد بن هواري بن ربيع وزعم ان كل حديث
 في طريقه الكليني عن محمد بن اسعيل مرسل ويلزم من ذلك
 ان يكون الامام ثقة الاسلام مدلسا في هذا الباب ان
 بعضهم زعم ان محمد بن اسعيل هذا هو الذي صاب
 الصومعة مع ان في كتاب الكشي عبارات ناطقة بانه
 النيسابوري ومن جملة اسراخهم انهم لم ييطالعوا كتاب
 الكشي عبارات ناطقة بانه النيسابوري ومن جملة اسراخهم
 انهم لم ييطالعوا كتاب العدة ولا اصول المحقق ولا ما ذكره في
 اوائل المعتمد ولم يطلعوا على ما هو المسطور فيها من ان احاديث
 كتب اصحابنا مأخوذة من اصول اجعت الطائفة المحقة على
 انها معتمدة عليها واجعت على جواز العمل بها بتفصيل
 مذكور فيها ولم يمنعوا النظر فيما ذكره الامام ثقة الاسلام
 في اول كتاب الكافي من ان احاديث كتابه كلها صحيحة وكما
 فيما ذكره رئيس الطائفة في اول الاستبصار وبالحجلة وقع
 تحميم الدين مرتين مرة يوم توفي النبي صلى الله عليه وآله ومرة
 يوم اجريت القواعد الاصولية والاصطلاحات التي ذكرها
 العامة في الكتب الاصولية وفي كتب دراية الحديث في
 احكامنا واحاديثنا وناهيك ايها اللبيب ان هذه الجمل

عن الامام في الحديث في الدين والادب
 النسخ من في المتن والمرويات
 الاسناد في كتاب الرجال
 قال الشيخ في كتاب الرجال
 ان الكشي ذكر في بعض النسخ
 ساد ان حكاية عنه وقال ان الامام
 محمد بن اسعيل النيسابوري
 ذكرها في كتابه في النسخ
 صاحب هذا الاسم الجليل
 للرواية عن الفضل بن شاذان
 من الدلالة على ان هذا هو
 وقال في كتابه في النسخ
 في كتابه في النسخ
 في كتابه في النسخ

يقولون يجوز الاختلاف في الفتاوى من غير استناد احدنا على
ضرورة التقية ويقولون قول الميت كالميت مع انه قد ائتم
الاخبار عن الائمة الاطهار عليهم السلام بان حلال محرم على الله عليه
والله حلال الى يوم القيمة وحرام الى يوم القيمة ولا
فيها ابدا وما يوضح هذا المقام ما في كتاب التهذيب
الطائفة قدس الله سره في باب القضاء سعد بن عبد
عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن ابيه عن
عن ابي بن سيم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال علي عليه السلام لو قضيت
بين اثنين بقضية ثم عاد الاثنان قابل لم ارضها على القول الاول
لان الحق لا يتغير ولا اظن برجل يخاف الله ان يكون في ريب
مما تلوناه وكم من رجل حسبناه صالحا فلما ذكرنا عنده هذه
الاحاديث قرأ عليه عرق العصبية والحسد وعاند وكابر
قبل التصور وبعد والله الموفق الفصل التاسع في تصحيح
احاديث كتبنا بوجه تفضلت بها بتوفيق الملك العلا
ودلالة اهل الذكر عليهم السلام ويجوز الشك بها لكونها متواترة
الغلبة الى موافقها وفي بيان القاعدة الشريفة التي في
عليهم السلام للخلاص عن الحيرة في باب الاحاديث المتعارضة البالغة
حد التعادل او غير البالغة وفي نصيحة لطيفة فاقول

وبالله

وبالله التوفيق وسيد ازمة التحقيق الوجه الاول من الوجوه
الدالة على صحة احاديث الكتب الاربعة متلا باصطلاح
قدما لنا انا نقطع وقطعا عاديا بان جمعا من اصحابنا
ومنهم الجماعة الذين اجعت العصابة على انهم لم يقتلوا الا
الصحيح باصطلاح القدماء صرفوا اعمارهم في مدة تزيد
على ثلثمائة سنة في اخذ الاحكام عنهم عليهم السلام وتاليف
ما يسعون فيهم عليهم السلام وعرض المؤلفات عليهم عليهم السلام
ثم التابعون لهم تبعوهم في طريقتهم واستمر هذا المعنى الى
زين الائمة الثلاثة قدس الله ارواحهم الوجه الثاني
انا نعلم انه كانت عند قدما لنا اصول من زين اسير
المؤمنين عليهم السلام الى زين الائمة الثلاثة قدس الله ارواحهم
كانوا يعتمدون عليها في عقايدهم واعمالهم ونعلم على
عاديا انهم كانوا يستكملون من استعمال حال تلك الاصول
واخذ الاحكام منهم عليهم السلام بطريق القطع واليقين
ونعلم على عاديا بانهم كانوا عالمين بانهم مع التمكن من
القطع واليقين في احكام الله تعالى لا يجوز الاعتماد
على ما ليس كذلك وانهم لم يقصروا في ذلك واستمر هذا
المعنى ايضا الى زين الائمة الثلاثة قدس الله ارواحهم

نعلم ان تلك الاحاديث كلها صحيحة باصطلاح القدماء
الوجه الثالث ان مقتضى الحكمة الربانية وشفقة ^{المسلمين} سيدهم
والأمانة عليهم الصلوة والسلام بالشيعة ان لا يضيع من كان
في اصحاب الرجال منهم وتمهد لهم اصول عقيدة يعلمون بها
فيها في زمن الغيبة الكبرى الوجه الرابع انه نواتر الاخبار
عنهم عليهم السلام بانهم امرو اصحابهم بتأليف ما يسمعونه منهم
وضبطه ونشره لتعمل بها الشيعة في زمن الغيبة واجازوا
بوقوع الوجه الخامس ان اكثر احاديثنا موجودة في اصول
الجماعة التي اجعت العصاة على تصحيح ما يصح عنهم اى على
انهم لم ينقلوا الا الصحيح وللعلم بوجودها في تلك الاصول
طرق من حملتها ان نقطع بقرينة المقام ان الطريق
المذكور للحديث انما هو طريق الى الحصول الماخوذة من الحديث
وتلك القرينة وافرة في كتابي الشيخ وكتاب من لا يحضره
الفقيه بل في كتاب الكافي ايضا عند النظر الدقيق
وقد ذكرهم شيخنا الثقة الجليل الصدوق ابو عمر الكشي
قدس الله سره في كتابه فقال قال الكشي اجعت العصاة
على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر واصحاب
ابي عبد الله عليهم السلام وانقادوا لهم بالفتة فقالوا انفة

الاولين ستة زارة وعرف بن خربوق وبريد وابو بصير
والفضيل ابى يسار ومحمد بن مسلم الطائفي قالوا وافقت
الستة زارة وقال بعضهم مكان ابي بصير الاسدي
ابو بصير المرادي وهوليث بن الجعفي حدثنا الحسن بن
الحسين بن بندار القتي قال حدثني سعد بن عبد الله بن
ابي خلف القتي قال حدثني محمد بن عبد الله المسعفي قال
حدثني علي بن حديد وعلي بن اسباط عن جميل بن دراج قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اوتاد الارض واعلامها
اربعة محمد بن مسلم وبريد بن معوية وليث بن الجعفي المرادي
وزارة بن اعين وبهذا الاسناد عن محمد بن عبد الله
المسعفي عن علي بن اسباط عن محمد بن سنان عن داود بن
سرجان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني لاحدث
الرجل بحديث وانها عن القتياس فيخرج من عندي فيتاول
حديثي على غير ما ويله ان امرت قوما ان يتكلموا ونهيت
قوما فكل يتاول لنفسه يريد المعصية لله تعالى ورسوله
فلو سمعوا واطاعوا لادعاهم ما اروع ابي بصير اصحابك
اصحاب ابي كانوا زين الاحياء وامواتا اعني زارة ومحمد بن
مسلم ومنهم وليث المرادي وبريد العجلي هؤلاء قوامون بالقط

هؤلاء قولون بالصدق هؤلاء السابقون السابقون اولئك
 المتقدمون انتهى كلامه قدس سره ثم قال في موضع اخر بعد ذلك
 تسمية الفقهاء من اصحاب ابي عبد الله عليه السلام اجعت
 التصانيف على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما
 يقولون واقرأهم بالفقه من دون اولئك الستة الذين
 عد دنائهم وسيناهم ستة نفر جميل ابن دراج وعبد الله
 بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عيسى وحماد بن
 عثمان وابان بن عثمان فالواو زعم ابو اسحق الفقيه يعني
 ثعلبة ابن يمين ان افقه هؤلاء جميل بن دراج وهم
 احداث اصحاب ابي عبد الله عليه السلام ثم قال في موضع بعد
 ذلك تسمية الفقهاء من اصحاب ابي ابراهيم وابي الحسن
 الرضا عليهم السلام اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء
 وتصديقهم واقرأهم بالفقه والعلم وهم ستة نفر اخر ذو
 الستة نفر الذين ذكرناهم في اصحاب ابي عبد الله عليهم
 منهم يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى بياض السابري
 ومحمد بن الحسين وعبد الله المعيرة والحسن بن محبوب
 ومحمد بن محمد بن ابي نصر وقال بعضهم مكان ابن فضال عثمان
 بن عيسى وافقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن

يحيى انتهى كلامه واقرأ مستند الاجماع الذي نقله الكشي الزيات
 الناطقة بانهم معتدون في كل ما يروون وبهذا التحقيق
 ظهر عليك وانكشف لديك ان ما ذكره رئيس الطائفة
 في كتاب العدة من انه اجعت الطائفة على صحة مراسيل
 جمع من الرواة كما اجتمعوا على صحة مسانيدهم مبنى على ورود
 الروايات الناطقة بانهم معتدون في كل ما يروون و
 المتأخرون كالشهيد الثاني في شرح رسالته في فن درايتم
 الحديث تكلموا على الاجماع الثاني وبسبب قلة تتبعهم واستحجام
 في التاليفات واشتغالهم بها قبل ان يحققوا المباحث و
 بناء تصانيفهم على المقدمات المألوفة المشهورة التي يوجد
 مصداقها في احاديث العامة وفي رواية احاديثهم كما صح
 بذلك ولذا الشهيد الثاني وقدم نقله عنه الوجه السادس
 توافق اخبار الائمة الثلاثة قدس الله ارواحهم في صحة احاديث
 كتبهم ولا يتدخ في ذلك اشتغال طروق كثير منها على من تغبر حاله
 من الاستقامة اسبابا تتقال المذاهب الفاسدة او بظهور
 الكذب منه وطروا الاختلاف عليه بعد ان كان مستقيما ويؤيدهم
 ما تقدم نقله عن السيد الاجل المرتضى رضي الله عنه الوجه
 السابع انه لو لم تكن احاديث كتبنا ما خوزة من الامور المجمع

عليها الرزم ان تكون اكثر احاديثنا غير صالحة للاعتقاد عليها
والعادة قاضية بطلان الوجه الثاني ان كثيرا ما يطرح
رئيس الطائفة الاحاديث الصحيحة باصطلاح المتأخرين
ويعلل بفتايتها الضعيفة باصطلاح المتأخرين فلو
ما ذكرناه لما وقع من مثل رئيس الطائفة ذلك عادة الاجر
التاسع ان كثيرا ما يفتقد رئيس الطائفة على طرق ضعيفة
مع تمكنه من طرق اخرى صحيحة فلو ما ذكرناه لما وقع من
مثله ذلك عادة الوجه العاشر ان رئيس الطائفة يصرح في
كتاب العدة وفي اول الاستبصار بان كل حديث عمل به مأخوذ
من الاصول المجمع على صحته نقلها ونحن نقطع عادة بان ما
كذب الوجه الحادي عشر ان شيخنا الصدوق قدس سره
ذكر مثل ذلك بل اقوى منه في اوائل كتاب من لا يحضره الفقيه
ونحن نقطع عادة بان ما كذب وكذا نقول في حق الكافي
للإمام ثقة الاسلام الوجه الثاني عشر اننا قطعنا قطعا
عاديا في حق اكثر رواة احاديثنا بقرينة ما بلغت من احكام
انهم لم يرضوا بالافتراء في رواية الحديث والذي لم نقطع في
حقه بذلك كثيرا ما نقطع بل بطريق الى اصل النقص الذي
اخذ الحديث منه والفايدة في ذكره مجرد التبرك بانصال سلسلة

الخاطبة

الخاطبة المسائية ودفع طعن العامة بان احاديثكم ليست
بمعتنفة بل مأخوذة من كتب قدما نكم ومن اصولهم ومن
جملة القرين على ما ذكرناه ان الامام ثقة الاسلام صرح في اول
الكافي بصحة جميع احاديثه ومع ذلك كثيرا ما يذكر في اوائل
الاسانيد من ليس بثقة يعني احتمال السهو وهو يندفع نارة
بعضه ضد بعض الروايات ببعض ونارة بقرينة تناسب
اجز الحديث ونارة بقرينة السؤال والجواب ونارة بقرينة
اخرى وبعد التفرع عن المقام السابق نقول على سبيل الاستظهار
نحن قطعنا قطعا عاديا بان تلك المسائل المذكورة في كتب
حديثنا عرضت على الائمة عليهم السلام وسئلوا عنها وبيان عليهم السلام
اجابوا عنها وبيان اجوبتهم عليهم السلام موجود في تلك الاحاديث
المتداولة بين اصحابنا واللازم من ذلك ان يكون كل تلك
الاحاديث جرابهم او بعضها فان لم ينقل في سلسلة الاحاديث
واحد او نقلت فيها احاديث متوافقة لم يبق اشكال
وان نقلت فيها احاديث متخالفه فللمتتبع علامات يعرفها
الماهر في احاديثهم عليهم السلام وسند ذلك على باب واسع فيه
ان شاء الله تعالى بتوفيق الملك العلام ودلالة اهل الذكر
عليهم السلام ولما كون الكتب الاربعة ونظايرها استواراة النسبة

الى مؤلفها قدس الله ارواحهم وان هذا التواتر بعيد القطع
الاجمالى وان القطع التفصيلى بخصوصيات الاحاديث
يحصل بالتقارب المقاسية كاتفاق النسخ كاتفاق كتاب الله
فهو اظهر من ان يرتاب فيليب نصف ومما يوضح ذلك
ما ذكره صاحب المعالم حيث قال قدس سره فكتاب المعالم
في العرف اخبار اجمالى باحوار مضبوطة معلومة بما هو عليها
من الغلط والتقصيف ونحوها وما هذا شأنه لا وجه للتوقف
في قبوله والتعبير عنه بلفظ اخبارى وما في معناه مقتداً بقبول
اجازة تجوز مع القرينة فلا مانع منه ومثله آت في القراءة على
الراوى لان الاعتراف اخبار اجمالى ولم يلتفت الى الخلاف
في قبوله وانما ذكر بعضهم ان قبوله موضع وفاق اذا عرفت
هذا فاعلم ان اثر الاجازة بالنسبة الى العمل انما يظهر حيث
لا يكون متعلقها معلوماً بالتواتر ونحوه ككتب اخبارنا
الاربعة فانها متواترة اجمالاً والعلم بصحة مضامينها
تقصيلاً يستفاد من قوانين الاحوال ولا مدخل للاجازة فيه
غالباً وانما فايد فيها بقاء اتصال سلسلة الاسناد بالبين
ولا يمتنع عليهم بل وذلك امر مطلوب مرغوب اليه للثبوت كما لا يخفى
انتهى كلامه اعلى الله مقامه وانما ذكرنا ذلك لتحقيق المقام الله

لكن فيما اقدم اقول من فحول الامام الحاجت الى غير فاني قد
قرأت اصول كتاب الكافي وكل منها يوجب الحديث وغيرها
على علم المتأخرين بعلم الحديث والرجال واورعهم وهو سيد
الامام العلامة والقدره الهام الفهامة قدوة المقدسين
اعظم المحققين ميرزا محمد الاستر ابادى وهو قرا على شيخه
وشيخه قرا على شيخه منسلة الى اصحاب العصبة عليهم السلام ذكره
في آخر كتاب الرجال نور الله مرقده ولى طرق اخرى من مشايخ
اخر قدس الله ارواحهم منهم السيد السند والعلامة الا واحد
صاحب كتاب المدارك قدس سره وآما القاعد الشريفة
التي وضعوها عليهم لم الخلاص من الخيرة في باب الاحاديث المتفردة
فقد نطقت بها احاديث بالغة حد التواتر المعنوى مع
صحة كثير منها في ظاهر الامر وزعم المتأخرين ايضا وصحة كلها
عند التحقيق وعند قدمايتنا ولا يمكن استقصاؤها
لنذكر ما يحضرى الآن منها من تلك الجملة ما في كتاب الاحتجاج
للطهرى في بحث احتجاج ابي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام
روى الحرث بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سمعت
من اصحابك الحديث وكلهم تقننوا فليس عليك حتى ترى التقيا
عليه السلام فترد اليه وروى عن سماعة بن مهران قال سألت ابا عبد الله

عليه السلام قال قلت يروى علينا حديثان واحد يامرنا بالاختيار والآخر
ينها ناعنه قال لا تغل بواحد منهما حتى تأتي صاحبك فتسأله عنه
قال قلت لا بد ان نعمل باحدهما قال خذ بما فيه خلاص العاة
وروى عن الحسن بن المهدي عن الرضا عليه السلام وقال قلت للرضا
يجبني الاحاديث عنكم مختلفة قال ما حكمنا عننا العرضه على كتاب
الله من اجل واحد منها فان كان ذلك يشبههما فهو منا وان
لم يكن يشبههما فليس منا قلت يحبس الرجلان وكلهما ثقة
بحديثين مختلفين فلم نعلم ايهما الحق قال اذا لم تعلم فوسع
عليك بايها اخذت وفي كتاب الاحتجاج في جواب كتابه
محمد بن عبد الله الخيري رحمه الله المصاحب الزمان عليه السلام
يسألني بعض الفقهاء عن المصلي اذا قام من التشهد الاول
الى الركعة الثانية هل يجب عليه ان يكبر فان بعض اصحابنا قال
لا يجب عليه تكبيرة ويجزيه ان يقول بحول الله ويقترأ قوله واقعد
في الجواب عن ذلك حديثان اما احدهما فانه اذا انتقل من
حالة الى اخرى فعليه التكبير واما الآخر فانه روى اذ ارفع راسه
من السجدة الثانية وكبر ثم جلس ثم قام فليس عليه في القيام
بعد الفقد تكبير وكذلك التشهد الاول يجزي هذا المجري
وبايها اخذ من باب التسليم كان صوابا ومن تلك الجملة صحيحة

عليه السلام

عليه السلام من يار قال قرأت في كتاب لعبد الله بن محمد الى الحسن
عليه السلام اختلف اصحابنا في رواياتهم عن ابي عبد الله عليه السلام
في ركعتي الفجر في السفر فروى بعضهم ان صلتهما في المحل
وروى بعضهم ان لا يصليهما الا على الارض فاعلمني كيف تصنع
انت لاقتدي بذلك في ذلك فوقع عليه السلام موسع عليك باية عملك
وفي الكافي في علي بن ابراهيم عن ابيه عن عمن بن عيسى والحسن
بن محبوب جميعا عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سالته عن رجل اختلف عليه رجلان من اهل دينه في امر كلاهما
يرويهما احدهما يامر باخذ والاخر ينهاه عنه كيف يصنع قال
يرجبه حتى يلقى من يخبره فهو في سنة حتى يلقاه وفي رواية
اخرى بايها اخذت من باب التسليم وسعك وذكر محمد بن
علي بن ابراهيم بن ابي جمهور الهسائي في كتاب غوالي اللآلي
الذي الفه في سنة سبع وتسعين وثمائة روى العلامة
مرفوعا الى زرارة بن اعين قال سالت الباقر عليه السلام فقلت
جعلت فداك باي عنكم الخبران او الحديثان المتعارضان
فبايها اخذ فقال عليه السلام يار زرارة خذ بما اشتهر به بين اصحابك
ودع الشاذ الشاذ فقلت يا سيدي انهما معا مشهوران
من روايت ما تواران عنكم فقال عليه السلام خذ بما يقول اعدلهما

عندك واوثقها في نفسك فقلت انهما معا عدلان مرضيان موثقان
فقال انظر الى ما وافق بينهما من هبة العامة فان تركه وخذنا خالفهم
فان الحق فيما خالفهم فقلت ربما كانا معا موافقين لم او خالف
فكيف اصنع فقال اذن فخذ بما فيه الحايطة لدينك واترك ما خالف
الاحتياط فقلت انهما معا موافقان للاحتياط او يخالفان
فكيف اصنع فقال عليك ان اذن فتخير احدهما فخذ به وتبع
الاخر وفي رواية انه عليه السلام قال اذن فادرس حتى تلقى امامك فقل
انتهى كلامه رحمه الله تعالى وذكر الشيخ السعيد قطب الدين شيخ
الاسلام ابو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي قدس سره في
الرسالة التي صنعها في بيان احوال احاديث اصحابنا واشيا
صحتها اخبرنا الشيخان محمد وعلي ابنا علي بن عبد الصمد عن
ابيهما عن ابى البركات علي بن الحسين عن ابى جعفر بن بابويه اخبرنا
ابى اخبرنا سعد بن عبد الله قال الصادق عليه السلام اذ اورد عليكم
حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله فوافق كتابا
الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه فان لم تجدوهما
في كتاب الله فاعرضوهما على اخبار العامة فوافق اخبارهم
فدروهم وما خالف اخبارهم فخذوه وعن ابن بابويه اخبرنا
محمد بن الحسن اخبرنا محمد بن الحسن الصفار اخبرنا احمد بن محمد
بن عيسى

عيسى عن رجل عن يونس بن عبد الرحمن عن الحسين بن السري
قال ابو عبد الله عليه السلام اذ اورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا
بما خالف القوم وعن ابن بابويه اخبرنا محمد بن موسى بن المتوكل
اخبرنا علي بن الحسين السعدا با دي حدثنا احمد بن ابى عبد الله
البرقي عن ابن فضال عن الحسن بن الجهم قلت للعبد الصالح
عليه السلام هل يسمعنا فيما يرو علينا منكم الا التسليم لكم فقال لا
والله لا يسمعكم الا التسليم لنا قلت فيروى عن ابى عبد الله عليه السلام
شيء يروى عنه خلافة فبها ما نأخذ قال خذ بما خالف القوم
وما وافق القوم فاجتنبه وعن ابن بابويه اخبرنا ابى اخبرنا
عن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي بصير عن
ابى حمزة عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال ما انتم والله
على شيء مما هم فيه ولا هم على شيء مما انتم فيه فخالقهم فاهم من
الحنيفية على شيء وعن ابن بابويه اخبرنا محمد بن الحسن اخبرنا
محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير
عن داود بن الحصين عن ذكره عن ابى عبد الله عليه السلام قال
والله ما جعل الله لاحد خيرة في اتباع غيرنا وان من وافقنا
خالف عدونا ومن وافق عدونا في قول او عمل فليس منا
ولا نحن منهم وعن ابن بابويه اخبرنا محمد بن موسى بن المتوكل اخبرنا

على الحسين السعدى بآدمي اخبرنا احمد بن ابي عبد الله البرقي
 عن ابيه عن محمد بن عبيد الله قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام كيف
 تضع الخبرين المختلفين فقال اذا ورد عليك حديثان مختلفان
 فانظروا ما يحالف منهما العامة فخذوه وانظروا ما يوافق اخبارهم
 فخذوه وعن ابن بابويه اخبرنا ابي اخبرنا سعد بن عبد الله
 عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن جميل بن دراج
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرفوف عند الشبهة خير من
 الانتقام في الهلكة ان على كل حق حقيقة وعلى كل صواب
 نورافق وافق كتاب الله فدعوه وانق ما اردنا نقله عن رسالته
 قطب الدين الراوندي وفي اخر كتاب السراير كتاب
 سائل الرجال وكتاباتهم مولانا ابا الحسن علي بن محمد بن علي
 بن موسى عليه السلام محمد بن علي بن عيسى قال سألته عن العلم المنقول
 اليما عن ابا نك واجدادك صلوات الله عليهم قد اختلف علينا
 فكيف العمل به على اختلافه او نرد اليك فيما اختلف فيه
 فكنت ما علمتم انه قولنا فالرؤى وعالم نقلوه فردوه اليما
 وفي كتاب المجالس للشيخ الاجل ابي علي الحسن بن محمد بن
 الحسن الطوسي رحمه الله بسنده عن عمرو بن شمر عن جابر
 قال دخلنا على ابي جعفر محمد بن علي عليه السلام ونحن جماعة بعد

ما نصينا

شكنا فوجدناه وقلنا له اوصينا يا ابن رسول الله فقال
 ليعن قويمكم ضعيفكم وليعطف غنيكم على فقيركم وليضع الرجل
 اخاه كضعفه لنفسه واكثر الاسرار لنا ولا تحملوا الناس على افئنا
 وانظروا امرنا وما جاءكم عنا فان وجدتموه للقرآن موافقا
 فخذوا به وان لم تجدوه موافقا فردوه وان اشتبه الامر عليكم
 فقفوا عنده وردوه اليما فشرح لكم من ذلك ما شرح لنا
 اقول في هذا الحديث الشريف واشابه اشارته الى ان مرادهم
 عليهم السلام العرض على كتاب الله عرض الحديث الذي جاء به
 غير الشك على واضحات كتاب الله اى التي تكون من ضروريات
 الدين اى من ضروريات المذهب بقرينة قوله عليه السلام وان
 اشتبه الامر عليكم وبقرينة ما تقدم من الاحاديث الدالة
 على وجوب التوقف عند كل مسئلة لم يكن حكمنا بامتناعنا
 وفي كتاب صيرون اخبار الرضا عليه السلام الشيخ الصدوق محمد
 بن علي بن بابويه حدثنا ابي ومحمد بن الحسن بن احمد بن الوليد
 رضي الله عنهما قال حدثنا سعد بن عبد الله قال حدثني محمد
 بن عبد الله قال حدثني احمد بن الحسن الميثمي انه سئل
 الرضى عليه السلام يوما وقد اجتمع عنده قوم من اصحابه وقد
 كانوا يتنازعون في الحديثين المختلفين عن رسول الله

المسعى

صلى الله عليه في الشيء الواحد فقال صلى الله عليه ما ورد عليكم من
خيرين مختلفين فاعرضوها على كتاب الله فما كان في
كتاب موجود احلا او حراما فاتبعوا ما وافق الكتاب
وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على من رسل الله صلى الله
عليه وسلم فما كان في السنة موجودا منها عنه نهى حرام او
ما موراه عن رسول الله امر الزام فاتبعوا ما وافق نهى النبي
صلى الله عليه وسلم وما كان في السنة نهى اما فة او كراهة
ثم كان الخبر الاخر خلافة فذلك رخصة فيما عافه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكراهة ولم يحرمه فذلك الذي يبيع الاخذ
بهما جميعا وبما شئت وسعدك الاختيار من باب
التسليم والاتباع والرد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
تجدوه في شيء من هذه الوجوه فردوا اليها علمه فصح ان
بذلك ولا تقولوا فيه باراكم وعليكم بالكف والنقبة
الوقوف وانتم طالبون باجتناب حتى ياتيكم البيان من عند
قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله كان شيخنا محمد بن
الحسن بن احمد بن الوليد رضي الله عنه سمي الراي في
محمد بن عبد الله المسعبي راوي هذا الحديث وانما اخرجت
هذا الحديث في هذا الكتاب لانه كان في كتاب الرضا

وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه في الحديث الشريف بطوله
مذكور في كتاب عيون الاخبار نحن ذكرنا موضع الحاجة منه
وفي الكافي في باب اختلاف الحديث محمد بن يحيى عن محمد
بن الحسين عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن داود
بن الحصين عن عمر بن حنظلة قال سألت ابا عبد الله
عن رجلين من اصحابنا بينهما منازعة في دين او ميراث
فتحاكما الى السلطان والى القضاة يحل ذلك قال من تحكم
اليهم في حق او باطل فانما تحكم الى الطاعوت وما يحكم لانا
ياخذ حجتا وان كان حقا ثابتا لانه اخذ بحكم الطائفة
وقد امر الله ان يكفر به قال الله عز وجل يريدون ان يقتلكم
الى الطاعوت وقد امر الله ان يكفر به قلت فكيف يصنعان
قال ينظرون من كان منكم ممن قد دوى حديثا ونظروا
سلطانا وحراما وعرف احكامنا فليمرضوا به حكما فان
قد جعلته عليكم حاكما فاذ احكم بحكمنا فلم يقبل منه فاما
استوف بحكم الله وعلينا رد والراد علينا الراد على الله وهو على
حد الشرع بالله قلت فان كان كل واحد اختار رجلا
من اصحابنا فوضيا ان يكونا ناظرين في حقهما فاختلعا فاما
حكما وكلاهما اختلفا في حديثكم قال الحكم ما حكم به اعدلهما

وافقههما واصدقهما في الحديث ولورعهما ولا يلتفت
الى ما يحكم به الاخر قال قلت فانها عدلان مرضيان عندنا
لا يفضل واحد منهما على صاحبه قال فقال ينظر الى ما كان
من روايتهم عنا في ذلك الذي حكاه به الجمع عليه من اصحابك
فيؤخذ به من حكنا ويترك الشاذ الذي ليس بشهرور عند
اصحابك فيؤخذ به من حكنا ويترك الشاذ الذي ليس
بم شهرور عند اصحابك فان الجمع عليه لا يرب فيه وانما الامر
ثلاثة امرين رتبة فينتج وامرين غيبة فيجتنب وامر
مشكل يرد عليه الى الله والى رسوله قال رسول الله صلى الله
عليه واله جلاد بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن
ترك الشبهات نجى من المحرمات ومن اخذ بالشبهات
اركب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم قلت فان كان
الخبر ان عنكم مشهورين قد رواها المقات عنكم قال ينظر
فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ
به ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة
قلت جعلت فداك ارايت ان كان الفقيهان عرفا حكمه من
الكتاب والسنة ووجدنا احد الخبرين موافقا للعامة
والاخر مخالفا لهم باي الخبرين يؤخذ قال ما خالف العامة

ففيه

ففيه الرضا فقلت جعلت فداك فان وافقهما الخبران جميعا
قال ينظر الى ما هو اليه اسيل حكمهم وقضايتهم فيترك ويؤخذ بالآخر
قلت فان وافق حكمهم الخبرين جميعا قال اذا كان ذلك فابره
حتى تلقى امامك فان الوقوف عند الشبهات خير من الاتهام
في الهلكات وروى رئيس الطائفة في التهذيب بسند
عن عبد الملك بن اعين قال حج جماعة من اصحابنا فلما
وافوا المدينة ودخلوا على ابي جعفر عليه السلام فقالوا ان زارة
امرنا بان نهمل بالحج اذا احرمنا فقال لهم تمسقوا فلما خرجوا ان
عنده دخلت عليه فقلت له جعلت فداك والله لئن لم
تخبرهم بما اخبرت به زارة لنا تدين الكوفة ولنصحب بها
كنا يا قال ردهم على قال قد خلوا عليه فقال صدق زارة ثم
قال اسأله لا يسمع هذا بعد اليوم احدمني وروى بسند
عن اسمعيل الجعفي قال خرجت انا وميسر وانا من اصحابنا
فقال لنا زارة لبوا بالحج فدخلنا على ابي جعفر عليه السلام فقلنا
اصلىك الله انا نريد الحج ونحن قوم ضرورة او كلنا ضرورة
فكيف نصنع فقال لبوا بالعمرة فلما خرجنا قدم عبد الملك
بن اعين فقلت له الانعجب من زارة قال لنا لبوا بالحج
وان ابا جعفر عليه السلام قال لنا لبوا بالعمرة فدخل عبد الملك

به اعين فقال ان اناس من مواليك امرهم زارة ان يلبيوا
بالجمل عنك وانهم دخلوا عليك فامرهم ان يلبيوا بالجمعة فقال ابو جعفر
عليه السلام يريد كل انسان منهم ان يسبح على حدة اعداهم على فدخلنا
فقال لبوا بالجمل فان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يلبي بالجمل وفي
كتاب عمير بن اخبار الرضائي عليه السلام حدثنا على بن ابي بصير عليه السلام
عن احمد بن عبد الله البرقي ومحمد بن موسى البرقي ومحمد
بن علي بن ابي بصير عن احمد بن محمد بن خالد عن احمد بن محمد
السياري قال حدثنا علي بن اسباط قال قلت للرضي عن
يحدث الامراء اجدها من معرفة وليس في البلد الذي
انا فيه احدا يستفتي من مواليك قال فقال ايت فقيه
البلد فاستفت في امرك فاذا اثنان فبني فخذ بخلافه
فان الحق بخلافه وفي كتاب الفقيه من تهذيب الحديث
عن علي بن اسباط قال قلت له يحدث الامراء امرى لا احد
بدا من معرفة وليس في البلد الذي انا فيه احدا
قال فقال ايت فقيه البلد اذا كان كذلك فاستفت في
امرك فاذا اثنان فبني فخذ بخلافه فان الحق فيه اقول
من جملة نعماء الله تعالى على الطائفة المحقة انه خلق بابي
الشيطان وبيد علي العامة ليصلهم من الحق في كل مسألة

نظرية

نظرية ليكون الاخذ بخلافهم ان ضابطة كلية نظرية ذلك
ما ورد في حق النساء شاورهن وخالفوهن وفي الكافي
في باب ان الائمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون
من خبر ليس الكناشي قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول و
عن انا من اصحابنا يحب من قوم يقولوا ويجعلونا ائمة
ويصفون ان طاعتنا مفروضة عليهم كطاعة رسول الله
صلى الله عليه وآله ثم يكسرون حجهم ويخصمون انفسهم لضعف
قلوبهم فيفقدوننا حقنا ويعيبون ذلك على من اعطاهم
الله برهان حق معرفتنا والتسليم لامرنا وفي باب الشرك
عن عميرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول امر
الناس بمعرفتنا والرد اليها والتسليم لنا ثم قال ولان صلوا
وصلوا وشهدوا لا اله الا الله وجعلوا في انفسهم ان
لا يردوا اليها كانوا بذلك مشركين وفي باب التقوي الى
رسول الله صلى الله عليه وآله عن ابي اسحق الخثعمي قال قلت
علي بن ابي عبد الله عليه السلام فسمعت يقول ان الله عز وجل
ادب نبيه على محبة فقال وانك لعلى خلق عظيم ثم فوجئ
اليه فقال عز وجل وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فانهوا وقال عز وجل من يطع الرسول فقد اطاع الله ثم

قال وان بنى الله فرض الى على وانتم تسلمتم انتم ومحمد الناس والله
 لحبكم ان تقولوا اذا قلنا وان تضمنوا اذا صحت ونحن فيما
 بينكم وبين الله عز وجل ما جعل الله لاحد خيرا في خلاف
 امرنا واقول هنا فوائد الفأيدة الاولى من المعلوم عندنا في
 الباب ان هذه الاحاديث ناطقة بجواز العمل بخبر الثقة
 في الرواية ومن المعلوم ان حكم باب الفتاوى اضيق من
 باب الشهادة في قضية جزئية اذ على الاول تبني
 جزئيات كثيرة الى يوم القيمة بخلاف الثاني ولا يجب
 في باب الفتاوى العلم والقطع باحد الامرين كما حققناه
 سابقا بخلاف القضاء الجزئية ومن المعلوم ان في باب
 الشهادة لا بد من العدلين فعلم ان خبر الثقة في الرواية
 اقوى من شهادتهما الفأيدة الثانية ان احاديث هذا
 الباب صريحة فيما اختاره رئيس الطائفة من جواز العمل
 بخبر الواحد الثقة في الرواية واستدل عليه باجماع الطائفة
 ونحن نستدل عليه بهذه الروايات المتواترة واذ لاحظنا
 هذه الروايات مع ما استنبأنا من انه لا بد في باب الفتاوى
 من احد القطعين ينتج ان خبر الثقة في الرواية يفيد
 القطع العادي كما حققناه سابقا وجعلناه من انواع القرائن

المفيدة للقطع بصحة الخبر لا بصحة مضمون الحديث الفأيدة
 الثالثة انه يفهم من هذه الاحاديث الشريفة ان من جملة
 نعماء الله تعالى على هذه الطائفة انه جل جلاله لم يوزلهم
 العمل بكل ما ورد من اصحاب العصمة ولو كان وروده من
 باب الثقة الفأيدة الرابعة انه يفهم من بعض تلك
 الاحاديث انه اذا لم يطلع على احد الوجوه المرجحة المذكورة
 فيها يجب التوقف عن تعيين احد الطرفين قولاً
 فعلاً الى لقاء صاحبنا عليه السلام ويفهم من بعضها انه
 ممن مخبرون في العمل بايهما يزيد من باب ان كل ما ورد
 عنهم عليهم السلام لم يجب علينا تسليمه ولو كان وروده في الواقع
 من باب الثقة والشفقة على الرعية لامن باب ان
 حكم الله الواقعي التحجير وقد تحجير الطبري في كتاب
 الاحتجاج وابن جمهور المحاسني في كتاب غوالي الدلائل في
 الجمع بينهما والذي فهمت اناس كلامهم عليهم السلام انه ان
 كان مورد الحديثين المختلفين العبادات المحضة
 كالصلوة فخص مخبرون في العمل وان كان غيرهما من
 حقوق الاديبيين من دين او ميراث او وقف على جماعة
 مخصوصين او فرج او زكاة او خمس فيجب التوقف عن

الانفال الوجردية المبنية على تقنين احد الطرفين بعينه
والامام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس سره
ذكر في اول الكافي ما يدل على العمل بالحديث الدال على التخيير
وكان قصده قدس سره ذلك عند عدم ظهور شيء من
المرجحات المذكورة في تلك الاحاديث وينبغي ان يحمل
كلامه على ما اذا كان مورد الروايتين العبادات المختصة
بقربينة انه قدس سره بعد ذلك ذكر في باب اختلاف
الحديث مقبولة عمر بن خطلة الواردة في باب المتخاضعين
في دين او ميراث الناطقة بان مع تقدم ظهور شيء من
المرجحات المذكورة يجب الارجاء اليها الامام عليه السلام
القاعدة الخامسة ان هذه الرواية الشريفة مشهورة
بين متأخري اصحابنا بمقبولة عمر بن خطلة بنا على ان
علم الرجال لم يوثقوه لكن الشهيد الثاني وثقه في شرح
رسالته في فن دراية الحديث واعتصم عليه ولده الشيخ
حسن قدس سره في كتاب المنقذ حيث قال مرعبي
ما اتفق لوالدي رحمه الله انه قال في شرح بداية الدلالة
ان عمر بن خطلة لم يثبت اصحاب عليه بتعديل ولا مرجح
ولكنه حقق توثيق من محل اخر فوجدت بخطه رحمه الله

في بعض مفردات فوايده ما صورته عمر بن خطلة غير مذکور
يخرج ولا تعديل ولكن الاقوى عندي انه ثقة لقول الصادق
عليه السلام في حديث الوقت اذا لا يكذب علينا والحال ان
الحديث الذي اشار اليه ضعيف الطريق فتعلق به في
هذا الحكم مع ما علم من انفراد غريب ولو لا الوقوف على الكلام
الاخير لم يحتج في الخاطر ان الاعتماد في ذلك على هذه الحجة
انتهى كلامه اعلى الله مقامه وانا اقول لنا سند حجة عن
التمسك بما تمسك به العلامة ومن وافقه في اثبات
صحته بعض الاحاديث من كون راوية اماميا عدلا ضابطا
وذلك لمصرح ابن بابويه في اول كتاب من لا يحضره الفقيه
بان كل ما فيه صحيح حجة بينه وبين الله تعالى يعني انه
قاطع بوروده عن اصحاب العصمة صلوات الله وسلامته عليهم
بتواتر او بقرينة اجماع او بغيرهما ولو كان وروده في الواقع
من باب النقيضة والشفقة على الرعية وصرح الامام ثقة
الاسلام في اول الكافي بقرين من ذلك وهذه الرواية الشريفة
مذكورة فيها وعمل بها رئيس الطائفة قدس سره الله سرهم
مع تصريحي في مواضع بان كل حديث عمل به في كتاب من
كتبنا اخذه من الاصول المجمع على صحته نقلها وقطعنا قطعاً

عاديان اشال هذه الدعاوى لم تصدر عن اشال هو الاجلة
الاقى الامور الصحيحة البينة الواضحة التي لا تصلح لان يرتاب فيها
احد وبالجملة كتاب من لا يحضره الفقيه كافي لنا في حصول القطع
العاوي بورود الحكم عنهم عليهم السلام في جميع ابواب الفقه فما
ظنك اذا انضم اليه كتاب الكافي مع ما ذكره مصنفه في
اويله من صحة كل ما فيه واذا انضم اليه كتاب اباريس الطائفة
مع ما ذكره مصنفها من انه لم يعمل الا بالاحاديث المأخوذة
من الاصول المجمع عليها وبعد الترتل عن هذا المقام اقول
هذه الرواية مستوارة المعنى واما النصيحة اللطيفة
فاقول كاني انظر الى جماعة من الجهلة المتنبئين الى
العلم من عربي وعجمي فيكون ما استفدناه من كلام اصحابنا
العصمة صلوات الله وسلامه عليهم امانا من اعوجاج
الذهن او جوده او البلاة او من الحسد والشقاق
فلنتبارك ببعض النصائح المذكورة في اوائل كتاب المعتبر
حيث قال ان في الناس المستعبد بنفسه لشهوة المستغرق
وقته في اهويت مع اثاره الاشتهار باثار الابرار
واختياره الاسماء بسمة الاخيار اما لان ذلك في جبلته
اولا ووسيلة الى حطام عاجلته فيشر هذا ان التلقان نقا

عزريا

عزريا وحرصا على الرياسة الدينية طبعيا فاذا ظهرت
لغيره فضيلة عليه حتى غلبته المزاحم ومناصفة المقاوم ثم
يمنع نفاقه عن المكافأة فيرسل القديح في زى المناصفة
ويقول لو قال كذا لكان اقوم او لم يقل كذا لكان اسلم هو
انده اوضح كلاما او ارجح مقاما فاذا ظهرت بمثله فلتشغل
الاستعانة بالله من بليته عن الاشتغال باجابة فانه شر
الرجال واضر على الامة من الرجال فكان يكتير من ينقل
هذا الفن يقف على شئ من مقاصد هذا الكتاب فيستكلم
ويجمل فكره فيه فلا يحصله فينزل به هذه الجاسد على التاويل
الفساد ويدعو الى متابعتها لظنة الاصابة فهو كاقيل
اساسا فاسا اجابة فقليلك باعان النظر فيما يقال
مستغفرا وسعك في رد الاحتمال فاذا اتقيا لك الوجه
فهناك فقل في الافاعتصم بالتوقف فانه ساحل اهلكة
وانك مخبر في حال فتواك عن ربك وناطق بلسان شرعه
فما اسعدك ان اخذت بالجرم وما اخيبك ان بنيت على
الوهم فاجعل نفسك تلقا قوله تعالى وان تقولوا على الله
ملا نقولون وانظر الى قوله قل ارايت ما انزل الله لكم من
رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم على الله

تفردون وتفعلون كيف قسم مستند الحكم الى القسمين فإلم
تتحقق الاذن فانت مفرى انتهى كلامه اهل الله مقامه
الفصل العاشر في بيان الاصطلاحات التي يتم بها البلوى
وفيه فائدة ثان الفأيدة الاولى قال الشهيد الثاني رحمه الله
في تهذيب القواعد الاصولية والعربية للحكم الشرعي خطاب
الله او مدلول خطاب المتعلق بافعال المكلفين بالانتضا
او التخيير قلت عند المقابلة الاحكام الخمسة بل الوضعية
ايض من الصفات الذاتية للافعال فلا ينطبق هذا التعريف
على مدبرهم ولك ان تقول اذا قيد الحكم بالشرعي لا بد على هذا
ايض من ان يؤخذ في تعريفه للخطاب او مدلول الخطاب
ثم قال وزاد بعضهم او الوضع ليدخل جعل الشيء سببا او غرضا
او مانعا لجعل الله تعالى زوال الشمس موجبا لصلوة الظهر
وجعله الطهارة شرطا لصحة الصلوة والنجاسة مانعة
من صحتها الاستفاد من الشارع ولا يطلب فيه ولا تخيير
اذ ليس من افعالنا حق يطلب منا او تخيير فيه وتكلف
المقتصر على الاول بمنع كونها احكاما بل هي اعلام له او بعوقها
اليها وهو تكلف بعيد ومع ذلك فتختلف كثيرا في افعال
غير المكلفين انتهى كلامه وأنا اقول لا بد من تلك الزيادة لانه

من المعلوم ان الجمل المذكور معنى مغاير للاحكام الخمسة وان
له اثارا مغايرة لاثارها وان مستفاد من الشارع لا يقال قد
في موضع انه لا مشاحة في الاصطلاح ولكل احدا ان يصطلم على
ما يشاء فيجوز ان يكون تخصيص الحكم الشرعي بما عدا الوضع من
باب الاصطلاح لاسيما باب المنازعات المفتوحة لانا نقول قد
تقرر في موضع ان اصطلاحات اصل كل فن ينبغي ان يكون
على وجه يناسب غرض الفن ومن المعلوم انه كما تعلق الغرض
بالاحكام الخمسة تعلق بالاحكام الوضعية وبالجملة اخرج
هذا النوع من الخطاب عن الحكم الشرعي غير سديد ثم قال من
فروع كون الحكم الشرعي لا بد من تعلقه بافعال المكلفين ان
وطى شبهة القائمة بالعاقل وهو ما اذا وطى اجنبية طائفة
انها ازوجة متلاصل يوصف بالجل او الحرمه وان انتفى
عنه الاسم ولا يوصف بشئ منهما فاللازم من القاعدة ان
لان السامع ليس مكلفا وربما ابدل بعضهم المكلفين بالعبا
ليدخل مثل ذلك التفاتا الى تعلق الحكم الشرعي بكثير
من غير المكلفين كصمان الصبي ما يتلف من الاموال و
يجنبه على الهيام والاشهر اعتبار القيد وجعل المكلف
بذلك هو الولي وعلى هذا يتفرع جواز وصف فعل السامع المحرم

على غيره بالحمل نظر العدم ترتيب الائم على فعله ويجرى ذلك في
 قتل الخطا واكل المضطر الميتة الاولى وصف هذا بالآباء
 وان حرم اختيار انتهى كلامه قدس سره وأنا أقول كلامهم
 في هذا المقام غير بعيد وذلك لان الداهل عن حكم الله لا
 به خطاب اقتضائي والتحذيري مادام داهلا وغير
 الداهل لا بد من ان يتعلق بفعله احد الخطابين ومن
 هذا القبيل من وطى اجنبية يظن انها روجه فيكون
 وطيه موصوفا بالحمل الشرعي هو الذي يتعلق به خطاب
 التحذير او احد الثلثة وهنا تعلق والمثال المطابق
 للقلم من وطى اجنبية علما بانها اجنبية ذاهلا عن
 حكم الله فيها فانه حين هو كذلك لا يتعلق بفعله حكم
 من الاحكام الاقضية او التحذيرية وقوله الثقات الى
 تعلق الحكم الشرعي بكثير من غير المكلفين كضمان الصبي
 ما يتلفه المغير منفع وتنفع المقام ان الخطاب الوضعي
 لا يتعلق او لا بالذات بالفاعل بل يتعلق او لا بالذات
 بفعل الفاعل او بعينه فعل الفاعل وللخطاب الاقضية
 والتحذيري يتعلقان بالفاعل او لا بالذات ثم يتعلق
 بفعله ثانيا وبالعرض ومن ثمة ليس التكليف شرطاً

في الوضع

في الوضع قوله ويجرى ذلك في قتل الخطا واكل المضطر للميت كلام
 ظاهري وتحقيق المقام ما ذكرناه من ان الداهل عن حكم الله تعالى
 حين هو كذلك لا يتعلق بفعله خطاب تحذيري ولا اقضية
 فلا يتصف بالحمل الشرعي والاباحة الشرعية نعم يتصف بالآباء
 الاصلية واما غير الداهل عن حكم الله فينتصف فعله بذلك
 سواء كان مضطرا في فعله كاكل الميتة او انتهى فعله الى امر
 لم يقصد كقتل الخطا وسواء كان عالما بما هو حكم الله او يتحيرا
 فيه ثم قال ومنها ما لو تلف الصبي او المجنون ما لا يعلق معايرة
 الحكم الوضعي للشرعي لا اشكال في تعلق بهما الضمان لان اتلاف
 مال الغير المحتمل بسبب في ضمانه والحكم الوضعي لا يعتبر في تعلقه
 التكليف ولكن لا يجب عليهما ادائه مادام انما قصدين لان
 الوجوب حكم شرعي نعم يجب على وليهما دفعه من ماله ولا فرق
 بين ان يكون لهما مال حال الاتلاف او عدمه انتهى كلامه
 وأقول قصد انه لا اشكال في اخذ المكلف في تعريف الحكم
 الشرعي لان الوضعي ليس من افراد الحكم الشرعي فلا يتجه ان
 يقال تعريف الحكم الشرعي غير جامع ثم قال ومنها لو ادعا
 فقها فانه لضمان لان حفظ الوديعة غير واجب عليهما لانه
 من باب خطاب الشرع ولو تعدى فيها فانلفها او بعضها

ضمن الماذكرناه وفي هذين خلاف مشهور بين الاصحاب
 والموافق منه للقاعدة ما قررناه ومنها ما للجامع الصبي
 او المحزون فانه لا يجب عليهما آح الفصل لانه من باب خطاب
 الشرع ايضاً ولكن الجماع من قبيل الاسباب التي يشترك فيها
 المكلف وغيره فيجب عند التكليف عليهما الفصل بذلك
 السبب السابق اعمال السببية ولا يقدح في تخلف السبب
 عنه لفقد الشرط كما لا يقدح في تخلف عنه لوجود المانع
 فاذا وجد الشرط او زوال المانع عمل السبب عملاً ومثله
 القول في وجوب الرضوخ بالحدث الاصغر الواقع قبل التكليف
 لو حضر وقت عبادة مشروطة به بعده انتهى كلامه على الله
 مقامه وانا اقول بتحقيق المقام ان الخطاب الوارد من
 الشارع بعض اقسامه يتعلق او لا وبالذات بالمكلف
 مادام مكلفاً اي مادام بالغاً عاقلًا غير غافل عن الخطأ
 وهو الخطاب الاقضيائي والتحديدي وبعض اقسامه
 يتعلق او لا بالذات بفعله وبفعل الهام كالوجوب
 بهيمة على زرع او انسان وبفعل الصبي والمحزون كما
 اذا اتلف مال الغير وبغير الفعل لجعل زوال الشمس
 سبب الوجوب صلوة الظهر وهو الخطاب الوضعي ثم اعلم

ان بعض الاصوليدين زعم ان خطاب الشارع كله يتعلق بافعال
 الكاسدين الغير الغافلين عنه ماداموا غير غافلين عنه والحق
 ما احتجنا من تعلق بعضه او لا بالذات بنفس المكلف و
 بعضه بفعله وبفعل غيره وبعضه بافعال كزوال الشمس
 ثم هناك اقسام اخرى وهو ان الخطاب الاقضيائي التهديدي هل
 يتعلق بالصبي المميز ايضا ام لا والمشهور بين القوم الثاني
 والمستفاد من كلامهم عليهم السلام الاول ثم اقول للخطاب الوضعي
 اذا تعلق بفعل الصبي او المحزون او بفعل البهيمة قد
 يكون مقتضاه تعلق خطاب اقضيائي بمالك البهيمة
 وقد يكون مقتضاه تعلق خطاب اقضيائي بعاقلة الصبي
 او المحزون او وليهما او بمن يكون بيت مال المسلمين تحت
 يده وقد يكون مقتضاه تعلق خطاب اقضيائي بالصبي
 والمحزون اذا اكمل وتعيين تلك المتقتضيات منوط بالسماح
 عن الصادقين عليهم السلام لا بهذه الاعتبار الطيفية الخالية
 الاعتدال من زعم ان الله تعالى لكثرة الاحكام الشرعية بالها
 بدلائل ودربطها بامارات ومخايل والشهيد الثاني رحمه الله
 تعالى سلك في كتاب تهذيب القواعد سلك العامة في
 اصطلاحاتهم وقواعدهم وتعييناتهم يادني تعرف فيها وما اراد

تغيير عباراتهم عن نسخها بحذف او بزيادة او بتقديم وتأخير
فصرت عبارتهم في مواضع كثيرة عن افادة المراد والعبارة الواضحة
الغير الفاصدة في هذا المقام ما ذكره الفاضل المدقق بدر
الدين الزركشي الشافعي في اوابيل شرحه لجميع الجوامع حيث
قال قول الفقهاء الصبي ثياب ويندب له كلفة على سبيل التجوز
عند الاصوليين ولا يكون نذوب ولا كراهة الا في فعل المكلف
وهذا امر غرغ منه عند الاصوليين بنحو اعليه يقبل المتعلق
بافعال المكلفين كذا قال المصنف وسبق اليه المصنف فقال
الدليل على انه لا يتعلق بفعل الصبي حكم شرعي الاجماع فان لامة
اجمعت على ان شرط التكليف البلوغ والعقل فاذا انتفى التكليف
عنهم لفقد شرطه انتفى الحكم الشرعي عن افعالهم والمعنى يتعلق
الضمان بالتألف الصبي امر الولي باخراجه من ماله وقال الشيخ تقي
الدين عبر بعضهم بافعال العباد ليشمل الضمان المتعلق بفعل
الصبي والمجنون ومن اعتبر التكليف رد ذلك الحكم الى الولي و
تكليفه باداء القدر الواجب قلت وكذا القول في التألف
الهيمة ونحوه فانه حكم شرعي وليس متعلق بفعل المكلف
لما حصل رده الى التعلق بفعل المكلف لان التعلق تارة يكون
بواسطة وتارة يكون بغير واسطة انتهى كلامه الفائدة الثانية

قال

قال الشهيد الثاني قدس سره في تهذيب القواعد الاصولية
والعربية الاصل اللغة ما يبين على الشئ وفي الاصطلاح يطلق
على الدليل والراجح والاستصحاب والقاعدة من الاول قولهم
الاصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة ومن الثاني الاصل
في الكلام للحقيقة ومن الثالث تعارض الاصل والظاهر ومن
الرابع قولهم لان اصل وهو ان الاصل يقدم على الظاهر وقوله اصل
في البيع للزوم والاصل في تصرفات المسلم الصحة اي القاعدة التي
وضع عليها البيع بالذات وحكم المسلم بالذات للزوم وصحة تصرفه
لان وضع البيع شرعا لنقل مال كل من المتبايعين الى الاخر وبما فعل
المسلم من حيث هو مسلم على الصحة وذلك لا ينافي رغبة بدليل
خارجي كوضع الخيار في البيع وعرض مبطل لفعل المسلم وتقديم
الظاهر على الاصل في موارد وما قولهم الاصل في ما الطهارة فيجوز
كونه من هذا القسم وهو انب وان يكون من قسم الاستصحاب
انتهى كلامه اعلى الله مقامه وانا اقول ان شئت تحقيق المقام
بما لا مزيد عليه فاستمع لما نزلوا عليك من الكلام يتوفيق الملك العلاء
فبقولهم ادم من الراجح ما يرجح اذا غلب الشئ ونفسه مثلا اذا
الكلام ونفسه اي لم يكن قربة صادقة يحمله المخاطب على المعنى
للقبي لان راجح والمراد بالاصل في قولهم الاصل براءة الذمة

هذا المعنى وكذلك من قولهم الأصل في الماعذم تنجبه ويمكن
ان يكون المراد من الأصل في هاتين الصورتين المستحب
أي الحالة السابقة وإما قولهم الأصل في كل ممكن عدمه فيمكن
حملة على الحالة الراجحة ويمكن حملة على الحالة السابقة لكن
الثاني إما يصح عند من لم يقل بتقديم بعض الممكنات
وجهور الفلاسفة قالوا بذلك على التخصيص المشهور في
كتب الحكمة والكلام والاستاعة قالوا بتقديم الصفات السبع
في حقه تعالى وآمل ان المذكور في شرح المختصر مكان
الاستصحاب المستحب وهو يفتح لنا وهو من جملة معاني
الأصل وإنما عدل الشهيد الثاني رحمه الله عنه ان من
جملة الأدلة الشرعية الاستصحاب لا المستحب وإطلاق
ماخذ الاستدقاق وإرادة المشتق متابع ذائع ومثالها
الأصل والظاهر ثوب القصارين وأرض الحمامات فإن
الظاهر أي المظنون ورود الخاصة عليهما والأصل أي
الحالة السابقة عدم الوجود ويمكن حمل الأصل هنا على الحالة
الراجحة كما لا يخفى على اللبيب وإما قولهم الأصل يقدم على
الظاهر فيصح بمعنى المستحب وبمعنى الحالة الراجحة وهذه
القاعدة موافقة لتصريحات كلامهم عليهم السلام لكنها عند

التحقيق

170
التحقيق والنظر الدقيق جارية في الوقائع الجزئية لا في أحكام
الله تعالى لأنه تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام لكل واقعة
حكم معين قطعياً وأراد من الله تعالى حتى أرى الخدين
والجاهل بعينه يجب عليه التوقف إلى ان يطالع عليه وإما قولهم
الأصل في البيع اللزوم فمن المعلوم ان الأصل فيه ليس بمعنى
الحالة السابقة ولا بمعنى الحالة الراجحة إذ أحل الشيء لنفسه
لثبت خيار المجلس فلهذا حمل على القاعدة وكثيراً ما
يمتسك بتلك القاعدة الفقهاء في إثبات صحة بيع شتمل
على شرط اختلف في صحته وتلك القاعدة ليست موافقة
لأحاديثهم عليهم السلام بل أحاديثهم عليهم السلام ناطقة ببطلانها
وبأن العقود المشتملة على القيود بعضها صحيح وبعضها
فاسد وبأن التمييز بينهما سنوط بالسماح عنهم عليهم السلام
عارفون بما يوافق منها كتاب الله وبما يخالف منها كتاب
الله وإما قولهم الأصل في تصرفات المسلم الصحة فهذا القول
موافقة للأحاديث الواردة في أبواب متفرقة فحق معاً
الأخبار يابن نقول بها ولا نفصل عن الفرق بين أخبار
المسلم وبين أفعاله فإن في الأول يجب التوقف وإما قولهم
الأصل في الماء الطهارة فيمكن ان يحل على الحالة الراجحة

على المعرفة وقال القاضي واختاره ابن فريك واسام للبرهان انه
المقصود الى النظر لان النظر فعل اختياري مسوق بالفضل
المتقدم على اول اجزائه والنزاع لفظي اذ لو اريد الواجب بالبص
الاول اى اريد اول الواجبات المقصودة او بالذات فهي
المعرفة اتفاقا والاى وان لم يرد ذلك بل اريد اول الواجبات
مطلقا فالمقصود الى النظر لانه مقدمة للنظر الواجب مطلقا
فيكون واجبا ايضا وقد عرفت ان وجوب المقدمة انما يتم في
السبب المستلزم دون غيره انتهى ما اردنا نقله وفي الشرح
للخضر الجاجي في مقام ذكر ادلة المقرلة لاثبات الحسن والقيم
العقليين وردتها قالوا لو كان شرعيا لزم الختام الرسل فلا
تفيد البعثة وبطلانه ظاهرا ببياننا اذ قال الرسول انظر في
معجزتي كي تعلم صدقي فله ان يقول لا انظر فيه حتى يجب على
النظر وانه لا يجب على حق انظر او يقول لا يجب على حتى يثبت
الشرع ولا يثبت للشرع حتى انظر وانا لا انظر ويكون هذا
القول حقا ولا سبيل للرسول الى دفعه وهو حجة عليه وهو
معنى الختام والجواب اما اوله فانه مشترك الالزام لانه وان
وجب عندهم بالعقل فليس ضروريا بالتوقف على افادة النظر
للعلم مطلقا وفي الاهليات خاصة وعلى ان المعرفة واجبة

وانها

وانها لانه لا بالنظر الدقيق واذا كان وجوبه نظريا فالحكم ان
يقول ما تقدم بعينه وهو انه لا يجب مالم انظر ولا انظر مالم يجب
او لا يجب مالم يحكم العقل بوجوبه ولا يحكم مالم يجب واسا ثانيا
فبالحل وهو ان قوله لا انظر حتى يجب غير صحيح لان النظر لا يتوقف
على وجوب النظر وهو ظاهر وقد يقال فلا يمكن الزامه النظر
وهو معنى الختام ولو سلم ان النظر يتوقف على وجوبه فقول لا يجب
حتى انظر او حتى يثبت الشرع غير صحيح فان الوجوب عند ثانيا
بالشرع نظرا ولم ينظر ثبت الشرع ولم يثبت لان تحقق الوجوب
لا يتوقف على العلم به والالزام الدور وليس ذلك من تكليف الغا
في شيء فانه يفهم التكليف وان لم يصدق به انتهى وانا اقول
اولا قد نقل عن الصوفية ان معرفة الله تعالى عندهم ضرورة
لا كسبية فكيف يصح قوله فاما معرفة الله تعالى فواجبة اجماعا
من الامة ثم اقول ثانيا قد تواترت الاخبار عن اهل بيت النبوة
متصلة الى النبي صلى الله عليه واله بان معرفة الله تعالى بعون
انه خالق العالم وان له رضا وسخطا وانه لا بد من معلم من
جهته تعالى ليعلم الخلق ما يرضيه وما يعطيه من الامور
الطورية التي وقعت في القلوب بالهام فطري الهى اقول
وذلك كما قالت الحكماء الطفل يتعلم بتدريسه بالهام فطري

الهى وتوضيح ذلك انه تعالى اهتمهم بتلك القضايا التي خلقها
 في قلوبهم واهتمهم بدالات واضحة على تلك القضايا انهم
 ارسل اليهم الرسول وانزل عليه الكتاب فامر فيه ونهى بالجملة
 لم يتعلق بهم وجوب ولا غيره من التكليفات الا بعد بلوغ
 خطاب الشرع ومعرفة الله تعالى قد حصلت لهم قبل بلوغ
 الخطاب بطريق الالهام بمراتب وكل من بلغته دعوة النبي
 صلى الله عليه وآله يقع في قلبه من الله تعالى يقين بصدقه
 فانه تواترت الاخبار عنهم عليهم السلام بانهم من اهل الاوقات
 يروى عليه الحق حتى يصدق قلبه به قبله وتركه فاول الواجبات
 الاقرار بالشيء بالثبوتين وكذلك تواترت الاخبار
 عنهم عليهم السلام بانهم على الله التعريف والبيان وعلى الخلق ان
 يقبلوا ما عرفهم الله تعالى وطريق التعريف والبيان انه
 تعالى اول ايلهمهم بتلك القضايا وكذلك ايلهمهم بذلك
 واضحة عليهم اصادقة قلوبهم ثم بعد ذلك تبلغهم دعوة
 النبي صلى الله عليه وآله والدلالة على صدقه ثم بعد ذلك يجب
 عليهم الاقرار بالشهادتين وبساق ما جاء به النبي صلى الله
 عليه وآله اجمالا وبان من لم يحصل في حقه هذه الامور
 كان من اهل الفترة او كان له مانع آخر لم يتعلق به تكليف

في قوله تعالى ايلهمهم بتلك القضايا
 في قوله تعالى ايلهمهم بتلك القضايا
 في قوله تعالى ايلهمهم بتلك القضايا

في دار الدنيا ويتعلق به تكليف يدل ذلك يوم القيمة ليهلك من هلك
 عن بينة ويحيى من حيى عن بينة وذكر ابن حجر المكي في شرح
 المحلى عن قوله تعالى ايلهمهم بتلك القضايا في قوله تعالى
 والا بالان ان ما اخذ من كلام الشاظم الذي علمت الاحاديث
 مصححة به لفظا في اكثره ومعنى في كلمة ان اياها النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم غير الانبياء وامهاته الى الدم وحق ليس فيهم كقول
 الكافر لا يقال في حقته انه مختار ولا كريم ولا طاهر بل نجس كما في
 آية ائمة المشركون نجس وقد صرحنا في الاحاديث السابقة
 بانهم مختارون والا بالكرام والامهات طاهرات وايضا فهم الى
 اسمعيل كافر من اهل الفترة وهم في حكم المسلمين بنقض الآية
 الآتية وكذا من باي كل رسولين وايضا قال الله تعالى تغلبك
 في الساجدين على احد التفاسير فيه ان المراد تنقل نور من
 ساجد الى ساجد وحق فهو صريح في ان ابراهيم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم آمنه وعبد الله من اهل الجنة لانها اقرب
 المختارين وهذا هو الحق في حديث صحيح غير واحد من الحفاظ
 ولم يلتفتوا الى طعن فيه ان الله احيانا فامنا به خصوص
 لهما وكرامته له صلى الله عليه وآله وسلم فقول ابن دحية يروى
 القرآن والاجماع ليس في محله لان ذلك ممكن شرعا على جهة

الكرامة والخصوصية فلا يرويه قرآن ولا إجماع وكون الإيمان به
لا ينفع بعد الموت بحلة في جنه الخصوصية والكرامة وقد
أنصلى الله عليه وسلم ردت عليه الشمس بعد مغربها فعاد
الوقت حتى صلى العشاء الكرامة صلى الله عليه وسلم فكذا
هنا وطلع بعضهم في صحة هذا مما لا يجدي ايضاً وخبرك
الله تعالى لم ياذن لنبيه صلى الله عليه وسلم في الاستغفار إلا
أما كان قبل حياتها وأما نهايتها أو أن المصلحة اقتضت
تأخير الاستغفار لها من ذلك الوقت فلم ياذن له فيه فإنا
قلنا إذا قررت أنها من أهل الفترة فإنهم لا يعدلون فما
فائدة الأحيا قلت فائدة الخافضها بكمال يحصل لأهل
الفترة لأن غاية أمرهم أنهم الحقوا بالمسلمين في مجرد السكوة
من العقاب وأما مراتب الثواب العلية فهم مجزئ عنها
فالحقايم تبتة بالإيمان وزيادة في شرف كما طأ يحصل تلك
المراتب لها ولا يرد على الناظم آزر فانه كافر مع أن الله تعالى
ذكر في كتابه العزيز أنه إبراهيم صلى الله عليه وسلم ذلك
لأن أهل الكتاب يابون أجمعوا على أنه لم يكن أباه حقيقة وإنما
كان عنه والرب يشي لم أبابيل في القرآن ذلك قال تعالى
وإبراهيم وإسماعيل مع أنه عم يعقوب بل لم يجع على ذلك

وجب

وجب تأويله بهذا جمعاً بين الأحاديث وأما من أخذ بطلان
كالبعضاوى وغيره فقد تساهل واستروح وعديت
قال رجل يا رسول الله أين أبى قال في النار فلما أقفاه
فقال إن أبى وأباك في النار متعين تأويله وأطهر تأويله
أنه أراد بابيه معه أباطالب وأنه إنما قصد بذلك أن
يطيب خاطر الرجل خشية أن يرتد أو كان ذلك قبل أن ينزل
عليه وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا كما وقع أنه سئل
عن أطفال المشركين فقال هم من أبائهم ثم سئل عنهم فذكر
أنهم في الجنة وأما قول النووي في حديث مسلم أن من مات
في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو في
النار وليس في هذا ما أخذ قبل بلوغ الدعوة فإن هؤلاء
كانت قد بلغت دعوة إبراهيم وغيره عليه الصلوة والسلام
انتهى فبعد جدالاتنا على أن إبراهيم ومن بعده لم
يرسلوا للعرب ورسالة اسمعيل إليهم انتهت بموته إذ لم
يعلم غير نبينا صلى الله عليه وسلم عموم بعثه بعد الموت
وقد يؤول كلامه بحمله على عبادة الأوثان الذين ورد فيهم
أنهم في النار وبهذا يؤول كلام الفخر الرازي القريب من
كلام النووي بأن كلامه متناف لحكمه بأنهم أهل فترة وبأن

الدعوة بلغتهم ومن بلغتهم الدعوى ليسوا اهل فترة لانهم من الامم
الكائنة بين اربعة الرسل الذين لم يرسل اليهم الاول ولا
ادركوا الثاني ثم قال لما دلت القواطع على انه لا تعذيب حتى
تقوم الحجة علينا ان اهل الفترة غير معذبين انتهى وهو
موافق لما ذكرته واما الذين صح تعذيبهم مع كونهم من
اهل الفترة فلا يردون نقضا على ما عليه الاشاعرة من اهل
الكتاب والاصول والشافعية من الفقهاء ان اهل الفترة
لا يعذبون وسبب ذلك اننا عهدنا في الغلام الذي قتله الخضر
انه حكم بكفره مع صباه لامر بعلمه الله وحده فكذلك هؤلاء يحكم بكفرهم
بخصوص صحتهم وان لم تبلغهم الدعوة لامر بعلمه الله ورسوله فلا
يرد هؤلاء نقضا على ما استفيد من الآية ومضى عليه اولئك الامة
لان اهل الفترة لا يعذبون هذا الذي ذكرته في الجواب اولي
من الجواب بان احاديثهم اخبار احاد ولا تقاض القطع
بان اهل الفترة لا يعذبون او بان التعذيب المذكور في
الاحاديث مقصور على من بدل وغير من اهل الفترة مما لم يعذب
به لعبادة الاوثان وتغيير الشرايع وكان قابيل هذا من
يرى وجوب الايمان بالعقل والذي عليه اكثر اهل السنة
للمجاعة انه لا يجب توحيد لا غيره الا بعد ارسال الرسول اليهم

ومن المقرر ان العرب لم يرسل اليهم رسول بعد اسعيل صلى الله
عليه وسلم وان اسعيل انتهت رسالته بموته فلا فرق بين
من عيسى وبديل وغيره ما عدا من صح تعذيبه فيقتصر ذلك
على كونه لا قياس في ذلك وقول ابي حيان ان الرافضة قالوا
بان ابا النبي صلى الله عليه واله وسلم غير معذبين مستدلين
بقوله تعالى وتقلبك في الساجدين لك رده بان مثل
ابي حيان انما يرجع اليه في علم الحق وما يتعلق به واما
المسائل الاصولية فهو عنها بمجرل كيف والاشاعرة ومن
ذكر معهم انفا قالوا بانهم مؤمنون غير معذبين فنسبته
ذلك للرافضة وحدهم مع ان هؤلاء الذين هم ائمة اهل السنة
قائلون به قصور وادى قصور وشاغل وادى شاغل انتهى
ما اردنا نقله من كلام ابن حجر المكي فلتذكر طر فاس تلك
الاخبار ففي باب القرآن من كتاب التوحيد لابن بابويه
اخرج شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد رضي الله عنه
في جامعه وحدثنا به عن محمد بن الحسن الصفار عن العياشي
بن معروف قال حدثني عبد الرحمن بن ابي بجران عن حماد بن
عثنان عن عبد الرحيم القصير قال كتبت على يدي عبد الملك
بن اعين الى ابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك اختلف لنا

في اشيأ قد كتبت بها اليك فان رايت جعلني الله فداك ان
تشرح لي جميع ما كتبت اليك اختلف الناس جعلت فداك
بالعراق في المعرفة والجمود فلخبرني جعلت فداك اهما مخلوقان
واختلفوا في القرآن فزعم قوم ان القرآن كلام الله غير مخلوق وقال
آخرون كلام الله مخلوق وعن الاستطاعة قبل الفعل مع الفعل
فان اصحابنا قد اختلفوا فيه ورووا فيه وعن الله سبحانه وتعالى
صل يوصف بالصورة والتخطيط فان رايت جعلني الله فداك
ان تكسب لي بالمذهب الصحيح من التوحيد ومن المركبات اهي
مخلوقة او غير مخلوقة وعن الايمان ما هو فكتب صلى الله عليه
يد عبد الملك بن اعين سالت عن المعرفة سالتني فاعلم رحمك الله
ان المعرفة من صنع الله عز وجل في القلب مخلوقة والحج وضع
الله في القلب مخلوق وليس للعبد فيهما من صنع ولم فيهما
الاختيار من الاكتساب فبشهرتهم للايمان اختاروا المعرفة
وكافوا بذلك مؤمنين مارقين وبشهرتهم للكفر اختاروا الجمود
فكانوا بذلك كافرين جاحدين ضالوا وذلك بتوحيد الله
لهم وخذلان من خذله الله فبالاختيار والاكساب عاقبتهم
وانابهم وسالت رحمك الله عن القرآن واختلف الناس
قبلكم فان القرآن كلام الله محدث غير مخلوق وغير ازل مع الله

تعالى

تعالى من ذلك علوا كبيرا كان الله عز وجل ولا شئ غير الله عز وجل
ولا مجهول وكان عز وجل ولا متكلم ولا مرید ولا متحرك ولا فاعل
جل وعز ربنا فجميع هذه الصفات محدثة عند حدوث
الفعل منه جل وعز ربنا والقرآن كلام الله غير مخلوق فيه
خير من كان قبلكم وخير من يكون بعدكم انزل من عند الله
على محمد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم سالت رحمك الله عن
الاستطاعة للفعل فان الله عز وجل خلق العبد وجعل
له الآلة والصحة وهي القوة التي يكون العبد بها متحركا مستطاعا
للفعل ولا متحرك الا وهو يريد الفعل وهي صفة مضافة
الى الشهوة التي خلق الله عز وجل مركبة في الانسان فاذا تحركت
الشهوة في الانسان انتهت الشئ وارادته فمن ثم قيل للانسان
يريد فاذا اراد الفعل وفعل كان مع الاستطاعة والحركة
فمن ثم قيل للعبد مستطيع متحرك فاذا كان الانسان كسبا
غير يريد للفعل وكان معه الآلة وهي القوة والصحة
اللتان بهما يكون حركات الانسان كان سكونه لعله مكنو
الشهوة ففعل ساكن فوصف بالسكون فاذا انتهت الشئ
وتحركت شهوة التي ركبته فيه انتهت الفعل فيكون الفعل
عندما تحرك واكتسب ففعل فاعل ومتحرك ومكتسب ومستطيع

اولا ترى ان جميع ذلك في صفات يوصف بها الانسان وتسا
رحمك الله عن التوحيد وما ذهب اليه من قبلك فتعالى الله
الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير تعالى الله عما يصف
الواصفون المشبهون الله تبارك وتعالى بحلقة المفترون
على امر رجل فاعلم رحمك الله ان المذهب الصحيح في التوحيد
ما نزل به القرآن من صفات الله عز وجل فانك عن الله عز وجل
البطالان والتشبيه فلا تنفي ولا تشبيه هو الله الثابت الحق
تعالى الله عما يصفه الواصفون ولا تنقد القرآن فيضلك
بعد البيان وما كنت رحمك الله عن الايمان هو اقرار باللسان وعقد
بالقلب وعمل بالاركان فالايان بعضهم بعض وقد يكون العبد
مسلم قبل ان يكون مؤمنا ولا يكون مؤمنا حتى يكون مسلما
فلا سلام قبل الايمان وهو يشارك الايمان فاذا اتى العبد بكيفية
من كباير المعاصي او صغيرة من صغائر المعاصي التي نهي الله عز وجل
عنها كان خارجا من الايمان ساقطا عنه اسم الايمان وثابتا
عليه اسم الاسلام فاذا تاب واستغفر عاد الى الايمان ولم يخرج به الى
الكفر والجور واذا قال للحلال هذا حرام وللحرام هذا حلال و
دان بذلك فعندها يكون خارجا من الايمان والاسلام الى الكفر
وكان بمنزلة رجل دخل الحرم ثم دخل الكعبة واحداث في الكعبة

حدثنا

حدثنا فخرج عن الكعبة وعن الحرم وضربت عنقه وصار الى النار
قال مصنف هذا الكتاب كان المراد من هذا الحديث ما كان
فيه من ذكر القرآن ومعنى ما فيه انه غير مخلوق اي غير مكذوب
ولا نفى بانه غير محدث لانه قد قال محدث غير مخلوق وغير ازل
مع الله تعالى ذكره انتهى كلامه اعلم الله مقامه آقول معنى خلق
المعرفة والجود في القلب خلق ان هذا حق وخلافة بطمع
المنهات على ذلك كما قال الله تعالى وهديناه النجدين يعني
نجد الخير ونجد الشر كما قال الله تعالى فاما تود فهم دينهم
فاستحب العبي على الهدى وهم يعرفون كادفع النصيحة في الاحاث
وسيجي في الفصل الثاني عشر احاديث تفسر هذا الحديث
التشريف منها قول الصادق عليه السلام من احب الاوقد يرد
عليه الحق قبله لم تتركه وذلك ان الله يقول في كتابه بل نقذف
بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون
وقوله ليس من باطل يقوم بازاء الحق الاقلب للحق الباطل وذلك
قوله بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق
وقى الكافي للامام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس
سره في باب الاضطراب الى الحق عن هشام بن الحكم عن ابي
عبد الله عليه السلام انه قال للزندقي الذي سأل عن اين اثبت

الانبياء والرسل قال انما اثبتنا ان لنا خالفا صانعا لعلنا
عنا وعن جميع ما خلق وكان ذلك الصانع حكما متعاليا بحججه
ان يشاهد خلقه ولا يلاسه فيه شراهم ويبارونه ويمجاهم
ويمجاهونه ثبت ان له سفا الى خلقه يعبرون عنه الى خلقه
وعبادهم ويدلرونهم على مصالحهم ومنافعهم وما به بقاؤهم وفي تركه
فناوهم فثبت الامر والنهرون عن الحكيم العليم في خلقه
المعبرون عنه جل وعز وهم الانبياء وصفوته من خلقه حكما متعاليا
بالحكمة مبعوثون بها غير مشاركون للناس على شراكتهم لم في
الخلق والتركيب في شئ من احوالهم موبدين من عند الحكيم
العليم بالحكمة ثم ثبت ذلك في كل دهر وزمان بما انت به الرسل
والانبياء من الدلائل والبراهين لكيلا تخلوا ارض الله من حجة
يكون معه علم يدل على صدق مقالته وجواز عدالته وعن
منصور ابن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الله اجل
واكرم من ان يعرف بخلقته بل الخلق يعرفون بالله قال صدقت
فقلت ان من عرف ان له ربا فقد ينبغي له ان يعرف ان لذلك
الرب رضا وسخطا وانما يعرف رضا وسخطه الابوي او
رسول فمن لم يات الوحي فقد ينبغي له ان يطلب الرسل
فاذا فهم عرف انهم الحجة وان لهم الطاعة المفترضة وقلت

للناس

للناس يقولون ان رسولا الله صلى الله عليه وآله كان هو الحجة من الله
على خلقه قالوا بلى قلت فحين مضى رسول الله صلى الله عليه وآله
من كان الحجة على خلقه فقالوا القرآن فنظرت في القرآن فاذا
هو بخاتم به المرحى والقدي والزيندق الذي لا يبر من برحق
يعتلب الرجال بخصوصته فعرفت ان القرآن لا يكون حجة الا بغير
فما قال في من شئ كان حقا فقلت لم من قيم القرآن فقالوا ابن
ابن مسعود قد كان يعلم وعمر يعلم وحذيفة يعلم قلت كمالوا
لا فم اجد احدا يقول انه يعرف ذلك كله الا عليا صلوات الله
عليه واذا كان الشئ باين القوم فقال هذا لا ادري وقال هذا
لا ادري وقال هذا لا ادري وقال هذا انا ادري فاشهد ان عليا
عليه السلام كان قيم القرآن وكانت طاعة مفترضة وكان الحجة على
الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وان ما قال في القرآن فهو
حق فقال رحمه الله وفي كتاب العقل من الكافي عن عبد الله
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال حجة الله على العباد النبي
صلى الله عليه وآله والحجة فيما بين الله وبين العباد العقل وقية
ايضا يا هشام ان الله على الناس حجتان حجة ظاهرة وحجة باطنة
فاما الظاهرة فالرسل والانبياء والائمة واما الباطنة فالعقول
وقال ابن السكيت لابي الحسن عليه السلام ما الحجة على الخلق اليوم فقال

كتاب التوحيد شيخنا الصالح
 طاب العقل يعرف به الصادق
 الله فيكذب فقال ابن السكيت
 كتاب التوحيد شيخنا الصالح

عليه العقل يعرف به الصادق على الله في صدقه والكاذب على
الله في كذبه فقال ابن السكيت هذا والله هو الجواب وفي
كتاب التوحيد شيخنا الصدوق حدثنا احمد بن محمد بن يحيى
العطار عن ابيه عن محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن جعفر البغدادي
عن عبيد الله الدهقان عن درست عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ستة اشياء ليس للعباد فيها صنع المعرفة والجهل
والرضا والغضب والنوم واليقظة حدثنا محمد بن موسى
بن المتوكل رضى الله عنه قال حدثنا محمد بن يحيى العطار عن
محمد بن الحسين عن ابي تنقيب المحاسني عن درست بن ابي منصور
عن بريد بن معوية العجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس
لله على خلقه ان يعرفوا قبل ان يعرفهم المخلوق على الله ان يعرفهم
ولله على المخلوق اذا عرفهم ان يقتلوا حدثنا علي بن احمد بن
عبد الله بن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن جد احمد بن ابي
عبد الله عن علي بن الحكم عن ابان الاحمر عن خزيمة بن الطيار عن
ابو عبد الله عليه السلام قال قال في الكتب فاملى علي ان من قولنا
ان الله يحب على العباد بما اناهم وعرفهم ثم ارسل اليهم رسولا
وانزل علي الكتاب فامرني ونهي امر بالصلوة والصوم فقام
رسول الله صلى الله عليه وآله من الصلوة فقال انا انيك وانا

أَوْفَضَ

قوله ان من قولنا ان الله عليم الغيوب فصلا
ان الله تعالى ومع على الناس في امره
وواهب وكلفهم دون طاعتهم
ما في النفس العترة والاشارة في
الاشارة تعالى لهم بالنظر والكلام
في تحصيل معرفة الله تعالى مؤثرة
الوصول الى الطريق الى الله
فصل

أَوْ قَصْدُكَ فَإِذَا هَبَّ وَصَلَ لِيَعْلَمَ إِذَا صَابَهُمْ ذَلِكَ كَيْفَ يَصْنَعُونَ
لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا نَامَ عَنْهَا هَلَكَ وَكَذَلِكَ الصِّيَامُ أَنَا مَرَضُكَ وَأَنَا
أَصْحَابُكَ فَإِذَا اسْتَفَيْتَكَ فَأَقْصِبْهُمْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ
كَذَلِكَ إِذَا انْظُرْتَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ لَمْ تَجِدْ أَحَدًا فِي صَيِّقٍ وَلَمْ تَجِدْ
أَحَدًا إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ الْحِجَّةُ وَلَهُ فِيهِ الْمَشِيَّةُ وَلَا أَقُولُ أَنَّهُمْ مَاسْتَاوِرٌ
ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ يَهْدِي وَيَضِلُّ وَقَالَ وَمَا رَوَى الْأَبَدُونَ سَعَتَهُمْ
وَكُلُّ شَيْءٍ أَمْرُ النَّاسِ بِهِ فَهُمْ يَسْعَوْنَ لَهُ وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَسْعَوْنَ لَهُ فَهُوَ
مَوْضِعٌ عَنْهُمْ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا خَيْرَ فِيهِمْ ثُمَّ قَالَ لَيْسَ عَلَى الضَّعِيفِ
وَلَا عَلَى الْمَرَضِيِّ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا انْفَقُوا
لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فَوَضَعَ عَنْهُمْ مَا عَلَى الْحَسَنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ
وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَمْ يُغْنِ عَنْهُمْ اتِّوَكُّلُهُمْ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الرَّبِيعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ سَبِيلٍ
بْنِ مَرَّادٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ قُلْتُ
لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ هَلْ جَعَلَ فِي النَّاسِ أَدَاءَ مَا لَوْ
بِهِمَا الْمَعْرِفَةُ قَالَ فَقَالَ لَا قُلْتُ فَهَلْ كَفَرُوا بِالْمَعْرِفَةِ قَالَ لَا عَلَى اللَّهِ
الْبَيَانُ لَا يَكْفِيهِمْ اللَّهُ نَفْسًا أَوْ سَعْمًا وَلَا يَكْفِيهِ اللَّهُ نَفْسًا
أَلَا مَا هَا قَالَ وَمَا لَكَ عَنْ قَوْلِهِ عَنِ جَعَلٍ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ

قوله لم يجد احدا الا على
الحجة يعني احدا من خلق
به التكليف من ذكركم

فما بعد اذهبيهم حتى يبين لهم ما يتقون قال حتى يعرفهم
ما وضعوا من الخطية وبهذا الاسناد عن يونس بن عبد
عن سعدان يرفعه الى ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله
عز وجل فمن من الله عليه فجعله قويا فحجته عليه القيام بالكلمة
واختار من هود ونوح من هو اضعف من من من الله عليه فجعله
مرسعا عليه فحجته عليه اليه يحب عليه يقاها الفقرا ابوا الله
ومن من الله عليه فجعله شريفا في بيت جليل في صورته
فحجته عليه ان يحمد الله على ذلك وان لا يقطر عليه غيره فيمنع
الضعفاء بحال شرفه وجماله ابي رحمه الله قال حدثنا عبد الله
ابن جعفر الحميري عن احمد بن محمد عن ابي فضال عن علي بن
عقبة عن ابيه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اجعلوا
امركم لله ولا تجعلوه للناس فانه ما كان لله فهو لله وما كان للناس
فلا يصعد الى الله لا تخافوا الناس لديكم فان الخاصة
معرضة للقلب ان الله عز وجل قال لنبي صلى الله عليه واله انك
لا تهتدي من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء وقال
افانت تكوه الناس حتى يكونوا مؤمنين ذروا الناس فان
الناس اخذوا عن الناس وانتم اخذتم عن رسول الله صلى الله
عليه واله ابي سمعت ابي يقول ان الله عز وجل اذا كتب على عبد

ان يدخل

ان يدخل في هذا الامر كان اسرع اليه من الطير الى وكوه حدثنا ابي
رضي الله عنه قال حدثنا علي بن ابراهيم ابن هاشم عن ابيه عن ابن
ابن عمير عن محمد بن حران عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال ان الله تبارك وتعالى اذا اراد بعبد خيرا انك
في قلبه نكتة من نوره وفتح سماع قلبه وكل به ملكا حسدا
واذا اراد بعبد سوا انك في قلبه نكتة سودا وسد سماع قلبه
وكل به شيطانا يضله ثم تلا هذه الآية فمن يرد الله ان
يهدى به يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره
ضيقا مزجا كما بنا يصعد في الساجد حدثنا عبد الله بن محمد
بن عبد الله الوهاب قال اخبرنا احمد بن الفضل بن المعيرة
قال حدثنا منصور بن حازم عن عبد الله بن ابراهيم الاصمعي
قال حدثنا علي بن ابي عبد الله قال حدثنا ابو شعيب المجاشعي
عن عبد الله بن سنان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
انه سئل عن المعرفة اسكتسية هي فقال لا فيل له من صنع الله
عز وجل وعطايه هي قال نعم وليس للعباد فيها صنع ولم يكن
الاعمال وقال عليه السلام افعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق يكون
حدثنا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري عن العطار
رضي الله تعالى عنه قال حدثنا علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري عن حماد

عن سليمان قال كتبت الى الرضا عليه السلام اسال الله من افعال العباد
المخلوقة هي ام غير مخلوقة فكتب عليه السلام افعال العباد مقدرة في علم
الله عز وجل قبل خلق العباد وبالفى عام حدثنا ابى رضى الله عنه
قال حدثنا سعد بن عبد الله عن القاسم ابن محمد الاصفهاني عن
سليمان بن داود المنقري عن حفص بن غياث النخعي القاضي قال
قال ابو عبد الله عليه السلام عمل ما علم كفى ما لم يعلم حدثنا ابى
رضى الله عنه قال حدثنا محمد بن يحيى العطار قال حدثنا احمد
بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابو بصير عن محمد بن حكيم قال قلت
لابى عبد الله عليه السلام المعرفة صنع من هي قال صنع الله عز وجل ليس
للعباد فيها صنع حدثنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد
رضى الله عنه قال حدثنا الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين
بن سعيد عن ابن ابى عمير عن جميل بن دراج عن ابن الطيار
عن ابى عبد الله عليه السلام قال ان الله عز وجل احتج على الناس
بما اتاهم وما عرفهم حدثنا محمد بن علي بن ماجيلويه عن محمد
محمد بن ابى القاسم عن احمد بن ابى عبد الله عن ابن فضال عن
ثعلبة بن ميمون عن حمزة بن الطيار عن ابى عبد الله عليه السلام
في قول الله عز وجل وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هديهم
حتى يبين لهم ما يتقون قال حتى يعرفهم ما يرضيه وما يحسنه

وقال

وقال فانهما فخورا وتغورا قال بين طاماتان وماتان
وقال انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا قال عزناه اما
أخذنا واما تاركنا وفي قوله عز وجل واما يؤذيه دينهم فاستجبل
العصى على الهدى وهم يعرفون حدثنا احمد بن علي بن ابراهيم
بن هاشم رحمه الله عن ابيه عن محمد بن عيسى عن يونس بن
عبد الرحمن عن ابن بكير عن حمزة بن محمد عن ابى عبد الله عليه السلام
قال سالت عن قول الله عز وجل وهدينا له النجدي قال النجدي
الحيرة ونجد الشراي رحمه الله قال حدثنا عبد الله بن جعفر الحلي
عن احمد بن محمد بن عيسى عن الجحالي عن ثعلبة بن ميمون عن
عبد الاعلى بن اعين قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
لم يعرف شيئا هل عليه شيء قال لا حدثنا احمد بن محمد بن يحيى
العطار رضى الله عنه عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال
عن داود بن فروقد عن ابى الحسن زكريا بن يحيى عن ابى عبد الله
عليه السلام قال ما احب الله من العباد فهو موضع منهم وفي الكافي
في باب بعد باب البيان والتعريف ولزوم الحجة محمد بن
ابى عبد الله عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن الحسين
بن زيد عن درست بن ابى منصور عن حدث عن ابى عبد الله
عليه السلام قال ستة اشياء ليس للعباد فيها صنع المعرفة والجهل

والرضا والغضب والنوم واليقظة وفي الكافي في باب الجنة
 والتعريف ولزوم الجنة محمد بن يحيى وغيره عن احمد بن محمد بن
 عيسى عن محمد بن ابي عيسى عن محمد بن حكيم قال قلت لابي عبد
 علي بن المرفوع من صنع من هو قال من صنع الله ليس للعباد
 فيها صنع وفي الكافي في باب حج الله على خلقه محمد بن يحيى
 عن محمد بن الحسين عن ابي شعيب المحاسني عن درست بن
 ابي منصور عن يزيد بن معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 ليس لله على خلقه ان يعرفوا للخلق على الله ان يعرفهم والله
 على الخلق اذا عرفهم ان يقبلوا محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
 عيسى عن ابن فضال عن داود بن فروق عن ابي الحسن زكريا
 بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما يحب الله عليه من
 العباد وهو موضع عنهم حق من اصحابنا عن احمد بن محمد بن
 خالد عن علي بن الحكم عن ابيان الاصم عن خرق ابن الطليان عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال لي اكتب فاصلي على ان من قولنا
 ان الله يحب على العباد بما اتاهم وعرفهم ثم ارسل اليهم رسولوا واول
 عليهم الكتاب فامروهم ونهى الى اخر الحديث وقد تقدم نقله فاكثرا
 بما تقدم وفي الكافي داود الرقي عن العبد الصالح عليه السلام قال
 ان الجنة لا تقسم لله على خلقه الا اماما حتى يعرف حسن بن علي الثوري

قال

عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى
 وما كان الله ليعذبكم بقوله الا انتم كنتم
 اعداء له فليكن الله عذبا لاعداءه
 عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى
 وما كان الله ليعذبكم بقوله الا انتم كنتم
 اعداء له فليكن الله عذبا لاعداءه
 عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى
 وما كان الله ليعذبكم بقوله الا انتم كنتم
 اعداء له فليكن الله عذبا لاعداءه

قال سمعت الرضا عليه السلام يقول ان ابا عبد الله عليه السلام قال ان الجنة
 لا تقسم لله عز وجل على خلقه الا اماما حتى يعرف ابو بصير عن احمد
 عليها السلام قال قال ان الله لم يدع الارض بغير عالم ولو لا ذلك لم يعرف
 الحق من الباطل وفي الكافي في باب ان السكينة هي الايمان
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي خضر
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن قول الله عز وجل انزل السكينة
 في قلوب المؤمنين قال هو الايمان قال وسالت عن قول الله عز وجل
 وايدهم بروح منه قال هو الايمان عنه عن احمد بن صفوان عن
 ابيك عن الفضيل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انك كتبت
 في قلوبهم الايمان هل لهم فيها كتب في قلوبهم صنع قال لا وفي كتاب
 المحاسن للشفقة للجليل احمد بن ابي عبد الله البرقي قدس سره
 عنه عن ابي بصير عن صفوان قال قلت لعبد صالح عليه السلام هل في
 الناس استطاعة يتقاطعون بها المعرفة قال لا انما هو تطول
 من الله قلت افلهم على المعرفة ثواب اذا كانوا ليس فيهم ما يتقارب
 بمنزلة الركوع والسجود الذي امروا به ففعلوه قال لا انما هو تطول
 من الله عليهم وتطول عليهم بالثواب عنه عن ابن فضال عن
 علي بن عتبة وفضل الاسدي عن عبد الاعلى مولى بني سام عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال لم يكلف الله العباد المعرفة ولم يجعل لهم

عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى
 وما كان الله ليعذبكم بقوله الا انتم كنتم
 اعداء له فليكن الله عذبا لاعداءه
 عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى
 وما كان الله ليعذبكم بقوله الا انتم كنتم
 اعداء له فليكن الله عذبا لاعداءه
 عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى
 وما كان الله ليعذبكم بقوله الا انتم كنتم
 اعداء له فليكن الله عذبا لاعداءه

اليها سبيلا عنه عن الحسن بن علي الوشاح عن ابان الاحمر بن عثمان عن
فضل بن العباس بقاى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول
الله عز وجل وكتب في قلوبهم الايمان هل لهم في ذلك صنع قال لا
عنه عن الوشاح عن ابان الاحمر عن الحسن بن زياد قال سألت ابا
عبد الله عليه السلام عن الايمان هل للعباد فيه صنع قال لا الا كرامة
بل هو من الله وفضله عنه عن محمد بن خالد عن النضر بن سويد
عن يحيى الجعفي عن ايوب الحر عن الحسن بن زياد قال سألت ابا
عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل حب اليكم الايمان وزيينه
في قلوبكم هل للعباد بها صنع قال لا الا كرامة عنه عن ابيه
عن فضالة بن ايوب عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي عبد الله
عليه السلام في قول الله عز وجل واذا اخذ ربك من بني ادم من ظهورهم
ذريتهم واشهدهم على انفسهم قال كان ذلك معاينة لله فانما
الله المعاينة وانبت الاقار في صدورهم ولولا ذلك ما عرفت
احد خالقه ولا رزقه وهو قول الله ولان سألتهم من خلقهم
ليقولوا الله عنه عن ابيه عن علي بن النعمان عن عبد الله بن
سكان عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل
فطرة الله التي فطر الناس عليها قال فطرهم على معرفة انه ربهم
ولولا ذلك لم يعملوا اذا استلوا من ربهم ولا من رزقهم عنه عن

الحسن

الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله واذا اخذ ربك من بني ادم
من ظهورهم ذريتهم واشهدهم على انفسهم الست برأيكم قالوا
بلى قال ثبتت المعرفة في قلوبهم ونصوا الموقف وسئلوا
يوسا سرا ولولا ذلك لم يد راحدين خالقة ولا من رزقه
وفي الكافي في كتاب الايمان والكفر باب اخر منه فيه زيادة
وقوع التكليف الاول محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن
محمد بن اسمعيل عن صالح بن عقبة عن عبد الله بن محمد
الجعفي وعقبة جميعا عن ابي جعفر عليه السلام قال ان الله
عز وجل خلق الخلق فخلق من احب مما احب فكان احب
ان خلقه من طينة الجنة وخلق من البعض ما البعض و
كان ما البعض ان خلقه من طينة من النار ثم بعثهم في
الظلال فقلت واي شئ الظلال فقال اولم ترائي تلك
في الشمس شيئا وليس بشئ ثم بعث منهم النبيين فدعاهم
الى الاقرار بالله عز وجل وهو قول عز وجل ولان سألتهم
من خلقهم ليقولوا الله ثم دعاهم الى الاقرار بالنبيين
فاقر بعضهم وانكر بعضهم ثم دعاهم الى ولايتنا فانقر بها
والله من احب وانكرها من البعض وهو قوله ما كانوا ليؤمنوا

بالكذب من قبله قال ابو جعفر عليه السلام كان التكذيب يتم
 وفي كتاب التوحيد للشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه
 في باب فطرة الله عز وجل الخلق على التوحيد ابي رحمه الله قال
 حدثنا سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد
 بن سنان عن العلاء بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سألت عن قول الله عز وجل فطرة الله التي فطر الناس عليها
 قال التوحيد حدثنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد
 رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم
 بن هاشم عن محمد بن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال قلت فطرة الله التي فطر الناس عليها قال التوحيد
 اقول المراد من التوحيد هنا خالق العالم في شخص
 واحد معين حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه
 قال حدثنا علي بن ابراهيم قال حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد
 عن يوسف بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال سألت عن قول الله عز وجل فطرة الله
 التي فطر الناس عليها ما تلك الفطرة قال هي الاسلام
 فطرهم الله حين اخذ منهم على التوحيد فقال الست
 بريك وفيه المؤمن والكافر حدثنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد
 رضي الله

109
 رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم
 بن هاشم ويعقوب بن يزيد عن ابن فضال عن ابن بكير
 عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل فطرة الله
 التي فطر الناس عليها قال فطرهم على التوحيد ابي رحمه الله
 قال حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن ابن فضال
 عن ابي جيلة عن محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه السلام في
 قول الله عز وجل فطرة الله التي فطر الناس عليها قال فطرهم
 على التوحيد ابي رحمه الله قال حدثنا سعد بن عبد الله
 عن احمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن
 علي بن رباب عن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 قول الله عز وجل فطرة الله التي فطر الناس عليها قال فطرهم
 جميعا على التوحيد حدثنا محمد بن الحسن بن احمد بن
 الوليد رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن الحسن الصفار
 عن علي بن حسان الواسطي عن الحسن بن يوسف عن عبد الله
 بن كثير مولى ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الله
 عز وجل فطرة الله التي فطر الناس عليها قال التوحيد
 ومحمد رسول الله وعلى ابي القاسم ابي رحمه الله قال
 حدثنا سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن عبد

او ليسوا بخصيص هذا الحديث
 بل هو من لوازم الاحاديث
 الاخرى من هذا الباب

بن المغيرة عن ابن سنان عن زرارة قال قلت لابي جعفر
 اسلمك الله قول الله عز وجل في كتابه فطرة الله التي فطر الناس
 عليها قال فطرهم على التوحيد عند الميثاق على سوية اب
 ربهم قلت فما طهرهم قال فطاطا راسهم قال لو اذ لك ايعطوا
 من ربهم ولا من رزقهم ابى رحمه الله قال حدثنا سعد بن
 عبد الله عن ابراهيم بن هاشم ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب
 ويعقوب بن يزيد جميعا عن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن قول الله عز وجل خفا
 غير مشركين به وعن الخنفية فقال هي الفطرة التي فطر الناس
 عليها لا تبديل لخلق الله قال فطرهم الله على المعرفة قال زرارة
 وسالت عن قول الله عز وجل واذا اخذ ربك من بني ادم من
 ظهورهم الاية قال اخبرني عن ظهور ادم ذريته الى يوم القيمة
 فخرجوا كالذر فرفعهم واراهم ولو اذ لك لم يعرف احد ربه وقال
 قال رسول الله صلى الله عليه واله كل مولود يولد على الفطرة يعني
 على المعرفة بان الله عز وجل خالقه فذلك قوله عز وجل ولئن
 سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله حدثنا
 ابو ابي القاسم بن محمد بن احمد السراج الهمداني قال حدثنا
 ابو القاسم جعفر بن محمد بن ابراهيم السمرندي قال حدثنا

ابو الحسن محمد بن عبد الله بن هرون الرشيد جلد قال
 حدثنا محمد بن آدم بن ابي اياس قال حدثنا ابن ابي ذئب عن
 نافع عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه واله لا تضر بواطفنا
 على بكائهم فان بكاهم اربعة اشهر شهادة ان لا اله الا الله وانه
 اشهر الصلوة على النبي صلى الله عليه واله واربعة اشهر الدعاء
 لو اذ لك وفي كتاب الكافي في باب فطرة الله للخلق على
 التوحيد احاديث قريبة مما نقلناه عن كتاب التوحيد
 وفي كتاب المحاسن للبرقي قدس سره عن بعض اصحابنا عن
 عباد بن صهيب عن يعقوب بن عبيد بن المساور عن ابي عمير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال موسى بن عمران عليه السلام يا رب اي
 الاعمال افضل عندك فقال حب الاطفال فاني فطرهم على
 توحيدى فان امتهم ادخلتهم برحمتي جنتي وفي الكافي في
 باب الغيبة زرارة بن اعين قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 لا بد للغلام من غيبة قلت ولم قال يخاف واومى بيده الى بطنه
 وهو المستظر وهو الذي يشك الناس في ولادته فمهم من يقبل
 حمل منهم من يقول مات ابوه ولم يخلف ومنهم من يقول مات
 قبل موت ابيه بسنتين قال زرارة قلت ومات اباي في الوأذيت
 ذلك الزمان قال اربع بهذا الدعاء اللهم غفني نفسك فانك

ابراهيم بن هاشم
 محمد بن الحسين
 يعقوب بن يزيد
 ابي عمير

ان لم تعرفني نفسك لم اعرفك اللهم فاني نبيك فانك ان لم تعرفني
نبيك لم اعرفه قط اللهم فاني محبتك فانك ان لم تعرفني محبتك
ضللت عن ديني وفي الكافي في باب دعائم الاسلام عن عيسى
بن السري الى السبع قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني بدعائم
الاسلام التي لا يسع احد التقصير عن معرفتها شي منها الذي من
قصر عن معرفتها شي منها فسد عليه دينه ولم يقبل فيه عمله في
عرفها وعمل بها سلم له دينه وقبل منه عمله ولم يضق به
مما هو فيه لجهل شي من الامور جعله فقال شهادة الا الله
الا الله والايمن بان محمدا رسول الله صلى الله عليه واله الاقربا
جابر من عند الله وحق في الاموال الزكوة والولاية التي امر
الله عز وجل بها ولاية محمد صلى الله عليه واله قال فقلت له
هل في الولاية شي دون شي ففضل يعرف بدين اخذ به قال
نعم قال الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولى الامر منكم وقال رسول الله صلى الله عليه واله ما
لا يعرف امامه مات ميتة جاهلية وكان رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم وكان عليا وقال الآخرون كان معاوية ثم كان
الحسن ثم كان الحسين وقال الآخرون يزيد بن معاوية وحسين
بن علي ولاسوا ولاسوا قال ثم سكنت ثم قال ازيدك فقال له

اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها
اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها
اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها
اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها
اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها
اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها
اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها
اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها
اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها
اولا طاعت النبي فان لم تلتزمها

حكم الامور نعم جعلت فداك قال ثم كان علي بن الحسين ثم كان محمد بن
علي ابا جعفر وكانت الشيعة قبل ان يكون ابو جعفر وهم لا يعرفون
مناسكهم وحوادثهم وحرامهم حتى كان ابو جعفر ففتح لهم دين
لهم مناسكهم وحوادثهم وحرامهم حتى صار الناس يحتاجون
اليهم من بعد ما كانوا يحتاجون الى الناس وهكذا يكون الامر
والارض لا تكون الا بايام ومن مات لا يعرف امامه مات ميتة
جاهلية واجمع ما تكون الى ما انت عليه اذا بلغت نفسك
هذه واهوى بليك الى حلقه وانقطعت عنك الدنيا تقول
لقد كنت على امر حسن وفي كتاب الجنائز من الكافي في
باب الاطفال علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حماد عن زرارة
عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن الاطفال فقال الله اعلم بما كانوا عاملين ثم قال يا زرارة
هل تدري قوله الله اعلم بما كانوا عاملين قلت لا قال الله فيهم
المشيئة اذا كان يوم القيمة جمع الله عز وجل الاطفال والذي
مات من الناس في القفرة والشيخ الكبير الذي ادرك النبي
صلى الله عليه واله وهو لا يعقل والاسم والابن الذي لا يعقل و
المجنون والبله الذي لا يعقل فكل واحد منهم يحتاج الى الله
عز وجل فيبعث الله اليهم ملكا من الملائكة فيحجهم ثم ناراهم

بيوت لهم سلكا فيقول لهم ان ربكم يامركم ان تتشربوا فيها فمن دخلها كانت
 عليه بردا وسلاما وادخل الجنة ومن تخلف عنها دخل النار
 عنه من اصحابنا عن سهل بن زياد عن غير واحد رفعوه انه سئل
 عن الاطفال فقال اذا كان يوم القيمة جمعهم الله عز وجل واجمع
 لهم نار او امرهم ان يطرحوا انفسهم فيها فمن كان في علم الله عز وجل
 انه سعيده رمى بنفسه فيها وكانت عليه بردا وسلاما ومن كان في
 علمه انه شقي استعفى في امر الله بهم الى النار فيقولون يا ربنا تامر
 بنا الى النار ولم يحرم علينا قلم فيقول الجبار قد امرتكم مشافهة
 فلم تطيعوني فكيف لو ارسلت رسلي بالفيء اليكم حديث اخر اما
 اطفال المؤمنين فيلحقون بابائهم واولاد المشركين يلحقون بابائهم
 وهو قول الله تبارك وتعالى الذين اسولوا اتباعهم ذرياتهم بايمان
 للعتب اثم ذرياتهم محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن
 سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الجعفي عن ابن مسكان عن
 زرارة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الولدان فقال سئل رسول
 الله صلى الله عليه واله عن الولدان الاطفال فقال الله اعلم بما كانوا
 عاملين على بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن عمر بن ابي
 من زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في الاطفال
 الذين ساءوا قبل ان يبلغوا فقال سئل عنهم رسول الله صلى الله

والله

والرسول فقال الله اعلم بما كانوا عاملين ثم اقبل على فقال يا زرارة
 هل تدري ما عني بذلك رسول الله صلى الله عليه واله قال قلت لا
 فقال انما عني كفر عنهم ولا تقولوا فيهم شيئا ورواه عنهم الى الله
 عنه من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة
 عن ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل الذين اسولوا
 واتبعناهم ذرياتهم بايمان للعتب اثم ذرياتهم قال فقال قصرت
 الابناء عن عمل الاباء فالحقوا الابناء بالاباء بالتقرب ذلك عنهم علي بن
 ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن هشام عن ابي عبد الله ع
 انه سئل عن مات في الفترة وعن لم يدرك الحنث والمعصية
 قال يحجج عليهم برفع لهم نار فيقول لهم ادخلوها فمن دخلها
 كانت عليه بردا وسلاما ومن ابي قال ها انتم قد امرتكم تفصيتوني
 وبهذا الاسناد قال ثلثة يحجج عليهم الابكم والطفل ومن مات
 في الفترة فترفع لهم نار فيقال لهم ادخلوها فمن دخلها كانت عليه
 بردا وسلاما ومن ابي قال تبارك وتعالى هذا قد امرتكم تفصيتوني
 واعلم ان كثيرا من احاديث باب الاطفال مذكورة في كتاب
 التوحيد لابن بابويه وفي كتاب من لا يحضره الفقيه له فان
 شئت فارجع اليهما وفيما نقلت من الكافي كفاية ان شاء الله
 تعالى وفي كتاب الايمان والكفر من كتاب الكافي في الباب

بده صلى الله عليه واله وعلمهم فنقول ما عرفهم الله تعالى في الآخرة ان الله
الشريف الذي نقلنا من باب القرآن من كتاب التوحيد يشتمل
على فوائد لا تعد ولا تحصى من جملة ما ان فيه تصريحا بان الادعاء القلبي
المتعلق بالقرآن ايمان من الله تعالى وثانيهما ان يكون مخلوقا لله
تعالى وهو الحق وهو صريح الاحاديث وذهب المتأخرون من المذاهب
كما نقله العلامة الرازي عنهم في شرح الشريعة وفيها قد تهاونوا
الحكم فعمل من افعال النفس الصادرة عنها بناء على ان الالفاظ
التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاسناد والايحاء والاستماع في
الاعجاب والسلب وغيرها والحق انه ادراك لا انا اذ ارجعت وجبا
علمنا اننا بعد ان ادركنا الحكمة الكلية او الاتصالية او الانفصالية
لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة وقعت اى مطابقة لما
في نفس الامر وادراك انها ليست بلقعة اى غير مطابقة لما
في نفس الامر انما هي كلمة وهذا اشكال كان لا يزال يحظر به الى في
او ابل سنى وهو انه كيف يقول بان التصديقات فائضة من الله
تعالى على النفوس الناطقة ومنها كاذبة ومنها كفرية وهذا
انما يجبه على راي جمهور الاشاعرة القائلين بخوار العكس باب
يجعل الله كل امره واجبا وبالعكس المنكرين الحسن والفتن
الذاتيين لا على اى محققين ولا على راي الغفلة ولا على راي اصحابنا

اللهم الا ان يقال توالت الاخبار عنهم عليهم السلام بان الله يحول
بين المرء وبين ان يصير جرمنا باطلا فيبقى الاشكال في الظن
الباطل ويمكن ان يقال ان من الميول القلبية والانصاف
ان الفرق بين الجرم والظن بان الجرم من الكيفيات النفسانية
الفائضة على النفوس والظن من الميول الطبيعية القلبية
بعيد عن الصواب واقول الاحاديث السابقة صريحة في ان
التصديقات القلبية الايمانية التي يرتفع بها الشك لله تعالى
وللعباد اكتاب الاعمال وفي الاحاديث تصريحات بان من جملة
نعما الله تعالى على بعض عباده ان يسلط عليه ملكا يسدده و
يلهمه الحق ومن جملة غضب الله تعالى على بعض عباده ان يضل به
ويبين الشيطان فيضله عن الحق ويلهمه الباطل وايضا
من المعلوم ان خلق الادعاء الغير المطابق للواقع قبيح لا يليق
به تعالى فالجواب الحق عن الاشكال ان يقال التصديقات
الصائفة فائضة على القلوب من الله تعالى بلا واسطة او
بواسطة ملك وهو يكون جرمنا او ظنا والتصديقات الكاذبة
تقع في القلوب باهام الشيطان وهو لا تغدى الظن فلا
تصل الى الحد الجرم السادسة انه توالت الاخبار عنهم عليهم السلام
بان طلب العلم فرضية على كل مسلم كما توالت بان المعرفة بما يتوقف

عليه حجة الأدلة السبعية من معرفة صانع العالم وان له رضى
وسخطا وينبغي ان ينصب على التعليم الناس ما يصلحهم وما
يفسد هم ومن معرفة النبي صلى الله عليه واله والمراد بالعلم الأدلة
السبعية كما قال صلى الله عليه واله العلم امانة محكمة او سنة
مستبعة او فريضة عادلة وفي قول الصادق عليه السلام المقدم
ان من قولنا ان الله اخرج على العباد دينا انهم وعرفهم ثم ارسل
اليهم الرسول وانزل عليهم الكتاب فاسميه ونهى وفي نظائره
اشارة الى ذلك الا ترى انه عليه السلام قدم اشياء على الامر
الذى فتلك الاشياء كلها معارف وما يستفاد من الامر
والذى كله هو العلم المسابقة ان العامة قد روت عنه صلى
الله عليه واله قريبا مما تقدم فالاشاعة منهم ذهبوا الى ان الله
تعالى يخلق التوحيد والكفر والطاعة والمعصية في عباده
ويمكن ان يقوم بتوهم ان ظاهر بعض الايات وبعض الروايات
معهم وليس الامر كذلك بل معناها ان الله تعالى كلف الارواح كلهم
صغيرهم وكبيرهم كافهم ومن منهم قبل تعلقها بالابدان
بتلك اشياء الاقرار بالربوبية والنبوة والولاية فاقرب بعض
بكلها دون بعض ثم كلف جميعا منهم بعد تعلقهم بالابدان
فكل يعمل في عالم الابدان على وفق ما عمل في عالم الارواح ولما انه

تعالى

تعالى هو المفضل فقد تواترت الاخبار عنهم عليهم السلام بان الله تعالى يجمع
العبد من الشقاوة الى السعادة ولا يخرج من السعادة الا الشقا
فلا بد من الجمع بينهما ووجه الجمع كاستفاد من الاحاديث والنبوة
ابن بابويه ان من جملة غضب الله تعالى على بعض العباد ان اذا وقع منهم
عصيان منك نكتت سمودا في قلبه فان تاب وانا برب الله
تعالى تلك النكتة والافتتشت تلك النكتة حتى تستوعب قلبه
كله ثم لا يلتفت قلبه الى معصية ودليل لا يقال من المعلوم انه
مكلف بعد ذلك واذا استغاث قلبه يكون تكليفه بالطاعة
من قبيل التكليف بما لا يطاق لانا نقول من العلوم ان اقتدار
النكتة لا ينتهي الى حد تغذ والثائر وما يورث هذا المقام
ما اشتمل عليه كثير من الادعية الماثورة عن اهل بيت النبوة
صلوات الله عليهم من الاستعاذة بالله من ذنب لا يوفق صاحب
التوبة بعده ابدأ ثم اقول هنا حقيقة اخرى هي انه يستفاد
من قوله تعالى وهديناه النجدين اي نجد الخير ونجد الشر
ومن نظائره من الايات والروايات ومن قوله تعالى ان الله
يحول بين المرء وقلبه ومن نظائره من الايات والروايات
ان تقصير النجدين وتمييز نجد الخير من نجد الشر من جانب
تعالى وانه تعالى قد يحول بين المرء وبين ان يميل الى الباطل

وقد لا يحول ويحلى بينه وبين الشيطان ليضله عن الحق ^{بطلبه}
 الباطل وذلك نوع من غضبه تعالى يتفرع عن اختيار العبد
 العصى بعد ان عرفه الله تعالى بخبر الخير ونجد الشرف هذا معنى
 كونه تعالى هاديا ومضاهيا بالجملة ان الله تعالى يقعد اولا
 في احد اذن قلب الانسان ملكا وفي احد اذنيه شيطانا ثم
 يلحق في قلبه اليقين بالمعارف الضرورية فان غرم الانسان
 على اظهار تلك المعارف والعمل بمقتضاها يريد الله في
 توقيفه وان غرم على اخفايتها واظهار خلافتها يرفع الله
 الملك عن قلبه ويحلى بينه وبين الشيطان ليلقى في قلبه
 الاباطيل الظنية وهذا معنى كونه تعالى مضاهيا لبعض عباد
 الناس انه وقعت مشاجرة عظيمة من غير فيصل بين
 المتأخرين من اصحابنا في تحقيق معنى الناصبي فغرم بعضهم
 ان المراد به من نصب العداوة لاهل البيت عليهم السلام وذهب بعضهم
 الى ان المراد به من نصب العداوة لمذهب الامامية وفي الاحكام
 تصرجات بالتالي ومن قال بالاول كان قليل البضاعة
 في احاديثنا الواردة في الأصول ومن الاحاديث الصريحة
 فيما اخرنا ما نقله شيخنا الصدوق في كتاب العلل حيث
 قال حدثنا محمد بن الحسن قال حدثنا محمد بن يحيى العطار عن محمد

بن احمد بن ابراهيم بن اسحق عن عبد الله بن حماد عن عبد الله
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس الناصب من
 نصب لنا اهل البيت لانك لا تجد رجلا يقول انا بغض
 محمدا وال محمد ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم انكم تنولون
 وانكم من شيعتنا وما نقله محمد بن ادریس الحلبي في آخر السير
 عن كتاب سبائل الرجال وسكانياتهم مولانا ابا الحسن علي بن
 محمد بن علي بن موسى عليه السلام في جواب سبائل محمد بن علي بن عيسى
 قال كتبت اليه اسال عن الناصب هل يحتاج في انتخابه
 الى اكثر من تقديم الحب والطاعة واعتقاد امامته فخرج
 الجواب من كان على هذا فهو ناصب والاحاديث الصريحة في
 حصر المسلم في المؤمن والناصب والضال وفي تفسير الضال
 ممن لم يعرف مذهب الامامية وفي تفسير الضال من لم يعرف
 مذهب الامامية ولم ينصب العداوة له ويمكن جعل المناصب
 بين الفريقين لفظية بان يقال المراد بنصب العداوة
 لاهل البيت ما يعين نصب العداوة لهم باعيانهم ونصب
 العداوة لهم تحت قاعدة كلية مثل ان يقال ينفض كل
 ينفض الشيعة التاسعة انه تواترت الاخبار عن الامية
 الاطهار عليهم السلام بان لا بد في كل زمان من معصوم منصوب

من قبله قد يكون حجة على الناس اجمعين من لدن آدم الى
انقراض الدنيا فعلى هذا يكون معنى الفترة عندنا استتار
الامام خوفا من اشرار الناس استتارا انتهى الى عدم بلوغ
الدعوة الى جميع الناس والى عدم تمكن جمع اخر من اخذ
كل الاحكام منه على كل العاشر انه يستفاد من هذه الروايات
ان من لم تبلغه الدعوة لم يتعلق به تكليف اصلا اما بالغا
فلا منها من الله تعالى واما بغيرها فلا تستفاد مما جاء
به النبي صلى الله عليه وآله كما هو حقيقة وقد وقع من جميع
الفرق غير الاخباريين من اصحاب افراط وتغريط في مسألة
اهل الفترة والسبب فيه انهم لم يأخذوها من صاحب
الوحي وانكروا على مجرد عقولهم فيها واعلم ان الاصوليين
وضمروا بالتحقيق ان الافعال الاختيارية الغير الضرورية
مع قطع النظر عن خطاب الشارع كيف يكون حكمها الشرعية
عليه حكم واقعة لم يبلغ العبد فيها خطاب من جهة
الشارع سواء كان من اهل الفترة او لم يكن فقال صاحب
جمع الجوامع من الشافعية حكمت المعتزلة العقل فان لم
نشاها لهم الوقف عن الخطر والاباحة وقال الزكشي
في شرحه هذا من المصحيحين لنقل مذهب المعتزلة فان

الامام

الامام الرازي عظم الخلاف في جميع الافعال وليس كذلك بل
الافعال الاختيارية عند من تنقسم الى ما يقضي العقل فيها
بحسن او قبح وينقسم الى الاحكام الخمسة بحسب ترجيح الحسن
والقبح وتعاد لها ولا خلاف عند من في هذا واليه اشار بقوله
وحكمت المعتزلة العقل اي فيما يقضي فيه العقل ودل
عليه قوله بعد فان لم يقض وانما الخلاف فيما لا يقضي العقل
فيه بحسن ولا يمتح كفضول الحاجات والنعائم هل هو واجب
او مباح او على الوقف ثلثة مذاهب والقائلون بالخطر
كقوله التلسماني لا يريدون انه باعتبار صفة في المحل بل بالخطر
احتمال على كالحجب بالمتكثرة اذا اختلطت باجنبية
والقائلون بالوقف ارادوا وقف حجة وطريق البحث معهم
في هذه المسئلة والتي قبلها ان كل احتمال عيونه وبنوا عليه
حكما قابلا من بنقضة فقارض شبه القابل بالاباحة
شبه القابلين بالخطر وشبه الواقفين من شبههما
تبيينات الاول تحرير النقل عنهم هكذا تابع فيه الامدي
قال القرافي واطلاق الاسام للخلاف عنهم ينافي قواعدهم
فان القول بالخطر مطلقا يقتضي تحريم انقاذ الفرق ونحوه
والقول بالاباحة مطلقا يقتضي اباحة القتل والفساد

واما ما لا يطعم العقل على مصلحة او مفسدة فبيك ان
يجوز للخلاف الثاني قوله وحكت المعقولة العقل يقتضي
ان سندهم ان العقل منشأ للحكم مطلقا وليس كذلك بل
التحقيق والنقل عنهم انهم قالوا الشرع موكد للحكم العقل
فيما اورد من حسن الاشياء وتبجح الحسن الصدق النافع
وتبجح الكذب الضار والكفران وليس مرادهم ان العقل
او يحتم وقد لا يستقل بذلك بل يحكم به بواسطة ورود
الشرع بالحسن والتبجح كحكم بحسن الصلوة في وقت الظهر
وتبجحها في وقت الاستواء الثالث يتبادر الى الذهن
قول المصنف فان الخلاف محكي ايضا عن جماعة من اصحابنا
كابن ابي هريرة وغيره والذي فعلة المصنف هو الصواب لان الخلاف
المحكي عن اصحابنا في ذلك اما هو يقتضي الدليل الشرعي
الدال على ذلك بعد بحج الشرع لا بمجرد العقل وليس خلافهم
في اصل التحسين والتفريق بالعقل وصار الفرق بينهم
وبين اصحابنا في هذا الخلاف من ثلاثة اوجه احدها
انهم حصروا هذه الاقوال بما لا يقتضي العقل فيه بحسن ولا تبجح
واما ما يقتضي فيقسم الى الاحكام الخمسة ولهذا نسبهم
اصحابنا الى التناقض في قول من رجع الاباحة والخطا لان

ذلك

ذلك عندهم يستند الى دليل العقل وفرض المسئلة فيما
لم يظهر للعقل حسنة ولا نكبة واما اصحابنا فاقولهم في جميع
الافعال هذا على طريقة الامدي ومن تابعه والثاني ان
معتمد دليل العقل ومعتمد اصحابنا الدليل الشرعي
اما على التحريم كقوله تعالى ما ذا احل لهم ومفهومه ان المتقدم
قبل الحل هو التحريم فدل على ان حكم الاشياء كلها على الخطر
ولما على الاباحة كقوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا وقوله
اعطى كل شيء خلقه نسمة هدى وذلك يدل على الاذن في الجميع و
اما الوقت فلتعارض الأدلة بهذه المدارك الشرعية
الدال على الحال قبل ورود الشرايع فلو لم ترد هذه النصوص
لقال اصحابنا لا علم لنا بتحريم ولا اباحة ولقالت المعقولة
المدرك عندنا العقل فلا يضر عدم ورود الشرايع والثاني
ان الواقفين ارادوا وقف حجة كما قال النعماني واما
اصحابنا فارادوا بان تنقضي الحكم كما سبق انتهى كلام بدر الدين
الزركشي في شرح جمع الجوامع وفي الشرح المصنف للخص
الحاجي قد قسم المعقولة الافعال الاختيارية الى ما لا يقتضي
العقل فيها بحسن ولا تبجح ولهم فيها ثلثة مناهي للخطر
والاباحة والوقت فلهما والغيرها وهو ينقسم عندهم الى

الأقسام الخمسة المشهورة من واجب ومندوب ومحظور
 مكروه ومباح لأنه لو اشتمل أحد طرفيه على مفسده فاما فعله
 فحرام أو تركه فواجب وان لم يشتمل عليها فان اشتمل على مصلحة
 فاما فعله فمندوب أو تركه فمكروه وان لم يشتمل عليها ايضا
 فباح اما الحاضر فنقول لو كانت محظورة وفرضنا ضد ذلك
 لاثالث لها كالحركة والسكون لزم التكليف بالبحر قال الأستاذ
 من ملك بحر الأيتوف وانصف بغاية الجود واخذ مملوكة
 قطرة من ذلك البحر فكيف يدرك العقل تحريمها والتفريق
 واضح قالوا تصرف في ملك الغير بغير إذنه فيجوز الجواب ان
 حرمة التصرف في ملك الغير عقلا م فانها تنبني على السمع
 ولو لا ورود السمع بها لما علم ولو سلم كونها عقلية فذلك
 فيمن يلحقه ضرر بالتصرف في ملكه ولذلك لا يفتح النظر في
 مراة الغير والاستغلال بجداره والاصطلاح بآثاره والمالك
 فيما نحن فيه متفرقة عن الضرر ولو سلم معارض بما في المنع
 من الضرر الناجز ودفع عن النفس واجب عقلا وليس
 محله لدفع ضرر الخوف اولى من العكس وآما المبيع فنقول
 له ان اردت ان لا يحكم بجمع في الفعل والترك فسلم وان
 اردت خطاب الشارع بذلك فلا شرع وان اردت حكم

العقل

العقل بذلك فالمفروض انه لا حكم للعقل في محسن او قبح
 في حكم الشارع فانه ذلك معنى عدم حكم العقل بحسنه او
 قبحه وقد فرضه كذلك فيلزمك التناقض ومثله آت
 في الحرم قالوا خلق العبد وما ينتفع به فالحكمة تقتضي آبا
 له تحصيل المقصود خلقهما والا كان عبثا خاليا عن
 الحكمة وانه نقض للجواب المعارضة بانه ملك الغير فيجوز
 التصرف فيه الحل بانه بما خلقها للشتمية فصير عنه ثياب
 عليه فلا يلزم من عدم الاباحة عبث وآما الواقع فنقول
 له ان اردت انك توقفت لمعارض الأدلة ففاسد لانا
 بينا بطلانها فلا تعارض وقد يقال من قبل الحاضر لانه
 ان الضدين بلا واسطة مما لا حكم للعقل فيه لانه يحكم
 باباحة احدهما قطعا ومن قبل المبيع الفرض انه لا حكم فيه
 بخصوصه اذ لا يدرك صفة محسنة او مقبحة ولا ينافي ذلك
 الحكم العام بالاباحة ومن قبل الواقع اريد ان ثمة حكما
 باحدهما في نفسه فالبعض مباح والبعض محظور ولا أدري
 ايها هو في الفعل المعين وهو غير ما اردت فيمن الامر
 انتهى كلامه وأقول احكام الله تعالى الخمسة والرضيعة و
 الكلام النفسي عند الأشاعرة قد يمان ولتلك الاحكام تعلقا

عندهم تعلق عقل قديم وتعلق تخيري حادث يحدث عند
اجتماع شرائط التكليف في العبد وقبل ورود الشارع
لم يعلم عندهم هل لله تعالى حكم ام لا وعلى تقدير ان يكون له
حكم هل الكل اباحة او الكل حرمة او ملقون بها وهم اتفقوا
على ان العبد يرى الذمة عن الاحكام كلها قبل بلوغ الخطأ
اليه ولو علم اجمالا بقول بني ان هناك احكاما وذكر رئيس
الطائفة قدس سره في كتاب العدة فصل في ذكر حقيقة
للخطور والاباحة والمراد بذلك اعلم ان معنى قولنا في الشيء
انه محذور انه قبيح لا يجوز له فعله الا انه لا يسمى بذلك الا
بعد ان يكون فاعله اعلم خطوره او دل عليه ولاجل هذا
يقال في افعال الله تعالى انها محظورة لما لم يكن اعلم بها
ولا دل عليه ومعنى قولنا انه مباح انه حسن وليس له صفة
زايدة على حسنه ولا يوصف بذلك الا بالشرطين اللذين
ذكرناهما من اعلام فاعله ذلك او دلالة عليه ولذلك لا يقال
ان فعل الله تعالى العقاب باهل النار مباح لما لم يكن اعلم
ولا دل عليه وان لم يكن لفعله العقاب صفة زايدة على
حسنه وهي كونه مستحقا وكذلك لا يقال في افعال الهائم
انها مباحة لعدم هذين الشرطين ولاجل ذلك نقول ان التبا

يقضي

يقضي سبعا والمحذور يقتضي حاضرا وقد قيل في حد المباح
هو ان لفاعله ان ينفع به ولا يخاف ضررا في ذلك لا عاجلا
ولا آجلا وفي حد المحذور انه ليس له الانتفاع به وان عليه في
ذلك ضررا اما عاجلا او آجلا وهذا يرجع الى المعنى الذي قلناه
فصل في ذكر بيان الاشياء التي يقال انها على الخطر
او الاباحة والفضل بينها وبين غيرها والدليل على الصحيح
من ذلك افعال المكلف لا تخفى من ان تكون حسنة او قبيحة
والحسنة لا تخفى من ان تكون واجبة او نذبا او مباحا فكل فعل
يعلم جهة فتحه بالعقل على التفصيل فلا خلاف بين اهل
العلم المصليين في انه على الخطر وذلك نحو الظلم والكذب و
العبث والجهل وما شاكل ذلك وما يعلم جهة وجوبه على
التفصيل فلا خلاف ايضا انه على الوجوب وذلك نحو وجوب
رد الوديعة وشكر المسموع والانصاف وما شاكل ذلك وما يعلم
جهة كونه نذبا فلا خلاف ايضا انه على الذنب وذلك نحو الاحتسا
والتفصيل وانما كان الامر في هذه الاشياء على ما ذكرناه لانها
لا يصح ان يتغير من حسن الى قبح ومن قبح الى حسن واختلاف
في الاشياء التي يصح الانتفاع بها هل هي على الخطر او على
الاباحة او على الوقت فذهب كثير من البغداديين وطائفة

من اصحابنا الامامية الى انها على الخطر ورافقهم على ذلك جماعة
من الفقهاء الى انها على الاباحة وهو الذي يختاره سيدنا
المرتضى وذهب كثير من الناس الى انها على الوقف ويجوز كل
واحد من الامرين فيه ونفتظروا في السمع بواحد منها وهذا
المذهب كان ينصره شيخنا ابو عبد الله رحمه الله وهو الذي بقي
في نفسي والذي يدل على ذلك انه قد ثبت في العقول ان الاقدار
على ما لا يمين المكلف كونه قتيما مثل اقدمه على ما يعلم قتيمة
الانزى ان من اقدم على الاخبار بما لا يعلم صحة محبة جرى في القبح
محرم من اخبر مع علمه بان محبة على خلاف ما اخبره على حد
واذا ثبت ذلك وفقدنا الادلة على حسن هذه الاشياء قطعنا
ببطلان ان يجوز كونها قتيمة واذا جردنا ذلك فيها اقبل الاقدار
عليها فان قيل نحن نؤمن قبحها لانها لو كانت قتيمة لم يكن
الا كونها مفسدة لانها ليس لها جهة قبح تلزمها مثل
الجهل والظلم والكذب والعبث وغير ذلك ولو كانت قتيمة
للمفسدة لوجب على القديم ان يعلمنا ذلك والا قبح التكليف
فلما لم يعلمنا ذلك علمنا حسناتها عند ذلك وذلك يفيدنا
الاباحة قيل لا تمنع ان تتعلق المفسدة باعلامنا جهة
الفعل على التفضيل فيفتح الاعلام وتكون المصلحة لنا في الوقف

في ذلك

ان قيل نحن الصدوق في كتاب
من لا يخفى انفسه في محقق
ان كل شيء سطر حتى يبين
واين تواترت الاخبار عنهم
بانه لا يتعلق تكليف باحد
الابعد ارسال الويل اللهم
ايضا تكليف الغافل بغير
وما كل احد يخطى به القبح
التي ذكرها الخاطو والمتوقف
فالحق في هذه المسئلة على
الاجل المرتضى رضي الله عنه كما
سبحي بحقيقته

في ذلك والشك وتجوز لكل واحد من الامرين واذ لم تمنع ان
المصلحة بشكنا والمفسدة باعلامنا جهة الفعل لم يلزم اعلامنا
على كل حال وصار ذلك موقوفاً على تتعلق المصلحة بالاعلام و
المفسدة بالشك فيجب الاعلام وذلك موقوف على السمع وليس
لاحد ان يقول ان هذا الذي فرضه يكاد يعلم ضرورة فقد
لان الفعل لا يخفى ان يكون قتيما فذلك الحسن وهذه
فتمت متروكة بين النسي والاثبات فكيف اخترتم انتم قتيما
ثالثا لا يكاد يعقل وذلك ان الفعل كما قالوا لا يخفى ان
يكون قتيما او لا يكون كذلك ولا يمنع ان يكون للمكلف حاله
اخرى تتعلق بها المفسدة والمصلحة وهي الحالة التي يقطع
فيها على جهة الفعل على التفضيل واذا كان ذلك جائزا لم
ينفعنا انزود الفعل في نفسه بل في القبح والحسن والاحتجنا
ان نراعي حال المكلف فمضى وجدنا المصلحة تعلقت باعلامنا
جهة الفعل وجب ذلك فيه ومتى تعلقت المفسدة بذلك
وجب ان لا نعلم ذلك وكان فرضه الوقف والشك وهو
الذي لحصاه ينبغي ان يتامل جيدا فانه يهبط معتد
القوم في اولتهم فربما لم يتصور كثير من الذين يتكلمون في
هذا الباب ما بيناه ومتى تأمله من يضبط الاصول وقف

على وجه الصواب في ذلك فان قيل كيف يمكن ان تدفعوا
 حسن هذه الاشياء ونحن نعلم ضرورة حسن التنفس في الهواء
 وتناول ما تقوم به الحياة طول مدة النظر في حدوث العالم
 واثبات الصانع وبيان صفاته وعلى ما قلتموه ينبغي ان
 يتسع في هذه الاوقات من الغناء وغير ذلك وذلك يودي بالحق
 الى تلفه ومعطبه ومن ارتكب ذلك علم بطلان قوله ضرورة قيل
 له اما التنفس في الهواء والاشنان ملجا اليه مضطروا ما يكون
 ذلك حكمة فهو خارج عن حد التكليف فان فوضوا فيما زاد
 على قدر الحاجة فلازم ذلك بل ربما كان قبيحا على جهة القطع لانه
 عبث لا فائدة فيه ولا نفع في ذلك يعقل واما احوال النظر
 فستدناه ايضا لانه عبث لا فائدة فيه ولا نفع في ذلك يعقل
 في تلك الاحوال ليس بكلف ان يعلم حسن هذه الاشياء ولا
 فتحها لانه لا طريق له الى ذلك وانما يمكن ذلك اذا عرف الله
 تعالى جميع صفاته وان ينبغي ان يعلمنا مصالحنا ومفاسدنا
 فاذا علم جميع ذلك صح تعلق فرضه بان يعلم هذه الاشياء هل
 هي على النظر او على الاباحة وفي هذه الاحوال لا يجوز له ان يقدم
 الاعلى قدر ما يسلك رفقته وتقوم به حيوته ومن احب ان يبين
 قال ان في هذه الاحوال لا بد من ان يعلم الله تعالى ذلك بوسع

بعبثه

بعبثه اليه فيعلم ان ذلك مقصود بتجنيبه او مصلحة بتجنيبه
 فعله ان يباح يجوز له تناوله وعلى ما قررته من الدليل لا يجب
 ذلك لانه اذا فرضنا تعلق المصلحة والمفسدة بحال المكلف
 لم يتسع ان يدوم ذلك زمانا كثيرا ويكون فرضه فيه كله اذ
 والشك ولا اقتضار على قدر ما يسلك رفقته وحيوته وهذا
 الدليل الذي ذكرناه هو المعتمد في هذا الباب والذي ياتي ذلك
 في القوة ان يقال اذا افتقدنا الدلالة على خطو هذه الاشياء
 وعلى اباحتها وجب التوقف فيها وتجويز كل واحد من
 الامرين وليس يلزمنا اكثر من ان نبين ان ما تعلق بكل
 واحد من الفريقين ليس به دليل في هذا الباب فما استدرك
 به من قال ان الاشياء على الخطر قطعنا ان قالوا قد علمنا ان هذه
 الاشياء لها مال ولا يجوز لنا ان نتصرف في ملك الغير الا باذنه
 فما علمنا قبح التصرف فيما لا يملكه في الشاهد واعترض القائلون
 بالاباحة هذه الطريقة بان قالوا انما فتح في الشاهد للتصرف
 في ملك الغير لانه يودي الى ضرر مالكه بدلالة ان ما لا يضر عليه
 في ذلك جاز لنا ان نتصرف فيه مثل الاستغلال في داره و
 الاستصباح بضمونه ولاقباص منها واخذ ما يتساقط
 من حبه عند الحصاد وغير ذلك من حيث لا يضر عليه في ذلك

وانما الكلام في اصول الدين
 من احكام في هذا الوضع
 من مقتضى تحقيق هذه المسئلة
 من مقتضى الطاعة لم يلزم
 من مقتضى العلم بذلك انه
 من باب العقائد والادب
 من باب الاخبار عنهم
 من مقتضى البيان والتعريف وانه
 لا بد في كل زمان من امام حتى
 يعرف وانه يولد في ذلك ما تقتضيه
 حجة الله على الخلق وبيان اهل
 الفتنة واشهادهم معذورون
 ويكون تكليفهم بغير الحسنة
 من تكليفهم بغير الحسنة

فعلنا ان الذي قبح من ذلك انما قبح لضرر مالك لا لكونه مالكا
والقديم تعالى لا يجوز عليه الضرر على حال فينبغي ان يسوغ لنا
التصرف في ملكه ولمن بصر هذا الدليل ان يقول انما حسن
الانقاع في المواضع التي ذكرتها الا لارتفاع الضرر بل ان
هذه الاشياء ايصح ملكها الان في الحايطة ليس بشئ يملك
اذا كان في طريق غير مملوك ومتى كان الفخ في ملك صاحبه
قبح الدخول اليه وكذلك القول في المصباح واما اخذ ما
ينشأ من حبه فلا تم انه يحسن وكيف تم ولما ان يمنع من ذلك
وان يحبه لنفسه ولو كان باحالم يجوز له منعه من ذلك على
العلة التي ذكرها من اعتبار دخول الضرر على مالكه كان
ينبغي ان لا يسوغ له اخذ ما ينشأ من حبه لانا نعلم ان ذلك
يدخل عليه في ضرر وان كان يسير افعلى المذهب ان جميعا
كان ينبغي ان يقتض ذلك على ان ذلك لو قبح لضرر لا لفقد
الاذن من مالكه لكان ينبغي ان لو اذن فيه لا يحسن ذلك
لان الضرر حاصل وليس لهم ان يقولوا انه يحصل للعرض اكثر
منه من الثواب او السرور عاجلا وذلك لانا نفرض ذلك فحين
لا يعتقد العرض على ذلك من المصلحة وليس هو ايضا مما يست
به بل ربما شق عليه واغتم به ومع ذلك حسن التصرف من اذا اذن

فليس لي احد ان يقول ان دليل العقل الدال على اباحة هذه الاشياء
يجري مجرى اذن سمى فجاز لنا التصرف فيها وذلك ان لم يصح
هذا الدليل ان يقول لم يثبت ذلك ولو ثبت لكان الامر على ما قاله
ويحسن تتبع ما يستدل به اصحابنا الاباحه وتكلم على ان شاء
الله تعالى واستدل بكثير من الفقهاء على ان الاشياء على الخطر او الو
يقول تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ويقول لم يبلد
يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فقالوا ايدين الله تعالى انه
لا يستحي احد العقاب ولا يكون لله عليهم حجة الا بعد انفاذ
الرسول وذلك يفيد ان من جهة يعلم حسن هذه الاشياء او
قبحها وهذا ايصح الاستدلال به من وجوه احدها ان امورا
كثيرة معلومة من جهة العقل وجوبها وقبحها مثل رد البوذة
وشكر المنعم والانصاف وقضا الدين وقبح الظلم والعبث و
الكذب والجھل وحسن الاحسان للخالص وغير ذلك فعلنا
انه ليس المراد بالآية ما ذكره ومتى ارتكبو دفع هذه الاشياء معلومة
الاباحه علم بطلان قولهم وكانت المسئلة خارجة عن هذا الباب
فثبت ان الله حجة كثيرة غير الرسل من ادلة العقل الدالة على
توحيد وعده وجميع صفاته التي من لا يعرفها لا يصح ان يعرف
صحى السمع فكيف يقال لا تقدم الحجة الا بعد انفاذ الرسل والمعنى

في آيتين ان تخالفا على انه اذا كان المعلوم ان لهم الطافا ومصالحا لا
يعلمونها الا بالسمع وجب على القديم نقل اعلامهم اياها قلم
ان يعاينهم على تركها الا بعد تعريفهم اياها ولم تقم الحجة عليهم
الابعد انفاذ الرسل متى كان الامر على ذلك وجبت بعثة الرسل
لانه لا يمكن معرفة هذه الاشياء الا من جهةهم واستدل من قال هذه
الاشياء على الاباحة بان قالوا نحن نعلم ضرورة ان كل ما يصح الانتفاع
به ولا ضرر على احد فيه عاجلا ولا آجلا فانه حسن كما نعلم ان كل ما لا تنفع
فيه عاجلا ولا آجلا فيجب فدافع احد الامرين كدافع الآخر واذ اثبت
ذلك وكانت هذه الاشياء الاخر فيها عاجلا ولا آجلا فيجب
ان يكون حسنة قالوا ولا يجوز ان يكون فيها ضرارا صاد لانه
لو كان كذلك لوجب على القديم نقل اعلامنا ذلك فلما لم يعلمنا
ذلك علمنا انها حسنة وقد ضي في دليلنا ما يمكن ان
يكون كلاما على هذه الشبهة وذلك اننا قلنا ان هذه الاشياء
لناس ان يكون فيها ضرر آجل واذ انما من ذلك فيجوز الاقدام
عليها كما لو قطعنا ان فيها ضررا واجبا عن قولهم انه لو فيها
ضرر لكان ذلك لاجل المفسدة وذلك يجب على القديم اعادنا
اياه بان قلنا لا يتبع ان تتعلق المفسدة باعلامنا جهة الفعل
على وجه التفضيل ويكون مصلحتنا في الوقف والشك وتخيير

قوله الفقيه في آيتين ان تخالفا على انه اذا كان المعلوم ان لهم الطافا ومصالحا لا يعلمونها الا بالسمع وجب على القديم نقل اعلامهم اياها قلم ان يعاينهم على تركها الا بعد تعريفهم اياها ولم تقم الحجة عليهم

ببرهان
الاشياء
التي
لا
يكون
فيها
ضرر
آجل
ولا
آجلا
فانه
حسن
كما
نعلم
ان
كل
ما
لا
تنفع
فيه
عاجلا
ولا
آجلا
فيجب
فدافع
احد
الامر
ين
كدافع
الآخر
واذا
اثبت
ذلك
وكانت
هذه
الاشياء
الاخر
فيها
عاجلا
ولا
آجلا
فيجب
ان
يكون
حسنة
قالوا
ولا
يجوز
ان
يكون
فيها
ضررا
صاد
لانه
لو
كان
كذلك
لوجب
على
القديم
نقل
اعلامنا
ذلك
فلما
لم
يعلمنا
ذلك
علمنا
انها
حسنة
وقد
ضي
في
دليلنا
ما
يمكن
ان
يكون
كلاما
على
هذه
الشبهة
ذلك
اننا
قلنا
ان
هذه
الاشياء
لناس
ان
يكون
فيها
ضرر
آجل
واذا
انما
من
ذلك
فيجوز
الاقدام
عليها
كما
لو
قطعنا
ان
فيها
ضررا
واجبا
عن
قولهم
انه
لو
فيها
ضرر
لكان
ذلك
لجل
المفسدة
ولذلك
يجب
على
القديم
اعادنا
اياه
بان
قلنا
لا
يتبع
ان
تتعلق
المفسدة
باعلامنا
جهة
الفعل
على
وجه
التفضيل
ويكون
مصلحتنا
في
الوقف
والشك
وتخيير

كل

كل واحد من الوجهين في الفعل واذ كان ذلك جائزا لم يجب عليه
تعالى اعلامنا ذلك وجاز ان يقتصر بالمكلف على هذه المنفعة
واستدلوا ايضا بان قالوا اذا صح ان يخلق الله تعالى الاجسام
خالصة من الالوان والطعوم فخلقت تعالى للطعم واللون
لابد ان يكون فيه وجه حسن ولا يخفى ذلك من ان يكون لنفع
نفسه او لنفع الغير او خلقها ليضر بها ولا يجوز ان يخلقها
ليضر بها لان ذلك فيجوز الابتداء به فلم يبق الا انه خلقها
لنفع الغير وذلك يقتضي كونها مباحة والجواب عن ذلك
من وجه احدها انه انما خلق هذه الاشياء اذا كانت فيها
الطاف ومصالح وان لم يجوز ان ننفع بها بالاكل بل ننفعنا
في الاستماع منها فيحصل لنا به الثواب كما انه خلق اشياء كثيرة
صحيح الانتفاع به لم يسمع ذلك فقد خطرها بالسمع مثل شرب
الخمر والميتة والزنا وغير ذلك وليس لهم ان يقولوا ان هذه
الاشياء انما خطرها لما كانت مفسدة في الدين واعلمنا ذلك
وليس كذلك ما يصح الانتفاع به ولا يعلم ذلك فيه وذلك انا
قد بينا انه لا فرق بين ان تتعلق المصلحة باعلامنا جهة
الفعل من قبض او حسن فيجب علينا ان يعلمنا وبيان ان تتعلق
المصلحة بحال لنا يجوز معها كل واحد من الامرين فيجب ان يقتصر

بنا على تلك الحال لان المرامي حصول المصلحة واذا ثبت ذلك
لحق بباب ما علمنا فحج على طريق القطع والاثبات في انه لا يمكن
من الاقدام عليه ومنها ان على نذهب كثير من اهل العدل انما
خلق الطعوم والاراييح والاجسام لانها لا يصح ان تخلق منها
فجرت في هذا الباب مجرى الاكران التي لا يصح خلق الجسم منها
وخلق الجسم اذا ثبت انه مصلحة وجب ان يخلق معه جميع
ما يحتاج اليه في وجوده ومنها ان الانتفاع بهذه الاشيا
قد يكون بالاستدلال بها على الله تعالى وعلى صفاته فليس الانتفاع
مقصودا على المتناول بحسب وليس لهم ان يقولوا انه كان
يمكن الاستدلال بالاجسام على وحدانية الله تعالى وعلى صفاته
فلا معنى لخلق الطعوم وذلك لانه لا يمنع ان يخلقها لما
ذكرناه وان كان الجسم يصح الاستدلال به ويكون ذلك زيادة
في الدلالة وليسنا ممن يقول لا يجوز ان ينصب على معرفة ادلة
كثيرة لانا اذا قلنا ذلك ادى الى فساد اكثر الادلة التي هيستدل
بها على وحدانية تعالى فاذا ينبغي ان يجوز ان يخلقها
للاستدلال بها وذلك يخرجها عن حكم العيب ويدخلها
في باب ما خلقت للانتفاع بها وليس لهم ان يقولوا اذا صح
الانتفاع بها من الوجهين بالاستدلال والمتناول فينبغي

ان يكون اربعة اجتماع الاقدار
والعزيمة والسكون

ان يقصد

ان يقصد به الوجهين وذلك ان هذا محض الدعوى لا يروى
عليها بل الذي يحتاج اليه ان يعلم انه لم يخلقها الا لوجه فاما
ان يقصد بها جميع الوجوه التي يصح الانتفاع بها فلا يجب
ذلك على ناقد بيننا انه لا يمنع ان يفرض في احد الوجهين ^{مفسدة}
في الدين فيحسن ان يخلقها للوجه الاخر ويعلم ان فيها
فساد في الدين متى تناولناها فيجب علينا ان تمتنع منها
فان قيل اذا امكن خلقها للوجهين ولم يقصد ههما كان
عبثا من الوجه الذي لم يقصد الانتفاع به ولا يقصد
بالاخر ذلك فيكون عبثا قيل له ليس الامر على ذلك لان الفعل
الواحد اذا كان فيه وجه من وجوه الحكمة خرج من باب
العبث وان كان له وجه اخر كان يجوز ان تقصد وليس
كذلك الفعلان لانه اذا قصد وجه الحكمة في احدهما
بقى الآخر خاليا من ذلك وكان عبثا وليس كذلك الفعل
الواحد على ما بيناه فان قيل الانتفاع بالاعتبار بالطعوم
لا يمكن الا بعد تناولها لان الطعم ليس مما يدرك بالعين
فينتفع به من هذه الجهة فاذا ابدى من تناولها حتى يصح
الاعتبار به قيل الاعتبار يمكن بتناول القليل منه وهو
قدر ما يسد الرمق ويبقى به الحيوية وقد بينا ان ذلك القد

في حكم المباح وليس الاعتبار موقوف على تناول شيء كثير من
ذلك ويمكن ان يقال ايضاً انه يصح الاعتبار بها اذا تناول
غير المكلف من سائر اجناس الحيوان فانه اذا شاهدنا
اجناس الحيوان تناول تلك الاشياء وصلح عليها اجناسها
او تنفسد بحسب اختلافها واختلاف طبائعها جاز
معناه ان يعتبر بذلك وان لم يتناولها المكلف اصلاً ومثل
هذا اجاب المخالف من قال نحن لانفرد بين السموم
والاغذية بان قال نرجع الى حال الحيوان التي ليست مكلفة
فاذا شاهدنا تناول اشياء تنفسد بها جعل ذلك طريقاً
الى تجريبه فان ذلك مما يصلح عليه ايضاً جسمه وذلك مثل
ما اجابنا به عن السؤال الذي اوردوه في هذا الباب و
استدلوا ايضاً بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج
لعباده والطيبات من الرزق وبقوله تعالى احل لكم الطيبات
وما سأل ذلك من الآيات وهذه طريقة مبينة على السمع
ونحن لانمنع ان يدل السمع على ان هذه الاشياء على الاباحة
بعد ان كانت على الوقف بل عندنا الامر على ذلك واليه
نذهب وعلى هذا سقطت المعارضة بالآيات واستدل
كثير من الناس على ان هذه الاشياء على الخطر والوقف بان

قالوا

قلوا قد علمنا ان النحر من المضار واجب في العقل واذا
كان ذلك واجبا لم يحسن منا ان نقدم على تناول ما لا ناس
ان يكون سبباً قاتلاً فيؤدي ذلك الى العطش لانا لانفرد بين
ما هو غذانا والفرق بينه وبين السموم القاتلة واعترض
من خالف هذا الاستدلال بان قال يمكننا ان نعلم ذلك
بالتجربة فان اذا شاهدنا الحيوان الذي ليس بمكلف يتناول
بعض الاشياء فيصلح عليه جسمه علمنا انه غذا واذا تناول شيئاً
يفسد عليه علمنا انه مضار فم اعتبرنا باحوالها وقال من يضر
هذا الدليل ان الحيوان الناطق فانها من الاشياء كثيرة تغذي
بها كثير من الحيوان ويصلح عليها اجسامها وان كان متى
تناولها ابن آدم هلك منها ان الطيبات تاكل لحم الخنزير
وتغذي به ولو اكل ذلك ابن آدم هلك في الحال وكذلك يقال
ان الغارة تاكل البعس وتعيش به ورايحة ذلك تقتل ابن
ادم فليس لطبايع الحيوان على حد واحد واذا لم تكن على حد
لم يجوز ان نعتبر باحوال غيرها احوال نفوسنا ولين خالفهم في
ذلك ان يقول احسب انه لا يمكن ان يعتبر احوال الحيوان المستقيم
باحوال الحيوان من البشر اليس لو اقدم واحد منهم على طريق الخطا
والجهل على ما يذنبون اليه على تناول هذه الاشياء يعرف بذلك

الخطا ما هو هذا و الفرق بينه وبين السمين في ان يجوز لغيره
 ان يعتبر به ويجوز له بعد ذلك التناول منها وان لم يرد مع
 لانه قد اسن العطب والهلاك فالمعتمد في هذا الباب ما ذكره
 اول في صدر هذا الباب فانه جملة كافية في هذا المعنى لك
 شاء الله تعالى انتهى ما اردنا نقله من كتاب العدة الرئيس
 العطايفة قدس سره واقول ان ثبت تحقيق المقام فاستمع
 لما استلوه عليك من الكلام بتوفيق الملك العلام ودلالة اهل
 الذكر عليهم لرفا قول يستفاد من ظواهر الايات الكريمة وتصححا
 الاحاديث الشريفة بطلان الوجوب والحزمة الذاتيين
 بل اقول الدليل العقلي قائم على ذلك بان نقول لو كان الوجوب
 والحزمة بمعنى استحقاق العقاب ذاتيين لكانا جاريين
 في فعالة تعالى ومن المعلوم المتفق عليه بطلان ذلك والقيج
 الذاتي هو الفعل الذي يتصف بصفة اذا عملها الحكيم
 يتفر عنه كما افاده سلطان المحققين نصير الدين الطوسي
 رحمه الله في الفصول النصيرية وكل من قال بالقيج الذاتي
 بهذا المعنى قال بان فاعله يستحق الذم في نظر الحكيم اذا
 فعله مع العلم بانتصافه بتلك الصفة ومنهم من زاد على
 ذلك فقال بان فاعله يستحق العقاب ايضا ثم اتفقوا على

ان فاعله

ان فاعله مع الغفلة عن تلك الصفة معذور عند الحكم واختلف
 في فاعله مع التردد في انتصافه بتلك الصفة هل هو معذور
 ام لا فمنهم من قال بانه معذور ومنهم من قال بانه غير معذور
 فيستحق الذم والعقاب ثم الغايلون بالتاني اقول هو ^{قانون}
 في حكم المتردد فرقة قالت بالوقف وفرقة قالت بالخطو وانا
 اقول القول بالخطو في حق المتردد بطل قطعاً لانه لا يجوز للمتردد
 نهى الغير عن فعله لان شرط النهي عن المنكر العلم بانه منكرو
 لانه يحتمل ان يطلع الغير في بعض الصور على ما يطلع عليه
 المتردد فلا يجوز نهية عنه ولو كان مخطو الجاز لان الكلام
 في المخطو والعقل لا المخطو والاجتهادى ثم اقول من المعلوم
 ان من قال بالملازمة بين استحقاق الذم وبين استحقاق
 العقاب مع العلم بانتصافه بتلك الصفة يلزمه ان يقول
 بالملازمة بينهما مع التردد في انتصافه بتلك الصفة وللحق
 الذي لا ريب فيه عدم الملازمة بينهما كما نقلناه من الزكفي
 واختاره وان حكم المتردد الوقف لانه من البدعيات
 الفطرية ان المخطو مذموم ولو سلم لا الخطر لما حققناه
 اننا من عدم جواز ان ينهى غيره ثم اقول وضع هذا الباب
 مما لا طائل تحته عندي لوجه احدها انه تواترت الاخبار

عن الأئمة الأطهار عليهم السلام بان الحجة على الخلق اول الخلق واخر
الخلق اي لا تخلوا الارض من محصور حجة على الخلق ابدانهم وفي
الغيبه الكبرى يوفق الله تعالى بعض الرعية بفهم الاحاديث
المسطورة في الاصول المهمة في نفس حفظوا الأئمة عليهم السلام العمل
الشيعه بها المقيام القيام عليهم ويهدوا لها اجاب بحصيل
العلم بجميع ما يحتاج اليه الشيعة في اعمالهم ولزعموا واد
من باب الثقة اورد على رعاية الاحتياط على كيفية مخصوصة
والذي ظهر في الروايات ان طلب العلم فريضة على كل مسلم
في كل وقت بحسب ما يحتاج اليه في ذلك الوقت ولا يجب
كفاية طلب العلم بكل ما يحتاج اليه الامة كما قالت العامة
لانه غير منضبط بالنسبة الى الرعية والتكليف بغير المنضبط
محال كما تقرر في الاصول في مجتهد علم القياس بل يفهم من
الروايات ان علم الرعية بجميع ذلك من الحالات يتم مقتضى
حكيمه تعالى ان يوفق لكل وقت من اوقات الغيبة الكبرى
رعية لحصيل الاحاديث المسطورة في الاصول المهمة في اليد
على الحق الصريح او على الاحتياط على كيفية مخصوصة ويجب
كفاية على اهل القدرة من كل قطر اذا احتاجوا الى مسئلة
ان ينفروا اليه لاخذها او يعرضوها عليه ليحسم اجابها

من عندك ثم لولم يفند احد على الوصول اليه اول يبلغ خبره لك
حكمه مثل حكم من كان في زمن النبي صلى الله عليه واله الامام
الظاهر صلوات الله عليهما وثانها ان الروايات صريحة
في ان كل مني مطالق حتى يرد فيه مني وفي ان ما حجب الله
عليه عن العباد موضوع عنهم فالشرعية ولتت على ان كانت
الاشياء قبلها من الاباحة الاصلية وثالثها ان الاحاديث
الصريحة في وجوب التوقف بعد ورود الشرعية في
كل واقعة لم يكن حكمها بينا والصريحة في حصر الامور
بعد ورود الشرعية في ثلثة وفي وجوب التوقف في
الثق الثالث وهو ما لم يكن حكمه بينا قد ذهب بفائدة
وضع هذا الباب هكذا ينبغي ان تحقق هذه المباحث
والله الموفق فائدة اما ورد في الاحاديث طلب العلم فريضة
على كل مسلم ولم يرد على كل بالغ عاقل لان حكمه تعالى اقتضت
ان يكون تعلق التكليف بالناس على التدرج بان
يكلفوا الا بالاقراء بالشهادتين ثم بعد صدور الاقرار عنهم
يكلفون بسائر ما جابه النبي صلى الله عليه واله ومن
الاحاديث الدالة على ذلك صحيحة زرارة المذكورة في الكافي
في باب معرفة الامام والرد اليه قال زرارة قلت لابي جعفر

عليكم خبرني عن معرفة الاسام منكم واجبة على جميع المخلوق فقال
ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وآله الى الناس اجمعين رسولا
وحجة لله على جميع خلقه في ارضه فمن امن بالله ومحمد رسوله
والله وانبعه وصدقته فان معرفة الاسام منا واجبة عليه
لم يؤمن بالله وبرسوله ولم يتبعه ولم يصدقه ويعرف حقها
قال قلت فما تقول فيمن يؤمن بالله ورسوله ويصدق رسوله
في جميع ما انزل الله ايجب على اولئك حق معرفتك قال نعم ليس
هو لا يعرفون فلانا وفلانا قلت بلى قال اترى ان الله هو الذي
اوقع في قلوبهم معرفة هؤلاء والله ما اوقع ذلك في قلوبهم
الا الشيطان لا والله ما اهلهم المؤمنين حقا الا الله عز وجل
الفصل الثاني عشر في ذكر طرف من اغلاط الفلاسفة
وحكام الاسلام في علمهم والسبب في ما حققناه سابقا
من انه لا يعصم عن الخطا في مادة المواد في العلوم التي يباديها
بعضهم من الاحساس الاصحاب العصمة عليهم السلام وانما انفسها
القواعد المنطقية غير نافعة في هذا الباب وانما انفسها
في صورة الافكار كاجاب الصغرى وكلية الكبرى فمن تلك
الجملة ان جمعا كثيرا من فحول الحكماء الاعلام ذهبوا الى انه لا بد
من تخلل السكون بين كل حركتين مختلفتين واستدلوا على

منهم

منهم بان آت وصول المتحرك الى منتهى الحركة الاولى مغاير
لان مفارقة ذلك المنتهى ومن المعلوم ان بين كل اثنين
زمانا ولازم الجز الذي لا يتجزى ففي الزمان المتخلل بين
الأتين يلزم ان يكون المتحرك ساكنا واستدلوا لهم شبهة و
جوابه ان الوصول آت لانه يحصل بانقطاع الحركة الاولى و
انقطاع الحركة آت واما المفارقة فهي زمانية لانها اما تحصل
بالحركة والحركة زمانية ثم من المعلوم انه يلزم هؤلاء القول
الذين صرفوا اعمارهم في الفكر والنظر ان تكون نتيجة افكارهم
شيتا تضيق منه الشكلى وهي انه يلزمهم ان تكون الحجة
الصاعدة للجبل النازل بعد ان وصوفا اليه في الجوفايك
ايها الاخ اللبيب والحكيم الاديب وان تعتمد على افكارك
وانتظارك وعليك بالتمسك باصحاب العصمة وهم ارباب
الوحى في كل مسألة يمكن عادة ان يقع فيها رنة ومن
تلك الجملة ان علماء الاسلام قسموا الكافرا الى اقسام منها
الرجل الذي بلغته الدعوة والمجزة وقلبه متردد في صدق
صلى الله عليه وآله ويفهم من كلام اصحاب العصمة صلوات الله
وسلامه عليهم انتفى هذا القسم ففي كتاب الكافي للحريز
المغيرة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ارايت لو ان رجلا اتى

في كثير من الناس آثار جرمهم بما هو خلاف الواقع لأننا نقول
كثيرا ما يظن كثير من الناس الظن المتأخر للجرم جرمها
فبينهم من انهم جهلوا وليس كذلك كما نقلناه عن منطوق
العضدي المختصر للحاجبي وعن بحث الإجماع من ذلك
الشرح ثم أقول لي دليل عقلي أيضا على ذلك وهو أنه قد
تقرر في مواضع كثيرة على السيد الشريف على الشرح العضدي
للمختصر للحاجبي أن اليقين لا يوجب لزوم الجرم بها كما
في اليقين وأما الممارات المودعة إلى حصول الظن بالقضا
الكاذبة فهي كثيرة مشاهدة وأعلم أنه قد توارت الأخبار
عنهم على أنهم لم يأن الشيطان قد يلهم بعض القلوب بالأكاذيب
فإن له تسلطا على بعض الناس مثل تسلط بعض شياطين
الأمس على بعضهم ومن المعلوم أن مقتضى الروايات المتقدمة
أنه لا يوجب جرمنا وإنما أقصى ما يحصل به الظن ^{من} تلك
الجملة أن الشيخ الفاضل المتبحر المعاصر بها الدين محمد
العاسلي أدام الله أيامه ذكر في كتاب مشرف الشهابين ^{من}
أكثر على ما قدس الله أرواحهم إلى أن العدل الواحد الكما
كاف في تركيبة الراوي وأنه لا يحتاج فيها إلى عدلين كما
في الشهادة وذهب القليل منهم إلى خلافه فاشتراط في

التركيبة

التركيبة شهادة عدلين واستدل على ما ذهب إليه الأكثر ^{من}
الأول ما ذكره العلامة طاب ثراه في كتبه الأصولية وحاشيته
أن الرواية تثبت بخبر الواحد بشرطها تركيبة الراوي بشرط
الشيء لا يزيد على أصله وبعبارة أخرى اشتراط العدالة
في تركي الراوي فرع اشتراطها في الراوي إذ لو لم تشرط
فليس لم تشرط في تركيبة فكيف يحتاج في الفرع بإزيد مما
يحتاج في الأصل فإن قلت مرجع هذا الاستدلال
على القياس فلا يمتنع علينا حجة قلت هو قياس بطريق
الأولوية وهو معتبر عندنا فإن قلت المحضم أن يقول
كيف يلزم مني ما ذكرتم من زيادة الفرع على الأصل والحال
أنني اشتراط في الرواية ما لا تشرطونه من شهادة عدلين
بعدالة راويها ولا اكتفى بشهادة العدل الواحد
قلت عدم قبوله تركيبة عدل واحد ذكرناه عدلان واشترط
فيها التقدم مع قبوله رواية عدل واحد ذكرناه عدلان
وأكتفاه وفيها بالواحد يوجب عليه ما ذكرناه أنه انتهى كلامه
أدام الله أيامه وأنا أقول أولا في قوله ذهب أكثر على أنها
إلى أن العدل الواحد الإمامي كاف في تركيبة الراوي تساهل
وعفلة وذلك لأن الأخباريين من أصحابنا هم أكثر على

وعدهم وقد علمت انهم لا يعتمدون الا على حديث قطعوا بورق
عن المعصوم بسبب من اسبابه واقول ثانيا ان سيدنا الاجل
المرتضى ورئيس الطائفة والفاضل المدقق محمد بن ادریس
الحلي والمحقق الحللي لا يعتمدون على خبر الواحد الخالف عن القرينة
الموجبة للقطع العادي بصدق مضمونه وعن القرينة الموجبة
للقطع العادي بوروده عن المعصوم وطريقته وطريقة الاخبار
من اصحابنا واحدة في هذا الباب وبالحجلة مانسبه الى اكثر
علمائنا انما ذهب اليه العلامة الحللي وجع من تقليد وهم
جماعة قليلة كالشيعيين والفاضل الشيخ علي ولم تكن لهم بضاعة
في العلوم الدقيقة ولم يكونوا عارفين بمعاني الاحاديث الواردة
في الاصوليين من اصحاب العصمة صلوات الله عليهم وغلط
على انفسهم الالفه بما قراوه في كتب العامة فلما راوا كلام العلماء
على وفق كلام العلامة ولم يكن لهم نظر دقيق استحسنوا المألوف
وغفلوا عن احتمال ان يكون خطأ وان يكون من تلبسات
العامة وتلبساتهم وشوا عليه فقال الله العفو والعافية
ومن ورائنا وورايهم شفاعة العرة الطاهرة عليهم السلام ان
شاء الله تعالى واقول ثالثا لتحقيق المقام ان الرواية
كالشهادة اخبار عن محسوس صفي والعدالة المعبرة في الرواية

عندكم

عندكم ملكة تقبض على ملازمة التقوى والمروءة وهي ليست من
الامور المحسوسة فتكون التركية اخبارا عن معقول صرف ومن
المعلوم ان الاعتماد على الاخبار عن معقول صرف يحتاج الى
زيادة معونة لا يحتاج اليها الاعتماد على الاخبار عن محسوس
وذلك ولذلك ذكرنا في تعريف التواتر الاخبار عن محسوس
وان اخذت بمعنى المواظبة على الصلوات بشرط عدم ظهور
فسق وهي المعبرة في باب الشهادات وامام الجماعات كما استند
من الروايات فهي من الامور التي تدرك بالحس لكنها تحتاج
الى ضم خرس واستصحاب فلا بد في الاحتياج الى زيادة معونة
في اخبارها كما يسبح في كلامنا واقول رابعا ان في التركية وسائر
الشهادات لابد من ضم الاستصحاب بخلاف الرواية وبالجملة
النسبة بين الرواية وبين التركية والشهادة عموم من وجه
فان الاهتمام بشان الرواية اكثر لان حكمها يعم الوقائع الكثيرة
والخبط في التركية والشهادة اكثر لاحتياجها الى ضم خرس
استصحاب ولا تغفل من ان قصدي من ذكر هذه المقدمات
تقوية المنع بايد استدل وجه التحيز والاحتمال لا على وجه
البت والقطع والاستدلال وخامسا ان في كثير من المباحث
اعتبر في شرط الشيء ما لا يعتبر في نفسه مثل الاعتماد على رواية

الراوى شروط بعضه المروى عنه لبعضه الراوى وأقول
سادسا اذا ابنى شئ على امر ضعيف ثم ابنى الضعيف على
ضعيف آخر كان ذلك الشئ في كمال الضعف بخلاف ما
اذا كان الابناء على الضعيف في مرتبة واحدة وبالجملة
لا يلزم من كفاية الضعيف في المقدمات القريبة كفايته
في المقدمات البعيدة ايضا ثم قال ادام الله ايامه
الثاني ان آية التثبيت اعني قوله تعالى ان جاك فاسق
بنينا فتبينوا كما دلت على التعويل على رواية العدل الواحد
دلت على التعويل على تركية ايضا فيكتفى به في جميع المواد الا
فيما خرج بدليل خاص وهو غير حاصل هنا وما يترتب من
الشبه ضعيف لا يعول عليه انتهى كلامه ادام الله ايامه
وأقول ان شئت بتحقيق المقام فاستمع لما نقلوا عليك من
الكلام بتوفيق الملك العلام ودلالة اهل الذكر عليهم لا أقول
اولا اقصى ما يستفاد من هذه الآية ان خبر الفاسق سبب
لوجوب التثبت والتوقف الى ان يسيل صدق من
كذبه ولا دلالة فيها على انحصار سبب وجوب التوقف
في فسق الخبر فيما يكون له اسباب اخر كما خال فسق او
سهو او ابتنا خبره على نوع خرس او تخمين او نقله بالمعنى

مع احتمال عدم تفتنه بالمراءى وكونه مفسوخا او مجالا او كونه خيرا
عن واقعة لو وقعت لشاع خبرها او كونه خيرا عن امرهم
به كاحكام الله تعالى وأقول ثانيا لا يجوز لاحد استنباط
الاحكام النظرية من الآيات المحتملة وجوها كثيرة الامن
خو طب بها كما تدرت الاخبار المتقدمة عن الائمة ^{عليهم السلام} الا
صلوات الله وسلامه عليهم وأقول ثالثا للعلمة سبيل الى
الظن بما هو مراد الله تعالى من امثال تلك الآيات الشريفة
بناعلى قوتهم بان مجتهدى الرعاية مخاطبون باستنباط
الاحكام النظرية من الظواهر القرآنية وبان القرآن لم يرد
على وجه التعمية بالنسبة الى اذهان الرعاية والالزام اغراضا
بالجهل وبان كل ما جاء به النبي صلى الله عليه واله من نسخ و
تفسير وتفتيد وتخصيص وتناول وغيرها اظهره
عند اصحابه وما خص احدا بتعليم احكام الله تعالى
ورجع الناس اليه ولم يقع بعده صلى الله عليه واله ^{الفتنة}
اخفا بعضها وتوفرت الدواعى على اخذ كل ما اشرها
واستمر هذا المعنى من الصحابة الى زماننا هذا طبقه بعد
طبقه وانى يكون لاصحابنا سبيل الى ذلك ورايها انا
قد اثبتنا انه لا يجوز الفتوى الا بعد احد القطعين

ومن المعلوم ان خبر الواحد المروي بعدل او عدلين بحججه
لا ينفذ ثم قال ادام الله ايامه واستدل على شرط التقدير
في التركية بما يريه الاول ان الاخبار بعدالة الراوي شهادة
فلا بد فيها من العدلين وجوابه اما اولها فبمعنى الصغرى
فانها غير بدنية ولا بصفية وهذا كانت التركية كغالب
الاخبار في انها ليست شهادة كالرواية ونقل الاجماع في
تفسير مترجم القاضي واخبار المقلد مثله بفتوى المجتهد
وقول الطبيب باضرار الصوم بالمرض واخبار ابحر المحج
بابقاعه واعلام المأموم الامام بوقوع ما شك فيه واخبار
العدل العارف بالقتلة الجاهل بالعلامات الى غير
ذلك من الاخبار التي اختلفوا فيها بخبر الواحد واما ثانيا
فبمنع كليات الكبرى والسند قبول شهادة الواحد في
بعض الموارد وعند بعض علماء ائمة رضوان الله عليهم بل
شهادة المرأة الواحدة في بعض الاوقات عند اكثرهم
انتهى كلامه ادام الله ايامه وانا اقول كلام العلامة
ومن تابعه في العمل بخبر الواحد الخ الى عن القرينة التي
لاحد القطعين المتقدمين حري بان لا يلتفت الى احكام
ولكن لما وجب على اظهر الحق بقدر ما وفقني ربي ودلني

عليه

عليه ائمة صلوات الله وسلامه عليهم ولم يتمكن بتحصيل الغرض الا
بذلك اشتغلنا به فنقول او لا كان وضد المستدل انه يجب على
المستدل بخبر الواحد ان يستدل على جميع مقدماته من المعلوم
ان كون التركية من قبيل الشهادة احتمال واضح فلا بد من
العدلين لئتم التمسك على هذا الاحتمال فالجواب على طريق المنع
منع على منع ونقول ثانيا العجب على العجب من العلامة ومن تبعه
حيث جعلوا باب رواية احكام الله تعالى اهون واسهل
من باب الاخبار عما عداها من الوقائع الجزئية فاعتبروا في
الشهادة وفي تركية الشاهد عدلين واكتفوا في الرواية
وفي تركية الراوي بعدل واحد مع ان مقتضى العقل والنقل
ايض عكس ذلك اما العقل فلا بد لاعتبار الظن في كثير
من الوقائع الجزئية للزم للرجح البين الواضح بالتكليف بما
لا طاقة لنا به بخلاف احكامه تعالى فانه لا حرج لاعتبار
احد القطعين او التوقف الى ان يظهر الحق كما حققناه
سابقا واما النقل فواضح عندك من الاحاديث التي
تقدمت في كتابنا هذا وتحقيق المقام ان في كل موضع
لم يكن حرج في اعتبار القطع واليقين والتوقف فيه
كاحكامه تعالى وكبلغ المسافة الى الحد المعبر شرعا وكذا قوله

الصلوة اعتبر الشارع فيه أحدهما وفي كل موضع كان حرج في اعتبار
 أحدهما اكتفى الشارع فيه أحدهما بالظن أو بظاهر الحال كالشهادتين
 وكهنة الكعبة وكأخبار الأجير بأنه فعل ما كان واجبا عليه
 وكأخبار القصار بأنه فعل ما أمر به وكالأناب ومن المعلوم
 أن في بعض الصور التي ذكرها الفاضل المعاصر لا حرج
 في اعتبار اليقين أو التوقف وفي بعضها حرج في الصور
 التي اعتبر فيها اليقين لا بد من انضمام القرينة المفيدة
 للقطع وفي غيرها يكفي خبر الواحد ولو لم يكن عدلا توضع
 ذلك أن الإجماع ليس حجة عندنا كما حققناه سابقا ولو
 فرضنا أنه حجة فلا بد من نقله بطريق قطعي كما في نقل
 الحديث ومن المعلوم توفر القرائن الحالية المفيدة لقطع
 القاضي بأن تفسير المترجم ووافق للواقع فلا بد فيه من قطع
 القاضي وقد بينا أن الاجتهاد والتقليد حرامان في
 الصوم بالمرضى من الصور التي يتعدى فيها ^{القطع} التحصيل
 فاكفى فيه بالظن وإنما يعتمد على أخبار الأجير وأعلام
 المأموم لأن المسلمين ومن في حكمهم مأمونون في الأعمال
 المتعلقة بهم إذ لو اعتبر فيها القطع لزم الحرج البين
 وإنما يعتمد على أخبار المسلم العارف بالقبلة الجاهل بالعبادة

لأنه

لأنه من الصور التي يلزم الحرج البين لو اعتبر فيها القطع ولا حاجة
 إلى عدالة المخبر بل يكفي الظن بالحاصل من قول المسلم أو فعله كما
 في ذبيحة ومستند ما ذكرناه من أحكام تلك الصور الأخبار
 المتواترة معنى الناطقة به ثم قال إدام الله أيامه الثاني أن
 اشتراطهم عدالة الراوي يقتضي توقف قول روايته على
 حصول العلم بها وأخبار العدل الواحد لا يفيد العلم
 بها وجوابه أنك إن أردت العلم القطعي فاعلم أن البحث
 ليس فيه وإن أردت العلم الشرعي فحكمك بحصوله من رواية
 العدل الواحد وعدم حصوله من تركيبة بحكم وكيف ينبغي
 أن الظن الحاصل من أخباره بأن هذا قول المعصوم
 أو فعله أقوى من الظن الحاصل من أخباره بأن الراوي
 الفلاني اسمي المذهب أو واقفي أو عدل أو فاسق ونحو ذلك
 ولعلك تقول بتساوي الظننين في القوة والضعف ولكنك
 تزعم أن الظن الأول اعتبر الشارع فعولت عليه وإما الآخر فلم
 يظهر أن الشارع اعتبره فيقال لك كيف أظهر عليك اعتبار
 الشارع الظن الأول إن استندت في ذلك إلى ظن إجماع
 فالخلاف الشايع في العمل بأخبار الأحاد يكذب ظنك كيف
 وجهه وقد ما نأعلى المنع منه بل ذهب بعضهم إلى استقامة

التعديل كما نقله عنهم المرتضى رضى الله عنه وان استندت
فيه الى ما يستدل به في الاصول على حجية خبر الواحد فان
تلك الدلائل الى السلامة اية التثبت وقد علمت انها كما
تدل على اعتبار الشارع الظن الاول تدل على اعتباره الظن
الثاني من غير فرق ولقد بالغ بعض الافاضل المعاصرين
في الاجراء على اشتراط العدلين في المكي نظر الى ان الترتيب
شهادة ولم يوافق القوم على تعديل من انفرد بالكشي او
الشيخ الطوسي او النجاشي او العلامة مثلاً بتعديل جمل
الحديث الصحيح عند التحقيق من غير ان يوافق بتعديله
اشان فضا على تعديل روايته ويلزم عدم الحكم بحجج
لمن انفرد واحد هو لا يخرجوه وهو يلزم ذلك ولم يأت على
هذا الاشتراط بدليل عقلي يعول عليه او عقلي تركن النفس اليه
ولعلك قد اعطيت خبراً بما يتضح به حقيقة الحال مع
ذلك فانت خبير بان علماء الرجال الذين وصلت اليها
كتبهم في هذا الزمان كلهم نأقلون تعديل الرواة عن
حيثهم وتوافق الاثنين منهم على التعديل لا ينفع في
الحكم بصحة الا اذا ثبت ان سند هب كل من ذلك دينك الا
عدم الاكتفا في تركية الراوي بالعدل الواحد ودون ثبوت

خوط

خوط القناديل الذي يظهر خلافة كيف لا والعلامة طاب
تراه مصرح في كتبه الاصلية بالاكتفا بالواحد والذي يستفاد
من كلام الكشي والنجاشي والشيخ وابن طاووس وغيرهم اعتمادهم
في التعديل والجمع عن النقل من الواحد كما يظهر من تصحيح
كتبهم فكيف يتم لمن يجعل التركيبة شهادة ان يحكم بعدالة
الراوي بمجرد اطلاعه على تعديل اثنين من هؤلاء في كتبهم
حاطم ما عرفت مع ان شهادة الشاهد لا تتحقق بما يوجد
في كتابه نعم لو كان هؤلاء الذين كتبهم في الجمع والتعديل بالدين
في هذا الزمان ممن شهد عند كل واحد منهم عدلان بحال
الراوي او كانوا من الذين خالطوا رواة الحديث واطلعوا على
عدالتهم ثم شهدوا بها ثم درست والله اعلم بحقايق الأمور
انتهى كلامه آدام الله ايامه وأنا اقول ان شئت تحقيق المقام
فاستمع لما نلت عليه من الكلام فان كلام هؤلاء الافاضل
عن الحق ابعد ما بين السما والارض ومن المعلوم ان اذا
نقصدى لتحقيق غوامض المباحث الدينية من لم يكن له
بصافعة في العلوم الدقيقة ولم يكن متفطناً بما ورد في
الاصول من اصحاب العصمة يوقع نفسه في الهلكة وكل
مسير لما خلق له وبالله التوفيق وببده ازمة التحقيق فقل

اولا كان قصد المستدل ان المتسكك بخبر الواحد لا بد له من
الاستدلال على جميع مقدماته ومن المعلوم ان الذي ثبت
جواز التسكك به هو ما يفيد العلم او ما يقوم مقامه
في الشريعة ففقد من يفيد العلم مفيد القطع حقيقة
او حكاه من المعلوم ان شهادة العدلين في المشريعة
جعلت مكان القطع في بعض الصور بخلاف شهادة
الواحد ومع ذلك دفع البحث الاول دون الثاني واقول لثانيا
قد علمت اننا معاشر الاخباريين المتسككين بالتثبت
او اليقين في احكامهم تقع لانهم لا يعتمدون على موثقات ومن
المعلوم عند اولى الالباب ان القرابين المفيدة للقطع
وافرة وانها كما تكون عند المعاشرة تكون بدونها
فانا اذا راجعنا وجدنا وجدنا القطع بان كثير من
رواة احاديثنا لم يفتروا ولم يكونوا كثيري السهو فيما نقلوه
بل ينقطع بان اواسط الشيعة لا يرضون بالافتراء في بار الحديث
فكيف يجوز ان يقع ممن هو اعلى منهم ثم اذا اقتضينا علمنا انه
ما حصل لنا ذلك القطع الا بالقرابين الحالية والمقالية
واذا كان حالنا بالنسبة الى الرواة كذلك فالتفتد من كالكث
والنجاشي ورئيس الطائفة وابن طاوس وغيرهم اولى بذلك

من القرب عهدهم بهم واقول ثالثا ساق كلام النجاشي وغيره في
شأن جمع من الرواة ثقة ثقة بالتكرار وبدون يفيد انه
قطع بذلك بالقرابين كما قطعنا نحن لانه اعتمد فيه على مجرد تركية
واحد واقول رابعا قوله والذي يستفاد من كلام الكشي و
النجاشي والشيخ وابن طاوس وغيرهم اعتمادهم في التعديل و
الجرح على النقل من الواحد افتراء بلا استل وبل اعتمادهم على
القطع لما حققناه واقول خامسا قولهم ان شهادة الشاهد
لا تتحقق بما يوجد في كتابه دليل على بطلان ما زعمه الفاضل
من ان اعتمادنا على الجرح والتعديل المستطوريين في كتب قديما
من باب الاعتماد على الشهادة ودليل على ان الاعتماد في هذا
الباب على القرابين ومن المعلوم ان الكتابة من القرابين وقد
تقدم نقلا عن اصحاب العصمة عليهم السلام ان القلب يتكل على
الكتابة اقوى مما يعتمد على حفظه وبالحيلة انتقا عنا بما
في كتب الرجال من جهة انه من جملة القرابين المفيدة للقطع
بحال الراوي لاس جهة انه من باب تركية العدل الواحد
او العدلين كما توهمه العلامة وتبعه فيه جماعة واقول ثانيا
ان العجب كل العجب من العلامة الحلي ومن تبعه حيث فسروا
العدالة بملازمة نفسانية تبعث على ملازمة التقوى والورع كما

فسيرة العامة ثم زعموا ان تركية العدلين او العدل الواحد ثبت
 هذا المعنى وهم في عقله وادى عقله من ان الشهادة وما في هذا
 انما يجريان فيما يدرك بالحس ومن المعلوم ان الملكة المذكورة
 من الامور العقلية الصرفة التي يستدل عليها بالاثار الظاهرة
 ومن المعلوم ان الشاهد اذا حصل شيئا بالكسب والنظر
 لا يقبل شهادة فيه وانما تستمع فيما ادركه بالحس وكون الآثار
 ملزوما لتلك الملكة لا يدرك بالحس ولا تجري الشهادة فيه
 ايضاً نعم يستفاد من كلام اصحاب العصمة عليهم السلام ان العدلة
 المعتبرة في باب الشهادة وفي باب اسام الجماعة تركية من امر
 وجودي محسوس ومن عدم امر محسوس ومن المعلوم ان عدم
 امر لو كان موجودا كان محسوسا يدرك بمعرفة الحس والعدالة
 بهذا المعنى ثبتت بالشهادة وما في معناها ثم اعلم انه يستفاد
 من كلامهم صلوات الله عليهم ان المعتبر في باب رواية احكام الله
 تع ان يكون الراوي ثقة في رواية وقد تقدم طرف من احكامهم
 عليهم السلام في الكفاية ومن المعلوم ان هذا المعنى لا يدرك بالحس
 فلا تجري فيه التركيبة من حيث هي وما تقع التركيبة فيه
 من جهة انها من جملة القران وقد حققنا سابقا ان القصة
 بين الثقة في الرواية وبين العدالة المعتبرة في باب الشهادة

وباب

وباب اسام الجماعة العموم والخصوص من وجه وقد حققنا سابقا
 اننا نقطع بمعرفة القران الحاصلة بالمعاشرة او بدونها في حق
 كثير من الرواة انهم لم يفتروا في رواياتهم ولم يكونوا كثيري السهو فيها
 وهذا معنى الثقة في الرواية وبالجملة الباب الثاني اوسع من
 الباب الاول وانفع والله المستعان هكذا ينبغي ان تحقق هذه
 المباحث وللحروب رجال وللشديد رجال وكل ميسر لما خلق له
 واقول سابقا لنا التصحيح الاحاديث مقام اخر وهو اننا نعلم ان
 ان الامام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني وسيدنا الاجل
 المرتضى وشيخنا الصدوق ورئيس الطائفة قدس الله ارواحهم
 لم يفتروا في اخبارهم بان احاديث كتبنا صحيحة او بانها
 ما اخذوا من الاصول الجمع عليها ومن المعلوم ان هذا القدر
 من القطع العادي كاف في جواز العمل بتلك الاحاديث واو
 ثامنا قل يلزم عدم الحكم بخرج من تفرد واحد هو لا يخرج وهو
 يلزم ذلك عجيب جدا ومن المعلوم ان لو كان فاسقا او
 مخالفا ليقوى كونه في حكم الخارج ثم قال ادام الله ايامه تنص
 المكتفون من علمائنا في التركيبة بالعدل الاسامي يكتبون
 به في الجرح ايضا ومن لم يكتب به في التركيبة لم يعول عليه في الجرح
 وما يظهر من كلامهم في بعض الاوقات من الاكتفاء في الجرح بقول

غير الامامي محمول اسما على الغفلة عما قوروه او من كون الجارج محرجا
كما وقع في الخلاصة من جرح ابان بن عثمان بكونه فاسد المذهب
تقويلا على ما رواه الكشي عن علي بن الحسن بن فضال انه كان
من الناصريين مع ان ابن فضال فطحي لا يقبل جرحه لمثل ابا
بن عثمان ولعل العلامة طاب ثراه استفاد فساد مذهبه من
غير هذه الرواية وان كان كلامه ظاهرا فيما ذكرناه انتهى كلامه
ادام الله ايامه واقل اولاد من لم يكتف به في التريكة لم يعمل
عليه في الجرح ايضا من العجائب وذلك لما حققناه من ان
مجهول الحال ومجهول المذهب في حكم المخرج فاذا اتقوى للمهل
بحاله بانضمام جرح جارج ولو كان فاسد المذهب صار
اولى بان يكون في حكم من ثبت ضعفه وثانيا بما يكون
ابن فضال ثقة عند العلامة مقطوعا على انه لم يفتري في
مثل ذلك وعلى انه لم يتكلم عادة الا بامريين واضح عنه ونحن
ايضا نعلم ان مثل ابن فضال لم يرض ان يتكلم بمثل هذا
الكلام في شأن مثل ابن هاشم بن مجير النطن او بالافتراء وذلك
لان اعتقادهم ما ينسب على تعديل ابن فضال وجرحه قسرية
على انه كان ثقة في هذا الباب يشهد بما قلناه من تتبع كتاب
الكشي ثم قال ادام الله ايامه قد اشتمر انه اذا تعارض الجرح والتعديل

قدم الجرح وهذا كلام محل غير محمول على اطلاقه كما قد يظن بل هو تفصيل
مشهور وهو ان التعارض بينهما على نوعين الاول ما يمكن الجمع
بين كلامي المعدل والجارج كقول المفيد ثم في محمد بن سنان
انه ثقة وقول الشيخ طاب ثراه انه ضعيف فالجرح مقدم لجواز
اطلاعه على ما لم يطلع عليه المفيد الثاني ما لا يمكن الجمع بينهما
كقول الجارج انه قتل فلان في اول الشهر وقول المعدل انه رايته
في اخره حيا وقد وقع مثله في كتب الجرح والتعديل كثيرا كقول
ابن الفضايري في داود الرقي انه كان فاسد المذهب لا يلتفت
اليه وقول غيره انه كان ثقة قال فيه الصادق عليه السلام انزلوه مني
منزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه واله فيها هذا الا يصح
اطلاق القول بتقديم الجرح على التعديل بل يجب الترجيح بكثرة
العدد وشدة الورع والضبط وزيادة النفث من احوال
الرواة الى غير ذلك من المرجحات هذا ما ذكره على الاصول منا
ومن الخالفين وظنى ان اطلاق القول بتقديم الجرح في النوع
الاول غير جيد ولو قيل فيه ايض بالترجيح ببعض تلك الامور
لكان اولى وقد فضل العلامة طاب ثراه في الخلاصة في
مواضع كثيرة ترجمة ابراهيم بن سليمان حيث رجح تعديل الشيخ
والخاشي على جرح ابن الفضايري وكذلك في ترجمة اسمعيل

من ههنا وغيره لكن ما قرره طاب ثراه في نهاية الأصول بخالف
 فعله هذا حيث لم يعتبر الترجيح بزيادة العدد في النوع الأول من
 التعارض معلاذبان سبب تقديم الجارح فيه جواز اطلاعه
 على ما لم يطالع عليه المعدل وهو لا ينبغي بكثرة العدد ولا يخفى
 ان تقليد هذا يعطى عدم اعتباره في هذا النوع الترجيح في
 من الأمور المذكورة وللبحث فيه مجال كما لا يخفى انتهى كلامه ادام
 الله ايامه وآنا أقول اولاً لتحقيق المقام ان الجارح قسماً جارح
 بقوى حكم الجاهل بالحال وجارح يثبت في الشريعة بمجرده ضعف
 المجرع وابن الغضائري لا يثبت بمجرده ضعف المجرع في الشر
 لا يصلح لان يكون مقولاً لحكم مجهول الحال وتوضيح المقام انه
 اذا وقع التعارض بين جرح يثبت به في الشريعة ضعف المجرع
 وبين تعديل كذلك كان الجرح مقبلاً ولا مجال للترجيح فيه
 مما فصله العلامة في كتاب الخلاصة غير مناف لما قرره في كتاب
 لنهاية ومن العلوم انه اذا لم يكن تناقض بين الشهادتين
 لا مجال للترجيح وطرح احدهما بل يجب الجمع بينهما فهذا الكلام
 من الفاضل المعاصر غفلة واي غفلة وشامل في الأمور وادى
 تشاهل وأقول ثانياً كلام امير المؤمنين صلوات الله عليه صريح
 فيما قرره العلامة في النهاية وبالحجة العقل والنقل تعاضداً

في ذلك

في ذلك الباب فكيف يظن الفاضل المعاصر خلاص ما اجمع عليه علماء
 مقتضى العقل وخلاف مقتضى النقل والسبب فيه غفلة عن
 تحقيق ما هو المراد من البحث واسمى له في الأمور وعدم تعمقه
 في المباحث ولما قول امير المؤمنين صلوات الله عليه فقد ذكره
 الفاضل المدقق محمد بن ادریس الحلبي في خريكت السراير فيما
 انتزعه من تهذيب الاحكام لرئيس الطائفة قدس سره حيث
 قال سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين
 عليه السلام كان يحكم في زنديق اذا شهد فيه رجلان من ضياعه
 وشهادة الف رجل بالبراءة جازت شهادة الرجلين وان بطل
 شهادة الف لانه دين مكتم عمر بن خالد بن زيد بن علي بن
 ابياته قال سئل رسول الله صلى الله عليه واله عن الساحر فقال اذا
 جاء رجلان عدلان فيشهدان عليه فقد حل دمهما فأيدهم
 من هذين الحديثين الشريفين ومن نظائرها انه لا بد في
 ثبوت الجرح في الشريعة من عدلين ومن المعلوم المتفق عليه
 ان ثبوت العدالة ليس أهون من ثبوت الجرح فلا بد فيه من
 عدلين كما اختاره المحقق الحلبي والفاضل ابن الشهيد الثاني
 قدس الله ارواحهم فائدة انظر ايها اللبيب كيف تنبع العدالة
 يستعملون في الاحكام الشرعية ويحرمون بكفاية المكي الذي

في باب الرواية ولم يلتفتوا الى كلام الغر الطاهرة اصلا وهذا
 التحريب للدين نفوذ بالله من شرور انفسنا وسيات اعمالنا
 والشفاعة من وراينا ان شاء الله فائدة اعتبرها يا اولي الالباب
 كيف هذا الفاضل المعاصر المتجر المشهور في مشاوق الارض
 ومفاربهها بالفضل بخلاف مقتضى العقل والنقل و
 اتفاق الكل وايقنوا ان هذا الفاضل بل ادنى منه لو كان
 سلبا لان يمشك في المسائل النظرية بكلام اصحاب العصمة
 لما وقع نفسه في هذه الهلكة وأعلم ان الطريقة التي هم
 اصحاب العصمة لعل الشيعة بها كانت سهلة سحرية بنية
 واضحة في زمن الاخباريين من علمائنا ثم لما وفق العلامة
 ومن وافقه بآيين طريقة العامة وطريق اصحاب العصمة
 التبت طريقة الحق بالباطل واستبهمت واستصعبت بعد
 ان كانت منفضله ممتازة عنه في زمن الاخباريين من اصحابنا
 ثم بعد ذلك وفق الله تعالى رجلا فخلص نيته ووقفه
 لاخذ العلوم اللفظية والعقلية والنقلية كلها من معظم
 اصحابها ثم اظهر سبلا من طريقة المتأخرين وبالسعي
 في التحصن مما كانت عليه الاولون من اصحابنا ووقع في قلبه
 غوايض المباحث المتروكة منذ سنة حتى ظهرت منه هذه

انار المشاهدة والحمد لله والبطول والمنة وذلك فضل الله يؤتيه
 من يشاء والعاقبة للمتقين المستكين بنصوص الائمة المعصومين
 في عقايدهم واعمالهم ومن تلك الجملة ان المشايخين ادعوا
 بداهة ان تفريق الماء اعدام لشخصه واجبا وتخصيص اخرين
 وعليه بنوا اثبات الهوي والاشرافية في ادعوا بداهة نفقيها
 ومن المعلوم ان احد القولين باطل ومنه ان المعترضة و
 اصحابنا في الواضعية قاضية باستناد افعالنا لينا والاشارة
 اسندوا على بطلانها والتمسوا ان العباد ملجأون في افعالهم
 والله تعالى يخلق الحركات فيهم ومن تلك الجملة ان السيد
 الفاضل الشيرازي نقل من الفارابي البرهان الاسد الاخير الذي
 على اشناع التسلسل في جانب المبدأ مطلقا ولخصه انه لو كانت
 سلسلة مترتبة غير متناهية من جانب المبدأ من ان يحصل
 واحد منها حتى يحصل منه الاخر وادعى البداهة وان العقل
 اذا لاحظ تلك السلسلة اجماعا بترك تلك المقدمة والفاضل
 الدواني المشهور بين المتأخرين بالحقيق منع هذه المقدمة و
 من الواضحات البينات ان الحق ما نقله السيد الفاضل وان
 ما ذكره الفاضل الدواني من المنع خلاف البرهان ومن
 تلك الجملة ان افاضل المشايخين زعموا ان النزاع بين المحققين

انار المشاهدة والحمد لله والبطول والمنة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والعاقبة للمتقين المستكين بنصوص الائمة المعصومين في عقايدهم واعمالهم ومن تلك الجملة ان المشايخين ادعوا بداهة ان تفريق الماء اعدام لشخصه واجبا وتخصيص اخرين وعليه بنوا اثبات الهوي والاشرافية في ادعوا بداهة نفقيها ومن المعلوم ان احد القولين باطل ومنه ان المعترضة و اصحابنا في الواضعية قاضية باستناد افعالنا لينا والاشارة اسندوا على بطلانها والتمسوا ان العباد ملجأون في افعالهم والله تعالى يخلق الحركات فيهم ومن تلك الجملة ان السيد الفاضل الشيرازي نقل من الفارابي البرهان الاسد الاخير الذي على اشناع التسلسل في جانب المبدأ مطلقا ولخصه انه لو كانت سلسلة مترتبة غير متناهية من جانب المبدأ من ان يحصل واحد منها حتى يحصل منه الاخر وادعى البداهة وان العقل اذا لاحظ تلك السلسلة اجماعا بترك تلك المقدمة والفاضل الدواني المشهور بين المتأخرين بالحقيق منع هذه المقدمة ومن الواضحات البينات ان الحق ما نقله السيد الفاضل وان ما ذكره الفاضل الدواني من المنع خلاف البرهان ومن تلك الجملة ان افاضل المشايخين زعموا ان النزاع بين المحققين

انار المشاهدة والحمد لله والبطول والمنة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والعاقبة للمتقين المستكين بنصوص الائمة المعصومين في عقايدهم واعمالهم ومن تلك الجملة ان المشايخين ادعوا بداهة ان تفريق الماء اعدام لشخصه واجبا وتخصيص اخرين وعليه بنوا اثبات الهوي والاشرافية في ادعوا بداهة نفقيها ومن المعلوم ان احد القولين باطل ومنه ان المعترضة و اصحابنا في الواضعية قاضية باستناد افعالنا لينا والاشارة اسندوا على بطلانها والتمسوا ان العباد ملجأون في افعالهم والله تعالى يخلق الحركات فيهم ومن تلك الجملة ان السيد الفاضل الشيرازي نقل من الفارابي البرهان الاسد الاخير الذي على اشناع التسلسل في جانب المبدأ مطلقا ولخصه انه لو كانت سلسلة مترتبة غير متناهية من جانب المبدأ من ان يحصل واحد منها حتى يحصل منه الاخر وادعى البداهة وان العقل اذا لاحظ تلك السلسلة اجماعا بترك تلك المقدمة والفاضل الدواني المشهور بين المتأخرين بالحقيق منع هذه المقدمة ومن الواضحات البينات ان الحق ما نقله السيد الفاضل وان ما ذكره الفاضل الدواني من المنع خلاف البرهان ومن تلك الجملة ان افاضل المشايخين زعموا ان النزاع بين المحققين

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of verse or prose.

من الطرف الآخر كما في الفاعل الطبيعي وكل من انكر المقدرة القابلة
بان الشيء ما لم يجب لم يوجد خالص من ان لا يكون الفاعل متكاملا
من الطرف الآخر اذ لا ايجاب مع وكل من قال بان في جانب العلول
حالة لها مدخل في ايجاب الفاعل لخالص من ذلك ايضا لانه من المعلوم
بديهية ان كل من اوجب معلوله لاجل الداعي فهو ممكن من ان يتحرك
واقول بهذا التحقيق فلهو عليك وانكشف لديك ان معنى قولهم
الخلق في القدرة بمعنى صحة الفعل والترك ان الخلاق في القدرة
بمعنى تمكنه من طرف المعلول فالصحة بمعنى التمكن لا بمعنى الجواز
والامكان وان صدور المعلول الاول واجب بالنسبة الى ذات
الله تعالى من حيث انه علم بالمصلحة لا من حيث هو هو فلا يلزم
عدم تمكنه من الترك هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع والتكامل
على التوضيح وما ذكرناه من ابتناء الايجاب على المقدرة من المذكور
في نجات حدوث الاجسام من الشرح الجديد للتجريد وصرح به
سلطان المحققين نصير الدين محمد الطوسي في رسالته المصنفة
في اصول الدين المسماة بالفضول المضيرة ان شئت فارجع
اليها ومن تلك الجملة ان الفاضل الدواني ذكر في حاشيته القديمة
على الشرح الجديد للتجريد اشتهر بين المتكلمين ان ترجيح الفاعل
المختار لاحد الطرفين بمحض تعلق الارادة من دون من جهة اخرى

جائز وإنما المحال هو الترجيح من دون مرجح وفيه نظر لأن تعلق
الارادة باحد الطرفين دون الآخر ان كان للمرجح لزوم ترجيح
المتساويين من دون مرجح مطلقا وان كان يتعلق الارادة
والكراهة بذلك التعلق لنم التسلسل في تعلقات الارادة
ثم مجموع تلك التعلقات امور ترجحت على ما يساويها
من دون مرجح فتأمل أنه لا حاجة لهم الى ذلك اذ غرضهم
وهو نفى للحوادث المتسلسلة بحصل بان يقال الذات حقا
لتعلقات الارادة القديمة بوجود للحوادث في وقت معين
فلا ارادة وتعلقها كلاهما قديمان والمراد حادث انتهى كلامه
واقول من المعلوم انه يلزم عدم تمكنه تعالى من الطرف الآخر
لما حققناه سابقا ومقصود الاشاعة من التزام جواب الترجيح
من غير مرجح للجواب عن شبهة قدم العالم من غير ان يلزم كونه
تعالى فاعلام موجبا ومن غير ان يلزم كون افعاله تعالى
معللة بالغايات ومن تلك الجملة ان الفاضل المتكبر
الدواني ذكر في رسالة خلق الاعمال مقتديا باصحاب الاشاعة
ان اضطرار العبد في افعاله يلزم المعتزلة لان مبادئ
افعاله من النصور والتصديق بفايدته واردة ايجاده
صادرة عنه تعالى وعند حصولها يجب صدور الفعل عنه

وانا اقول

وانا اقول هو خيال ضعيف وذلك لان الذي تشبه المعتزلة هو
ان المبادئ المنتهية الى صدور الفسق بعينه والمنتهية
الى صدور الكفر صادرة من العبد عندهم بايجاب اختيار
اي مستند الى الداعي وبالجملة ارادة القبيح قبيحة عقلا و
شرعا عند المعتزلة وهي من جملة المبادئ فكيف يسلمون
ان مبادئ افعال العباد كلها فايضة منه تعالى على الفسق
الناطقة وقوض المقام ان نقول تختلف فعل العبد عن
ارادته وتختلف ارادته عن العلم بالعلة الغائية محتفان لاجل
ان العبد عند العلم بالعلة الغائية يريد البتة وعند الارادة
يفعل البتة لانه يفعل البتة لاستناع القلق حتى يلزم الاضطرار
نظير ذلك علمه تعالى في الازل بفعل العبد في وقت معين
فانه تعالى علم لاجل انه يفعل العبد لانه يفعل العبد لاجل
انه تعالى علم وبوجه اخر المفروض ان تعلق ارادة العبد باحد
طرفي فعله لاجل الداعي من المعلوم انه لا الجأ حينئذ
ضرورة ان يتمكن من الطرفين وهو معنى القدرة موجود
بل اقول قد صرح سلطان المحققين في الفضول الضيرية
بان مرادنا من القادر في حقه تعالى وفي حق العباد من
يكون افعاله منوطة بالداعي اي بالعلم بالعلة الغائية لان

المشركة بينه وبين الصالح
والطالح فايضة منه تعالى
ثم المبادئ

احد الطرفين يجب بالنسبة الى مجموع مركب من الفاعل ومن
ملاحظة العلة الفاعلية ومن الارادة ليلزم الايجاب الطبيعي
وبوجه آخر الضرورة قاضية بانا مستكنون من الطرفين فلم
ان الدليل الذي ذكره الفاضل الدرواني مصادم للبداهة
وكل ما هو كذلك باطل فالدليل المذكور باطل وتحقيقه
هذا النوع من الجواب مذكور في بحث المجهول المطلق من حاشية
السيد الشريف العلامة على شرح المطالع وايضا ان تقول يلزم
من هذا الدليل ان يكون الله تعالى فاعلا موجبا بالذات و
كون العبد مضطرا من جهة تعالى ومن تلك الجملة ان سلطان
المحققين نصير الدين محمد الطوسي ذكر في الامور العامة من
التجريد من خواص الاسكان الذاتي للحدوث والشرح والحشو
حملوا كلامه على الحدوث الذاتي بمعنى انه مسبوق بالغاير سبقا
ذاتيا لاعل الحدوث الزماني بمعنى انه مسبوق بالعدم في زمان
ما ثم تحيروا في اتمام ما ذكره في الاهليات من قوله والواسطة غير
معقولة وانا اقول بتحقيق كلامه ان قصده من الحدوث للحدث
الزماني ودليله على ذلك مذكور في رسالته المصنفة في اصول
الدين وفي ضريح المقام انه قدمت ثلثة براهين قطعية على
استناع وجود ممكن قديم الاول منها مذكور في كتاب الاربعين

للغفر

للغفر الرازي وفي الفصول النصيرية لسلطان المحققين وفي
غيرهما من الكتب الكلامية والمختصة انه لو وجد ممكن قديم
لكان ايجاد الفاعل اياه اساق في حال بقائه او في حال حدوثه
او في حال عدمه فعلى الاول يلزم الفرد المحال من تحصيل الحاصل
وعلى الثاني والثالث يلزم التلغف مع المطلوب والدليلان
الاخران سخا الى فالاول منهما ان تاثير الفاعل محصور في زمانين
الاخراج من العدم الى الوجود وحفظ وجود الموجود ومن المعلوم
ان القسم الاول لا يتصور في الممكن القديم وان القسم الثاني
غير كاف في الوجود المستفاد من الغير والدليل الثاني منها لو وجد
ممكن قديم كان بقاءه قديما وكان ايجاده ايجادا الباقي
فيلزم الفرد المحال من تحصيل الحاصل وتوضيحه ان يقال كما
ان ايجاد شي في زمان بقاءه يستلزم الفرد المحال من تحصيل
الحاصل كذلك ايجاد شي بقاءه قديم يستلزم الفرد المحال
من تحصيل الحاصل والمتاخر من لما غفلوا عن ان قدم الممكن
يستلزم قدم بقاءه او عن ان ايجاد الباقي يستلزم تحصيل
الحاصل او عنهما زعموا انه لم يتم دليل عقلي على اثبات حدوث
الاعمال وانما تم على حدوث الاجسام فان قلت ينفق الدليل
الاول والثالث بوجوب الواجب تعالى فانه غير متقدم على

بقاير قلت مبنى الدليل الاول والثالث على ان كون الوجود
المستفاد من الغير في حال البقا يستلزم تعدد حصول شي
واحد واثم دليل سخى في هذا المقام ان هناك مصدرين
متعديين احدهما اعطى الفاعل للمعلول وجودا وثانيهما
حفظ اصل ذلك الوجود وعندنا سقطة متبدي بهية على ان
مقتضى طبع المصدرين تقدم الاول على الثاني تقدم الإجماع
القبيل البعد سوا صبي بالمقدم الزمانى او شبه الزمانى او
بالدهرى او غيرهما من الاسا وقدم وجود الممكن يستلزم
خلاف طبعهما لان الحفظ لا يحذف ايض قديم وان قلت يرد على الدليل
الثاني منع الانحصار في القسمين وسند ان هناك قسما
ثالثا اسمه استتاء الفاعل للمعلول قلت عند التامل
الدقيق يعلم قطعا ان التأثير قسما ان جعل شي جفلا
سواء المجعول نفس الماهية او وجودها او انضافها بالوجود
وحفظ المجعول ومن المعلوم ان المجعول اما حادث او قديم
وجعل الحادث مختصا في اخراجه من العدم الى الوجود والممكن
القديم محتاج في الاول دائما الى الحفظ لان بقاءه ازل وكل
محتاج الى الحفظ مستغن عن الجعل مادام هو كذلك فليتأمل
وتما سخى في هذا المقام او نسبة الممكن الى جميع الاوقات

ليست

ليست على السوية فيختص بوقت دون وقت وكل ما هو كذلك حادث
وقد رلت اقدام قول من الاعلام في هذا المقام فانهم وكن على
بصيرة ومن تلك الجملة ان المحققين من متأخري المطلقين
اثبتوا قضية موجبة سالبة المحمول وذكروا ان صدقها لا يقتضى
وجود الموضوع وبها دفعوا عن قدمايهم نقضا وارادوا على
قاعدة من قواعد باب التصورات وهي ان نقضى المتساويين
متساويين وعلى قاعدة من قواعد باب التصديقات وهي
ان الموجبة الكلية تنعكس كنفسها بعكس النقيض والفاعل
الدواني الزاعم انه من ارباب التحقيق وهو عن ذلك بعيد
لم يقطر بمبراهم فاعتزض عليهم بان النسبة الإيجابية تقتضى
وجود الموضوع سواء كان المحمول عدوليا او سلبيا او محصلا
والسيد الشيرازى وافقه في هذا الاعتراض وكذلك مولانا
ميرزا جان الشيرازى ومولانا عبد الله اليربوزى وغيرهما من
افاضل المتأخرين والذي ظهر لي في تحقيق كلامهم ان قصد
من الموجبة سالبة المحمول جملة اسمية خبرها جملة فعلية
سلبية وان الفرق بين الجملة الكبرى والجملة الصغرى ان الاولى
تكرر في الصغرى دون الكبرى فالجملة الكبرى سالبة في
المعنى موجبة في اللفظ كما صرح به السيد الشريف العلامة في

حاشية منطلق شرح المختصر مثلاً قولنا ليس زيد بقاتم حيلة سلبية
وهو خبر لزيد في قولنا زيد ليس هو بقاتم وتوضيح المقام انه
ليس في الجملة الكبرى نسبة جديدة لا ايجابية ولا سلبية
واما الموجود فيها النسبة السلبية المشتملة عليها الجملة
الصغرى وهي كافية في حصول الجملة الكبرى وللفاضل الذي
خيالات دقيقة عن الحق بعيدة متوقفة في حواشيه واشتهاره
بين من لا يحقق لمن الناس بان رجل محقق فذكرنا جملة
منها في بعض فوايدنا واما قصدنا بذلك تنبيه الناس
على انه لا يصح من الخطا في مادة المواد الا التسلل بالتحقق
العضمة عليهم بل ومن تلك الجملة ان المتكلمين زعموا
ان حدوث العالم دليل على انه تعالى فاعل قادر لا يجب
بمعنى انه يمكن من طرفي المعلول وزعمهم هذا مبني على ان
ربط الحادث بالقديم انما يكون بالتسلسل من جانب المبدأ
او بان تقتضي العلة الثابتة الازلية وجود المعلول في وقت
معين ويمتنع في غير الفاعل المختار هذا الخوض الاقتصار او
التسلسل من جانب المبدأ باطل فقيين ان يكون الواجب
تعالى قادرا وانا أقول اولا الفرق بين الفاعل القادر وبين
غيره في هذا الخوض الاقتصار ما لا يطعن به قلب سليم وطبع

مستقيم

مستقيم بل الحق ان مال هذا الكلام الى كون حضوره قطعية
من الوقت من اجزاء العلة الثابتة للمعلول الاول وثانيا انه
لما منع ان يقول يكفي فيما رعبه من الفرق كون تاثير الفاعل
عن علم وارادة ولا يحتاج الى ان يكون الفاعل قادرا بالمعنى
الاخر وهو مطلوبهم وثالثا انه لما منع ان يقول يجوز ان يكون
السبب في حدوث العالم توقف الوجود المستفاد من الغير
على العدم الاول كما هو متوقف على الاسكان الذاتي وعلى الاحتياج
الى العلة ولذلك اشتهر بين الحكماء اسكن فاحتاج فوجب بالغير
فوجد وكلام اصحاب العظمة عليهم لصرح في ان حقيقة
التاثير انما هو الاخراج من العدم الى الوجود او حفظ الوجود
بعد ان حصل وفي ان يمتنع ايجاد القديم وهذا يوجب
ما ذكرناه من توقف الوجود المستفاد من الغير على العدم
الاول وما اشتهر في كتب المتكلمين والحكام ان يمتنع توقف
وجود الشيء على عدمه فعناه ان يمتنع توقف وجود الشيء
في وقت على عدمه في ذلك الوقت بعينه وان عمت هذه
المقدمة صارت ممنوعة بل باطلة ومن المعلوم ان العدم
الاول لا يجوز ان يكون جزا اخيرا من العلة الثابتة للمعلول
الاول لانه قديم لكن قد حققنا في بعض فوايدنا انه كما ينبغي

العقل الزمان من الحركة كذلك اذا لاحظنا صانع العالم جل جلاله
ولا حظنا معه انه لا اول له وجوده تعالى وان لا اخر له ينتزع منه
امرا متداخرا في الذات يشبه الزمان وليس بزمان والآزل
اسم للشئ الماضي من ذلك الامر الممتد والابد اسم للشئ
المستقبل منه والسرمد اسم لمجموعه فنقول في ربط الحوادث
بالقديم ان حضور قطعة مخصوصة من ذلك الامر الممتد
هو الجزاخر من العلة التامة للمعلول الاول وذلك اما في
المعلول الاول عليها بالطبع او لاقتضاء المصلحة ايجاد المعلول
الاول عليها بالطبع او لاقتضاء المصلحة ايجاد المعلول الاول
في تلك القطعة ولا ترتب ولا تقاب في نفس الامر بل اجزا
ذلك الامر الممتد انتزاعي بل ينتزع امر امتداد مترتب
الاجزا متعاقبتها فترتب الاجزا وتعاقبها داخلون في
نفس المنتزع وليس من صفاته التي يتصف بها في نفس
الامر وبهذا التحقيق الذي لا تحقيق فوقة قررنا بتوفيق
المالك العلام ودلالة اهل الذكر عليهم السلام التزام التسلسل
في جانب العلة ومن التزام قدم بعض المسكنات وقد
التمت بها الفلاسفة في ربط الحوادث بالقديم في الدورات
الفلكية والسيد الشريف الجرجاني ومولانا عبد الله النيزي

ومولانا

ومولانا ميرزا جان الشيرازي الترموها في تعلقات ارادته
تعالى او غيرها من الامور الانتزاعية منه تعالى فان قلت من
المعلوم ان ذلك الامر الممتد ممكن فنقل الكلام الى صلة
اجزائه ليلزم المحذور ان قلت تحقيق المقام ان صلاحية
انتزاع ذلك الامر الممتد من صفات الذات له تعالى كما ان
كونه تعالى بحيث لا اول له وجوده ولا اخر من صفات الذات
له تعالى فكيف يمكن المسكنات واما نفس ذلك الامر الممتد فهو
ممكن حادث في اذهان المتعرضين دفعة واحدة فان
قلت حصص ذلك الامر الممتد لا يمتاز بعضها عن بعض
في نفسه فكيف يكون بعضها سناط شيء دون بعض قلت
لا يتم ذلك بل في علم الله تعالى بعضها ممتاز عن بعض في
نفسه كحصص الزمان وتعدد الليالي والتي حطرت بمبالي
طريقة اخرى في ربط الحوادث بالقديم اسهل من التي
تقدمت واتم بمجملها ان مقتضى المصلحة المعلومة له
تعالى ايجاد المعلول الاول بعد استمرار عدمه الا ان
استمراره مخصوصا معلوما عنده تعالى فتاثيره الفاعل
موقوف على معنى ذلك الاستمرار فان نقلت الكلام الى
علة معنى ذلك الاستمرار فنقول بعدم الآزلي واستمراره

ومضى تلك الاستمرارات غير محتاجة الى تاثير فاعل فلا يكون
محتاجة الى علة الا ترى انه تقر عند المحققين من الحكماء
والمستكلمين ان معنى تحقق العدم عدم تحقق الوجود ومعنى
تاثير عدم شئ في عدم شئ اخر عدم تاثير الشئ الاول في الشئ
الثاني والا ترى انه لو لا تاثير الفاعل لاستمر العدم الا ترى
للمعلول الاول الى الابد من غير استناد الى علة وبالعلة لربط
للمحدث بالقديم بطرق الطريقة الاولى ما ذكرته الفلاسفة
من توسط السلسلة الغير المنتهية المترتبة المتناهية
بين صانع العالم وبين الحوادث وهي الدورات الفلكية
حيث قالوا لو لا الحركة القديمة لما انحدر اشكال ربط
للمحدث بالقديم الطريقة الثانية ما ذكره السيد الشريف
في حاشيته شرح الاصفهاني ونفعه مولانا ميرزا جان ومولانا
عبد الله اليرزلي وجماعة من توسط السلسلة المترتبة
الغير المنتهية بينهما وهي تعلقات ارادة نفع ليا يلزم
قدم العالم الطريقة الثالثة ما اختاره الغزالي والمحقق
الطوسي والفاضل الدواني وجماعة من جواز تخلف المعلول
عن علته النامية اذا كان تاثير الفاعل اختياريا لا طبيعيا
الطريقة الرابعة ما اخترناه في اوائل افكارنا من توسط

الامر

171
الامر المستد الغير القادر الذات المنتزع من ذاته عند حلة
انه لا اول لوجوده ولا اخر للطريقة الخامسة ما اخترناها
بعد ذلك من ان مضى قد يخص من استمرار العدم
الا ترى جزا خيرا من العلة النامية لكل ممكن وهذا الجزا
حادث غير محتاج الى علة لان كل محتاج الى علة محتاج
الى تاثير الفاعل حدث ببداية المقدمة الاخيرة جماعة
منهم الفاضل الدواني والاشتر لا يكون الامور اصرحت عما
من المحققين ببداية هذه المقدمة في بحث اثبات ان
المساحيات الممكنة مجعولة تجعل بسيط ولانه تقر عند
ان معنى ترتب عدم على عدم عدم ترتب وجود هذا على وجود
ذاك ولان التحقق والتقرر والحصول والشئية والشئ
والكون الفاعل بمعنى واحد مختص بالموجودات جماعة صرحوا
بذلك منهم السيد الشريف في حواشي شرح حكمة العين ولا
تصور العلة والمعلولية اي المعنى المصحح لدخول الفاعل
يقال وجد العلة فوجد المعلول الا في الامر المحقق صرحوا
بذلك في مواضع من جملتها ما مضى ومن جملتها قولهم معنى
جواز التسلسل في الانتزاعية انه ليس فيها تسلسل في
الحقيقة صرح بذلك مولانا ميرزا جان في حاشيته على رساله

اثبات الواجب للفاضل الدواني فان قلت اذا لم يكن للعدا
تحقق فكيف يكون مضي قدر مخصوص من استمرار العدم
الاول حادثا وجزا من العلة التامة لحادث قلت هذا حقيقة
لم يصدق بها الا قلب او النفي وهما في معنى نفس الامر نفس الشيء
اذا الامر هو الشيء ومعنى كونه الشيء في نفس الامر انه ليس منوطا
بفرض فارض او اعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس
ووجود النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض
او لم يوجد اصلا وسواء فرضها او لم يفرضها قطعاً بخلاف
نتيجة الخمسة فمعنى كونه الشيء في نفس الامر يرجع الى معنى سلبه
هو انه ليس منوطا بفرض فارض او اعتبار معتبر وهذا المعنى
السلبي لم يمتد الى التحقيق في نفس الامر فالعدم نفس الامر ظرف
لنفسه لا لتحقيقه والذي وجد نفس الامر ظرف لتحقيقه وحما
مهدناه ظهر عليك وانكشف لديك ان الفلاسفة يقولون ان
على التزام التسلسل من جانب المبدأ في الامور المتعاقبة
في الوجود والمتكاملين بنوا ذلك الربط على انه يجوز في الفاعل
القادر بالبعنى الاخص ان يكون مقتضاه وجود المعلول في
وقت معين مع استجماع جميع شرائط التأثير في الازل ويرد
على الاول ابحاث احدها انه عند التحقيق والنظر الدقيق يلزم

التسلسل

التسلسل في الامور المترتبة للجمعية في الوجود ولا يكفي التسلسل
في الامور المتعاقبة في الوجود وذلك لاننا نقول للجزء الاخير من
العللة التامة حادث وهكذا ثم تلك الاجزاء الاخير من العلل
التامة اما وجودات او عدمات او ملحق منهما وعلى التقدير
يلزم التسلسل في الامور الموجودة المترتبة للجمعية في ان
حدوث المعلول الاول او في ان قبله او في الانهين ولا يرد
الحجث على الطريقة التي اخترناها في ربط الحادث بالقديم
لانه لا عليه ولا نقاب بين اجزاء ذلك الامر المستد بل ينتزع امرا
مستد متعاقبا وتأتيها ان البرهان الاسد الاخصر بطل
التسلسل من جانب المبدأ مطلقا سواء كانت احاد مجتمعة
في الوجود ام متعاقبة وبرهان التطبيق وبرهان التضايف
بطلان التسلسل مطلقا سواء كان من جانب العلة او من
جانب المعلول وسواء كانت احاد مجتمعة في الوجود او متعاقبة
وثالثها انه قد تمت براهين قطعية على امتناع ممكن قديم
والتسلسل في الموجودات المتعاقبة من جانب المبدأ مستلزم
وجود ممكن قديم ويرد على الثاني ان العقل يشار عن تجويزه
هذا الحزم الاقتصار في الفاعل القادر كما يشار عن تجويزه
في الفاعل الطبيعي وما ذكرتم من الاحتمال يرجع الى انتظار المعلول

بعض اجزاء العلة الثامنة وهو حضور الوقت المخصوص وبقي
احتمال ثالث لا غبار عليه صلوات الله عليه من ان احد من اهل النظر
وهو المستفاد من اصحاب العصمة صلوات الله عليهم وقد تقدم
اننا وكنت دايما متفكرا في معنى الحادث والقديم وفي معنى
انترج ازل ابدى سرمدى وسبب تفكرى ان العلول الاول
ليس مسبقا بزمان وانترج ليس بزمانى والقوم وفسروا الاول
بالزمان الغير المتناهي من جانب الماضي ولا ابد بالزمان
الغير المتناهي من جانب المستقبل والسرمد بجميع الزمانين
حتى رايت في كلام اصحاب العصمة عليهم السلام ان معنى القديم ما لا
اول لوجوده ومعنى الحادث ما لوجوده اول وتقطعت بذلك
الامر المستد المنتزع من ذاته تجمع ملاحظة الصفتين
المذكورتين فائدة فيما حققناه واختبرناه من ان العدم الازلي
لكل ممكن جز من اجزاء العلة الثامنة يكفي اقل ما يمكن ان
يكون بين القديم والحادث لان الوجود المستفاد من الغير
يكفي فيه هذا القدر من العدم لكن لعدم تناسله ليس له
اقل هكذا ينبغي ان يحقق هذه المباحث وذلك فضل
الله يؤتيه من يشاء فائدة لنا ان نبين على الاحتمال الثالث
المستفاد من كلام اصحاب العصمة صلوات الله وسلامه عليهم

بان نقول

بان نقول من المعلوم ان ربط الحادث بالقديم اما ان يكون
بالنسب لسل او بتجويز يختلف العلول عن العلة الثامنة يجب
الزمان لا بحسب الاقتضا او بتوقف الوجود المستفاد من الغير
على حضور قطعة مخصوصة من الامر المعتمد المذكور والاول
لما ذكرناه فتعين الثالث فائدة قد علمت مما تقدم في كلامنا
ان سبب غلط الحكماء والمتكلمين وتغييراتهم في العلوم التي
مباريها بعيدة عن الاحساس اما الغلط في مادة المواد
واما التردد فيها ولما الغفلة عن بعض الاحتمالات ومن
المعلوم ان المنطق غير عاصم من شئ منها ومن المعلوم ان اصحاب
العصمة عاصرون عنها وعن غيرها فتعين بحسب مقتضى
العقل مع قطع النظر عن النقل التسلسل بهم صلوات الله
عليهم وانها اطيننا الكلام في كتابنا هذا ان الناس مخدوعون
مخدعون متكونون على مقتضى اذهانهم الحائرة البائرة القرون بالآيات
والاكتاف التي في كتب اشباههم مسطورة واكثرهم اما بليد
او معاندون خامة ولتختم كتابنا هذا بالقواعد الخمسة
المذكورة في اوائل كتب جمع من قدمائنا الاخباريين المتسكين
في عقائدهم واعمالهم واصولهم وفروعهم بما حفظوه عن الائمة
المعصمين صلوات الله عليهم اجمعين ليكون ذلك لما

فصلناه وبيناه فذكر عدة العلماء الاخباريين قدوة القادة
علي بن ابراهيم بن هاشم وهو شيخ الامام ثقة الاسلام محمد بن
يعقوب الكليني قدس الله ارواحهم في اول تفسيره لكتاب الله
وهو تفسير صحيح يجوز في الشريعة الاعتقاد عليه لانه ما خرد
كله من اصحاب العصمة صلوات الله وسلامه عليهم استشهد
ان محمدا عبده ورسوله ارسله بكتاب لا ياتيه الباطل من
بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد لا تنفي عجائبه
من قال به من عمل به او جرم من قام به هدى الى صراط مستقيم
ومن ابغى العلم في غيره اضله الله وهو جبل الله المتين فينا
من كان قبلكم وحكم ما بينكم وخبر معاكم انزل الله بعلمه واشهد
الملائكة بصدقته فقال لكن الله يشهد بما انزل اليك
انزل بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا محجلا
نورا يهدي للتي هي اقوم فالقران امر او اخرج حذفيه الحدود
وسن فيه السنن وضرب فيه الامثال وشرع فيه الدين حجة الله
على خلقه اخذ عليه ميتا فقمهم وارتفعوا انفسهم ليبين لهم ما بين
وما ينقصون له ملك من هلك عن بينة ويحيى عن بينة
وقال امير المؤمنين صلوات الله عليه جام نبية صلى الله عليه وآله
بنسخة ما في الصحف الاولى وصدق الذي بين يديه

وتفصيل

الحلال من ريب الحرام ذلك القران فاستنطقوه ولن ينطق
عليكم فيه علم ما مضى وعلم ما ياتي الى يوم القيمة وحكم ما بينكم
وبين ما اصبحت فيه تختلفون فلو سالتهم عن ما بينكم
عنه لاني اعلمكم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة
الوداع في مسجد الحيف اني فطمتكم وانكم واردون على الخوض
حوض عرضة ما بين بصرى وصفافيه قد حان من فضة
عدد النجوم الا وان سايلكم عن الثقلين فقالوا يا رسول الله
وما الثقلان قال كتاب الله الثقل الاكبر طرف بيد الله
وطرف بايديكم فمتسكوا به لن تضلوا ولن تزلوا وعترتي افضل
فانه قد بينا اللطيف الخبير انهما لن يفترقا حتى يردا على
الخوض كما صغى هاتين وجمع بين سبائتيه ولا اقول كنهاتين
وجمع بين سبائتيه والوسطى فتفضل هذه عن هذه فالقران
عظيم قدره جليل خطره بين ذكره من تمسك به هدى ومن
تولى عنه ضل وزل فافضل ما عمل به القران لقول الله عز وجل
لنبي صلى الله عليه وآله وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل
اليهم ففرض الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وآله ان يبين
للناس ما في القران من الاحكام والقوانين والسنن وفرض
على الناس التفقه والتعليم والتعلم والعمل بما فيه حتى لا يضيع

احدا جهله ولا يعذر في تركه ونحن ذاكرون ونحبرون بما انتهى اليها
ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم واجاب
ولايتهم ولا يقبل العمل الا بهم وهم الذين وصفهم الله تبارك و
تعالى وفرض سواهم والاخذ منهم فقال فاسالوا اهل الذكر
ان كنتم لا تعلمون فعلمهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم
الذين قال الله تعالى في كتابه وخاطبهم في قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير
لعلكم تفلحون وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتبيكم
وما جعل عليكم في الدين من حرج مله ابيكم ابراهيم هو سلك
المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم
وتكونوا انتم يا معاشر الامية شهداء على الناس ورسول الله
صلى الله عليه وسلم شهيد عليهم وهم شهداء على الناس فالعلم
عندهم والقرآن معهم ودين الله عرف جل الذي ارتضاه لانبيا
وملائكته ورسله منهم يقسمس وهو قول امير المؤمنين
عليه السلام الان العلم الذي هبط به آدم عليه السلام من السما الى
الارض وجميع ما فضلت به النبيون الى خاتم النبيين ^{عندى}
وعند عتره خاتم النبيين فابن يثا بهكم بل ابن تذهبي
وقال ايضا امير المؤمنين عليه السلام في خطبته ولقد علم

المستفطرون

المستفطرون من اصحاب محمد صلى الله عليه واله انه قال اني واهل
بيني مطهرون فلا تسبقوهم ففصلوا ولا تتخلفوا عنهم ففصلوا
ولا تخالفوهم ففصلوا ولا تغفلوهم فانهم اعلم منكم اعلم الناس
كبارا واعلم الناس صفارا فانفعوا الحق واهله حيث كان
ففي الذي ذكرنا من عظيم خطر القرآن وعلم الامية عليهم السلام
كفاية لمن شرح الله صدره ونور قلبه وهداه للايمان ومن
عليه يدينه وبالله نستعين وعليه نتوكل وهو حسبنا ونعم
الوكيل فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ ومنه محكم ومنه متشابه
ومنه خاص ومنه عام ومنه تقديم ومنه تاخير ومنه منقطع
ومنه معطوف ومنه حرف مكان حرف ومنه محرف ومنه
على خلاف ما انزل الله عز وجل ومنه لفظه عام ومعناه خاص
ومنه لفظه خاص ومعناه عام ومنه ايات بعضها في سورة
وقامها في سورة اخرى ومنه تاويل في تنزيله ومنه ما
تاويل مع تنزيله ومنه تاويل قبل تنزيله ومنه ما تاويله
بعد تنزيله ومنه يخصصه اطلاق بعد الخط ومنه خصه
صاحبها بالخيار ان شاء فعل وان شاء ترك ومنه رخصه
خلاف باطنها يعمل بظاهرها فلا يردان بباطنهما ومنه
على لفظ الخبر ومعناه حكاية عن قوم ومنه ايات نصفها مشروطة

ونصفها استركت على حالها ومنه مخاطبة لقوم ومعناه لقوم آخرين
ومنه مخاطبة للنبي صلى الله عليه واله والمعنى امته ومنه ما لفظه
مفرد ومعناه جمع ومنه ما لا يعرف بحرمية التحليل ومنه رد
على المخالدين ومنه رد على الزنادقة ومنه رد على الثورية ومنه
رد على الجهمية ومنه رد على الدهرية ومنه رد على عبدة النيران
ومنه رد على عبدة الاوثان ومنه رد على المجبرة ومنه رد على من انكر
التواب والعقاب بعد الموت يوم القيمة ومنه رد على من
انكر المعراج والاسراء ومنه رد على من انكر الميثاق في الذريرة
رد على من انكر خلق الجنة والنار ومنه رد على من انكر المنفعة
والرجعة ومنه رد على من وصف الله عز وجل ومنه مخاطبة
الله عز وجل لاميير المؤمنين والائمة عليهم السلام وما ذكره من
فضايلهم وفيه خروج القام عليهم السلام واخبار الرجعة وما
وعده الله تبارك وتعالى الائمة عليهم السلام من النصرة والانتقام
من اعدائهم وفيه شرايع الاسلام واخبار الانبياء ومولدهم
ومبعثهم وشريعهم وهلاك امتهم وفيه ما نزل في مغازي النبي
صلى الله عليه واله وفيه ترغيب وترهيب وفيه اشال وقصص
ومحن ذاكرين في جميع ما ذكرناه اتي في اول الكتاب وبالله
التوفيق والاستعانة وعليه متوكل وبه فتعين نسال الله

الصلوة

٢٣٥
الصلوة على محمد واله الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم
نقطة يراهم اهداما اردنا نقله من اول تفسير علي بن ابراهيم وان
ثبت جميع امثلة تلك الامور والاستدلال عليها من الاحاد
الصحيحة فارجع اليه فانها كلها مذكورة مفصلة هنا
وذكر الامام ثقة الاسلام عمدة العلماء اعلام زبدة الاخبار بين
الموفقين المسددين المويدين من عند الله باخذ احكام
الله عن خزان علمه وتراجه وحبه وحبهم ما عن اصول شتى
جمع عليها صنفا الصحاب الائمة باشارتهم وامرهم عليهم السلام
محمد بن يعقوب الكليني نور الله مرقد الشريف في اول كتاب
الكافي وقد سمعنا عن مشايخنا وعلمائنا انهم يصنفون
في الاسلام كتاب يوارونه اويديهم وذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء اما بعد فقد فهمت يا اخي ما شكرت من اصطلاح
اهل دهرنا على الجمالة وتوازرهم وسعيهم في عمارة طرقاتهم
مباينتهم العلم واهل حق كاد العلم معهم ان يارز كلهم وتقطع
مواده لما قد رضوا ان يستندوا الى الجمل وتضعفوا واهل
وسالت هل يسمع الناس المقام على الجمالة والتدين بعيد
علم اذ كانوا داخلين في الدين متربين بجميع امور على جهة
الاستحسان والنشوة عليه والتقليد للاباء والاسلاف والكبراء

والانكال على عقولهم في ديتق الاستياء وجليلها فاعلم يا اخي
رحمك الله ان الله تبارك وتعالى خلق عباده خلقه ^{مختلفة}
من الهيايم في الفطن والعقول المركبة فيهم محتملة للامر
والنهي وجعلهم على اذكوه صنفين صنفانهم اهل الصحة
والسلامة وصنفانهم اهل الضرر والزمانة فخص اهل
الصحة والسلامة بالامر والنهي بعدما اكل لهم اذ التكليف
ووضع التكليف من اهل الزمانة والضرر اذ قد خلقهم
خلق غير محتملة للادب والتعليم وجعل عز وجل سبب
بقائهم اهل الصحة والسلامة وجعل بقا اهل الصحة
والسلامة بالادب والتعليم فلو كانت الهائلة جائرة لاهل
الصحة والسلامة لجاز وضع التكليف عنهم وفي جواز ذلك
بطلان الرسل والكتب والاداب وفي رفع الكتب والرسل
والاداب فساد التدبير ورجوع الناس الى قول اهل الدهر
فوجب في عدل الله وحكمته ان يحض من خلق من خلقه
خلق محتملة للامر والنهي بالامر والنهي لئلا يكونوا اساء
مهلين وليعظموه ويوجدوه ويقرؤوا بالربوبية وليعلموا
انه خالقهم ورازقهم ادشواهد ربوبية دالة ظاهرة
وحجة نيرة واضحة واعلامه لا حجة تدعوهم الى توحيد الله

عز وجل

عز وجل وتشهد على انفسها الصانعها بالربوبية والاهلية
لما فيها من اثار صنعه وعجايب تدبيره فتدبرهم الى معرفة
لئلا يبيع لهم ان يحملوه ويحملوا دينه واحكامه لان الحكيم
لا يبيع للجهل به والانكار لدينه فقال جل ثناؤه لم يؤخذ
عليهم ميثاق الكتاب الا يقولوا على الله الحق وقال بل كذبوا
بما لم يحيطوا بعلمه وكانوا محصورين بالامر والنهي صامرين
بقول الحق غير من خص لهم في المقام على الجهل امرهم بالسؤال
والثقت في الدين فقال فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة
ليستفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم
يحذرون وقال فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فلو
كان يسمع اهل الصحة والسلامة المقام على الجهل لما امرهم بالسؤال
ولم يكن يحتاج الى بعثة الرسل بالكتب والاداب وكانوا
يكونون عند ذلك بمنزلة الهيايم بمنزلة اهل الضرر
الزمانه ولو كانوا كذلك لما بقوا طرفة عين فلما لم يحز بقا
الاباادب والتعليم وجب ان لا بد لكل صحيح الخلقه كامل
الآلة من مودب ودليل وشهير وآمر وناه وادب وتعليم و
سؤال ومسئلة فاحق ما اقتبس العاقل والنفس المتدبر
الفطن وسعى له الموفق المصيب العلم بالدين ومعرفة ما استعبد الله

به خلق من توحيد وشرائعه واحكامه وامره ونهيته وزواجه
وادابه اذ كانت المحبة ثابتة والتكليف لازما والعسر يسيرا
الستويين غير مقبول فالشرط من الله جل ذكره فيما استعبد
به خلقه ان يود واجمع فرايضه يعلم ويقين وبصيرة ليكون
المودى لها محمودا عند رب مستوجبا لتوابه وعظيم جزاياه لان
الذي يودى بغير علم وبصيرة لا يدري ما يودى ولا يدري الى
من يودى واذا كان جاهلا لم يكن على ثقة بما ادى ولا مصدقا
لان المصدق لا يكون مصدقا حتى يكون عارفا بما صدقه
به من غير شك ولا شبهة لان الشاك لا يكون له من الرغبة و
الرهبة والخضوع والتعريف مثل ما يكون من العالم المستيقن
وقد قال الله عز وجل لئن شهد بالحق وهم يعلمون فضارت
الشهادة مقبولة لعله العلم بالشهادة ولو العلم بالشهادة
لم تكن الشهادة مقبولة ولا هي في الشاك المودى بغير علم و
بصيرة الى الله جل ذكره ان شاء تطول عليه فقبل عمله وان شاء
رد عليه لان الشرط عليه من الله ان يودى المفروض بعلم وبصيرة
ويقين كيلا يكونوا ممن وصفه الله فقال تبارك وتعالى
ومن الناس من يعبد الله على حرف فان اصابه خير اطاع
به وان اصابه فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والاخرة

ذلك

٢٢٥
ذلك هو الخسران المبين لانه كان دخلا في غير علم ولا يقين ^{لك}
صار خروجه بغير علم ولا يقين وقد قال العالم عليه السلام
دخل في الايمان بعلم ثبت فيه ونفع ايمانه ومن دخل
فيه بغير علم خرج منه كما دخل فيه وقال عليه السلام من اخذ
دينه من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله زالت له الجبال
فتبطل ان يزول ومن اخذ دينه من افواه الرجال ردت له الرجال
وقال عليه السلام لم يعرف امرنا من القرآن لم يشك الفتن و
لهذه العلة انبثقت على اهل دهرنا بثوق هذه الاديان
الفاسدة والمذاهب المستشفعة التي قد استوفت شرائط
الكفر والشرك كلها وذلك بتوفيق الله عز وجل وخدا لانه
فمن اراد الله توفيقه وان يكون ايمانه ثابتا مستقرا سببه
الاسباب التي توديه الى ان ياخذ دينه من كتاب الله وسنة
نبيه صلى الله عليه واله يعلم ويقين وبصيرة فذاك انبثقت في
دينه من الجبال الرواسي ومن اراد الله خذ لانه وان يكون
دينه معار يستودعها لغو بالله منه سبب له الاسباب
الاستقصاء والتقليد والتاويل من غير علم وبصيرة فذاك
في المشية ان شاء الله تبارك وتعالى اتم ايمانه وان شاء الله
اياها ولا يؤمن عليه ان يصبح مؤمنا ويمسي كافرا او يمسي مؤمنا

ويصبح كافرا لانه كلما راى كبرا من الكبر ازال معه وكلما راى شيئا
 استحسن ظاهره قبله وقد قال العالم عليه السلام ان الله عز وجل خلق
 النبيين على النبوة فلا يكونون الا انبياء وخلق الاوصياء على
 الوصية فلا يكونون الا اوصياء واعارقوا ايماننا فان شاء
 لهم وان شاء سلبهم اياه قال وفيهم جرى قوله فستقر يستوي
 وذكر ان اسواقا قد اشككت عليك لا تعرف حقايقها الا ^{بمختلف}
 الرواية فيها وانك تعلم ان اختلاف الرواية فيها ^{مختلف}
 عليها واسبابها وانك لا تجد بحضرتك من تذكره وتقا
 من شق بعلمه فيها وقلت انك تحب ان يكون عندك
 كتاب كافٍ لجميع من جميع فنون علم الدين ما يكفي به للتعلّم
 ويرجع اليه المسترشد وياخذ منه من يريد علم الدين والعمل
 به بالاثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن الثابتة
 التي عليها العمل وبها يودي فرض الله عز وجل وستة نبيه
 صلى الله عليه واله وقلت لو كان ذلك رجوت ان يكون بسيما
 يتدارك الله بمعونته وتوفيقه اخراشتا واهل ملتنا في قبل
 بهم الى من استندهم فاعلم يا اخي ارشدك الله ان لا يصح احتساب
 شئ مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام بل اريد الاصل ما
 اطلقه العالم بقوله عليه السلام اعرضوها على كتاب الله وستة نبيه

فما وافق

فما وافق كتاب الله جل وعز فخذوه وما خالف كتاب الله
 فردوه وقوله دعوا ما وافق القوم فان الرشد في خلافهم
 وبقوله عليه السلام خذوا بالجمع عليا فان الجمع عليه لا ريب فيه نحن
 لانفرد من جميع ذلك الاقله ولا نجد شيئا احوط ولا اوسع من
 رد علم ذلك كل وقول ما وسع من الامر فيه بقوله يا ايها الذين آمنوا
 بآب التسليم وسعكم وقد يسر الله وله الحمد تاليف ما سالت
 وارجوا ان يكون بحيث توحيت فها كان فيمن تقصير فلم تقصر
 نيتا في اهدا النصيحة اذ كانت واجبة لآخراشتا واهل ملتنا
 مع ما رجونا ان نكون مشاركين لكل من اقتبس منه وعمل بما فيه
 في دهرنا هذا وفي غايته الى انقضاء الدنيا اذ الرب جل وعز
 واحد والرسول محمد صلى الله عليه واله خاتم النبيين واحد و
 الشريعة واحدة وحلال محمد صلى الله عليه واله حلال وحرامه حرام
 الى يوم القيمة انتهى كلام الامام ثمة الاسلام نور الله مرقن
 الشريف وانا اقول هنا فوايد لا بد من التنبيه عليها الاولى
 ان كلامه قدس سره صريح في انه قصد بذلك التاليف ازالة
 حيرة السائل ومن المعلوم انه لو لم يوافق كتابه هذا ما ثبت
 وروده عن اصحاب العصمة عليهم السلام ومما لم يثبت لزيد السلام
 حيرة واشكالا فاعلم ان احاديث كتابه كلها صحيحة ونحن

بعدهما فتشنا وتتبعنا الأحاديث الواردة في بيان أنهم عليهم
أمرنا أصحابهم بتأليف ما يسمعون منهم وينشره في آخرتهم
فلا بعد نسل لتعل بها الشيعة لاسيما في زمن الغيبة
الكبرى وكتاب العدة لم يمس الطائفة وكتاب الكشي وكتاب
المهرست وغيرها من الكتب قطعنا بأن منشا حكم المؤلف
قدس سره بصحة جميع ما في كتابه أنه أخذ من الأصول التي
صنعها أصحاب الأئمة بأمرهم لتكون مرجعا للشيعة في مقام
الأعمالهم وليلا يحتاجوا إلى المعانة فيها لاسيما في زمن الهرج
وهو زمان الغيبة الكبرى وايضا من المعلوم أنه لم يصرح في كتابه
هذا بضابطة بها يميز بين الصحيح وغير الصحيح فلو
لم يكن كلها صحيحا لما قال بليقني به المسترشد وايضا ذكر
قدس سره فلم تقصر نيتنا لهذا الضميمة إذا كانت واجبة
لأخراة من المعلوم أن من لم يرض بتقصير في هذا الضميمة
لم يرض بأن يلقن في كتابه الذي صنعه لأرثاء المسترشدين
بين الأحاديث الصحيحة المأخوذة من الأصول المجمع عليها
وبين الأحاديث التي لم يثبت صحتها من غير ذكر ضابطة بها
يميز بين الصحيح وبين غير الصحيح منها وهذه المقدمة
قطعية عادية عند أولى الألباب الثامنة أن الترجيح

باعتبار

باعتبار افهية الراوي وباعتبار امدلية وباعتبار كثرة مد
مذكور في بعض الأحاديث الواردة في باب اختلاف الأحاديث
وهو هنا لم يتعرض لذلك لأنه أخذ أحاديث كتابه كلها من
الأصول المقطوع بها المجمع عليها وحق يضعف الترجيح باعتبار
حال الراوي الثامنة أنه يجوز في باب اختلاف الحديث أنهم
عليهم السلام أمرنا بالارجاء والتوقف بعد تخرنا عن وجوه الترجيح
التي قررناها عليهم السلام وهو هنا لم يتعرض له وأقول قصده رحمه
أن في باب العبادات المحضة بعد تخرنا عن وجوه الترجيح
المذكورة حكمهم عليهم السلام بالخير وما ينبغي من وجوب الأرجاء
والتوقف إنما ورد فيما ليس من باب العبادات المحضة
كالدين والميراث فاندفع الأشكال بحمد الله ومنه الرابعة أن
مرادهم عليهم السلام من المجمع عليه الذي اجتمعت على اختياره قدما ونا
الأخباريون فإنهم كانوا يختارون لأنفسهم ما كان وارداً من
باب بيان الحق وذكر عدة علمائنا الأخباريين الشيخ الثقة
الصدوق أحمد بن محمد بن خالد البرقي في أول كتاب المحاسن
أما بعد فإن خير الأمور أصحها وأجدها أنجحها وأسلمها
أقربها وأرشدتها أهمها خيرا وأفضلها أدومها أنفعها
ولن قطب المحاسن وعاد الدين اليقين ولم نجد في وثيقة

المعقول وحقيقة الحصول عند المناقشة والمباحثة لدى
المقايضة والموازنة حصة اجمع لفصيل الدين والدنيا
ولا اشد تصيفة لا قد العقل ولا افتحوا صر الجهل ولا ادعى
الى اقتنا كل محمود ونفى كل مذموم من العلم بالدين وكيف لا يكون
كذلك ما من الله عز وجل بسببه ورسوله صلى الله عليه واله استوعبه
وسعدته واولوالهذه تراجمته وحملته وما ظنك بشي الصدق
خلقه والذكا والفهم الله والتوفيق والعلم قرينته والدين
والتواضع بحبيته وهو الشئ الذي لا يستوحش معه صاحبه
الى شئ ولا يانش العاقل مع مذبه بشئ ولا يستخلف عنه غرض
يوافقه ولا يعتاض منه بديانته ولا يحول فضيلته ولا
تزل منفعتة فانى لك بكنز باق على الاتفاق لا تقع فيه
يد الزمان ولا تكلمه غوائل اللذات وقل خصاله الشاله
فى العاجل مع الفوز برضوان الله فى الاجل وصاحبه على كل
حال مقبول وقوله وفعله محتمل محمول وبسببه اقرب من الرحم
الماسة وقوله اصدق واوثق من التجربة وادراك الحاسة
وهو مجتهد من تسلط الهم وتحاذير الندم وكفاك من كريم مشا
ورفع مراية ان العالم بما ادى من صدق قوله شريك لكل عامل
ببر في فعله انتهى ما اردنا نقله عن اول كتاب الحاسن لاهل الدين

ابو عبد الله

ابو عبد الله البرقي بسم الله الرحمن الرحيم قال احمد بن ابو عبد
الله البرقي فى خطبة كتابه الذى سماه بكتابه الحاسن اما بعد
فان خير الامور اصلحها الى اخرنا نقلناه وذكرنا الصدوق
محمد بن علي بن بابويه فى اول كتاب من لا يحضره الفقيه اما بعد
لما سافنى القضا الى بلاد الغربة وحصلنى القدر منها بارض
بلخ من قسبة ايلان وردها الشريف الدين ابو عبد الله المومنين
بمنه وهو محمد بن الحسن بن اسحق بن الحسن بن اسحق بن محمد
بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن ابي طالب عليهم السلام
بمحالسة سرورى وافترج هذا كرتة صدرى وعظم عودته
تشرى لاخلوق قد جمعها الى شرفه من صلاح وسكينة وقار
وديانته وعفاف وتقوى واخبات فذا كرتى بكتابه حنف محمد
بن زكريا المقتضب الرازى وترجمه بكتابه من لا يحضره الفقيه
وذكر انه شاف فى معناه وسالنى ان اصنف له كتابا فى الفقه
والحلال والحرام والشرائع والاحكام مؤبدا على جميع ما صنعت
فى معناه وترجمه بكتابه من لا يحضره الفقيه ليكون اليه مرجعه
وعليه يعتمد وبها خذ ويشرك فى اجره من ينظر فيه ويصبر
يعمل بمودع هذا مع نفعه لاكثر ما يحبى من مصنفاتى وسما
طها ورأيتها اعنى ووقوفه على جملتها وهى ما يتا كتاب وخمسة

واربعون كتابا فاجبت **مداد** الله توفيقه الى ذلك لاني وجدت
 له املا وصفته لهذا الكتاب بحذف الاسماء لئلا يكون
 طرقة وان كثرت فرائده ولم اقصد فيه الوضد المصنفين
 في ايراد جميع ما روي به بل قصدت الى ايراد ما اتفق به ولا حكم
 بصحة واعتقده انه حجة بيني وبين ربي فقد من ذكره وتعا
 قدرته وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول
 اليها المرجع مثل كتاب حريز بن عبد الله الحجستاني وكتاب
 غيب الله ابن علي الجلي وكتب علي بن مهزيار الاهوازي وكتب
 الحسن بن سعيد ويزاد احمد بن محمد بن عيسى وكتاب
 الترجمة لسعد بن عبد الله وجامع شيخنا محمد بن الحسن بن
 الوليد رضي الله عنه ويزاد محمد بن ابي عمير وكتاب المحاسن
 لاجل بن ابي عبد الله البرقي ورساله ابي رضي الله عنه الى غيره
 من الاصول والمصنفات التي طرق اليها معروفه في فهرست
 الكتب التي مرويتها من شايخي واسلافه رضي الله عنهم وبالف
 في ذلك جهدى مستعينا بالله ومتوكلا عليه مستغفرا من
 التقصير وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب وهو
 حسبي ونعم الوكيل انتهى كلامه على الله مقامه فائدة اقول
 او لا كل راجعت وجداني وجدت قطعاً عاديا بان الائمة

الثلاثة

الثلاثة وسيدنا الاجل المرتضى وسيل من ذكرنا اسمه ومن
 لم نذكر اسمه في كتابنا من قدماين لم يفتوا وليكن بها خبرا
 بهن ان احاديث كتبنا المتداول لا سيما الكتب الاربعة كلها واردة
 عن اصحاب العصمة وكانت مسطورة في كتابنا المصنفة
 باسمهم واشادتهم وانهم لم يبدخلوا في كتبهم ما لم يعتدوا عليه
 لم يعتد وروده منهم صلوات الله عليهم ومن المعلوم انه حصل
 في قلب هذا القطع العادي الاسباب ما اجتمع فيه ما بلغني من
 احوالهم وادبائهم والكل يتزايد ربي وبركات ائمتي صلوات الله
 وسلامه عليهم واقول ثانيا بعد الترتل من المقام الاول ان من
 المعلوم عادة ان مثل هؤلاء الاجل اذا اصفوا كتب الارشاد
 الطائفة المحقة والعمل بما فيها والاعتدال عليها الى قيام الساعة
 من غير نصب علامة مميزة بين ما ثبت وروده عنهم وبين
 ما لم يثبت لم يجمعوا فيها الا احاديث الصحيحة الثابتة
 عندهم صحتها المأخوذة من العيون الصافية غير النافذة في
 مدة تزيد على ثلثمائة سنة واقول ثالثا من المعلوم ان بيننا
 وائمتنا صلوات الله وسلامه عليهم لم يضيعوا من كان في اصل
 الرجال من شيعتهم ومن المعلوم انهم لم يجوزوا لهم التسلل بما
 تمسكت به العامة فقل ان يكون لنا كتب مضبوطة بصحة

منهم من عندهم عليهم السلام وأقول رابعاً ان الروايات العامة على انهم
عليهم السلام امر واجتماعاً من اصحابهم بتأليف ما سمعوا منهم من عمل الشيعة
بها في زمان الهرج وعلى اخبارهم بوقوع ذلك من الشيعة متواترة
معنى واذا ترقيت في هذه المباحث هذه الدرجة من الايضاح
فحق لك ان تقول اطف المصباح فقد طلع الصباح وان تقول
لمن يكون بعد ذلك في ريب وشك اذا لم يكن للمريعي صحة
فلا عذر وان يرتاب والصبح سفر فآية اخرى كنت دأماً متذكراً
متحيراً في ان لا ي سبب لم يوفق احد للجمع الاحاديث كلها من كتب
شي وترتيبها وتهذيبها مثل ما وفق الائمة الثلاثة المحمدية
الجميعون المشاركون في الاسم والكنية ولول من اظهر دين جده
المكتوب باقر علوم الاولين والآخرين صلوات الله عليه وعلى آله
وابناؤه الطاهرين المظهرين حتى وقفت على احاديث كثيرة متواترة
المضمون فلنستبارك بنقل طرف منها ففي كتاب الكافي في
باب ان الامام متى يعلم ان الامر قد صار اليه عن علي بن اسباط
قال قلت للرضا عليه السلام ان رجلاً غري اخاك ابراهيم فذكر له ان
ابان في الحيوة وانك تعلم من ذلك ما لا يعلم فقال سبحان الله يموت
رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يموت موسى قد والله مضى كما مضى من
الله صلى الله عليه وآله ولكن الله تبارك وتعالى لم ير من عند قبض نبيه

صلى الله

صلى الله عليه وآله وسلم جراً من بهذا الدين على اولاد الاعاجم ويصرف
عن قرابة بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم جراً فيعطى هؤلاء ويمنع هؤلاء وفيه
في باب الاشارة والنص على امير المؤمنين عليه السلام ما ثبت انه
عز وجل محمد صلى الله عليه وآله وسلم دعا الى الله عز وجل وجاهد في سبيله
ثم انزل الله جل ذكره عليه ان اعلن فضل وصيك فقال رب
ان العرب قوم جفاة لم يكن فيهم كتاب ولم يبعث اليهم نبي ولا
يعرفون فضل نبوات الانبياء ولا شرفهم ولا ينشرون بي ان انا
اخبرتهم بفضل اهل بيتي فقال الله جل ذكره ولا تحزن عليهم
وقل سلاف فسوف يعلمون فذكر من فضل وصيه ذكر افترق
النفاق في قلوبهم فعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك وما يقولون
فقال الله جل ذكره ولقد علم انك يضيق صدرك بما يقولون
فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون لكنهم
يجحدون بغیر حجة لهم وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الغم
ويستعين ببعضهم على بعض ولا يزال يخرج لهم شيئاً من فضل
وصيه حتى نزلت هذه الآية فاحتج عليهم حين اعلم بموته في نعت
اليه نفسه فقال الله جل ذكره فاذا فزعنا فأنصب والى ربك
فارغب فاذا فزعنا فأنصب علمك واعلم وصيك فاعلمهم
فضله علامية فقال عليه السلام كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال

من ولاده وعاد من عاداه ثلث مرات والحديث الشريف طريقا نقلنا
 منه موضع الحاجة وقد تولدت الاخبار عن لائمة الاطهار
 صلوات الله وسلامه عليهم بان امام الزمان ناس من العصر الاول
 صلوات الله وسلامه عليهم ياتي بكتاب جديد على العرب شديد
 وبان الشريعة اكره اولاد الاعاجم وذلك فضل الله يؤتيه من
 يشاء والعاقبة للمتقين وفي تفسير علي بن ابراهيم في تفسير قوله
 تعالى ولونزلناه على بعض الاعجميين فقراه عليهم ما كانوا به
 مؤمنين قال الصادق عليه السلام لو نزل القرآن على النجم ما انت
 به العرب وقد نزل على العرب فاستبه العرب وفي كتاب الملل
 والنحل لابن الفتح محمد بن عبد الكريم بن احمد الشيرازي وهو
 موضع في خراسان باب نيسابور وخوارزم من الفلاسفة
 حكاه الهند من البراهمة لا يقولون بالنبوات اصل منهم حكاه
 العرب وهم شذوثة قليلون لان اكثر حكمهم فلتات الطبع و
 خطرات الفكر وربما قالوا بالنبوات ومنهم حكاه العرب وهم
 شذوثة قليلون لان اكثر حكمهم فلتات الطبع وخطرات الفكر
 وربما قالوا بالنبوات ومنهم حكاه الروم وهم منقسمون الى القديسين
 الذين هم اسلاف الحكمة والى المتأخرين منهم وهم متافرون واجماع
 ارسطاطاليس والى فلاسفة الاسلام الذين هم حكاه الجمع والافلام

ينقل

ينقل من الجمع قبل الاسلام مقالة في الفلسفة اذ حكمهم كلها
 كانت متعلقة من النبوات اما من الملة المتقدمة واما من
 ساير الملل غير ان الصائبة كانوا يخلطون الحكمة بالصوفية
 نذكر نذاهب الحكماء القدماء من الروم واليونانيين على الترتيب
 الذي ينقل في كتبهم ونعقب ذلك بذكر ساير الحكماء فان اصل
 في الفلسفة والمبدا في الحكمة الروم وغيرهم كالعالم انتهى بالارنا
 نقله عن الملل والنحل انظر ايها اللبيب الى انه كانت عادة
 النجم دايما التمسك بكلام اصحاب العمدة وارباب الروحي
 وما كان دأبهم الاعتماد على فلتات الطبع ولا على الانظار العقلية
 قد تصيب وكثيرا ما تخفى كاشفهم بذلك من تتبع كتب الاصوليين
 وغيرها وهذا من جملة الادلة على انهم اصحاب اذهان مستقيمة
 ونظرة قديمة قصة حسنة قد بلغني ان بعض علماء العامة
 طعن على الطائفة المحقة بان افضل اهل الاجتهاد والاستنباط
 بينكم العلامة الخليل وقد رآه بعد موته ولده في المنام فقال
 لولاه لولا كتاب الالفين وزيارة الحسين عليهما السلام لكانت في النار
 فعلم ان مذهبكم باطل وقد اجاب عنه بعض فضلائنا بان
 هذا المنام لنا اعلينا فان كتاب الالفين مشتمل على الف
 دليل لاثبات مذهبنا وعلى الف دليل لابطال مذهب غيرنا ولما

وهو السيد العلامة الوحيد
 قاضي فراه التتري رحمه الله
 عليه السلام

ان يقول قد اشتهر بين العلماء ان تهذيب العلامة للحلي مختصر من
المختصر الحاجي وهو مختصر من المنهق الحاجي وهو مختصر احكام
الآمدى وهو مختصر من محصول الفخر الرازي وهو مختصر من معتقد
ابن الحسين البصري وذكره السيد السند العلامة الامجد السيد
جمال الدين محمد الاستربادي في شرح تهذيب الاصول للعلامة
الحلي فيما يكون سبب ساراه ولده في المنام انه اعجب كثير من
القواعد الاصولية والاستنباطات الفقهية المذكورة في
كتب العامة فادخلها في كتبه وهو في فعله عن ابقنا
على قواعد مخالفة لما هو من ضروريات مذهب الطائفة
المحقة فائدة قد ذكر رجل فاضل صالح ثقة في دار العلم
شيراز صاحبها الله عن الاعواز قبل اشتغالي بهذا الشأن
الشريف بعشرين سنة انه راى في المنام ان الامام الثامن
الضامن المراد الاولاد الاعاجم صلوات الله وسلامه عليه وعلى
ابائه وابنائهم الطاهرين اعطاه ورقة مكتوبة بخط الشريف
وامره بايصالها الي وبان يقول لي حفظها فان لك
في حفظها منافع وامره بايصالها الي وبان يقول لي حفظها
فان لك في حفظها منافع وامره بان يقول لي بقيتني اخر
نقوله لك في مكة تلعظت ان شاء الله تعالى ثم بعد ان قد

مكة

٣١٢

مكة زادها الله شرفا وتقظيما وجاورت بها ذكر رجل ثقة
عالم صدوق في اثنا مجاورتي بها انذراي في المنام ان انا
عليك لمرني ان اكتب في مكة المعظمة بخطي احاديث كتبت
الكافي ثم رايت انا في المنام في حرم الله والمدينة المنورة
ما كان متعظا الامر من احدهما ان ربي اعطاني بيتا رفيعا
في الجنة سكنة والآخر ان رايت بيتا نافيا تحيا والورد
بينها شجرة ارفع من الباقي لها اصل متين فاذا انابها
يقول هذه الشجرة انت والباقي الفضل المجتهدون
وكانوا كلهم حاضرين في ذلك البستان وكانوا كلهم اضياف
وقد رايت في صغروني في المنام ان امير المؤمنين عليه افضل
الصلوة والسلام امرني بقراءة سورة الفاتحة عليه فقرأها
كلها عليه وقد رايت ان الامام الثامن الضامن صلوات
الله وسلامه عليه كتب ثلثة اسطر في فوق درسي والمقصود
من حكاية تلك المنامات ان هذا التليف الشريف انا
هو بتأييد الملك العلام واعانة اهل الذكر عليهم السلام
شريفين جعلتهما خاتمة القائمة ان نقل القاضي المبيد
في القواعد من الباب الثمانية والستة والسبع من الفتاوى
المكية للشيخ محي الدين ابن العربي ان له خليفة يخرج عن

الصلوة

رسول الله من ولد فاطمة واطى اسمه اسم رسول الله جده الحسين
بن علي بن ابي طالب يبايع باين الركن والمقام يشبه رسول الله صلى الله
عليه واله في الخلق مفتح الخا وينزل عنه في الخلق بضم الخا اسعد الناس
به اهل الكوفة يعيش خمس اوسعا او قعا يضع الخنزير ويعد
الى الله بالسيف ويرفع المذاهب عن الارض فلا يبقى الا الدين
لخالص اعداء مقلدة العلماء اهل الاجتهاد لما يرونه من
الحكم بخلاف ما ذهب ائمتهم فيدخلون كرها تحت حكمه خوفا
من سيفه يفرح به عامة المسلمين اكثر من خواصهم يبايعه
العارفون من اهل العقايق عن شهود وكشف بتعريف اهل
اله رجال الهيون يجيبون دعوتهم وينصرون ولولا ان السيف
بيده لا فتحا لافى الفقهاء بقتله ولكن الله يظهره بالسيف
والكرم فيطمعون ويخافون ويقتبلون حكمه من غير ايمان
بل يضمنون خلافه ويعتقدون فيه اذ احكم بغير مذاهبهم
انه على ضلاله في ذلك الحكم لانهم يعتقدون ان اهل الاجتهاد
وزمانه قد انقطع وما بقي مجتهد في العالم وان الله لا يبدل
بعد ائمتهم احدا له درجة الاجتهاد وامام يدعى التعريف
الاهلى بالاحكام الشرعية فهو عندهم مخون فاسد الخيال لا
يلتفتون اليه هذا تمام الكلام المنقول فيها الثانية ان افضل

الحكا الاسلاميين ويصدق الواقفين على موسى بن جعفر عليهما السلام
يستفاد ذلك من صريح كلامه ذكر في رسالة بيان اللغات من كتاب
اخوان الصفا طريقة قد ماينا بوجه اجمالى لطيف واختارها
كما اخترناها حيث قال اختلفت المذاهب والآراء والاعتقادات
فيما بين اهل دين واحد ورسول واحد لا فتراقهم في موضوعاتهم
واختلاف لغاتهم واهوية بلادهم وتباين مواليدهم ودار رؤسائهم
وعلمائهم الذين يحزبونهم ويخالفونهم بينهم طلب الرياسة
الدنيا وقد قيل في المثل خالف تذكر لا نولم يطرح رؤسائهم
الاختلاف بينهم لم يكن لهم رياسته وكانوا يكرهون شروا واحدا
الا ان اكثرهم متفقون في الاصول مختلفون في الفروع مثال ذلك
انهم مقرون بالتوحيد وصفات الله سبحانه مما يليق بمقرون
بالنبي المبعوث اليهم متمسكون بالكتاب المرسى اليهم مقرون بالاجتاه
الشرعية مختلفون في الروايات التي وسايطها رجال مختلفون
في المعاني لان النبي عليه السلام كان من معجزته وفضيلته انه يخاطب
كل قوم بما يفهمون عنه بحسب ما هم عليه وبحسب ما تصور
عقولهم فلذلك اختلفت الروايات وكثرت الديانات واختلفوا
في خليفة الرسل فكان ذلك من الكثر اسباب الخلاف في الامة الى
حيث انتهت وايضا فان اصحاب الجدل والمنظرة من يطلب

ومن يطلب المناقشة والرياسة اختصوا من نفوسهم في الديانات و
الشرايع اشيا كثيرة لم يات بها الرسول ولا اقربها وابتدعوها
وقالوا العوام الناس هذه سنة الرسول وصنوا ذلك حتى ظنوا
هم لان الذي قد ابتدعوه حقيقة قد امر بها الرسول على كل
احد في الاحكام والقضايا اشيا كثيرة بارأيهم وعقولهم
وصلوا بذلك عن كتاب ربهم وسنة نبيهم واستكبروا على
الذكر الذين بينهم وقد امروا ان يسألوه عن الاشكال عليهم فظنوا
عقولهم ان الله سبحانه ترك امر الشريعة وفرائض الديانات ^{فرضه} تا
حق يحتاجوا الى ان يتوها بارأيهم الفاسدة وقياساتهم
الكاذبة واجتهدوا بالباطل وما يحسن صوره ويختصه من انفسهم
وكيف يكون ذلك وهو يقول سبحانه ما فطنا في الكتاب من
شيء وقال سبحانه تنبينا لكل شيء وانما فعلوا ذلك طلبا للرياسة
كما قلنا آنفا ووفقوا الخلاف والمناذعة بين الامة فهم يهدون
الشريعة ويجهلون من لا يعلم انهم ينصرونها وبهذه الاسباب
تقريب الامة وتقع العداوة بينهم ويتأدى الى الفتن والحروب
ويستحل بعضهم دماء بعض فان امتنع من يعرف الحق من العلماء
وخاطب بعض رؤسائهم في ذلك وخوف بالله واتعب من غدايه
صدل الى العوام وقال لهم هذا القول واعرفي العوام به ونسب اليه

من القول عالم يات به شريعة ولا يقوله عاقل ولا تمكن في ذلك العالم
من ان يبس للعوام كيف جرى الامر الشريعة وبوقظهم مما هم فيه
لكان ما قد علم من عصبانهم والفهم بما قد نشأوا عليه خلافا
عن سلف واذا راي مرؤساوهم ذلك ان العلم امتياز من العوام
جعلوا ذلك شرفا لهم عندهم واوهوهم ان ذلك انقطاع منهم
عن القيام بالحجة وانما سكونهم وتخفيهم لباطل يمنعهم والحق
ما اجعنا عليه غر في ازال ذلك دأبهم والرؤسا فيهم يترايدون
كل ذلك يوم واختلافاتهم تزيد واحتجاجاتهم ومن اظلمت
وجدانهم يكثرون حتى هجروا احكام الشريعة وغير الكتاب الله
بتفسيرهم له بخلاف ما هو به كما قال سبحانه عرفون الكلام عن
وفي اصل امرهم قد خربوا الامة من حيث لا يشعرون وتأولوا اخبار
الرسول بتاويلات اخترعوها من انفسهم ما انزل الله بها من
سلطان وقلبوا المعاني وحملوها على ما يريدون مما بقوى من رايهم
وتفسيق اهل العلم دأبهم عند العوام يتوارث ذلك ابين اب
وخلف عن سلف الله ان يشاء الله اهلا كههم وانقرضهم ولم

ينزل هؤلاء الذين هم على العوام اعداء الحق في كل امة وقرن فكم من
 قتلوه ووصي محمد ه وعالم شرده و فهم بافعالهم هذه يكونون
 في نسخ الشرايع وتجديد هذه سالف الد هو لا ان يتم وعد الله
 ان يشايد هبكم وياخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز واعا
 للشعن ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض ليرثها عبدي
 الصالحون ان في هذا لبلاغ اقوم عابدين في هذه العلة هي
 اختلاف الاراء والذاهم في ذلك كذلك فيجب على طالب الحق و
 السراغ في الجنة ان يطلب ما يقرب به الى ربه ويخلصه من عجز
 والطروج عن سجون اهله وان غفلت النفس عن صالحها وقاصدا
 وقرنت طريق الجنة واهله والدين الذي لا اختلاف فيه وانضم
 الى اهل الخلاف لا سر وسائرهم الاصنام المنصوبة كان ذلك سبب
 بواهمها واهلها وبعدها عن جوار الله سبحانه وقرنت بعفريت
 قال الله سبحانه ومن عيش عن ذكر الرحمن ينقض له شيطانا فاوله
 قرين وانهم ليصد ونهم عن السبيل وعسبك انهم مهتدون حتى
 اذا جانا قال يا ليت بيني وبينك فيس القرون فهكذا يكون حاله

من عالم

مع علمه الذي اقتدى به وغيره وجماعة العوام حوله وينتوكلوا به
 في بعده موجبات لشعور انه اذا حلل بقوله وحرم بقوله وراي في عبيد
 قال الله نعم انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم انتم لها
 وارثون فعليك ايها الاخ البائر الرحيم ايذك الله باهل اهل
 الذين هم اهل الذكر من اهل بيت النبوة والمنصبين لنجاة الخلق
 وقد قيل استعينوا على كل عتبا باهلها انتهى ما اوردنا فله عن
 الصفا تصنيف افضل الحكماء ايها الاخ اللبيب والحكيم لا ينبغي
 تدبر كيف اطلع اهل التحقيق من الصوفية المتشعرين ومن الغلاة
 الاسلاميين على المذهب الصحيح والحق الصريح وكيف تغافل عنه اقوام
 من العرفاء الصوفيين في تشييد اركان الرئاسة حريصين في جميع الخلق
 اليهم في احكام الشريعة فضلووا وفضلوا واستحبوا العمى على الهدى وهم
 عارفون ثم تبهرم الخافلون والمعصوم ارباب العصمة ومن ينسك
 في كل مسألة تمكن عادة ان يقع فيها غفلة او زلة وذلك فضل الله
 يؤتيه من يشاء فذوق الفوائد المديرة ثم رسلنا اوله
 لعلنا نرسلهم الرجوة النبوية ثم ذكرنا العظيمة ثم نرسلنا وتعلموا وتكرارنا

كتابخانه
 مجلس شورای ملی
 مؤسسه ۱۳۰۶

